



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي-



UNIVRSITE LARBI BEN MHID-OUM BOUAGHI-

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

قسم: العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (LMD) في العلوم الاقتصادية  
الموسومة بعنوان:

تقلبات أسعار النفط وأثرها على السياسة النقدية (دراسة حالة الجزائر خلال  
الفترة الممتدة من 1990-2020)

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إشراف الدكتور:

\* أمال بوسمينة

إعداد الطالبة:

\* وسام موسى

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
زبير عياش	أستاذ التعليم العالي	أم البواقي	رئيسا
أمال بوسمينة	أستاذ محاضر - أ-	أم البواقي	مشرفا
مريم سرارمة	أستاذ محاضر - أ-	أم البواقي	عضوا
عبد الله لفايدة	أستاذ محاضر - أ-	قسنطينة 2	عضوا
هاجر برهوم	أستاذ محاضر - أ-	تبسة	عضوا
عماد الدين مصباح	أستاذ محاضر - أ-	خنشلة	عضوا

السنة الجامعية: 2023/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي  
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ  
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتَى  
إِنَّ رَبَّهُ لَسَدِيدٌ  
إِلَىٰ عَرْشِهِ الرَّحِيمُ  
الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ  
تُحْمَلُهُ السَّحَابُ  
وَيُنزِلُ مِنْ سَحَابِهِ  
مَاءً بَارِكًا فِيهِ  
لِيَشْرَبَ بِهَبْلَتِهِ  
الْأَنْعَامَ ۖ وَسَيَجْعَلُهُ  
رِزْقًا لِلَّذِينَ لَا  
يَرْجُونَ إِلَهَ إِلَّا  
هُوَ الْعَلِيمُ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي  
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ  
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتَى  
إِنَّ رَبَّهُ لَسَدِيدٌ  
إِلَىٰ عَرْشِهِ الرَّحِيمُ  
الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ  
تُحْمَلُهُ السَّحَابُ  
وَيُنزِلُ مِنْ سَحَابِهِ  
مَاءً بَارِكًا فِيهِ  
لِيَشْرَبَ بِهَبْلَتِهِ  
الْأَنْعَامَ ۖ وَسَيَجْعَلُهُ  
رِزْقًا لِلَّذِينَ لَا  
يَرْجُونَ إِلَهَ إِلَّا  
هُوَ الْعَلِيمُ

"إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً إلا قال في غده:  
لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان  
يستحسن، ولو قدم هذا لكان أجمل، وهذا من  
أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على  
جملة البشر"

العماد الأصفهاني

## - دعاء -

اللهم لك الحمد يا من علم الأنبياء والمرسلين اللهم لك الحمد يا من علم الملائكة المقربين اللهم لك الحمد يا من علم العلماء العاملين اللهم لك الحمد يا من علم الأولياء والصالحين اللهم يا مؤنس كل وحيد ويا صاحب كل فريد ويا قريبا غير بعيد ويا شاهدا غير خائب ويا غالبا غير مغلوب، اللهم أخرجنا من ظلمات الوهم وأكرمنا بنور الفهم، و افتح علينا بمعرفة العلم وحسن أخلاقنا بالحلم وسهل لنا أبواب فضلك وأنشر علينا من خزائن رحمتك يا أرحم الراحمين، و صل اللهم وسلم وبارك على سيدنا و حبيبنا محمد و على آله و صحبه أجمعين.

" آمين يا ربه "

## - شكر و عرفان -

### "بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ"

الحمد لله الذي أنار لي درب العلم والمعرفة وهداني سبل الذين حازوا فضل العلم والتعليم، وأعاني على إتمام هذا البحث الذي عسى أن يدرّ بفائدة على غيري وأن يمثل ذخرا للجامعة ولطلبها الأفاضل، ولا يسعني أن أشكره على توفيقه لي فما كنت فيه من صواب فهو من محض فضله سبحانه وتعالى، و أذكر أهل الفضل عليّ بعد الله عزّ وجلّ ووالديّ على كل جميل وحسن صنيع .

﴿رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾.. سورة النمل - الآية 19-

و الصلّاة و السلام على أبرّ الخلق، حبيبنا و شفيعنا المصطفى القائل "من لم يشكر الناس لم يشكر الله و من أسدى إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تستطيعوا فادعوا له" ليس ثمة تعبير أقوى تأثيرا من كلمة الشكر نقولها اعترافا بالجميل، حيث أتوجه بجزيل الشكر وبأرقى وأسوى عبارات وآيات التقدير والامتنان والاحترام إلى الأستاذة الدكتورة الفاضلة "أمال بوسمينة" على قبولها الإشراف على انجاز هذا العمل البحثي بصدر رحب، وعلى توجيهاتها ونصائحها القيمة التي أفادتني في إثراء معارفي العلمية، وتقويم أدبياتي الأسبقية ورافقتني طوال مشواري البحثي، حفظها المولى عزّ وجلّ وبارك فيها، وأنار لها درب العلم وسدّد خطاها، ورزقها الفردوس الأعلى من الجنة.

كما لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتوجه بجزيل الشكر وفائق الاحترام والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم مناقشة هذا العمل بما يساهم في تقويمه وإثرائه. وأتوجه بالشكر والعرفان إلى أساتذتي الأفاضل كل باسمه الذين أشرفوا على تلقيننا مبادئ العلوم الاقتصادية، بارك الله فيهم وفي مسعاهم. ولا يفوتني أن أشكر كل من ساهم من قريب أو من بعيد في انجاز هذا العمل، بارك الله فيهم جميعا وجعل الجنة بيتهم ومسكنهم.

﴿وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب﴾..سورة هود - الآية 88-

## وسام

## - إهداء -

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَقُلْ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ)

" الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات " إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك و لا يطيب النهار إلا بطاعتك، و لا تطيب اللحظات إلا بذكرك، و لا تطيب الآخرة إلا بعفوك، و لا تطيب الجنة إلا برؤيتك يا ذا الجلال... إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة إلى نبي الرحمة و نور العالمين، إلى حبيبي و شفيعي محمد - عليه أفضل الصلاة و أزكى السلام -

إلى كل من بذل قطرة دم، و نبضة حب في سبيل الدين و العلم و الوطن، إلى وطني الحبيب الجزائر. إلى من ألبساني ثوب مكارم الأخلاق و الأدب، إلى جود العطاء، و رمز الوفاء، إلى من تميّز لضرعها عرش الرحمن

إلى من أنارت لي الدرب بالشموع، حبيبتي وملاكي ورفيقتي في الحياة، و معنى الحب و الحنان والعطاء، إلى من كان دعائها سر نجاحي أمي ثم أمي ثم أمي ياربيع حياتي، حفظها الله تعالى و أطال في عمرها وألبسها زينة الإيمان ورزقها جنة عرضها السموات و الأرض.

إلى من كلّله الله بالهيبه و الوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار، و علمني الثبات على الصدق و حب الله، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار ملكي و تاج رأسي أبي الحبيب مرشدي و قدوتي في الحياة، أرجو الله تعالى أن يمدّه بالعمر المديد ليرى ثمارا قد حان قطفها بعد طول انتظار، و ستبقى كلماته نجوم أهتدي بها اليوم و في الغد وإلى الأبد - حفظه الله و أطال في عمره وألبسه حلّة الإيمان ورزقه الفردوس الأعلى من الجنة.

إلى سندي و عزوتي و تاج رأسي و شمعة أنارت دربي من بهم أعتزّ وأرفع رأسي إخوتي: " رجاء " و " وليد " وشمس البيت ونورها ملاكي " لينة " حفظهم ربي تعالى ووقفهم وسدّد خطاهم . إلى جدي أطال الله في عمرها و حفظها و التي أعتبرها أمي الثانية " محبوبة " جزاها الله الجزء الأوفر من الجنة.

إلى روح " جدّاي " و " جدتي " و " عمّتي " الطاهرة - رحمهم الله و أسكنهم فسيح جنانه إلى من وجدتهم في السراء و الضراء، و كانوا لي السند و العون، إلى النبع الصافي و الحزن الدافي " أخوالي وخالاتي " وأبنائهم حفظهم ربي ورعاهم إلى الأعمام وأبنائهم وكل الأهل و الأقارب و الأحباب.

إلى الأخوات اللواتي لم تلدهن أمي إلى من تحلّوا بالإيحاء و تميزوا بالوفاء و العطاء و الحنان " صديقاتي " إلى كل زملاء دفعة 2018

إلى أساتذتي الكرام من طور الابتدائي إلى طور الدكتوراه إليهم وقفة إجلال و تقدير . إلى كل أستاذ و باحث مخلص لرسالته

إلى الإيرادات الطيبة و الوجوه النيرة الذين اعترضت بهم في الحياة و كانوا عوننا و سندنا. إلى كل من تحملهم ذاكرتي و لم تستطع أن تحملهم مذكرتي إلى كل من يعرفني

## وسام

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1990-2020)، وقد برزت أهمية هذا الطرح بشكل كبير مؤخرا بسبب الانخفاض المتواصل الذي عرفته أسعار النفط في الأسواق الدولية منذ الربيع الأخير من سنة 2014، فقد كانت السياسة النقدية للجزائر ولازالت تتأثر بالتقلبات التي تحدث في أسعار النفط الذي يعتبر أهم مصدر للمداخيل التي يعتمد عليها الاقتصاد الجزائري. وقد تم في معالجة هذا الموضوع إتباع المنهج الوصفي التحليلي وبالاعتماد على معطيات إحصائية رقمية .

ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن هناك علاقة طردية غير مباشرة بين أسعار النفط والسياسة النقدية حيث تطور الكتلة النقدية، أدوات السياسة النقدية وأهدافها ارتبط ارتباطا وثيقا بالتطورات التي عرفتها أسعار النفط. كما قامت الدراسة بتقديم جملة من التوصيات أبرزها ضرورة تحديد المتغيرات التي لها تأثير على السياسة النقدية والعمل على أخذها بعين الاعتبار عند التخطيط لها من طرف السلطة النقدية لتجنب التأثيرات السلبية، وضرورة التنوع الاقتصادي مع الاعتماد على الطاقات المتجددة لتجاوز لعنة الموارد.

**الكلمات المفتاحية:** أسعار النفط؛ السياسة النقدية؛ الكتلة النقدية؛ احتياطات الصرف؛ صافي الأصول الأجنبية؛ التضخم.

## Résumé

Cette étude vise à analyser l'impact des fluctuations des prix du pétrole sur la politique monétaire algérienne pendant la période (1990-2020), l'importance de ce déploiement a récemment été soulignée par la baisse continue des prix du pétrole sur les marchés internationaux depuis le quaterième trimestre 2014, la politique monétaire algérienne a été et continue d'être influence par les fluctuations des prix du pétrole, il s'agit de la principale source de revenus dont dépend l'économie algérienne. En abordant ce sujet, l'approche analytique descriptive a été suivie et fondée sur des données statistiques numériques.

L'étude a permis de dégager une série de constatations, dont les plus importantes sont les suivants : il existe une corrélation indirecte entre les prix du pétrole et la politique monétaire au fur et à mesure que le bloc monétaire se développe.

L'étude a également formulé un certain nombre de recommandations, notamment la nécessité d'identifier les variables qui ont un impact sur la politique monétaire et de veiller à ce qu'elles soient testées au moment prévu par l'autorité monétaire afin d'éviter les effets négatifs. Et la nécessité de diversifier l'économie tout en s'appuyant sur les énergies renouvelables pour surmonter la malédiction des ressources.

**Mots clés :** Prix du pétrole ; Politique monétaire ; Masse monétaire ; Réserve de change ; Actifs étrangers nets ; Inflation.

## Abstract

This study aims to analyse the impact of oil price fluctuations on Algeria's monetary policy during the period from (1990-2020), the importance of this rollout has recently been highlighted by the continuing decline in oil prices in international markets since the fourth quarter of 2014, Algeria's monetary policy has been and continues to be influenced by fluctuations in oil prices, which are the most important source of income on which the Algerian economy depends. And in addressing this topic, the analytical descriptive approach has been followed and based on digital statistical data.

This study found a series of findings, the most important of which : that there is an indirect correlation between oil prices and monetary policy as the monetary bloc develops monetary policy instruments and objectives were closely linked to developments in oil prices.

This study also made a number of recommendations, notably the need to identify variables that have an impact on monetary policy and to ensure that they are tested when planned by the monetary authority to avoid adverse impacts, and the need for economic diversification while relying on renewable energies to overcome the curse of resources.

**Keywords :** Oil prices ; Monetary policy, Monetary bloc ; Exchange reserves ; Net foreign assets ; Inflation.

الصفحة	المحتويات
(i)	دعاء
(ii)	شكر وعرفان
(iii)	إهداء
(iv)	الملخص
(v)	Résumé
(vi)	Abstract
(vii)	فهرس المحتويات
(x)	قائمة الجداول
(vii)	قائمة الأشكال
(vii)	قائمة الملاحق
(vii)	قائمة المختصرات والرموز
(أ-ز)	مقدمة
(43-02)	<b>الفصل الأول: تقلبات أسعار النفط وأثرها على الاقتصاد العالمي</b>
(02)	تمهيد
(03)	المبحث الأول: اقتصاديات النفط
(03)	المطلب الأول: أصل النفط، أنواعه ومنتجاته
(07)	المطلب الثاني: الإمكانيات العالمية من الثروة النفطية وأهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي
(14)	المطلب الثالث: الصناعة النفطية
(16)	المبحث الثاني: السوق النفطية وتسعير النفط
(16)	المطلب الأول: مدخل للسوق النفطية
(19)	المطلب الثاني: تسعير النفط
(22)	المطلب الثالث: محددات أسعار النفط
(26)	المبحث الثالث: الفاعلون في السوق النفطية (المؤسسات الدولية النفطية)
(26)	المطلب الأول: الأوبك، الأوابك والوكالة الدولية للطاقة
(29)	المطلب الثاني: الشركات النفطية
(30)	المطلب الثالث: النفط الخام في إطار المنظمة العالمية للتجارة
(31)	المبحث الرابع: الصدمات النفطية وأثار تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي

(32)	المطلب الأول: الصدمات النفطية
(37)	المطلب الثاني: آثار ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد العالمي
(39)	المطلب الثالث: آثار انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العالمي
(43)	خلاصة الفصل الأول
(85-45)	الفصل الثاني: الأدبيات النظرية للسياسة النقدية
(45)	تمهيد
(46)	المبحث الأول: مدخل للسياسة النقدية
(46)	المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية وتطورها عبر مدارس الفكر الاقتصادي
(50)	المطلب الثاني: علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية والمالية
(53)	المطلب الثالث: استراتيجيات السياسة النقدية
(55)	المبحث الثاني: أهداف السياسة النقدية
(55)	المطلب الأول: الأهداف الأولية للسياسة النقدية
(55)	المطلب الثاني: الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية
(56)	المطلب الثالث: الأهداف النهائية للسياسة النقدية
(58)	المبحث الثالث: أثر السياسة النقدية على الاقتصاديات
(58)	المطلب الأول: أنواع السياسات النقدية
(59)	المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية
(66)	المطلب الثالث: السياسة النقدية الحديثة
(70)	المبحث الرابع: فعالية السياسة النقدية وقنوات انتقالها
(71)	المطلب الأول: فعالية السياسة النقدية
(73)	المطلب الثاني: قنوات انتقال السياسة النقدية
(75)	المطلب الثالث: السياسة من منظور النظريات الاقتصادية
(85)	خلاصة الفصل الثاني
(151-87)	الفصل الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990-2020 (دراسة تحليلية)
(87)	تمهيد
(88)	المبحث الأول: واقع قطاع المحروقات في الجزائر
(88)	المطلب الأول: المرجعية التاريخية لقطاع النفط في الجزائر
(91)	المطلب الثاني: إمكانات الجزائر من الثروة النفطية
(92)	المطلب الثالث: الأهمية الإستراتيجية للنفط في الاقتصاد الجزائري والمكانة التي يحتلها
(94)	المبحث الثاني: الإطار القانوني للسياسة النقدية في الجزائر

(95)	المطلب الأول: أهم الإصلاحات النقدية قبل إصدار قانون النقد والقرض
(95)	المطلب الثاني: السياسة النقدية وفق قانون النقد والقرض 10/90
(98)	المطلب الثالث: الأوامر والإصلاحات المصرفية بعد سنة 2000
(100)	المبحث الثالث: تحليل أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة من (1990-2020)
(100)	المطلب الأول: تحليل أثر تقلبات أسعار النفط على الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال الفترة من (1990-2020)
(108)	المطلب الثاني: تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة من (1990-2020)
(116)	المطلب الثالث: أداء السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة من (1990-2020)، ومعيقاتها
(127)	المبحث الرابع: آليات بنك الجزائر في إدارة ودعم السياسة النقدية لمواجهة تقلبات أسعار النفط
(127)	المطلب الأول: إدارة سعر صرف الدينار وإدارة احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر
(137)	المطلب الثاني: تجربة استهداف التضخم في الجزائر وإستراتيجية التنوع الاقتصادي في الجزائر
(142)	المطلب الثالث: الصيرفة الإسلامية وسياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر
(148)	المطلب الرابع: إجراءات بنك الجزائر بخصوص السياسة النقدية في ظل جائحة كورونا (كوفيد-19)
(151)	خلاصة الفصل الثالث
(156-153)	خاتمة
(171-158)	قائمة المراجع
(181-173)	الملاحق

## قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
(05)	نقاط تاريخية في عمر البترول	الجدول رقم (1-1)
(07)	أنواع النفط الخام ونسب المنتجات النفطية فيه.	الجدول رقم (2-1)
(08)	تطور الإنتاج العالمي من النفط للفترة الممتدة من (2019-2006)	الجدول رقم (3-1)
(10)	تطور الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط للفترة الممتدة من (2019-2006)	الجدول رقم (4-1)
(11)	تطور الاستهلاك العالمي من النفط للفترة الممتدة من (2019-2006)	الجدول رقم (5-1)
(32)	تطور أسعار البترول خلال الصدمة النفطية لسنة 1973	الجدول رقم (6-1)
(33)	تطور أسعار البترول خلال الصدمة النفطية الايجابية لسنة 1979	الجدول رقم (7-1)
(33)	تطور أسعار البترول الصدمة النفطية السلبية لسنة 1986	الجدول رقم (8-1)
(34)	تطور أسعار البترول خلال الصدمة النفطية السلبية لسنة 1998	الجدول رقم (9-1)
(35)	تطور أسعار البترول خلال الصدمة النفطية الايجابية للفترة الممتدة من (2001-2004)	الجدول رقم (10-1)
(35)	تطور أسعار البترول خلال الصدمة النفطية السلبية لسنة 2008	الجدول رقم (11-1)
(36)	تطور أسعار البترول خلال الصدمة النفطية السلبية للفترة الممتدة من (2014-2016)	الجدول رقم (12-1)
(61)	آلية تأثير عمليات السوق المفتوحة	الجدول رقم (1-2)
(62)	آلية تأثير معدل إعادة الخصم	الجدول رقم (2-2)
(64)	آلية تأثير نسبة الاحتياطي الاجباري	جدول رقم (3-2)
(90)	تطور سيطرة سونطراك على القطاع النفطي خلال الفترة (1972-1966)	الجدول رقم (1-3)
(92)	تطور استهلاك النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2020-2005)	الجدول رقم (2-3)
(101)	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة من (2020-1990)	الجدول رقم (3-3)
(105)	تطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة من (2018-1990)	الجدول رقم (4-3)
(109)	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة من (2020-1990)	الجدول رقم (5-3)
(112)	تطور أداة استرجاع السيولة عن طريق نداءات العروض (بالمناقصة) للفترة (2020-2002)	الجدول رقم (6-3)

(113)	تطور آلية تسهيلة الودائع المغلة للفائدة للفترة من (2017-2005)	الجدول رقم (7-3)
(113)	تطور المعدل المستهدف لمناقصات القروض	الجدول رقم (8-3)
(114)	تطور معدل المستهدف لنظام الأمانات لمدة 24 ساعة	الجدول رقم (9-3)
(115)	تطور أسعار الفائدة الحقيقية خلال الفترة من 2020-1990	الجدول رقم (10-3)
(117)	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2020-1990)	الجدول رقم (11-3)
(121)	تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة من (2020-1990)	الجدول رقم (12-3)
(129)	تطور سعر الدينار مقابل الدولار خلال الفترة من (2020-1990)	الجدول رقم (13-3)
(133)	العلاقة التأثيرية لاحتياطات الصرف على صافي الأصول الأجنبية للفترة (1990-2020)	الجدول رقم (14-3)
(135)	نسبة تغطية الاحتياطات الأجنبية للمعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة من (2020-1990)	الجدول رقم (15-3)
(138)	مقارنة بين معدل التضخم الفعلي والمستهدف خلال الفترة (2017-2002)	الجدول رقم (16-3)
(147)	حصيلة التمويل غير التقليدي في الجزائر	الجدول رقم (17-3)

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
(54)	إستراتيجية السياسة النقدية الحديثة	شكل رقم (1-2)
(56)	الأهداف النهائية للسياسة النقدية	شكل رقم (2-2)
(60)	آلية تناسق الأدوات مع الأهداف	شكل رقم (3-2)
(73)	آلية انتقال الأثر النقدي	شكل رقم (4-2)
(78)	دافع الطلب على النقود بغرض المبادلات	شكل رقم (5-2)
(79)	دافع الطلب على النقود بغرض الاحتياط	شكل رقم (6-2)
(79)	دافع الطلب على النقود بغرض المضاربة	شكل رقم (7-2)
(91)	تطور الاحتياطي والإنتاج النفطي في الجزائر خلال الفترة من (1990-2020)	شكل رقم (1-3)
(103)	تطور معدل سيولة الاقتصاد في الجزائر خلال الفترة من (1990-2020)	شكل رقم (2-3)
(104)	تطور سرعة دوران النقود في الجزائر خلال الفترة من (1990-2018)	شكل رقم (3-3)
(106)	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة من (1990-2020)	شكل رقم (4-3)
(110)	تطور معدل الاحتياطي الاجباري خلال الفترة الممتدة من (1994-2020)	شكل رقم (5-3)
(119)	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1990-2020)	شكل رقم (6-3)
(123)	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1990-2020)	شكل رقم (7-3)
(131)	تطور حجم احتياطي الصرف في الجزائر مقابل سعر النفط خلال الفترة من (1990-2020)	شكل رقم (8-3)
(136)	توصيف العلاقة بين سعر النفط والسياسة النقدية	شكل رقم (9-3)
(146)	سقف الإصدار وفق قانون 10/17	شكل رقم (10-3)

قائمة الملاحق

العنوان	رقم الملحق
مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من (1990-2020)	الملحق رقم (01)
مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات الكلية خلال الفترة (1990-2020)	الملحق رقم (02)
مساهمة القطاع النفطي في رفع حجم الصادرات الكلية خلال الفترة (1990-2020)	الملحق رقم (03)
تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة من (1990-2020)	الملحق رقم (04)
وضعية صندوق ضبط الإيرادات الجزائري خلال الفترة (2000-2018)	الملحق رقم (05)
تطور معدل البطالة وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1990-2020)	الملحق رقم (06)
معدل تغطية احتياطات الصرف الأجنبي للواردات الجزائرية خلال الفترة من (2000-2017)	الملحق رقم (07)
يوضح دين قصير الأجل (% من إجمالي الاحتياطات) من 1990-2020	الملحق رقم (08)
التطور الشهري للوضعية البوئانية في الجزائر خلال سنة 2020	الملحق رقم (09)
الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية (التطورات النقدية والمصرفية 2020)	الملحق رقم (10)
أدوات السياسة النقدية والاحترازية الكلية المستخدمة* لتعزيز سيولة وضمان توفير مستويات مريحة من الائتمان للقطاع الخاص لدعم التعافي الاقتصادي	الملحق رقم (11)
السيولة المحلية M2* خلال الفترة من (2018-2020)	الملحق رقم (12)

قائمة المختصرات والرموز

المختصر	معنى المختصر	الترجمته
\$	Dollar	عملة الدولار
دج	Dinar algérien	دينار جزائري
OPEC	Organisation of the Petroleum Exporting Countries	منظمة الدول المصدرة للنفط
OAPEC	Organisation of Arab Petroleum Exporting Countries	منظمة الدول العربية المصدرة للنفط
IEA	International Energy Agency	وكالة الطاقة الدولية
OCDE	Organisation for Economic Co-operation and development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
IS	Investment and saving	الاستثمار والادخار
LM	Liquidity preference and money supply	تفضيل السيولة وعرض النقود
ONS	Office national des statistiques	الديوان الوطني للإحصائيات

مَقْدِمَةٌ

## 1. تمهيد

يعد النفط أو ما يعرف بالذهب الأسود المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي واللاعب الأساسي المحوري في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية، وقد تزايد ارتباط الحياة المعاصرة باستخدام هذا المورد الاستراتيجي الهام مما جعل تقلبات أسعار هذه السلعة الحيوية تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على أي دولة في العالم مسببا حالة من عدم الاستقرار، حيث يمكن لصدمة نفطية واحدة أن تكون كفيلا بشل اقتصاديات العالم سواء الاقتصاديات الريعية والتي تعتمد بشكل يمكن أن يوصف بالكلي على الإيرادات النفطية أو الاقتصاديات المتقدمة القائمة بذاتها، ويتضح من خلال ما مرت به أسعار النفط من هزات منذ السبعينات إلى يومنا هذا والتي نتجت عنها آثار ايجابية أو سلبية على التوازنات الكلية، الأمر الذي دفع بالكثير من الاقتصاديات لتحليل آليات تأثير أسعار النفط على مختلف سياساتها الاقتصادية، أهمها السياسة النقدية ويرجع ذلك للدور الاستراتيجي الذي تلعبه هذه الأخيرة في التأثير على أهم المتغيرات الاقتصادية، فهي تهتم بدراسة العلاقة القائمة بين الجانب النقدي والجانب الحقيقي للاقتصاد، وتتخذ من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها، وهذا ما يتضح من خلال سعيها للتحكم في عرض النقود بما يتلاءم مع الأهداف المحددة وباستخدامها للأدوات التي تتماشى مع الظروف الاقتصادية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ولأن الجزائر كغيرها من دول العالم تسعى لتحقيق استقرارها الاقتصادي، إلا أن السياسة النقدية لم يكن لها وجود إلا عقب الأزمة الاقتصادية التي اهتز لها الاقتصاد الجزائري سنة 1986 بسبب التراجع الحاد في أسعار النفط الذي أدى بدوره إلى تراجع كبير في الإيرادات المتأتية من تصدير النفط، مما أثبت ضعف السياسات الاقتصادية المنتهجة، وجدت الجزائر نفسها مضطرة لتغيير توجهها الاقتصادي، فانتقل بذلك الاقتصاد الجزائري من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق، فكان صدور قانون النقد والقرض 90-10 سنة 1990 الذي أسس بحق لسياسة نقدية لها أدواتها وأهدافها فضلا عن منحه بنك الجزائر استقلالية موسّعة في إعداد وتطبيق سياسته النقدية.

وقد شهدت السياسة النقدية للجزائر منذ ظهورها عدة تطورات ارتبطت بتغيرات أسعار النفط في الأسواق الدولية، فأصبح بذلك سعر النفط وإيراداته بالنسبة للجزائر من أهم المتغيرات التي يتم أخذها في الحسبان عند رسم وتنفيذ السياسة النقدية.

## 1.1. إشكالية الدراسة

لعبت أسعار النفط دورا رئيسيا في تحديد توجهات السياسة النقدية لبنك الجزائر، وذلك بالنظر لطبيعة الاقتصاد الجزائري الريعية والذي تتأثر مختلف مؤشراتته بالتقلبات الحاصلة في أسعار النفط.

ومن هذا المنطلق يمكن صياغة إشكالية الدراسة من خلال السؤال الجوهرى التالي:

ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1990-2020)؟

## 2.1. الأسئلة الفرعية

ولإبراز معالم الإشكالية الرئيسية يتم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل كان للتغيرات والتطورات التي شهدتها أسعار النفط تأثير على تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر ومن ثم على أهدافها؟
- فيما يتمثل المحدد الرئيسي للإصدار النقدي في الجزائر؟



- هل كان لتطور أداتي معدل إعادة الخصم والاحتياطي الإجباري في الجزائر علاقة بتطور وتقلبات أسعار النفط؟؛
- هل يوجد علاقة بين تقلبات وتطورات أسعار النفط وحجم احتياطي الصرف في الجزائر؟؛
- هل كان لجائحة كوفيد-19 تأثير على الوضع النقدي في الجزائر؟.

### 3.1. فرضيات الدراسة: يمكن صياغة فرضيات الدراسة كما يلي:

- ارتبطت تطورات الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر بالتغيرات والتطورات التي شهدتها أسعار النفط الأمر الذي أثر على تحقيق أهدافها؛
- يتمثل المحدد الرئيسي للإصدار النقدي في الجزائر في صافي الأصول الأجنبية؛
- يوجد علاقة تربط بين تقلبات أسعار النفط وتطور أداتي معدل إعادة الخصم والاحتياطي الإجباري في الجزائر؛
- لا يوجد علاقة بين تقلبات وتطورات أسعار النفط وحجم احتياطي الصرف في الجزائر؛
- أثرت جائحة كوفيد-19 بشكل كبير على الوضع النقدي للاقتصاد الجزائري من خلال التأثير على حجم السيولة.

### 4.1. أهمية الدراسة: يمكن إبراز أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

- إنّ موضوع أثر التقلبات المفاجئة لأسعار النفط على السياسة النقدية من المواضيع الجد هامة التي تكتسح الساحة الاقتصادية، ونظرا للأهمية الخاصة للنفط في الاقتصاد الجزائري كونه يعتبر المصدر الأول للمداخيل التي يعتمد عليها الاقتصاد الجزائري ككل، وكذلك أهمية السياسة النقدية باعتبارها أداة في يد السلطة النقدية تستخدمها للتحكم في عرض النقود بما يتلاءم والأوضاع الاقتصادية السائدة، على النحو الذي يضمن الوصول إلى تحقيق أهداف السياسة النقدية ومن ثمة تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية ككل. فهذه الدراسة تتناول موضوعا اقتصاديا هاما، من خلال البحث في أثر تغيرات أسعار النفط على السياسة النقدية وذلك لاستشراف آفاق المستقبل.

### 5.1. أهداف الدراسة: تتمثل الأهداف المرجو تحقيقها من خلال معالجة هذا الموضوع فيما يلي:

- بيان الأهمية التي يحظى بها النفط في الاقتصاد الدولي عامة وفي الاقتصاد الجزائري خاصة؛
- تسليط الضوء على السياسة النقدية لما لها من أهمية بالغة، وذلك من خلال الوقوف تحديدا على أدواتها وأهدافها، ومعرفة مدى فعاليتها في معالجة المشاكل والاختلالات الاقتصادية؛
- السعي للوقوف على أهم الآثار الناتجة عن التقلبات المفاجئة التي حدثت في أسعار النفط على السياسة النقدية للجزائر خلال الفترة الممتدة من (1990-2020)؛
- توضيح السياسة النقدية التي انتهجتها الجزائر قبل انخفاض أسعار النفط، وملامح السياسة النقدية المنتهجة في ظل انخفاض أسعار النفط؛

- تسليط الضوء على الآليات المعتمدة من أجل مواجهة تقلبات أسعار النفط في الجزائر.

### 6.1. حدود الدراسة: يمكن تقسيمها وفقا لما يلي:

- الحدود الموضوعية: سيتم وفق هذه الدراسة التركيز على عرض و تحليل كل من الجوانب التي تحيط بمتغيرات الموضوع، و تحليل أثر تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية على السياسة النقدية في الجزائر.



- الحدود المكانية: تم اختيار الجزائر لدراسة أثر تغيرات أسعار النفط على السياسة النقدية، باعتبارها بلد يعتمد اقتصاده ريعيا بالدرجة الأولى على الإيرادات النفطية.
  - الحدود الزمنية: نظرا للتغيرات السريعة والمتجددة لسعر النفط، تم اختيار الفترة من (1990-2020)، فقد عرفت أسعار النفط خلال هذه الفترة عدة تقلبات ايجابية وسلبية كان لها أثر على السياسة النقدية في الجزائر.
- 7.1. أسباب اختيار الموضوع: هناك عدة دوافع كانت وراء اختيار هذا الموضوع، منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي.

- الأسباب الذاتية:
  - ✓ تتمثل في الميول الشخصي والرغبة في دراسة هذا الموضوع الحيوي؛
  - ✓ أنّ هذا الموضوع يندرج ضمن التخصص.
- الأسباب الموضوعية:
  - ✓ ارتباط السياسة النقدية في الجزائر منذ ظهورها بالتقلبات التي شهدتها أسعار النفط؛
  - ✓ إن موضوع أسعار النفط يتميز بالتغير السريع والمستمر، وبالتالي فإن الخوض فيه يجذب كل شخص يواكب التغيير وبحث عن الجديد لفهم العلاقات التي تضبطه؛
  - ✓ قلة الدراسات التي تطرقت لهذا الموضوع؛
  - ✓ إن دراسة السياسة النقدية يعد مدخلا رئيسيا لدراسة المشاكل الاقتصادية، وبالتالي فهي تساعد على الوقوف على أهم المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري خاصة بعد الصدمة النفطية العكسية لسنة 2014؛
  - ✓ أهمية الموضوع نظرا لحدائته فهو يعتبر حديث الساعة.

### 8.1. المنهج المتبع وأدوات الدراسة

- تماشيا مع طبيعة موضوع الدراسة وتبعاً لمتطلبات هذا العمل البحثي، وقصد الإلمام بمختلف جوانبه واختبار الفرضيات الموضوعية، فقد تم في معالجة هذا الموضوع:
- إتباع المنهج الوصفي عند عرض السياسة النقدية وكذلك النفط وأهميته من الجانب النظري، كما سيتم إتباع المنهج التحليلي لتحليل المعطيات الرقمية في الفصل الأول والفصل الثالث، وتفسير العلاقة التأثيرية لتقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة الممتدة من (1990-2020).
  - أدوات الدراسة: لإعداد هذا البحث العلمي تم الاعتماد على مختلف المصادر والمراجع البيبليوغرافية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، أما فيما يخص الجانب التطبيقي التحليلي فقد تم الاعتماد بالخصوص على البيانات السنوية الرقمية، والمعطيات الإحصائية للهيئات الرسمية على غرار بنك الجزائر، البنك الدولي، ONS، وزارة المالية، صندوق النقد العربي، تقارير منظمة الأوبك،...

### 11.1. صعوبات الدراسة

- كأي بحث علمي واجه انجاز هذا العمل بعض الصعوبات يمكن إيجازها فيما يلي:
- قلة المراجع التي تدرس هذا الموضوع؛
  - عمليات الإغلاق بسبب تفشي جائحة كورونا مما صعب على الباحثة اللجوء للمكتبات الجامعية لجمع المراجع؛

• تضارب الإحصائيات واختلاف بعضها من مصدر رسمي لآخر، مما صعّب على الباحثة عملية جمع المعطيات الصحيحة؛

• ضيق الوقت المخصص لمثل هذه الدراسة.

## 12.1. الدراسات السابقة

بعد الاطلاع على عدد من الدراسات والأبحاث حول موضوع الدراسة للإثراء المعرفي والوقوف على مقدار تطور الظاهرة المراد دراستها، فإنّه يمكن إبراز أهم هذه الدراسات فيما يلي:

### 1.12.1. الدراسات السابقة باللغة العربية:

• دراسة عبد الرزاق بن عمرة (2022) بعنوان:

"السياسة النقدية والمالية وأثرهما على التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)", أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر السياسة النقدية والمالية على التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018).

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: في الأجل الطويل السياسة المالية فعالة نسبيا في التأثير على ميزان المدفوعات وغير فعالة في التأثير على النمو الاقتصادي وسعر الصرف وفق الصيغتين الأولى والثانية، أما بالنسبة لأثرها على التضخم والبطالة فهي ذات فعالية نسبية وفق الصيغة الأولى فقط. في حين أن السياسة النقدية فعالة نسبيا في التأثير على النمو الاقتصادي وفق الصيغتين الأولى والثانية، وعلى سعر الصرف وفق الصيغة الأولى فقط أما وفق الصيغة الثانية فهي أقل فعالية مقارنة بأثر السياسة المالية على ميزان المدفوعات وفق هذه الصيغة وعلى البطالة وفق الصيغة الأولى، لكنها غير فعالة في التأثير على هذين العنصرين وفق الصيغة الأولى، كما أنها غير فعالة في التأثير على التضخم سواء وفق الصيغة الأولى أو الثانية للنموذج.

• دراسة بن نافلة نصيرة (2018) بعنوان:

"تقييم السياسة النقدية في الجزائر -دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1980-2014"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1980-2014 من خلال التأثير في المؤشرات الرئيسية للاستقرار الاقتصادي باستعمال أدوات كمية تمثلت في الكتلة النقدية وسعر إعادة الخصم باستعمال نموذج الانحدار الذاتي.

حيث أشارت النتائج إلى عدم فعالية هذه الأدوات بما يكفي لمطالبات الاقتصاد وعليه تعتبر السياسة النقدية أداة هامة يمكن أن تؤثر بقوة على مسار الاقتصاد الحقيقي إذا ما تم إدارتها بنجاح.

• دراسة فراج الطيب وبروكي عبد الرحمان (2017) بعنوان:

"أثر ارتفاع أسعار النفط على الكتلة النقدية كمتغير يشير إلى السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2015)", مقال في مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 03، العدد 03، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر.



هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير ارتفاع أسعار النفط على الكتلة النقدية ثم السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)، بالاعتماد على منهج الاقتصاد القياسي من خلال توظيف أسلوب نموذج الانحدار الخطي المتعدد. وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة بين تغيرات أسعار النفط والسياسة النقدية، من خلال التأثير عليها بصورة غير مباشرة، فأسعار النفط تؤثر على معروض الكتلة النقدية، الأمر الذي تستهدفه السياسة النقدية من أجل التدخل في النشاط الاقتصادي.

• دراسة جاب الله مصطفى (2016) بعنوان:

"تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيد الموازنة العامة وميزان المدفوعات - حالة الجزائر-"، ورقة بحثية مدرجة ضمن مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد التاسع، المجلد الأول، جامعة الوادي.

هدفت هذه الدراسة لإبراز الآثار المتعددة التي تمارسها تغيرات أسعار النفط على اقتصاد ريعي كالاقتصاد الجزائري، و تركز على التأثير في الاستقرار الخارجي ممثلا برصيد ميزان المدفوعات.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة تكاملية مشتركة بين سعر النفط ورصيد الموازنة العامة والاستقرار الخارجي ممثلا برصيد ميزان المدفوعات من جهة أخرى، وهذا ما أكدته اختبارات الاستقرار والتكامل المتزامن والسببية هذه الأخيرة التي أكدت وجودها في اتجاه واحد أي انطلاقا من سعر النفط.

• دراسة أميرة إدريس (2016) بعنوان:

"تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية - دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980-2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية المتمثلة في الإيرادات والنفقات الحكومية في الجزائر، بالاعتماد على بيانات سنوية وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي var.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن حدوث صدمة هيكلية ايجابية في أسعار النفط مقدرة ب 1% أو دولار أمريكي واحد ستسبب في إحداث أثر ايجابي في بداية فترة الاستجابة، كما توصلت إلى أن تأثير الصدمة الانفاقية ستكون أكبر من الصدمة الإيرادية على طول فترة الاستجابة.

• دراسة ليلى أسهمان بقبق (2015) بعنوان:

"آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة القنوات المسئولة عن انتقال السياسة النقدية في الجزائر وما مدى فعاليتها في ظل المعوقات الداخلية التي يفرضها المحيط المالي.

وقد توصلت إلى جملة من النتائج أبرزها: غياب تأثير السياسة النقدية على الأسعار في الجزائر، وأن التضخم في الجزائر هو تضخم ليس نقديا، قد يرجع إلى التضخم المستورد والتضخم الناتج عن أسباب هيكلية كالتضخم الموازية. وأن السياسة النقدية في الجزائر تؤثر على الاقتصاد الحقيقي.

• دراسة موري سمية (2015/2014) بعنوان:



"أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أوبوكر بلقايد تلمسان، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر تغيرات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال استعراض مراحل التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار البترول في السوق الدولية مما يساعد على توضيح مدى ارتباط الاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات الأمر الذي يجعله رهينة للصدمات الخارجية مما يستدعي ضرورة تنوع مصادر الدخل من خلال البحث عن بدائل تنموية مستدامة، وقد حاولت الباحثة اختبار هذه العلاقة عن طريق اختبار التكامل المشترك وبناء نموذج تصحيح الخطأ واختبار السببية ودوال الاستجابة الدفعية.

وتوصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها: وجود تأثيرات ذات دلالة إحصائية وقياسية وعلاقة طويلة المدى بين التغير في سعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية.

2.12.1. الدراسات السابقة باللغة الأجنبية:

• دراسة (Amany A. El Anshasy, 2009):

« Oil prices and Economic Growth in oil-Exporting countries », Journal of Applied Business Economics, vol 12 (4), 2011.

هدفت هذه الدراسة إلى التحقيق في أثر التقلبات المرتفعة لأسعار البترول على الإيرادات الحكومية و النمو الاقتصادي في الدول المصدرة للبترول، لعينة مكونة من 15 دولة مصدرة للبترول معتمدة على بيانات سنوية، مستخدما نموذج (VAR) لتقدير الأثر في المديين الطويل و القصير.

و قد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها، أن تقلبات أسعار البترول لا تؤدي إلى تباطؤ معدلات النمو على المدى الطويل، كما توصلت الدراسة إلى أن السياسة المالية هي عاكسة أو مترجمة لتقلبات أسعار البترول على الاقتصاد.

■ بيان الاستفادة من الدراسات السابقة

سهلت الدراسات السابقة للباحثة الطريق من خلال ما خلصت إليه من استنتاجات، وما طرحته من توصيات لإعطاء خلفية وإطار مفاهيمي لتغيرات الدراسة، معطية دفعة للباحثة لبناء منهجية الدراسة من خلال تحديد الإشكالية وتحديد هيكل الدراسة.

■ ما يميّز الدراسة الحالية عن باقي الدراسات السابقة

يمكن توضيح ما يميّز الدراسة الحالية عن باقي الدراسات السابقة من خلال النقاط التالية:

- 1- تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من خلال المتغيرات التي أخذت مجتمعة والمتمثلة في أسعار النفط، الكتلة النقدية (مكوناته، مقابلاتها)، احتياطي الصرف، صافي الأصول الأجنبية، التضخم، وسعر الصرف؛
- 2- تحاول هذه الدراسة أن تسلط الضوء أكثر عما سببته تقلبات أسعار النفط من آثار عكسية على الاقتصاد الجزائري، خصوصا بعد الانهيار السعري للنفط في نهاية سنة 2014؛

3- تعدّ هذه الدراسة من بين الدراسات التي تربط بين متغيرين رئيسيين وهما السياسة النقدية، وأسعار النفط باعتبارهما من أهم المؤشرات الاقتصادية تحكما في الحياة الاقتصادية، حيث تم من خلالها معرفة مدى مرونة السياسة النقدية في الجزائر للاستجابة للتقلبات المفاجئة لأسعار النفط.



## 13.1. تقسيمات الدراسة

للتمكن من الوصول لتحقيق الأهداف السالفة الذكر، والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، وللإجابة على مختلف التساؤلات التي تم طرحها في نطاق إشكالية الدراسة، تم تقسيم هذا العمل البحثي إلى ثلاثة فصول كما يلي:

**الفصل الأول** تم فيه التطرق إلى تقلبات أسعار النفط وأثرها على الاقتصاد العالمي، والذي قسّم بدوره إلى أربع مباحث حيث تم في المبحث الأول تناول اقتصاديات النفط، كما تم التطرق في المبحث الثاني إلى السوق النفطية وتسعير النفط، أما المبحث الثالث فقد تم فيه تناول الفاعلون في السوق النفطية (المؤسسات الدولية النفطية)، في حين خصص المبحث الرابع للصدمات النفطية وأثار تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي

**أما الفصل الثاني** تم التطرق فيه إلى الأدبيات النظرية للسياسة النقدية، والذي قسّم بدوره إلى أربع مباحث، حيث المبحث الأول عبارة عن مدخل للسياسة النقدية، أما المبحث الثاني فقد خصص لتسليط الضوء على أهداف السياسة النقدية، في حين المبحث الثالث تناول أثر السياسة النقدية على الاقتصاديات، أما المبحث الرابع فقد كان مخصص للحديث عن فعالية السياسة النقدية وقنوات انتقالها.

**الفصل الثالث** تم تخصيصه لدراسة تحليلية هدفها الوقوف على أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية للجزائر خلال الفترة الممتدة من (1990-2020)، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث، تم في المبحث الأول التطرق إلى واقع قطاع المحروقات في الجزائر، أما المبحث الثاني فقد تم تخصيصه للإطار القانوني للسياسة النقدية في الجزائر، أما المبحث الثالث فسيكون بعنوان تحليل أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة الممتدة من (1990-2020)، في حين المبحث الرابع تم فيه تسليط الضوء على آليات بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية.

الفصل الأول  
تقلبات أسعار النفط  
وأثرها على الاقتصاد  
العالمي

## تمهيد

يعد النفط أو ما يعرف بالذهب الأسود، سلعة إستراتيجية ومورد حيوي وأساسي للصناعة والتجارة الدولية إذ يؤثر في جميع أوجه النشاط الاقتصادي، فقد ارتبط التاريخ الاقتصادي الحديث بهذه المادة الحيوية التي كان لها الأثر الأكبر في تشكيل معالم الخارطة الاقتصادية العالمية.

ويعد القرن الواحد والعشرين عصر النفط، فبسببه قامت حروباً وأقيمت تحالفات وتكتلات، ولقد عبر عنه السياسي الفرنسي Georges Clemenceau قائلاً "قطرة بترول تعادل قطرة دم"، وقد شهدت أسعاره عبر الزمن تطورات وتغيرات خاصة بعد الصدمات التي شهدتها أسعار هذا المورد مما أثر بالإيجاب أو السلب على كافة اقتصاديات العالم.

وفي هذا الفصل سيتم التطرق إلى اقتصاديات النفط حيث يتم توضيح أصله ومختلف أنواعه، منتجاته وأوضاعه وكذا أهميته في الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى التطرق إلى السوق النفطية وتسعير النفط والفاعلون في السوق النفطية، ومختلف الصدمات التي مرت بها أسعار النفط، وكذلك كيفية تأثير تقلبات هذه الأسعار على الاقتصاد العالمي. وذلك وفقاً للمباحث التالية:

## المبحث الأول: اقتصاديات النفط

## المبحث الثاني: السوق النفطية وتسعير النفط

## المبحث الثالث: الفاعلون في السوق النفطية

## المبحث الرابع: الصدمات النفطية وآثار تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي

## المبحث الأول: اقتصاديات النفط

يعتبر النفط عصب الاقتصاد العالمي، إذ يعد القوة الدافعة للتقدم والمحرك الرئيسي للنهوض بالاقتصاد وتحقيق الرفاه الاجتماعي، لذا أصبح من الضروري معرفة أصل النفط، الإمكانيات العالمية من الثروة النفطية وأهميته في الاقتصاد الدولي.

## المطلب الأول: أصل النفط، أنواعه ومنتجاته

باعتبار أن النفط من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان، كما أنه يعد المصدر الأساسي للتنمية الاقتصادية، سيتم في هذا المطلب التعرف على أصل النفط، أنواعه ومنتجاته.

## 1. نظرية نشأة وتكوين النفط:

لقد اكتشف النفط وتم استخدامه في العديد من جوانب الحياة البشرية منذ حوالي (5000-6000) سنة قبل الميلاد، وذلك في العديد من مناطق وشعوب العالم كمنطقة فارس إيران، وادي الرافدين، منطقة العراق، منطقة الصين،... الخ. إلا أن الإنسان لم يتمكن من معرفة النفط حينذاك، سواء ما تعلق بماهيته وطبيعته وخصائصه وكيفية وجوده وتكوّنه إلا في فترة العصر الحديث، وبالتحديد أواخر القرن التاسع عشر.<sup>1</sup> حيث في هذه المرحلة تطورت المعارف والعلوم الإنسانية لتصل مراحل متقدمة، وابتدأ باستغلال هذه الثروة المهمة والسلعة الحيوية بصورة كبيرة حيث قام عليها وتكوّن وارتبط بها نشاط اقتصادي وصناعي متنوع وكبير.<sup>2</sup>

لقد تنوعت وتباينت آراء المختصين في شؤون النفط حول أصل هذا المورد وكيفية تكوّنه في الطبيعة، وهذه الآراء أو النظريات مختلفة ومتعددة، فمنها من يستند على أن نشأة وتكوين النفط كان من عناصر غير عضوية، والبعض الآخر يقرّ على أن العناصر العضوية هي الأساس في تكوين النفط في الطبيعة، وتنقسم هذه النظريات إلى مجموعتين رئيسيتين وهي:

1.1. النظرية العضوية: وفقا لهذه النظرية فإن النفط يتكون من تحلل المواد العضوية (حيوانية نباتية)، ومن المسلم به وفقا لهذه النظرية أيضا أن السائل الزيتي الخام يتكون في ظل ظروف طبيعية خاصة جدا تواجدت خلال ملايين السنين، والتي تتمثل في توافر النباتات والحيوانات التي تحتوي على المواد العضوية، وأن تكون قد تعرضت للتحلل تحت ظروف ضغط وحرارة عالية.<sup>3</sup>

2.1. النظرية اللاعضوية: أول من نادى بهذه النظرية في العصر الحديث هو الكيميائي الروسي مندليف\*، حيث افترض هذا الأخير أن تكوين الزيت الأسود السائل، جاء نتيجة لتفاعل كميات كبيرة من كبريت الحديد في باطن الأرض مع المياه

<sup>1</sup> أمينة مخلفي، (2013-2014): "محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)"، الجزء الأول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 11.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 11.

<sup>3</sup> إبراهيم طه عبد الوهاب، (2006): "محاسبة البترول: وفقا للنظم العالمية والمحلية ومعايير الجودة الدولية"، المكتبة العصرية: المنصورة، مصر، ص 23.

\* مندليف: ولد في الثامن من فبراير عام 1834، وهو عالم وكيميائي روسي عرف بعد أن قام بالمساهمة في إصدار أول نسخة من جدول العناصر الدوري، توفي سنة 1907. العناصر الدوري، توفي عام 1907.

الجوفية، تحت درجات عالية جدا من الضغط والحرارة، وكذلك تفاعل كربونات الكالسيوم المكونة للحجر الجيري مع كبريتيد الهيدروجين الموجود في الغاز الطبيعي.<sup>1</sup>

لم تلق نظرية النشأة اللاعضوية قبولا عند الكثير من العلماء، على عكس النظرية العضوية التي كانت أكثر منطقية ومنه أكثر قبولا.<sup>2</sup>

## 2. مفهوم النفط:

تعددت وتنوعت التعاريف التي أطلقت على هذه المادة السحرية والتي حدث باكتشافها تغيير مجرى الحياة البشرية والاقتصادية، فقد احتل النفط مكانة عالمية كبيرة وهامة، ليصبح من أبرز وأهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان عبر الزمن فيعد المصدر الأول والرئيسي للطاقة.

وبالرجوع إلى معجم مصطلحات البترول والصناعة النفطية نجد أن كلمة النفط تعني البترول أو زيت البترول.<sup>3</sup>

إن كلمة النفط أو البترول كلمة مشتقة من الأصل اللاتيني، وهي تتكون من جزئين:

**Petr**: الصخر، **olium**: زيت، أي تعني زيت الصخر.<sup>4</sup>

كما يعرف على أنه سائل طبيعي أسود اللون يوجد في التكوينات الجيولوجية، يتم تكريره في العادة إلى أنواع مختلفة من الوقود والمواد الكيميائية.<sup>5</sup>

ويعرف كذلك على أنه مادة بسيطة ومركبة في نفس الوقت، فهو مادة بسيطة يتكون كيميائيا من عنصرين وهما الهيدروجين والكربون، ومادة معقدة لكون مشتقاته تختلف باختلاف تركيبة كل واحدة منها، حيث يتكون من خليط مواد هيدروكربونية متقاربة ينتج عنها في كل حالة منتج بترولي ذو خصائص مختلفة.<sup>6</sup>

ويعرف النفط على أنه مادة هيدروكربونية سريعة الاشتعال ذات طاقة حرارية عالية، متنوع المخرجات الإنتاجية، متعدد الاستخدامات إلى حد كبير.<sup>7</sup>

والجدول الموالي يوضح نقاط تاريخية في عمر البترول.

<sup>1</sup> إبراهيم طه عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص 22.

<sup>2</sup> بلقلة إبراهيم، (2014-2015): "سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة حسية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص 10-11.

<sup>3</sup> أحمد شفيق الخطيب: (1990)، "معجم مصطلحات البترول والصناعة النفطية"، الطبعة الجديدة، مكتبة لبنان: بيروت، لبنان، ص 323.

<sup>4</sup> عبد المقتر عبد العزيز السيد: (2008): "البترول وطرق استكشافه"، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص 23.

<sup>5</sup> <http://en.wikipedia.org/wiki/petroleum>

<sup>6</sup> حساني بن عودة، (2021): "أسعار النفط والبطالة في الجزائر دراسة تحليلية للمدة (1990-2019)"، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، المجلد 02، (العدد 02)، جامعة تامنغست، الجزائر، ص 206.

<sup>7</sup> Alomar Ibrahim, (December 2009): « **World Economic Growth and its Effect on Economic of E nergy during 1980-2005** » MPRA, Paper (No 18979), P2.

## الجدول رقم (1-1): نقاط تاريخية في عمر البترول

السنة	المكان	الحدث
5000 ق م	مصر	استخدام النفط في التحنيط
940 ق م	الصين	نقل الغاز بأنابيب من قصب البامبو.
600 ق م	اليابان	حفر آبار للوصول إلى الغاز.
331 ق م	بحر القزوين	حرق خيمة الاسكندر الأكبر بأوعية مليئة بالنفط.
347 م	الصين	حفر آبار للوصول للنفط باستخدام قصب البامبو.
1246 م	بلاد فارس	ماركو بولو يصف تجميع النفط من التسربات السطحية.
1500 م	جبال الكريات	استخدام النفط المجمع من التسربات السطحية في إنارة الشوارع.
1594 م	باكوا وايران	الحفر بالندق لآبار وصل عمقها إلى 35 م.
1730 م	فرنسا	تجميع رمال الفاز واستخلاص النفط منها.
1785 م	السويد	اختراع المصباح الزيتي.
1803 م	بريطانيا	إنارة الشوارع بمصابيح تستخدم زيت الاستصباح (الفحم).
1816 م	أمريكا	النفط منتج ثانوي غير مرغوب به في آبار المياه المالحة.
1830 م	فرنسا	ظهور استخدام وسائل الحفر على يد المهندس فلوفيل.
1848 م	شمال شرق باكوا	ف.ن سيمونوف يحفر بئر الأول.
1849 م	كندا	تقطير الكيروسين من النفط قبل Abraham Gener
1850 م	كاليفورنيا	تقطير زيت الاستصباح من قبل General Andrees pico
1854 م	بولندا	حفر أول آبار للنفط في أوروبا يتراوح عمقها بين 30-50 م
1858 م	أونتاريو/ كندا	حفر أول بئر في أمريكا الشمالية.
1859 م	بنسلفانيا	حفر بئر ديريك الشهير لعمق بلغ 23 م.

المصدر: ميلود بورحلة، (2016-2017): "الصناعة النفطية وأسواق النفط: قنوات التأثير والآفاق المستقبلية (دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1973-2015)، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، ص 22-23.

3. خصائص النفط، أنواعه ومنتجاته: سيتم إبراز الخصائص التي يتمتع بها النفط، وكذلك عرض أنواعه ومنتجاته.

1.3. خصائص النفط: من أبرز مميزاته:<sup>1</sup>

- يعتبر النفط مادة حيوية وسلعة إستراتيجية لها أهمية خاصة، تتأثر بالعوامل السياسية والاقتصادية؛
- يتركب النفط من عنصري الهيدروجين والكربون، بحيث يعد ارتفاع نسبة الكبريت في الزيت الخام من أهم العوامل التي تقلل من جودته وبالتالي تخفيض سعره، حيث أن احتراقه مع البنزين يؤدي إلى تلوث الهواء؛
- تنوع وتعدد المشتقات النفطية؛
- يعد النفط مصدرا طاقويا ناضبا (غير متجدد)؛

<sup>1</sup>مديحة حسين الدغيري، (1992): "اقتصاديات الطاقة في العالم وموقف البترول العربي منها"، ط1، دار الجيل للطبع والنشر والتوزيع: بيروت، لبنان، ص 50-51.

- يعتبر النفط مصدرا أساسيا للطاقة، حيث يركز عليه التطور التكنولوجي، الأمر الذي يؤدي لزيادة الاعتماد عليه؛
- تتمركز معظم منابع النفط في الدول النامية، في حين يتوفر الفحم في الدول الصناعية؛
- تعد الصناعة النفطية من الصناعات العملاقة التي تنطوي على مخاطر عالية وتحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة؛
- تتميز الصناعة النفطية بالتشابك عبر مختلف مراحلها، كما تتميز بالطبيعة التكاملية رأسيا وأفقيا، مما يميز الشركات النفطية بالاندماج والتكامل.

2.3. أنواع النفط: يوجد في الطبيعة العديد من الأنواع للنفط، تختلف حسب خصائص كل نوع ومكوناته وهي كالتالي:<sup>1</sup>

1.2.3. البترول الثقيل: وهو ذلك البترول الناتج عن اتجاه المكونات العالية الكثافة إلى الأسفل.

2.2.3. البترول الخفيف: وهو البترول الذي يكون أثر نقاء على السطح.

3.2.3. البترول الرملي: هو عبارة عن خليط من الرمل والطمي والماء وبترول ثقيل، والذي يحتاج إلى طاقة عالية لاستخراجه.

4.2.3. البترول العميق: وهو بترول يوجد على أعماق كبيرة ويحتاج إلى طاقة كبيرة لاستخراجه.

3.3. منتجات النفط: النفط الخام يستخلص منه العديد من المنتجات النفطية المتنوعة في طبيعتها، شكلها، قيمتها أو استعمالها. فمنها المنتجات النفطية الرئيسية أو الثانوية، أو منها الخفيفة، المتوسطة أو الثقيلة. ويمكن تبيان هذه المنتجات النفطية بحسب قيمتها كالتالي:<sup>2</sup>

### 1.3.3. المنتجات الخفيفة:

Natural Gaz	الغاز الطبيعي	✓
Aviation Gazoline	بنزين الطائرات	✓
Motor Gazoline	بنزين السيارات	✓
Kérosène	كبروسين	✓

### 2.3.3. المنتجات المتوسطة:

Gas Oil	زيت الغاز	✓
Disel Oil	زيت الديزل	✓

<sup>1</sup> حاتم الرفاعي، (2009): "البترول - ذروة الانتاج وتداعيات الانحدار-"، الطبعة الثانية، دار نهضة مصر للنشر والطباعة: القاهرة، مصر، ص ص 41-42.

<sup>2</sup> أمينة مخلفي، (2004-2005): "أثر الأنظمة الجمركية الاقتصادية على الشركات البترولية-حالة مجمع بركين-"، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص علوم اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 7.

✓ زيت التشحيم Lubricants

3.3.3. المنتجات الثقيلة:

✓ زيت الوقود Bunker

✓ الإسفلت Bitumen

✓ الشمع Wax

والشكل الموالي يوضح أنواع النفط الخام ونسب المنتجات النفطية فيه.

الجدول رقم (2-1): أنواع النفط الخام ونسب المنتجات النفطية فيه

% النسبة النوعية للمنتجات النفطية			الكبريت %	API	نوع النفط	الدولة
ثقيلة	متوسطة	خفيفة				
48.5	31.0	20.5	1.6	34.2	متوسط	السعودية
60.75	23.25	16.0	2.84	27.3	ثقيل	
55.35	25.30	19.35	2.48	31.3	متوسط	الكويت
47.50	30.25	22.25	1.35	34.3	متوسط	إيران
52.0	26.85	21.15	1.85	31.3	ثقيل	
44.4	30.6	25.0	1.88	36.1	خفيف	العراق
50.0	28.0	22.0	1.95	34.0	متوسط	
29.0	36.0	35.0	0.14	44.0	خفيف	الجزائر
48.0	40.0	12.0	0.25	27.1	ثقيل	نيجيريا
42.2	31.7	26.2	0.45	39.2	خفيف	ليبيا

المصدر: أمينة مخلفي، (2014/2013): "محاضرات في الاقتصاد البترولي الجزء الأول"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص 18.

من خلال معطيات الجدول الموضح أعلاه، يلاحظ أن كل من الجزائر، العراق، ليبيا والسعودية تزخر بـ نفط رقيق وذلك بالنظر لما تحتويه نفوط هذه الدول من نسبة قليلة من الكبريت ودرجة عالية من الكثافة (API) بالمقارنة مع نفوط الدول الأخرى.

المطلب الثاني: الإمكانيات العالمية من الثروة النفطية وأهمية النفط في الاقتصاد الدولي

يحظى النفط بأهمية كبيرة في الاقتصاد الدولي، وذلك بالنظر للدور الذي يلعبه في رسم الخريطة الاقتصادية العالمية، وسيتم فيما يلي عرض الإمكانيات العالمية من الثروة النفطية وكذا إبراز أهمية النفط في الاقتصاد الدولي.

1. الإمكانيات العالمية من الثروة النفطية: تعتبر الثروة النفطية أهم وأبرز المصادر الطاقوية، فهذه السلعة الحيوية بلغت منافعها درجات لم يكن لأحد أن يتوقعها والتي بسببها قامت صراعات كبيرة بين مختلف القوى الدولية لأجل السيطرة على منابعه.

1.1. إنتاج النفط في العالم: تطور إنتاج النفط في العالم منذ أواسط القرن الماضي تطورا ملحوظا، وانتشرت مناطق الإنتاج في أرجاء المعمورة وفي الصحاري الباردة والحارة، وكذلك في الجرف القاري لمناطق وأقاليم عديدة من العالم كما ازداد عدد الدول المنتجة للنفط وعدد الآبار والحقول والكميات المنتجة سنة تلوى الأخرى، ولاشك أن هذا الاتساع في مناطق وحقول الإنتاج يرتبط ارتباطا وثيقا وبصورة علمية واقتصادية بنظريات تكوين النفط و جيولوجية المناطق، كما أن زيادة الحاجة إليه اجتماعيا واقتصاديا وصناعيا وعسكريا قد جعل هذه المادة ومشتقاتها ركيزة أساسية في الحياة البشرية.<sup>1</sup> والجدول الموالي يوضح تطور الإنتاج العالمي للنفط خلال الفترة الممتدة من (2006-2019).

الجدول رقم (1-3): تطور الإنتاج العالمي من النفط للفترة الممتدة من (2006-2019)

الوحدة: ألف برميل يوميا

المنطقة الجغرافية	2006	2014	2015	2016	2017	2018	2019	نسبة الإنتاج العالمي لسنة 2019
إجمالي دول أمريكا الشمالية	13722	18833	19733	19270	20112	22587	24614	25.9%
إجمالي دول جنوب ووسط أمريكا	7498	7659	7761	7474	7182	6537	6174	6.5%
إجمالي دول أوروبا	17582	17206	17479	17716	3519	3523	3413	3.6%
إجمالي دول الشرق الأوسط	25765	28515	30065	31789	31597	331762	30329	31.9%
إجمالي دول إفريقيا	10014	8307	8297	7892	8072	8193	8399	8.8%
إجمالي دول آسيا الباسيفيكية	7938	8307	8369	8010	7879	7633	7650	8.0%
إجمالي دول العالم	82519	88826	91704	92150	92649	94718	95192	100%
إجمالي دول OECD	19447	22588	23596	23122	23901	26329	28381	29.8%
إجمالي دول OPEC	35574	36573	38133	39358	39436	39338	35566	37.4%

Source : British petroleum (Bp), Statical review of world energy, London, 2017, 2018,2019, 2020 p14. disponible sur le site : [www.bp.com](http://www.bp.com) consulté le 30/10/2020 à 16:00h.

من خلال معطيات الجدول الموضَّح أعلاه تم استنتاج الآتي:

<sup>1</sup> حسان خضر، (نوفمبر 2006): "أسواق النفط العالمية"، مجلة جسر التنمية، العدد 57، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 8.

- الإنتاج العالمي من النفط غير متساوي في أنحاء الكرة الأرضية، فقد بلغ 95192 ألف برميل في نهاية سنة 2019، حيث يتركز في دول الأوبك بنسبة 37.4%؛
- بلغ نصيب دول الأوبك من الإنتاج النفطي 35566 ألف برميل سنة 2019، أي ما يعادل 37.4% من نسبة الإنتاج العالمي؛
- يتضح أن كمية الإنتاج من النفط في تزايد على الصعيد العالمي خلال الفترة الممتدة من (2006-2019).

2.1. الاحتمالي النفطي في العالم: الاحتمالي النفطي هو الثروة النفطية التي يمكن استغلالها بصورة متكاملة على الصعيدين الاقتصادي والتقني، ويتأثر تحديد الاحتمالي النفطي بالمتغيرات التكنولوجية المعتمدة في عمليات البحث والتنقيب والاستخراج أو الكلفة ومستويات الأسعار العائدة لهذه المادة الأولية.<sup>1</sup> يمكن تصنيف الاحتمالي النفطي إلى عدة أصناف والأكثر شيوعاً منها هي

1.2.1. الاحتمالي المؤكد (المثبت): حيث يعرفه معهد البترول الأمريكي على أنه "كميات النفط الخام التي تشير البيانات الهندسية الجيولوجية المتوفرة، على وجه لا يشوبه شك معقول إلى إمكان استخراجها من الحقل وذلك بهدف استمرار الأوضاع التكنولوجية السائدة وقت التقدير".<sup>2</sup>

2.2.1. الاحتمالي المرجح وجوده: يعبر عن كميات النفط الممكن الحصول عليها من المكامن النفطية المجاورة للمكامن التي تم تطويرها أو التأكد من احتياطها الثابت.

3.2.1. الاحتمالي المحتمل أو المتوقع: يعبر عن كميات النفط المتوقع الحصول عليها من المكامن التي لم يتم تطويرها أو حفرها بعد، والتي يعتقد علماء الجيولوجيا باحتمال وجودها ضمن طبقات الأرض. والجدول التالي يبين تطور الاحتمالي العالمي المؤكد من النفط خلال الفترة الممتدة من (2006-2019).

<sup>1</sup> حافظ البرجاس، (2000): "الصراع الدولي على النفط العربي"، الطبعة الأولى، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام: بيروت، لبنان، ص 23.

<sup>2</sup> نوال بولعواد، (2018/2017): "الربيع البترولي وتأثيره على النشاط الاقتصادي دراسة قياسية خلال الفترة 1973-2013"، أطروحة دكتوراه منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، الجزائر، ص 73.

الجدول رقم (1-4): تطور الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط للفترة الممتدة من (2006-2019)

الوحدة: ألف برميل يوميا

المنطقة الجغرافية	2006	2015	2016	2017	2018	2019	نسبة الاحتياطي العالمي لسنة 2019	نسبة الاحتياطي إلى الإنتاج لسنة 2019
إجمالي دول أمريكا الشمالية	0221.7	238.0	227.5	226.1	236.7	244.4	41.4%	27.2%
إجمالي دول جنوب ووسط أمريكا	110.8	329.2	327.9	330.1	325.1	324.1	18.7%	134.8%
إجمالي دول أوروبا	137.6	155.2	161.5	13.4	14.3	14.4	0.8%	11.6%
إجمالي دول الشرق الأوسط	755.9	803.5	813.5	807.7	836.1	833.8	48.1%	75.3%
إجمالي دول إفريقيا	116.9	129.1	128.0	126.5	125.3	125.7	7.2%	41.0%
إجمالي دول آسيا الباسيفيكية	45.5	42.6	48.4	48.0	47.6	45.7	2.6%	16.4%
إجمالي دول العالم	1388.3	1697.6	1706.7	1696.6	1729.7	1733.9	100%	49.9%
إجمالي دول OECD	240.2	255.3	244.0	242.6	254.0	260.1	15.0%	25.1%
إجمالي دول OPEC	936.1	1211.6	1220.5	1218.8	1242.2	1214.7	70.1%	93.6%

Source : British Petroleum (BP), Stastical review of world energy, London, 2017, 2018,2019,2020, p12. disponible sur le site : [www.bp.com](http://www.bp.com) consulté le 30/10/2020 à 16:00h.

من خلال قراءة لمعطيات الجدول السابق تم استنتاج الآتي:

- الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط موزع بشكل غير متساوي في أنحاء الكرة الأرضية وقد بلغ قيمة 1733.9 ألف في نهاية 2019، وقد بلغت نسبة الاحتياطي العالمي إلى الإنتاج 49.9% سنة 2019؛
- بلغ نصيب دول الأوبك من الاحتياطي المؤكد 1214.7 ألف برميل سنة 2019 أي ما يعادل 93.6%، وما يمثل 70.1% من الاحتياطي العالمي للنفط لنفس السنة. والجدير بالذكر أن الدول العربية تملك كميات ضخمة من احتياطي النفط العالمي، مما جعلها محط أنظار دول العالم؛
- كما يتضح أن كمية الاحتياطي المؤكد من النفط في تزايد على الصعيد العالمي ما بين 2006 و2019 وهذا نظرا لتزايد الاكتشافات النفطية في العديد من مناطق العالم.

3.1. استهلاك النفط العالمي: يتمثل استهلاك النفط في الكميات المطلوبة من أجل تشغيل الصناعة والتي تعد محور الاقتصاد العالمي، ولا تستطيع الاستمرار دون النفط، والجدول التالي يوضح تطور الاستهلاك العالمي من النفط خلال الفترة من (2006-2019).

الجدول رقم (1-5): تطور الاستهلاك العالمي من النفط للفترة الممتدة من (2006-2019).

الوحدة: ألف برميل يوميا.

المنطقة الجغرافية	2006	2014	2015	2016	2017	2018	2019	نسبة الاستهلاك العالمي لسنة 2019
إجمالي دول أمريكا الشمالية	24982	23421	23753	23843	24219	24714	23536	23.9%
إجمالي دول جنوب ووسط أمريكا	5554	7171	7139	6976	6794	6795	5923	6.0%
إجمالي دول أوروبا وآسيا	20452	18287	18450	18793	14980	15276	14896	15.2%
إجمالي دول الشرق الأوسط	6726	9180	9300	9431	9290	9136	9416	9.6%
إجمالي دول إفريقيا	2912	3771	3866	3937	4047	3959	4096	4.2%
إجمالي دول آسيا الباسيفيكية	25152	31195	32494	33577	34574	35863	36178	36.8%
إجمالي دول العالم	85777	93025	95003	96558	98186	99843	98272	100%
إجمالي دول OCDE	49874	45184	45785	46217	47033	474666	45822	46.6%

Source : British Petroleum (BP) , Statical review of world energy, London, 2017,2018 ,2019,2020, p15. disponible sur le site : [www.bp.com](http://www.bp.com) consulté le 30/10/2020 à 16:00h.

من خلال الجدول الموضَّح أعلاه تم استنتاج الآتي:

- الاستهلاك العالمي من النفط في تزايد مستمر حيث بلغ سنة 2006 قيمة 85777 ألف برميل في حين بلغ 98272 ألف برميل سنة 2019؛
- تستهلك دول OCDE أكبر نسبة والتي قدرت بـ 46.6% من نسبة الاستهلاك العالمي لسنة 2019.
- كما يبيِّن الجدول تطور الاستهلاك ما بين 2006 و2019، حيث يتضح أن كمية الاستهلاك من النفط في تزايد على الصعيد العالمي.

2. أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي:

بعد اكتشاف النفط وإلى غاية يومنا هذا أصبح من أهم مصادر الطاقة، وهذا نظرا للخصائص التي يتميز بها، وانطلاقا من هنا تبرز أهمية الثروة النفطية على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى العسكرية.

1.2. الأهمية الاقتصادية للثروة النفطية: ينفرد الذهب الأسود بمزايا جمة فهي السلعة الإستراتيجية رقم واحد في العالم في الوقت الراهن والمصدر الأول والأساسي للطاقة، والتي تعد العجلة التي تحرك دواليب الاقتصاد العالمي.<sup>1</sup>

1.1.2. أهمية الثروة النفطية في القطاع الصناعي: يعتبر النفط المحرك الرئيسي لتشغيل الصناعة وبدونه ستتوقف الصناعة وبشكل شبه تام نستطيع القول، الأمر الذي يزعزع استقرار الاقتصاد الدولي.

ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن العملية الصناعية لا تستطيع المضي بشكل منتظم دون النفط، فهذا الأخير يستخدم كمادة لتغذية صناعة المعادن، كما يعطي للصناعة مادة التشحيم أو التزييت الضرورية لاستمرار عمل الآلات وبالتالي استمرار العملية الإنتاجية.<sup>2</sup>

2.1.2. أهمية الثروة النفطية في قطاع النقل: يعتبر قطاع النقل الشريان الحيوي للاقتصاد العالمي، فهو يمثل أساس استمرار وتواجد كل القطاعات الاقتصادية، وتبرز أهمية الثروة النفطية لهذا القطاع من ناحيتين أساسيتين:<sup>3</sup>

✓ من جهة يمثل النفط المصدر الرئيسي للوقود، والذي بواسطته تتحرك جميع وسائل النقل البرية والبحرية والجوية، إذ أن هذه الأخيرة كلها تستمد طاقتها المحركة من النفط ومشتقاته؛

✓ أصبح النفط بمثابة الدم للنقل الحديث، حيث يستحوذ هذا القطاع على حصة الأسد من الاستهلاك العالمي للبتروول.

3.1.2. أهمية الثروة النفطية في القطاع الزراعي: بعد قيام الثورة الصناعية توالى الاختراعات في مجال الميكنة الزراعية، وما عزز هذه الاختراعات وأكسبها أهمية بالغة وزاد في حدة تطورها هو اكتشاف النفط باعتباره مصدر توليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة هذا من جهة ومصدر للمنتجات البتروكيميائية من جهة أخرى، والتي ساهمت بشكل كبير في تحقيق التقدم الزراعي.<sup>4</sup>

2.2. الأهمية السياسية والعسكرية للثروة النفطية: سيتم فيما يلي إبراز الأهمية السياسية والعسكرية التي تحظى بها الثروة النفطية في الاقتصاد العالمي.

1.2.2. الأهمية السياسية للثروة النفطية: أضحت النفط عبارة عن مادة إستراتيجية وسياسية بقدر ما هو مادة تجارية واقتصادية، وقد لعب الذهب الأسود دوره السياسي كما يلي:<sup>5</sup>

<sup>1</sup> عيسى مقلبد، (2008/2007): "قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ص 14.

<sup>2</sup> وحيد خير الدين، (2013/2012): "أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات - دراسة حالة الجزائر -"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 70.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 71.

<sup>4</sup> حافظ برجاس، مرجع سبق ذكره، ص 78.

<sup>5</sup> نوال بولعواد، مرجع سبق ذكره، ص 86.

✓ بروز الدور السياسي للنفط: برز هذا الدور بشكل فعال خلال الحرب التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في ظل الصراع العربي الإسرائيلي، فمن أزمة السويس سنة 1956 مروراً بحرب 1967، فحرب أكتوبر 1973 حيث شكل حظر النفط منعطفاً تاريخياً في مجرى العلاقات السياسية الدولية، إلى الحرب العراقية الإيرانية سنة 1980، ثم حرب الخليج الأخيرة سنة 1991. وأخيراً الحرب العراقية لسنة 2003 حيث أطلق على هذه الحروب اسم "حروب البترول"، ولم ينته دوره السياسي عند هذه النقطة بل امتد إلى عمق المؤتمرات والمفاوضات التي أعقبت تلك الحروب، فكان من أبرز وأهم البنود التي دارت حولها المناقشات في كامب دايفيد ما يسمى حوار شمال-جنوب أو الحوار العربي الأوروبي.

✓ النفط كسلاح سياسي: استعمل النفط كسلاح ضغط سياسي، فاستخدمته الشركات النفطية للضغط على الحكومات التي قامت بتأميم بترولها عن طريق المقاطعة أو العزوف عن شراء النفط العائد لتلك الدول التي حاولت التمرد على عقود الامتيازات أو سبب المنافسة، واستخدمته الدول المنتجة للنفط لبلوغ أهداف سياسية وتحسين أوضاعها الاقتصادية عن طريق رفع الأسعار والمشاركة بين هذه الدول والشركات النفطية في الإنتاج والتسويق وصولاً إلى التأميم الكامل، كما استخدمته الهيئات الدولية للضغط على الدول التي حادت على الإجماع الدولي.

✓ الأهمية العسكرية للثروة النفطية: يقول "أكنور" في كتابه "إمبراطورية النفط" الصادر في موسكو عام 1858 "من يملك النفط سيملك العالم، لأنه بفضل المازوت سيسيطر على البحر، وبفضل بنزين الطائرات سيسيطر على الجو، وبفضل بنزين السيارات سيسيطر على البر بل أكثر من ذلك فبفضل الثروات الخيالية التي يمكن جمعها من النفط سيتحكم بقطاعات اقتصادية كاملة".

### 3.2. أهمية الثروة النفطية بالنسبة للدول المنتجة والمستهلكة: يمكن إبرازها فيما يلي:

1.3.2. بالنسبة للدول المنتجة: إن الدول المنتجة للنفط لا تعتبره مجرد مصدراً للطاقة، فهو يمثل اللاعب المحوري والأساسي في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية، إذ يمثل مصدر الأموال التي تعتمد عليها القطاعات الاقتصادية في هذه الدول، كما يمثل مصدر الدخل الرئيسي هذا إن لم نقل الوحيد في أغلب الدول المنتجة، حيث يعتمد عليه في الصادرات الخارجية لجلب العملة الصعبة، ناهيك على أن أموال النفط تساهم وبشكل مباشر في تحقيق الرفاه الاجتماعي، وتحقيق الاستقرار السياسي، حيث أن الكثير من رجال الاقتصاد والسياسة أصبحوا يطلقون على عائدات النفط مصطلح البترودولار. ولقد أصبحت الموازنات الحكومية للدول النفطية تبنى على أساس إيرادات قطاع المحروقات.<sup>1</sup>

2.3.2. بالنسبة للدول المستهلكة: بخصوص هذه الدول فنيتها تبدو جليّة من خلال رغبتها في السيطرة على مستودعات النفط الرئيسية في العالم، ولتحقيق ذلك المبتغى قامت بإنشاء شركات نفطية عملاقة تستثمر في مختلف أنحاء العالم قصد تمويل دولها بالطاقة الضرورية لتطوير كل القطاعات، وهذا ما قاد الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية إلى السيطرة على منطقة الخليج باعتبارها المستودع الرئيسي لاحتياجات النفط على المستوى العالمي، كما عملت أيضاً على

<sup>1</sup> وحيد خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص 84-85.

تنسيق سياساتها النفطية قصد الحصول على هذا المورد الحيوي بطريقة منظمة، وبأسعار مناسبة مستخدمة في ذلك نفوذها وضغوطها على الدول المنتجة للنفط.<sup>1</sup>

ومن خلال العرض السابق، يتبين أن الأهمية التي يحظى بها النفط تنعكس على مختلف مجالات الحياة البشرية، ذلك أنه يحتل الصدارة ضمن ميزان الطاقة العالمي، فهو سلعة إستراتيجية ومورد حيوي هام وللاعب محوري أساسي للنشاط الاقتصادي، الاجتماعي السياسي والعسكري.

### المطلب الثالث: الصناعة النفطية

تعد الصناعة النفطية مجموعة النشاطات الاقتصادية والعمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة النفطية، وتتم بعدة مراحل متماسكة تدفع كل منها الأخرى، بدءاً من إيجاد النفط إلى غاية وصول المنتجات النفطية إلى يد المستهلكين النهائيين.

1. تعريف الصناعة النفطية: تعرف الصناعة النفطية على أنها مجموعة من النشاطات أو العمليات الإنتاجية ذات الطابع الفني والتكنولوجي والتنظيمي والإداري المتعلق باستغلال المادة النفطية أو المورد النفطي، ابتداءً من عمليات البحث والتنقيب، الاستخراج، والنقل، التكرير ثم التوزيع، والتسويق، بالإضافة إلى مرحلة مكملتها وهي مرحلة التصنيع البتروكيمياوي.<sup>2</sup> ويوجد صنفين من الصناعة النفطية، أحدهما يتمثل في الصناعة الاستخراجية والأخر في الصناعة التحويلية.

2. خصائص الصناعة النفطية: تتمثل أهم خصائص الصناعة النفطية فيما يلي:<sup>3</sup>

- ✓ تتطلب الصناعة النفطية توفير رؤوس أموال بكميات ضخمة جداً من استغلال الثروة النفطية، بسبب تنوع المراحل الصناعية وطبيعة الثروة النفطية؛
- ✓ تتميز الصناعة النفطية بارتفاع هوامش المخاطرة في معظم المراحل الإنتاجية، المرحلة الخاصة بالبحث والتنقيب؛
- ✓ إن المادة الأولية التي تقوم وتعتمد عليها الصناعة والنشاط النفطي هي ناضبة وغير متجددة في الطبيعة، أي أن حياة الصناعة النفطية لمدة زمنية محدودة ومعلومة، وعليه فإن الصناعة النفطية تتوقف على مدى تطور نسبة تقديرات الاحتياطي النفطي؛
- ✓ تتميز الصناعة النفطية بالتكامل الرئيسي، حيث تداخل مراحل إنتاج النفط بصورة يصعب معها أحياناً الفصل بين نفاقات بعض المراحل وبعضها الآخر؛

<sup>1</sup> وحيد خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص 86.

<sup>2</sup> أمال رحمان، محمد الهامي طواهر، (2013): "تأثير النفط على البيئة خلال مرحلة النقل (حالة الجزائر)"، مجلة الباحث، المجلد 12، (العدد 12)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص 19.

<sup>3</sup> أمينة مخلفي، مرجع سبق ذكره، ص ص 23-24.

✓ يرتكز نشاط الصناعة النفطية بصورة كبيرة على العمل المركب أي الذي يتطلب مهارات وفنيات عالية وتدريب خاص وتحصيل علمي متقدم وعالي، مما يؤدي إلى ضخامة حجم الاستثمارات الرأسمالية اللازمة في مراحل الصناعة النفطية وخاصة المرحلة الأولية.

3. مراحل الصناعة النفطية: تمر الصناعة النفطية بعدة مراحل، تتمثل أساسا فيما يلي:<sup>1</sup>

1.3. مرحلة البحث و التنقيب: يعد الحفر الوسيلة المؤكدة والمضمونة للتأكد من وجود النفط، ومن أبرز الطرق المستخدمة في حفر الآبار نجد: الحفر بالدق والحفر الدوراني والحفر التروبيني، وتتميز هذه المرحلة من النشاط الاقتصادي النفطي بعنصر المغامرة المخاطرة، بحيث تستخدم رؤوس أموال ضخمة تتغير حسب المنطقة أو البلد.<sup>2</sup> وتبدأ هذه المرحلة بعمليات المسح الجيولوجي والجيوفيزيائي للمناطق المختلفة وتحليل الطبقات الصخرية.

2.3. مرحلة الاستخراج أو الإنتاج النفطي: تهدف هذه المرحلة إلى استخراج النفط الخام من باطن الأرض ورفعها إلى سطحها ليكون جاهزا للنقل والتصدير والتصنيع في الأماكن القريبة أو البعيدة وفي داخل المنطقة أو البلد أو خارجه، ومرحلة الاستخراج البترولي مرتبطة ومعتمدة بصفة كلية على المرحلة الأولى، وهاتان المرحلتان تشكلان عملية إنتاج النفط الخام أو ما يطلق عليه بالصناعة البترولية الاستخراجية.

3.3. مرحلة النقل البترولي: وهي المرحلة الهادفة إلى نقل البترول أو الغاز، ويتم التمييز بين النقل البري والبحري، فلكل فنياته وتقنياته الخاصة به.

4.3. مرحلة التكرير البترولي: وهي المرحلة التي تهدف لتصنيع النفط في المصافي ليتم تحويله من الصورة الخام إلى أشكال من المنتجات السلعية النفطية المتنوعة والمعالجة لتلبية الاحتياجات الإنسانية إليها مباشرة أو للعمليات التصنيعية لمراحل صناعية لاحقة، يطلق على هذه المرحلة الصناعية التحويلية وهي بمثابة غرلة لمادة البترول من أجل الحصول على المنتجات البترولية بأنواعها المختلفة وذات الطلب الواسع والمتنوع والكبير.

5.3. مرحلة التسويق والتوزيع: وهي المرحلة الخامسة من مراحل الصناعة النفطية والمتكاملة مع المراحل السابقة، وتهدف هذه المرحلة إلى تصريف وتوزيع السلعة البترولية سواء كانت مادة خام أو منتجات نفطية إلى أسواق لاستعمالها واستهلاكها.

6.3. مرحلة التصنيع البتروكيمياوي: البتروكيمياوي صناعية ثقيلة تستخدم كمادة أولية لبعض القطاعات البترولية الناتجة عن عملية تكرير أو تستعمل الغاز الطبيعي، وانطلاقا من عملية التكسير- المرحلة الأولى لهذه الصناعة- يتم

<sup>1</sup> فايزة يوب، (2018/2017): "أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري دراسة قياسية على الجزائر للفترة

1970-2014"، أطروحة دكتوراه منشورة في العلوم الاقتصادية والمالية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، ص ص 7-8.

<sup>2</sup> سفيان عمراني، (2018): "أثر تغيرات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر للفترة 2000-2015"، ط 1،

مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ص 25.

التحصل على "المواد الأساسية" وهي الأثيلان، البروبيلان، البوتان، العطريات، وانطلاقاً من كل واحدة من هذه المواد، يمكن صنع عدد لا متناهي من المشتقات وفق طرق معقدة للغاية، وهذه المشتقات تستخدم كأساس، لإنتاج المواد البلاستيكية، الأسمدة، المبيدات الحشرية وغيرها.

### المبحث الثاني: السوق النفطية وتسعير النفط

باعتبار النفط سلعة إستراتيجية هامة للتجارة الدولية، وأساس التبادل التجاري للحصول على الموارد المالية اللازمة، لهذا فإن دراسة السوق النفطية تعتبر مجموعة من المبادلات بين قوى العرض والطلب المؤثرة في كيفية تحديد سعر وفعالية تخصيص سلعة وخدمة أو أي مورد اقتصادي في الاستخدامات المختلفة.<sup>1</sup>

### المطلب الأول: مدخل للسوق النفطية

تحظى السوق النفطية وتطوراتها بأهمية كبيرة ومتابعة مستمرة، وذلك كون السلع المتبادلة في هذه السوق تلعب دوراً حيوياً هاماً في الاقتصاد العالمي. وسيتم التطرق لمفهوم السوق النفطية، خصائصها وأنواعها.

1. مفهوم السوق النفطية: هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر هام من مصادر الطاقة وهو النفط وتخضع هذه السوق لقوى العرض والطلب بالإضافة إلى عوامل أخرى تتمثل في العوامل السياسية والعسكرية والمناخية، وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية.<sup>2</sup>

وتعرف كذلك بأنها المكان الحقيقي أو الصوري الذي يتم فيه تبادل النفط بسعر وزمن محددين، حيث تتضمن المكان، الزمان، السلعة، الطالب، العارض، الثمن.<sup>3</sup>

كما تعرف على أنها: أهم القنوات التي تحكم العلاقة بين قوى الإنتاج والاستهلاك للنفط، والمعروف أن أكبر أسواق النفط توجد في بريطانيا، وتعرف ببورصة النفط الدولية لندن. والأخرى هي بورصة نيويورك الأمريكية في الولايات

<sup>1</sup> حسنية مهيدي، (2019/2018): "دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية 1970-2016"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كلي نقدي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، ص 75.

<sup>2</sup> بوجمعة قويدري قوشيج، (2010): "أثر تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، (العدد 07)، جامعة سكيكدة، الجزائر، ص 62.

<sup>3</sup> حساني بن عودة، عبد الرحمان عبد القادر، (2020): "انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2014-2018 -دراسة تحليلية-"، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، المجلد 04، (العدد 02)، ص 45.

المتحدة ومقرها نيويورك، وفي آسيا توجد بورصة نايمكس (NYMEX) المعروفة اختصاراً بـ سيمكس SIMEX ومقرها في سنغافورة.<sup>1</sup>

ومما سبق يستخلص أن السوق النفطية تعد المكان الذي يتم فيه التعامل بالموارد الاستراتيجي وهو النفط وذلك وفقاً لقوانين العرض والطلب.

2. مميزات وخصائص السوق النفطية العالمية: تتمتع السوق النفطية بعدة مميزات وخصائص يمكن إيجازها في الآتي:<sup>2</sup>

1.2. ارتفاع نسبة التركيز الاحتكاري: بمعنى وجود عدد قليل من الدول المنتجة والمصدرة للحصة الأكبر في العالم من النفط (حوالي 85%) تكونت في شكل منظمات مثل مجموعة الدول المصدرة للنفط OPEC من جهة، كما تسيطر الشركات العالمية الكبرى بفروعها المختلفة على جوانب مهمة من السوق النفطية من جهة ثانية، ناهيك عن تركيز عدد قليل من الدول الصناعية الكبرى المستوردة للنفط من خلال منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE من جهة ثالثة، وكل واحدة من هذه الأطراف تشكل احتكاراً في جزء من السوق النفطية تسعى من خلالها للدفاع عن مصالحها.<sup>3</sup>

2.2. التكامل الرأسي والأفقي: بحيث أن منتجي القلعة يقومون بالتحكم في إنتاج النفط، نقله، تكريره، وتسويقه فهذه العمليات يربطها نوع من التكامل الرأسي منذ مرحلة استخراج النفط الخام إلى غاية ظهوره على شكل مشتقات متنوعة.<sup>4</sup>

3.2. سوق التكتل (الكارتل) المنظمات والهيئات: حركة الشركات العالمية في السوق النفطية على الاتفاقات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها، إلى غاية وصول سلعة النفط ومشتقاته إلى الأسواق، مما يجعلها تتجه نحو التكامل الكامل. حيث أن أولى التكتلات في الكارتل النفطي برزت في فترة الثلاثينات، ثم تلتها المنظمات الدولية كمنظمة الأوبك، الأوابك، والوكالة الدولية للطاقة التي من مهامها التدخل في استقرار سوق النفط العالمي بما يخدم مصلحة الدول أعضاء الهيئة أو المنظمة التابعة لها.

4.2. عدم مرونة الطلب في فترة الأجل القصير: يتميز الطلب على النفط بعدم مرونته في الأجل القصير، لأن الصناعات المبنية على أساس استخدام النفط كمصدر للطاقة لا يمكنها التحول عنه بصورة فورية، بل أن عملية التكييف تقتضي بعض الوقت أي بمعنى آخر أن نسبة المعدات والآلات التي تعتمد على النفط في رصيد أي مجتمع إلى رأس المال المستخدم

<sup>1</sup> منى حسين، (2013-2014): "أثر تقلبات أسعار النفط على أداء الأسهم في السوق السعودية"، رسالة ماجستير في الأسواق المالية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، ص 27.

<sup>2</sup> شريفة بوالشعور، نزيهة قنيري، (2015): "تقدير الأثر القصير والطويل لتقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري (دراسة قياسية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM)"، المؤتمر العلمي الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، ص 03.

<sup>3</sup> سهام مسغوني، (2020/2021): "التكامل بين السياستين المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط – دراسة مقارنة الجزائر ببعض الدول العربية للفترة (1990-2018)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، ص 78.

<sup>4</sup> بوجمعة قويدري قوشيح، مرجع سبق ذكره، ص 55.

للطاقة يتوقف على الأسعار النسبية للمصادر المختلفة للطاقة، فإذا اعتمدت رصيد مجتمع على هذا النوع من المعدات، فإن المجتمع سوف يتحمل ارتفاعا كبيرا في الأسعار بدلا من التخلي عن تلك المعدات.

5.2. تأثر السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة: هذا يعني أن الأسواق العالمية النفطية تتأثر بصورة مباشرة بسوق الناقلات وتكاليف الشحن، حيث تعكس تكاليف ناقلات النفط تقلبات الطلب العالمي على هذا المادة الحيوية الخام بصورة مباشرة. فانخفاض الطلب العالمي على النفط يؤدي لخفض تكاليف الشحن الأمر الذي يشجع شركات النفط على الشراء من الأسواق البعيدة، في حين من جهة مقابلة فإن الزيادة في حجم الطلب العالمي على النفط لها آثار عكسية، وتؤثر تقلبات الطلب العالمي للنفط أيضا على حجم الطلب على خدمات المصانع التي تنقي النفط من الشوائب الكبريتية.

6.2. سوق شفافة وأكثر تنافسية: أضحت السوق النفطية العالمية أكثر شفافية بسبب ظهور وتطور الصفقات لأجل، لذا أصبح من الضروري إتاحة المعلومات اللازمة حول العرض والطلب بهدف تقليل المخاطر الناتجة عن تقلبات أسعار النفط. كما تتميز السوق النفطية بحرية بيع وشراء النفط، حيث أصبح السعر هو المسيطر في السوق ولم يفرض من قبل الشركات الاحتكارية، كما أنه يتمتع بمرونة أكثر بحيث تكون الشركات والدول المنتجة والمستهلكة للنفط في منافسة مباشرة في الصفقات.<sup>1</sup>

8.2. سوق غير مستقرة: يرجع سبب عدم استقرار السوق النفطية إلى الأهمية الكبيرة التي تحظى بها هذه السلعة الإستراتيجية في الاقتصاد العالمي نظرا للاعتماد الكلي عليه في مختلف المجالات والقطاعات من جهة، وتقلبات الأسعار بسبب تغيرات العرض والطلب من جهة أخرى.<sup>2</sup>

3. أنواع الأسواق النفطية: يمكن عرضها فيما يلي:<sup>3</sup>

1.3. الأسواق الفورية للنفط: ويقوم هذا السوق على معيار الزمن ويتم فيه التبادل بشكل آني وفوري ومباشر وبأسعار منخفضة، ولم يتعدى في الماضي نسبة 15% من حجم التجارة العالمية للنفط، ويتميز بعدم الثبات وذلك لارتباطه بمدى الاختلال بين العرض والطلب على النفط الخام، وأشهر أسواقه سوق خليج المكسيك، ميناء نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، سوق سنغافورة، سوق روتردام في أوروبا.

<sup>1</sup> سالم عبد الحسن رسن، (1999): "اقتصاديات النفط"، الجامعة المفتوحة: طرابلس، ليبيا، ص 180.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 180.

<sup>3</sup> ميلود بورحلة، (2016-2017): "الصناعة النفطية وأسواق النفط: قنوات التأثير والأفاق المستقبلية (دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1973-2015)"، أطروحة دكتوراه علوم منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، ص 72-73.

2.3. الأسواق المستقبلية للنفط (الأجلة): وتتمثل في بورصة نيويورك، مجلس شيكاغو التجاري، البورصات الدولية للبترول ومقرها لندن، وقد عرفت منذ الثمانينات، حيث طرح أول عقد مستقبلي نفطي في سوق نيويورك سنة 1983، وتضمن هذه الأسواق البيع المستقبلي للنفط الخام والمنتجات النفطية ولآجال قريبة أو بعيدة، حيث تتيح العقود المستقبلية للبائع والمشتري "الاحتراز" أو عقد بوليصة التأمين ضد مخاطر حدوث تقلبات لاحقة في الأسعار، إضافة إلى العقود النفطية الأساسية، يتاجر المستثمرون أيضا في عقود المنتجات النفطية، كالبنزين وغيره، وقد تزايد الاهتمام بهذا السوق لدى المستثمرين خلال السنوات الماضية، وهذا بعد ما تم استخدام بعض السلع كأصول مالية، فشهد سوق العقود الآجلة للنفط نفاذ كبير لهم (المستثمرين). وتنقسم إلى نوعين:

1.2.3. الأسواق النفطية المادية الآجلة: تطورت المبيعات إلى تسليمات بعيدة يطلق عليها اسم الأسواق النفطية الآجلة، تعمل بالتدقيق كالأسواق الفورية لكن بآجال أطول ومع بعض العمليات ذات نفس النمط، وتتم التعاملات التجارية بالتراضي لسعر معين مع تسليم آجاله شهر، فإذا استطاع المشتري شراء شحنة لتاريخ محدد في أجل أقل من 15 يوم تستطيع أيضا شراء النفط الخام للشهر الموالي أو لآجال أبعد من ذلك، لا يعرف تاريخ التسليم بالتدقيق مسبقا إلا بشهر إذ بإمكانك شراء برنت جانفي في شهر فيفري وبرنت فيفري في شهر مارس... وهكذا، ويطلق على هذه السوق بالبرنت الخمسة عشر يوم والشحنات تكون بحجم 500.000 برميل 5. % بحيث تجبر قواعد السوق المشتري بتحديد الحجم، والبائع بتحديد تاريخ توفر الشحنة في أجل أدناه 15 يوم، وتخص هذه المبيعات لإعداد قليل من المواد الخام والمنتجات في أوروبا، البرنت، بترنت بدون رصاص، زيت الديزل ووقود الطائرات.<sup>1</sup>

2.2.3. الأسواق النفطية المالية الآجلة (البورصات): ظهر هذا النوع من الأسواق مع بداية الأزمة النفطية لسنة 1973 في نيويورك، وهي عبارة عن سوق مالية (بورصة) يتم التعامل فيها بالسندات المالية، هي بمثابة التزام بالبيع أو شراء كمية من النفط الخام أو المنتجات النفطية من نوع معين، وتوجد ثلاث بورصات لهذا النوع من الأسواق، بورصة نيويورك للتبادل التجاري (NYMEX)، سوق المبادلات النفطية العالمية بلندن (IPS) وسوق سنغافورة النقدي العالمي (SIMEX).

### المطلب الثاني: تسعير النفط

يعتبر سعر النفط من أهم الأسعار الاقتصادية وهو يحتل مكانة هامة في الدورة الاقتصادية، ومن هذا المنطلق سيتم التطرق إلى مفهوم سعر النفط وأنواعه.

1. مفهوم سعر النفط وأنواعه: سيتم فيما يلي توضيح مفهوم سعر النفط، وعرض مختلف أنواعه.

<sup>1</sup> حسنية مهدي، مرجع سبق ذكره، ص 79.

## 1.1. مفهوم سعر النفط:

هو قيمة السلعة النفطية معبر عنها بالنقود،<sup>1</sup> ويعرف سعر النفط على أنه القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط خلال مدة زمنية معينة المقاس بالدولار الأمريكي، نتيجة تأثير عدة عوامل اقتصادية، سياسية، اجتماعية، مناخية، بالإضافة إلى طبيعة السوق السائدة حينها. وهذا السعر يخضع لتقلبات مستمرة بسبب طبيعة سوق النفط الدولية التي تتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار، مما انعكس ذلك على أسعار النفط وجعلها أسعاراً غير مستقرة وتخضع للتقلبات المستمرة.<sup>2</sup>

كما يعرّف سعر النفط على أنه قيمة المادة أو السلعة البترولية يعبر عنها بالنقد خلال فترة زمنية محددة، وتحت تأثير عوامل اقتصادية، اجتماعية، سياسية ومناخية... الخ.<sup>3</sup> ومن هنا يستنتج أن سعر النفط هو:

- كمية النفط المعروضة بسعر معين؛
- كمية انقط المطلوبة بسعر معين؛
- قابل للمرونة.

2.1. أنواع أسعار النفط: إن التطرق إلى تعريف سعر النفط يستدعي ضرورة التطرق إلى أنواعه وذلك لأنه يوجد عدة مصطلحات تطلق على سعر النفط، حيث أن كل سعر نفطي يطلق على نوع محدد ما يميزه باقي الأنواع الأخرى. وتتمثل هذه الأنواع فيما يلي:<sup>4</sup>

1.2.1. الأسعار المعلنة ( the posted prices ): أعلنت هذه الأسعار لأول مرة على النطاق العالمي من قبل شركة ( standard oil of new jersey company ) الأمريكية سنة 1880 حيث كانت السوق النفطية تتميز بوجود العديد من منتجي النفط الأمريكيين، وكانت هذه الشركة قد فرضت سيطرتها على عمليتي نقل وتكرير النفط الخام منذ سنة 1873، ومن ثم أعلنت من جانبها أسعاراً على النفط المستخرج من الآبار مباشرة بدون إدخال مستخرجيه في عملية التسعير.

2.2.1. الأسعار المتحققة ( the realized prices ): هي عبارة عن الأسعار المتحققة مقابل تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان (البائع والمشتري)، كنسبة مئوية كخصم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع.

<sup>1</sup> سليم مجلح، (أكتوبر 2018): "دراسة تحليلية وقياسية باستخدام منهج تصحيح الخطأ لأثر تقلبات أسعار البترول على أسعار الصرف في الجزائر خلال الفترة جاني 2013-سبتمبر 2015"، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والفنون، المجلد 24، (العدد 03)، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، ص 199.

<sup>2</sup> عبير زاوي، أمين مخفي، (2018): "أثر انهيار أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال (2010-2016)"، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 08، (العدد 15 مكرر)، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، ص 157.

<sup>3</sup> محمد أحمد الدوري، (1983): "محاضرات في الاقتصاد البترولي-الجزائر"، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، ص 194.

<sup>4</sup> نواف الرومي، (2000): "منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام"، الطبعة الأولى، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان: الجماهيرية الليبية، ص 18-24.

وهو عبارة عن السعر المعلن مطروحا منه الحسومات أو التسهيلات المختلفة من قبل البائع للمشتري، وتشمل هذه التسهيلات الطرفين<sup>1</sup>.

3.2.1. أسعار الإشارة ( the post prices ): تكون هذه الأسعار في مستوى وسط ما بين السعرين السابقين، وقد طبقت أول مرة من قبل قطر الجزائري، بعد الاتفاق الذي عقده مع فرنسا في يوم 28 تموز/يوليو 1965، كما طبقتها فنزويلا حيث اتفقت مع الشركات النفطية العاملة في أراضيها على احتساب العوائد الحكومية وفق هذه الأسعار يوم 1 كانون الثاني/يناير 1967.

4.2.1. أسعار الكلفة الضريبية (the tax-plad cost prices): يتعامل بهذا السعر شركات النفط الأجنبية العاملة في العديد من البلدان والمناطق النفطية العالمية، وهو السعر المعادل لكلفة إنتاج النفط الخام مضاف إليه قيمة ضريبة الدخل والريع بصورة أساسية العائدة للدول النفطية مانحة اتفاقيات استغلال الثروة النفطية على تنوع الاتفاقيات<sup>2</sup>.

5.2.1. الأسعار الآنية (الفورية) the spot prices: هي أسعار التسليم الفورية لبرميل النفط خلال فترة لا تتجاوز ثلاث أسابيع، وهو السعر الذي يتحدد بين الأطراف التي تتمتع باستقلالية تامة فيما تتخذه من قرارات بشأن إنجاز صفقة نفطية معينة، واختصارا هو السعر السائد عند إتمام الصفقة فعلا، وتكون هذه الأسعار متأثرة بأوضاع العرض والطلب السائدة في السوق يوم إجراء عملية البيع والشراء<sup>3</sup>.

3.1. مراحل تسعير النفط: يمكن تقسيم مراحل تسعير النفط إلى ثلاثة فترات رئيسية ومتباينة كما يلي<sup>4</sup>:

1.3.1. مرحلة تسعير النفط الخام في ظل الاحتكار المطلق (1920-1939): تسعير النفط الخام لهذه المرحلة يقسم بدوره إلى ثلاثة مراحل وفقا للآتي:

➤ مرحلة نقطة الأساس الواحدة: حيث قامت الشركات النفطية الاحتكارية بفرض نظام خاص بالأسعار المعلنة عرف بنظام نقطة الأساس الواحدة ويتم من خلاله حساب كل أسعار الخامات العالمية كما يلي: سعر خام خليج المكسيك مضافا إليه تكاليف النقل والتأمين من منطقة خليج المكسيك إلى مناطق الاستيراد.

<sup>1</sup> خولة عدناني وآخرون، (أوت 2019): "أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر وقطر"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، ص 251.

<sup>2</sup> خولة عدناني وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 251.

<sup>3</sup> سليم جابو، ربيع بوصبيح العايش، (2020): "دراسة تحليلية وقياسية لانعكاس تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية - حالة الدول العربية النفطية الأعضاء في منظمة الأوبك خلال الفترة 2000-2018"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص 301.

<sup>4</sup> محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 206.

- مرحلة نقطة الأساس المزدوجة: حيث بموجب هذا النظام الجديد تمت إضافة نقطة أساس جديدة في منطقة الخليج العربي إضافة إلى منطقة خليج المكسيك، فكان بتترول الخليج العربي يحسب على أساس خامات خليج المكسيك في الأسواق الدولية مضاف إليه أجور الشحن الحقيقية من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك.
- مرحلة نقطة الأساس الواحدة المتعادلة: أصبح السعر في هذه المرحلة يحسب باحتساب سعر بتترول الخليج كما يلي: سعر بتترول الخليج العربي مضافا إليه تكاليف النقل من الخليج العربي إلى ميناء ساوثمين بغرب إنجلترا.

2.3.1. مرحلة تحديد سعر النفط الخام في ظل الانحصار الاحتكاري (1959-1980): تسعير النفط الخام لهذه المرحلة يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مراحل<sup>1</sup>:

- قاعدة صافي المحقق: وفقا لهذه القاعدة كان يتم الاعتماد على سعر النفط الأمريكي وسوق خليج المكسيك في تحديد الأسعار المعلنة للنفط.
- قاعدة سعر الإشارة: خلال هذه الفترة أصبحت منظمة الأوبك والشركات النفطية الاحتكارية تحدد الأسعار.
- قاعدة السعر الرسمي: شهدت هذه المرحلة تصحيحا هيكليا في أسعار النفط حيث تمكنت منظمة الدول المصدرة للنفط وخاصة العربية منها من رفع مستوى السعر المعلن وفقا لما يتماشى مع مصالحها الخاصة.

3.3.1. مرحلة تسعير النفط الخام في ظل المنافسة الحرة (1980-حاليا): أنشأت السوق الحرة منذ نصف قرن من طرف الشركات النفطية الكبرى بغية ضمان توزيع المنتجات النفطية لنفسها، وتوفير حاجيات السوق الأوروبية ولم تكن هذه السوق سوق النفط الخام لكن منذ 1983 تغير اتجاهها لسببين:

- الحصار النفطي: لجوء بعض المنتجين والمستوردين لاستعمال سوق روتردام ليكون النفط الخام في قبضتهم؛
- التغيير في هيكل الصناعة النفطية: جعلت هذه التغيرات من السوق الحرة سوق مرجعية للنفط الخام كون الوضع القانوني للشركات النفطية تغير، وتحول الولايات المتحدة الأمريكية لأكبر مستورد، كذلك أنشأت الدول المستهلكة للوكالة الدولية للطاقة كجهاز يراعي مصالحها ومن جهة أخرى ظهرت دول نفطية جديدة (النرويج، الهند) حيث تجاوز حجم إنتاجها إنتاج الأوبك (OPEC)؛

### المطلب الثالث: محددات أسعار النفط

ترتبط أسعار النفط بعدة عوامل ومحددات منها ما هي سوقية، طبيعية، أو سياسية، وكل هذه التغيرات أدت إلى فرض نفسها على العالم ككل، وفيما يلي سيتم إبراز أهم محددات أسعار النفط.

<sup>1</sup> عبد الرحمن جميل أواميد، (2021): "أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2020"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الشرق الأدنى نيقوسيا، قبرص الشمالية، ص ص 13-14.

1. الطلب على النفط: يقصد بالطلب النفطي مقدار الحاجة الإنسانية المرتكزة نحو الحصول على السلعة النفطية عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة، بهدف تلبية تلك الحاجات الإنسانية سواء كانت لأغراض استهلاكية أو لأغراض إنتاجية، ويعتبر الطلب على النفط طلبا مشتقا من الطلب على المنتجات النفطية المكررة. وعرفت الوكالة الدولية للطاقة الطلب النفطي بأنه يتكون مما يتم توزيعه من مصانع التكرير من مواد كيميائية أو غيرها مشتقة من النفط الخام، بالإضافة إلى ما يتم توزيعه من هذه المادة الأولية.<sup>1</sup>

وعليه يمكن تعريف الطلب النفطي بأنه الكميات المطلوبة من النفط الخام أو مشتقاته بسعر معين وخلال فترة زمنية معينة.

### 1.1. العوامل المؤثرة على الطلب النفطي: يتأثر الطلب على النفط بالعديد من العوامل، تتمثل أهمها في:

1.1.1. أسعار المنتجات النفطية: باعتبار أن الطلب مشتق من الطلب على المنتجات النفطية المكررة، والتي تتضمن أسعارها قدرا كبيرا من ضرائب الاستهلاك في أسواقها حيث تبلغ في دول الاتحاد الأوروبي نحو 70% من تلك الأسعار الأمر الذي يؤثر سلبا على طلب المستهلك النهائي، ومن ثم فإن أسعار تلك المنتجات من شأنها أن تؤثر في الطلب عليها وبالتالي في الطلب على النفط.<sup>2</sup>

2.1.1. سعر النفط: يعد سعر النفط الخام من العوامل الأساسية المؤثرة في الطلب عليه، ويتجسد ذلك التأثير التغييري للسعر على الطلب بصورة علاقات عكسية فيما بينها حيث كلما كان السعر منخفضا فإنه يؤدي إلى زيادة الطلب وارتفاعه وعكس ذلك يكون في حالة ارتفاع السعر وتزايد، ويمكن الإشارة إلى أن النفط سلعة طلبها يعتبر عديم المرونة في الأجل القصير وكبير المرونة في الأجل الطويل حيث أن تغير الأسعار لا يحدث تأثير كبير على الطلب من النفط في الأجل القصير، أما إذا استمر التغير لفترة طويلة فإن الاستجابة تكون كبيرة في الأجل الطويل.<sup>3</sup>

3.1.1. أسعار مصادر الطاقة البديلة: ويتصدر موضوع مصادر الطاقة أولويات سياسات الطاقة في الدول الصناعية منذ عقود، لتحقيق أمن إمداداتها بالطاقة أو حتى أمنها القومي، وعليه تركز هذه الدول على تشجيع تطوير واستخدام بدائل النفط – الفحم والطاقة النووية، الغاز الطبيعي والطاقة المتجددة – لأهداف اقتصادية وسياسية في آن واحد.<sup>4</sup>

4.1.1. النمو الاقتصادي العالمي: يميل الأفراد في المتوسط إلى زيادة استهلاكهم بزيادة دخلهم، ولكن ليس بنفس مقدار هذه الزيادة، ولهذا تؤدي زيادة الناتج المحلي الإجمالي إلى زيادة استهلاك الطاقة بشكل عام، والنفط بشكل خاص، إلا أن

<sup>1</sup> Joel Maurice, (2001) : « Prix du Pétrole », Conseil D'analyse Economique : Paris, France, P16.

<sup>2</sup> إبراهيم بلقلة، مرجع سبق ذكره، ص 26.

<sup>3</sup> أشرف حمدان يوسف، (2004): "أثر منظمات ووكالات الطاقة الدولية على سياسة الطاقة في مصر"، أطروحة دكتوراه في فلسفة الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر، ص 66.

<sup>4</sup> سيد فتحي أحمد الخولي، (2014): "اقتصاد النفط- الموارد والبيئة والطاقة"، الطبعة الثامنة، دار خوارزم العلمية: جدة، السعودية، ص 268.

الأثر النهائي للدخل على الاستهلاك يتوقف على العوامل الاقتصادية الأخرى مثل التغير في الهيكل الاقتصادي وكثافة استخدام الطاقة وهيكل استهلاكها ودرجة الإشباع في استهلاك القطاعات المختلفة، بالإضافة إلى سياسات ترشيد استهلاك الطاقة ما يؤدي إلى التفاوت بين الأثر النهائي للدخل على استهلاك النفط بين مختلف الاقتصاديات.<sup>1</sup>

**5.1.1. الاستقرار السياسي في العالم:** يعتبر الاستقرار السياسي أحد العوامل المؤثرة والمهددة لاستقرار السوق النفطية من خلال الطلب والذي ينعكس مباشرة على أسعار النفط، فالاضطرابات السياسية قد تكون السبب الأساسي في بعض الأحيان في تقلص الإمدادات النفطية، حيث وفي سنة 2006 شهدت أسعار النفط مستويات عالية نتيجة حالة عدم الاستقرار التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط وبالخصوص في العراق.<sup>2</sup>

فالولايات المتحدة الأمريكية مثلا ارتفع مستوى طلبها على النفط بسبب الحروب التي تخوضها خارج أرضها ضد العراق وأفغانستان، وكذلك ما شهدته الدول العربية من حالة لا أمن في ليبيا وسوريا وتونس ومصر كلها كانت سببا في التأثير على حجم الطلب النفطي.<sup>3</sup>

**6.1.1. المناخ:** لا طالما تحكم العامل المناخي في عدة أمور لعل أهمها وأبرزها الطاقة الحرارية، والسرد التاريخي خير برهان على ذلك، فارتفاع معدلات درجات الحرارة سيكون له تأثير سلبي على الطاقة الحرارية والتي تعتبر الطاقة النفطية المورد الرئيسي لها، أما في حالة انخفاض درجات الحرارة فسيؤدي إلى تزايد الطلب على المواد النفطية، وبالمثل الكوارث الطبيعية والتي لها الأثر الكبير على مستويات الطلب العالمي.<sup>4</sup>

**2. العرض النفطي:** يعبر العرض النفطي عن الكميات من السلع النفطية الخام التي تعرض في السوق لمواجهة الطلب عليه في زمن معين.<sup>5</sup> ويعتبر هذا الأخير استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق. وللكمية المعروضة من النفط أثر كبير على أسعار النفط.

**1.2. العوامل المؤثرة في العرض النفطي:** إن العرض النفطي أحد أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط، ولكن هو بدوره يتأثر بعوامل عديدة نذكر منها:<sup>6</sup>

<sup>1</sup> سيد فتحي أحمد الخولي، مرجع سبق ذكره، ص 268.

<sup>2</sup> بغداد بنين، (2009): "نمذجة قياسية لدراسة أسعار بترول الجزائر-دراسة حالة صحاري بلاند- من (2006-2009)", مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص 52.

<sup>3</sup> أميرة إدريس، (2016/2015): "تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980-2014)", أطروحة دكتوراه منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، ص 105.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 104.

<sup>5</sup> تونس صيد، هشام طراد خوجة، (2020): "أثر تقلبات أسعار النفط في توجيه أدوات الرقابة الكمية للسياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2018) دراسة تحليلية إحصائية"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 14، (العدد 05)، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص 222.

<sup>6</sup> حسين عبد الله، (2006): "مستقبل النفط العربي"، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، لبنان، ص 136.

1.1.2. الطلب النفطي: ويعد الطلب النفطي من المحددات الرئيسية المؤثرة في العرض النفطي، تسليماً بمبدأ أن الطلب يخلق العرض، بحيث إذا لاحظ المنتجين زيادة في الطلب على النفط، فإن ذلك يشجع المنتجين على رفع العرض في السوق وزيادة الاستثمار في الصناعة النفطية لزيادة الإنتاج، ويحدث العكس إذا حدث نقص في مستوى الطلب.<sup>1</sup>

2.1.2. التوقعات المستقبلية لأسعار النفط: يعد التنبؤ بأسعار النفط في غاية الأهمية بالنسبة للدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء، وذلك لتوفير الكميات الضرورية من النفط للمحافظة على استقرار النمو الاقتصادي للدول الصناعية الكبرى، أما فيما يخص الدول المنتجة فالتنبؤ يفيداً لأجل اتخاذ التدابير الضرورية للبحث والتنقيب وتحديد إمداداتها البترولية وما يتماشى مع حاجيات اقتصادها وسياستها النفطية.

3.1.2. الاحتياطات النفطية: بحيث تلعب الاحتياطات النفطية والطاقة الإنتاجية دوراً هاماً في التأثير على العرض النفطي، فكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة كلما زاد الاعتقاد بأن هنالك قدرة على الإنتاج،<sup>2</sup> والعكس صحيح.

4.1.2. الاستثمار في المجال النفطي: منذ بداية التعافي سنة 2012، حقق الاستثمار نمو بمعدل يقارب 11%، وقد تعدى مبلغ 690 مليار دولار أمريكي، وقد سجلت منطقة الشرق الأوسط أكبر نمو ديناميكي في هذا المجال، ويليهما كل من أوروبا وآسيا والمحيط الهادي، أما أمريكا الشمالية فشهدت زيادة في الاستثمار بنحو 14%.<sup>3</sup>

5.1.2. الأوضاع السياسية والظواهر الطبيعية: عدم الاستقرار السياسي والأمني يؤثر على والمعروض النفطي، كما أن للظواهر الطبيعية تأثيراً عليه، حيث أن حدوث اضطرابات جوية أو كوارث طبيعية يحدث توقف عن الإنتاج وبالتالي تقل كمية البترول.

6.1.2. مقدار توفر المصادر البديلة وأسعارها: إن مقدار توفر المصادر البديلة وأسعارها من العوامل المؤثرة على العرض النفطي، فإذا كانت هذه المصادر متوفرة بكميات كبيرة وبأسعار منخفضة فإن تأثيرها يكون سلبياً على العرض النفطي، وذلك عن طريق تخفيضه والعكس في حالة توفر المصادر البديلة بكميات صغيرة، ومن أهم هذه البدائل، الطاقة الشمسية، الفحم.

إضافة إلى العوامل السالفة الذكر هناك عوامل أخرى تؤثر على العرض النفطي وهي:

- ✓ طول الفترة الزمنية المطلوبة لتطوير المصادر البديلة للطاقة بكميات تكفي لاستبدال البترول على نطاق كبير؛
- ✓ التكلفة المرتفعة اللازمة لتطوير المصادر غير التقليدية للطاقة؛

<sup>1</sup> مراد علة، (2016): "تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية دراسة تحليلية للفترة (2000-2014)"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، (العدد 09)، جامعة الوادي، الجزائر، ص 203.

<sup>2</sup> شريفة العابد برينيس، نور الهدى دحماني، (2020): "أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري: نحو ضرورة التنويع الاقتصادي"، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 03، (العدد 01)، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، ص 20.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 20.

✓ مخاطر البيئة التي يجب التغلب عليها إذا ما استخدم الفحم والطاقة النووية على نطاق واسع.

### المبحث الثالث: الفاعلون في السوق النفطية ( المنظمات والمؤسسات الدولية المتدخلة في السوق النفطية)

تتمثل أهم الأطراف المتدخلة في السوق النفطية والمتحكمة في أسعار النفط فيما يلي:

#### المطلب الأول: الأوبك، الأوابك والوكالة الدولية للطاقة

1. منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك): لقد شهدت سنوات الخمسينات أزمة حقيقية بين الدول المنتجة للبتروول خاصة العربية منها والشركات الاحتكارية، بحيث تعلق الخلاف أساسا حول مطالبة الدول المنتجة للنفط بتحسين مداخيلها من العوائد النفطية، غير أن الشركات النفطية لم تعط أهمية لذلك وظلت مصممة على استغلال الموارد النفطية لهذه الدول، وفي 10 سبتمبر 1960 أسس الموردون الأساسيون لسوق النفط العالمية، فنزويلا، العراق، إيران، الكويت والسعودية منظمة البلدان المصدرة للنفط، ويرجع السبب الرئيسي لتأسيس المنظمة إلى التخفيض الذي قامت به الشركات النفطية في الأسعار المعلنة للنفط دون استشارة حكومات الدول المنتجة في سنة 1959 وهذا ما أنتج خسائر كبيرة في إيرادات الدول المنتجة، والتي بلغت 15%، بحيث كانت هذه نقطة تحول كبرى في تطور العلاقات الاقتصادية الدولية حيث انضمت إلى هذه المنظمة تدريجيا 8 دول وهي: قطر (1961)، ليبيا وأندونيسيا (1962)، الإمارات (1967)، الجزائر (1969)، نيجيريا (1971)، الإكوادور (1973)، الغابون (1975)، لتنسحب أنغولا سنة 1995<sup>1</sup> وتمثل الأهداف الأساسية للمنظمة فيما يلي:<sup>2</sup>

- ✓ تنسيق وتوحيد السياسات البترولية للدول الأعضاء، وتحديد أفضل الوسائل لحماية مصالحها منفردة ومجمعة؛
- ✓ تحديد السبل والأساليب اللازمة لضمان تحقيق الاستقرار في أسواق البترول العالمية؛
- ✓ تحقيق السيادة الوطنية على اقتصاديات النفط للدول الأعضاء؛
- ✓ زيادة مداخيل الدول الأعضاء باعتبارها محدودة وغير كافية لتحقيق معدلات نمو اقتصادي يتناسب التطورات الحاصلة في الداخل والخارج، ويعود ذلك للمستوى المتدني لأسعار النفط وتوزيع الأرباح البترولية لصالح الشركات النفطية.

1.1. آليات الأوبك لضبط الأسعار: عقب انهيار أسعار النفط سنتي 1986 و1998 تم إسقاط نظرية تحديد السعر أو ما يطلق عليه بالسعر الثابت والذي يتم تحديده من قبل منظمة ال OPEC، وقد أصبحت هذه السلعة الإستراتيجية الحيوية تخضع لضغوطات السوق، وقد لعبت الدول الصناعية دورا هاما في إضعاف آلية السوق والحد من دور منظمة الأوبك في تحديد ورسم السياسة النفطية، مما أدى إلى فشل آلية السوق، والتي تمخض عنها حالة من عدم الاستقرار في السوق النفطية العالمية، ما انعكس سلبا على كل من الدول الصناعية والدول المنتجة

<sup>1</sup> حسنية مهيدي، مرجع سبق ذكره، ص 80.

<sup>2</sup> ماجد بن عبد الله المنيف، (2008): "منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، المجلد 14، العدد 41، لبنان، ص 73.

النامية على حد سواء. وعلى الرغم من دور العرض والطلب في تحديد سعر النفط، إلا أن منظمة الأوبك أدركت بأن هناك اعتبارات أخرى لا تقل أهمية تتعلق بسقف الإنتاج أو حصص الدول المنتجة وضرورة الالتزام بهذه الحصص اخذين في الحسبان أثر ذلك على نمو الاقتصاد العالمي، وبرز أيضا عامل أساسي هو أهمية التنسيق بين الدول الأعضاء في الأوبك والدول المنتجة للنفط خارج المنظمة التي تملك ما لا يقل عن ثلثي الإنتاج العالمي للنفط، ومن بين هذه الدول نجد الدول غير الأعضاء في الأوبك مثلا: النرويج (ثاني أكبر مصدر للنفط بعد السعودية).<sup>1</sup>

2.1. دول أوبك+: أوبك بلس هو اتفاق يضم 23 دولة مصدرة للنفط، منها 13 دولة عضوا في منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك)، و 10 بلدان مصدرة للنفط لكنها ليست من بين أعضاء أوبك، وهذه البلدان هي: روسيا، أذربيجان، البحرين، بروناي، كازاخستان، ماليزيا، المكسيك، عمان، جنوب السودان والسودان. وقد جرى التوصل لهذا الاتفاق في نوفمبر 2016، وذلك بهدف خفض إنتاج النفط، وهذا من أجل تحسين أسعاره في الأسواق العالمية، حيث تتعاون كل الدول سواء تلك العضوة في منظمة أوبك أو خارجها، بغية تثبيت أسعار النفط الخام العالمية، وهذا من خلال الموافقة على حصص إنتاج تشمل كل الأعضاء المنخرطين في المنظمة أو خارجها، بحيث أن يكون الإنتاج العالمي أقل من الطلب أو الاستهلاك العالمي، وهذا بهدف رفع مستوى الأسعار إلى سقف يخضع لمتطلبات جميع هؤلاء الأعضاء.<sup>2</sup>

## 2. منتجي النفط خارج الأوبك: تتمثل في:<sup>3</sup>

1.2. الولايات المتحدة الأمريكية: تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية المتحدة الأمريكية واحدة من أكبر الدول المنتجة والمستهلكة للنفط في العالم، فهي تعد الأصل في اكتشاف النفط أول حقل تجاري في مدينة "تاشل لافينيز" سنة 1859، كما أنها تحتل المركز الأول في الصناعات النفطية العالمية.

2.2. روسيا: تعد الصناعة النفطية الروسية من أعرق الصناعات النفطية العالمية حيث بدأت سنة 1860، ولم تكن روسيا مالكة لثرواتها النفطية في ذلك الوقت، باعتبار أن الاستثمار الرئيسي للنفط كان راجعا إلى رأس المال الأجنبي، وبالأخص بريتانيا وفرنسا والسويد.

3.2. بلدان أوروبا الغربية: تحولت دول أوروبا الغربية من صناعة الفحم إلى الصناعة النفطية عقب سنة 1950، بحيث ارتفعت نسبة استهلاكه في السوق الأوروبية المشتركة من 10% إلى 45% ويرجع ذلك إلى عاملين رئيسيين، يتمثل الأول في أن صناعة الفحم تعرضت لكثير من الأضرار في الحرب العالمية الثانية وبسبب نقص اليد العاملة وانخفاض رأس المال

<sup>1</sup> حسان خضر، مرجع سبق ذكره، ص 15-16.

<sup>2</sup> مراد صراوي، (2021): "أثر جائحة كورونا على أسعار البترول ومدى انعكاس ذلك على الدول المصدرة والمستوردة له: دراسة تحليلية للفترة الممتدة بين مارس 2020 إلى غاية مارس 2021"، دراسات اقتصادية، المجلد 15، (العدد 02)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص 58.

<sup>3</sup> أمينة مخلفي، (2012/2011): "أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات، دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم

الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص 143.

المطلوب لتشغيل هذه الصناعة، في حين العامل الثاني تمثل في خطة مارشال الاقتصادية الأمريكية عن طريق نقل النفط الرخيص من الشرق الأوسط إلى أوروبا ومن هناك استخدامه كمصدر رئيسي للطاقة.

3. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوبك) OPEC: نشأت هذه المنظمة، كمنظمة عربية إقليمية ذات طابع دولي، بموجب اتفاقية تم التوقيع على ميثاقها في مدينة بيروت في 8 يناير 1968، بين كل من المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، ودولة ليبيا (المملكة الليبية آنذاك)، وتم الاتفاق على أن تكون دولة الكويت مقرا للمنظمة. وتعتبر دولة الكويت المقر الدائم للمنظمة منذ تأسيسها سنة 1968، وسنة 1970 انضم إلى المنظمة كل من الجزائر، البحرين، الإمارات وقطر، ثم في سنة 1972 انضم كل من العراق وسوريا وفي سنة 1973 انضمت مصر وتونس سنة 1982 ولكن عضويتها معلقة منذ سنة 1986.<sup>1</sup>

أما عن الأهداف المرجوة من إنشاء المنظمة فقد حددتها المادة الثانية من اتفاقية تأسيس المنظمة، وتتلخص هذه الأهداف في تعاون الأعضاء في مختلف مجالات صناعة النفط لتحقيق أفضل العلاقات فيما بينها، وتوحيد الجهود لتأمين وصول النفط إلى أسواق استهلاكه بشروط معقولة وعادلة، وتحديد الوسائل والطرق المناسبة للمحافظة على المصالح المشروعة للدول الأعضاء، و تبادل المعلومات والخبرات، وتوفير فرص العمل والتدريب في مجال الصناعة النفطية، وإقامة المشروعات في مجال النفط باستخدام الموارد المالية للأعضاء، والتعاون فيما بينهم لحل المشاكل التي تواجههم والمتعلقة بشؤون النفط. والدول الأعضاء في منظمة الأوبك هي: الكويت، السعودية، ليبيا، الجزائر، البحرين، قطر، الإمارات، العراق، سوريا، مصر، اليمن.<sup>2</sup>

4. الوكالة الدولية للطاقة (IEA): تم تأسيس هذه الوكالة كرد فعل على أزمة السويس عام 1956، وعلى ارتفاع أسعار النفط عامي 1973 و1974 لفرض توحيد وتنظيم جهود الدول المستهلكة في وجه الأوبك، ففي بداية سنة 1974 وجه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية "نيكسون" الدعوة إلى حكومات الدول الصناعية الكبرى المستوردة للنفط لحضور اجتماع مقام في واشنطن بتاريخ (11-02-1974) لبذل جهود منسقة لتنمية مصادر الطاقة البديلة في إطار التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، وقد شملت في عضويتها 18 دولة صناعية غربية من أعضاء منظمة (OECD) ومقرها باريس، وقد ارتفعت العضوية إلى 24 دولة وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، أستراليا، نيوزيلندا، السويد، الدانمارك، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ، أيرلندا، سويسرا، إسبانيا، النمسا، تركيا، اليونان، فرنسا، فنلندا، المجر، البرتغال، النرويج.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> فطيمة لبعل، (2016-2017): "انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية"، أطروحة دكتوراه علوم منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص 85-86.

<sup>2</sup> سهام مسغوني، مرجع سبق ذكره، ص 86.

<sup>3</sup> محمد بوزيان، عبد الحميد لخديجي، (2012): "تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر (دراسة تحليلية وقياسية)"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، (العدد 02)، الجزائر، ص 187-188.

1.4. أهداف الوكالة الدولية للطاقة: تتمثل فيما يلي:<sup>1</sup>

- ✓ تحقيق التعاون بين الدول الأعضاء في مجال الطاقة؛
- ✓ تطوير مصادر الطاقة الجديدة والتعاون بين الدول الأعضاء في مجال البحوث الخاصة بالطاقة المتجددة؛
- ✓ الاتفاق على سعر مرتفع للنفط في الدول الغربية بهدف تشجيع وتطوير مصادر الطاقة البديلة المتاحة في هذه الدول وخاصة الفحم والوقود الصناعي، غير أن هذه الدول لم تتفق على رفع أسعار النفط وانقسمت إلى فريقين: فريق مؤيد لفكرة رفع الأسعار وضم الدول التي تمتلك احتياطات طاقوية مثل النرويج وهولندا، وفريق معارض يضم الدول الفقيرة للموارد الطاقوية مثل: ألمانيا؛
- ✓ المراجعة السنوية لسياسات الطاقة في الدول الأعضاء بغية حث الدول على بذل جهود أكبر لتوفير استخدام الطاقة وتطوير مصادر جديدة، إلا أن نفوذ الوكالة في هذا المجال محدود لعدم وجود سلطة للوكالة على الأعضاء؛
- ✓ وضع خطة طوارئ لمشاركة الدول الأعضاء في الاحتياجات النفطية المتوفرة لديها، ويعد هذا الهدف أهم أهداف الوكالة، وتستدعي هذه الخطة قيام كل عضو بالاحتفاظ بمخزون نفطي يساوي 90 يوما من الواردات النفطية ووضع خطة لخفض الاستهلاك بـ 7% حالا، ثم 10% بعد ذلك، وقد قامت النرويج بمعارضة هذه الخطة.

المطلب الثاني: الشركات النفطية

1. شركات النفط العالمية الكبرى: شهدت الصناعة النفطية سيطرة عدد محدود من الشركات الكبرى على جانب كبير منها، فبين 1928 و1934 تم تحت قيادة الشركات الكبرى الثلاث (ستاندارد جرسبي، أكسون آلان، وشل، وبريتيش بتروليوم) إبرام عدة اتفاقيات بقصد تأكيد سيطرتها على صناعة النفط والحد من المنافسة بينها وهو ما عرف بالكارتل العالمي القديم، وخلال عقدي الثلاثينيات والأربعينيات ازداد عدد أعضاء الكارتل بظهور النمط السباعي للسيطرة على نفط الشرق الأوسط، مكونا مما عرف بالشقيقات السبع<sup>2</sup> وهي: "Stand and Jersey"، "Shell"، "البريطانية للبترول BP تكساسو Texaco"، "موبيل Mobil"، "جلف Gulf"، ستاندارد كاليفورنيا.

كانت هذه الشركات قبل عقد السبعينيات تسيطر على السوق البترولية سيطرة كاملة وذلك من خلال احتكارها للإنتاج وتحديد الأسعار وفق ما يخدم مصالحها والتحكم في حركة السوق، غير أن هذا النمط الأوحده للسيطرة الذي فرضته هذه الشركات لمدة تزيد عن الخمسين عاما تحطمت تدريجيا خلال عقد السبعينيات وذلك بعد الصدمات المتعاقبة في السوق البترولية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> فريدة كافي، (2014/2015): "الطاقات المتجددة ودورها في الاقتصاد وحماية البيئة -دراسة حالة الجزائر-"، أطروحة دكتوراه الطور

الثالث، تخصص اقتصاد، تنمية ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، ص 24-25.

<sup>2</sup> قصي عبد الكريم إبراهيم، (2010): "أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجاً)"، الهيئة العامة السورية

للكتاب: وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، ص 70.

<sup>3</sup> بلقلة إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 20.

وفي أواخر التسعينات عادت من جديد سيطرة الشركات العالمية النفطية للبترول ممثلة في اندماج شركة "أكسون" و "موبيل" وكذا شركة "توتال" الفرنسية وشركة "بتروفينا" البلجيكية لينخفض عددها من ثماني إلى خمس شركات كبرى، وصارت تعرف بالشقيقات الخمس أو العمالقة الكبار وتمثل في:<sup>1</sup>

"Chevro Texaco", " BP Amoc", " Total Fina Elf", " Exxon Mobil", "Shell".

2. الشركات المستقلة: في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، ظهرت شركات نفطية جديدة من خارج دائرة الشركات النفطية الكبرى لممارسة عملية التنقيب، والإنتاج طبقا لصيغ استثمارية جديدة تختلف عن اتفاقيات الامتياز التقليدية. وتعرف هذه الشركات بالشركات المستقلة، وهي شركات كان نشاطها الإنتاجي والتسويقي يقتصر في البداية على أسواقها المحلية ثم اتجهت إلى الأسواق العالمية بحثا عن مصادر للنفط الخام، وتحقيقا لمزايا التكامل وضمانات التنوع<sup>2</sup>، وتمثل في: بتروبراز (Petrobras) البرازيلية حيث تم (خصخصة 39%) من رأسمالها، كما تم (خصخصة 43%) من رأس مال شركة سينوبك (Sinopec) الصينية.

3. الشركات النفطية الوطنية: يعتبر تأسيس شركات النفط الوطنية بداية سليمة في استغلال الموارد الطبيعية وطنيا، هذا إلى جانب استغلال هذه الثروة عالميا وبناء علاقات جديدة تحفظ مصالح الدول المالكة لهذه الثروة<sup>3</sup>. وقد مكنت هذه الشركات من دمج الصناعة الوطنية في اقتصاد بلدانها وتطويره.

### المطلب الثالث: النفط الخام في إطار المنظمة العالمية للتجارة

المنظمة العالمية للتجارة هي منظمة حكومية دولية تنظم وتسهل التجارة الدولية بين الأمم، وتستخدم الحكومات المنظمة بهدف وضع القواعد التي تحكم التجارة الدولية ومراجعتها وتنفيذها، وبدأت المنظمة عملياتها بصفة رسمية في 1 يناير سنة 1995 وفقا لاتفاقية مراكش، وهي أكبر منظمة اقتصادية دولية في العالم<sup>4</sup>.

تتضمن اتفاقية منظمة التجارة العالمية مبادئ صريحة تتعلق بالعديد من القطاعات والسلع، ولكنها تبدو غير واضحة في ما يخص البعض الآخر والتي يقع النفط الخام من ضمنها، ويبدو أن عدم تطرق اتفاقية منظمة التجارة صراحة إلى موضوع تجارة النفط الخام قد دفع بالعديد من الدول ولاسيما النفطية منها إلى الاعتقاد بأن تجارة النفط الخام مستثناة من قواعد نظام التجارة العالمي الجديد على اعتبار أن النفط سلعة إستراتيجية لها ظروفها الخاصة<sup>5</sup>. ورغم عدم شمول اتفاقيات منظمة التجارة العالمية اتفاقية خاصة بتجارة النفط، إلا أن هناك جملة من

<sup>1</sup> علي لطفي: (2008)، "الطاقة والتنمية في الدول العربية"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية: القاهرة، مصر، ص 74.

<sup>2</sup> حسين عبد الله، (2003): "البترول العربي (دراسة اقتصادية سياسية)"، دار النهضة العربية: القاهرة، مصر، ص ص 67-68.

<sup>3</sup> فايزة بوب، مرجع سبق ذكره، ص 12.

<sup>4</sup> <http://ar.m.wikipedia.org>

<sup>5</sup> فطيمة لبعل، مرجع سبق ذكره، ص 87-88.

المبادئ والإرشادات في العديد من الاتفاقيات التي يمكن الاستفادة منها في تحديد علاقة اتفاقية المنظمة بالقطاع النفطي. ومن تلك الاتفاقيات ما يلي:<sup>1</sup>

- ✓ اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية والتي تهدف لتنمية التجارة الدولية، ومراعاة تحقيق مصالح الدول لأعضاء المنظمة؛
- ✓ المبادئ الأساسية الواردة في اتفاقية الجات 1994، التي تشير إلى حق الدول المصدرة في المحافظة على الموارد الطبيعية الناضبة؛
- ✓ من المبادئ الأساسية للجات هو حظر "التسعير المزدوج" الذي لا يخضع لعوامل السوق، حيث أن القاعدة عدم خفض الأسعار المحلية و/ أو زيادة الأسعار الخارجية، ولكن من غير الجلي مدى تطبيق هذا المبدأ صراحة على منتجات الموارد الطبيعية ومن بينها النفط، وقد تدعو قضية "التسعير المزدوج" بعض الأطراف إلى إثارة علاقة توريد المادة الخام للتصنيع بأسعار أقل من الأسعار المحلية، الأمر الذي يتعاكس ويتناقض مع قواعد الدعم؛
- ✓ ترتبط اتفاقية الحواجز الفنية للتجارة بمدى اعتماد المواصفات والمقاييس للمنتجات النفطية بما يتماشى مع مبدأ عدم التمييز والمعاملة الوطنية، وكذلك ضرورة انسجام هذه المواصفات و المعايير مع تلك السائدة في أسواق التصدير، كما تتضمن ضرورة تبادل المعلومات من خلال المراكز الوطنية للمواصفات والمقاييس؛
- ✓ تغطي اتفاقية التجارة في الخدمات الجات كافة أنواع الخدمات القابلة للتجارة الدولية ذات العلاقة بالنفط ومنها: الاستشارات الإدارية والاقتصادية والفنية وخدمات عمليات التنقيب والاستكشاف والاستخراج، وخدمات النقل الخارجي والداخلي بوسائله المختلفة و عمليات توزيع النفط ومنتجاته؛
- ✓ تعتبر اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية TRIPS مجالاً آخر جديداً في علاقة النفط ومنتجاته بقواعد التجارة الدولية، حيث أن مضمون الاتفاقية يتعدى العلاقات التجارية وبراءات الاختراع إلى كافة حقوق الملكية الفكرية في منتجات النفط ومنتجات البتروكيماوية؛
- ✓ تتضمن الوثيقة الختامية لأعمال جولة أورغواي تفاهما بتسوية المنازعات التي استحدثت قواعد لتلافي سلبيات وعيوب النظام السابق الذي كان قائماً منذ عام 1947.

#### المبحث الرابع: الصدمات النفطية و آثار تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي

تغيرات أسعار النفط ارتفاعاً وانخفاضاً نتج عنها عدة صدمات كان لها تأثيرات على الاقتصاد العالمي وهو ما سيتم التطرق إليه ضمن هذا المبحث.

<sup>1</sup> فطيمة لبعل، مرجع سبق ذكره، ص 89-90.

المطلب الأول: الصدمات النفطية

الصدمة أو الأزمة النفطية عبارة عن اختلال مفاجئ لأسعار النفط في السوق النفطية إما بالارتفاع أو الانخفاض الحاد في الأسعار خلال فترة زمنية معينة، وهذا نتيجة تأثير محددات العرض أو الطلب أو كلاهما في آن واحد بالعوامل الداخلية المتعلقة بصناعة النفط، أو العوامل الخارجية التي لا علاقة لها بصناعة النفط كالعوامل الجيوسياسية.<sup>1</sup> وسيتم ضمن هذا المطلب تلخيص أهم الصدمات النفطية الناتجة تقلبات أسعار النفط ارتفاعا وانخفاضا.

**1. الصدمة النفطية الأولى 1973:** ظهرت بوادر هذه الصدمة مع بداية الحظر البترولي العربي في 17 أكتوبر 1973 على الدول الغربية خاصة الزعيم الأمريكي وبعض الدول الأوروبية التي قامت بمساندة الإسرائيليين في الحرب التي أقاموها ضد العرب عام 1973 (حرب الغفران)، وبتدخل من منظمة الأوبك تمكنت من انجاز ما لم تكن قادرة على انجازه على مدار 13 سنة التي سبقت اندلاع الأزمة أي منذ تأسيس المنظمة، ليحقق بالتالي سعر النفط ارتفاعا بأربع مرات عنه قبل الأزمة. والأمر الذي ساهم كذلك في تطور هذه الأزمة هو ارتفاع الطلب العالمي على النفط من قبل الدول الغربية نتيجة للازدهار والنمو الاقتصادي الذي عرفته هذه الأخيرة، حيث ارتفع الاستهلاك النفطي في الدول الصناعية المتقدمة من نحو مليون برميل/يوميًا عام 1960 إلى حوالي 44 مليون برميل عام 1972، إضافة إلى ذلك تراجع الإنتاج الأمريكي في تلك الفترة بعد وصوله للذروة عام 1971 مما أدى بالولايات المتحدة الأمريكية إلى زيادة وارداتها من النفط في السوق العالمية لتلبية احتياجاتها المتزايدة.<sup>2</sup> وتعرف هذه الصدمة باسم أزمة تصحيح الأسعار النفطية وتقييم برميل بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية بما يعادل 1.8 دولار للبرميل. والجدول الموالي يوضح تطور أسعار النفط خلال الصدمة النفطية لسنة 1973

الجدول رقم (6-1): تطور أسعار البترول خلال الصدمة النفطية لسنة 1973

السنة	السعر الرسمي (\$ البرميل)	السنة	السعر الرسمي (\$ البرميل)
1973	2.7	1976	11.6
1974	11	1977	12.5
1975	10.43	1978	12.79

Source :<https://fr.statista.com>, consulté le 28/10/2021, à 15:00h

<sup>1</sup> خالدية بن عوالي، (2020)، "الاقتصاد الجزائري في ظل أزمات أسعار النفط (من منظور أزمة 2014)"، مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية والقانون، المجلد 05، (العدد 01)، المركز الجامعي عين تموشنت، الجزائر، ص 04.

<sup>2</sup> نبيل أبو طير، (2010): "المحروقات والتنمية المستدامة ومدى أهمية المراهنة على الطاقات البديلة (حالة الجزائر)"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، ص 26.

2. الصدمة النفطية الايجابية 1979: اندلعت شرارة هذه الصدمة في نهاية السبعينات من القرن الماضي، وقد تمخضت عن الأحداث الساخنة التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط والمتمثلة في الثورة الإيرانية عام 1979 والتي قادت إلى تحطيم قطاع النفط الإيراني وتوقف صادراه النفطية، ثم اشتعال فتيل حرب الخليج بين العراق وإيران (حرب الخليج الأولى) عام 1980، وقد تولد عن جملة الأحداث الدولية انخفاض الإنتاج العراقي والإيراني الأمر الذي انعكس سلبا على إمدادات النفط في الأسواق العالمية، وارتفاع أسعاره. لكن تمكنت الدول الصناعية الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية من السيطرة والتحكم في أسعار النفط فيما بعد، ونجحت عام 1986 من تخفيضها إلى نصف ما كانت عليه، وقد تعددت التدايعيات السلبية التي مست دول منظمة الأوبك فيما بعد نتيجة لعدم احترام والتزام الدول الأعضاء بالحصص المخصصة لكل دولة عضو في المنظمة.<sup>1</sup> والجدول التالي يوضح تطور أسعار النفط خلال الصدمة النفطية لسنة 1979.

الجدول رقم (7-1): تطور أسعار البترول خلال الصدمة النفطية الايجابية لسنة 1979

السنة	السعر الرسمي (\$) (البرميل)
1979	29.19
1980	35.52
1981	34
1982	32.38
1983	29.04

Source : <https://fr.statista.com>, consulté le 28/10/2021, à 15:00h.

3. الصدمة النفطية العكسية 1986: عقب العصر الذهبي الذي عاشته منظمة الأوبك خلال فترة نهاية السبعينات وبداية الثمانينات وجدت نفسها سنة 1986 تتخبط في فخ انهيار الأسعار لمستويات غير متوقعة، وقد أطلق عليها اسم "الصدمة النفطية العكسية"، وما ميزها هو فائض المعروض النفطي الناتج عن تبلور مجموعة من العوامل داخل منظمة الأوبك وخارجها.<sup>2</sup> والجدول التالي يوضح تطور أسعار النفط خلال الصدمة النفطية العكسية لسنة 1986.

الجدول رقم (8-1): تطور أسعار البترول خلال الصدمة النفطية السلبية لسنة 1986

السنة	السعر الرسمي (\$) (البرميل)	السنة	السعر الرسمي (\$) (البرميل)
1984	28.20	1987	17.73
1985	27.01	1988	14.24
1986	13.53	1989	17.31

Source : <https://fr.statista.com>, consulté le 28/10/2021, à 15:00h

<sup>1</sup> علي لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 184.

<sup>2</sup> مريم شطيبي محمود، (14 ماي 2015): مداخلة بعنوان: "انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري"، مقدمة في إطار أشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد والإدارة حول أزمة أسواق الطاقة وتدايعياتها على الاقتصاد الجزائري، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، ص 5.

4. الصدمة النفطية سنة 1998: في سنة 1998 تعرضت السوق النفطية العالمية لصدمة أدت إلى حدوث اختلال كبير في العرض و الطلب، فمن ناحية الطلب شهدت دول آسيا أزمة اقتصادية أثرت على حجم الاستهلاك الأمر الذي انعكس سلبا على مستوى الطلب، في المقابل من جهة العرض النفطي فقد تزايدت الإمدادات النفطية لدول الأوبك لتنتقل من 25 مليون برميل/يوميا إلى 27.5 مليون برميل/يوميا، ونتيجة لذلك ارتفع مستوى المخزونات النفطية للدول الصناعية ما زاد حدة الاختلال في السوق النفطية.<sup>1</sup> والجدول رقم (9-1) يوضح تطور أسعار النفط خلال الصدمة النفطية السلبية لسنة 1998.

الجدول رقم (9-1): تطور أسعار البترول خلال الصدمة النفطية السلبية لسنة 1998

السنة	السعر الرسمي (\$/البرميل)	السنة	السعر الرسمي (\$/البرميل)
1996	20.29	1999	17.44
1997	18.68	2000	28.5
1998	12.28	2001	24.85

Source : <https://fr.statista.com>, consulté le 28/10/2021, à 15:00h

5. الصدمة النفطية عام 2004: ما ميز سنة 2004 هو الارتفاع المستمر لأسعار النفط وبلوغها مستويات قياسية لم تسجلها أسعار النفط من قبل.<sup>2</sup> وتعود أسباب ارتفاع أسعار النفط خلال هذه السنة لعدة أحداث أبرزها:<sup>3</sup>

- ✓ الاضطرابات السياسية في نيجيريا واستهداف عمال النفط وما خلفه من انخفاض في الإنتاج بنحو 10% سنة 2004، وهي الاضطرابات المشابهة التي عرفتها فنزويلا؛<sup>4</sup>
- ✓ المشاكل التي واجهتها شركة الطاقة الروسية يوكوس بسبب حجم الضرائب المفروض عليها ما ساهم في وقف إنتاجها الذي أدى إلى زيادة الأسعار بنسبة 23% أي قرابة 8.3 دولار للبرميل؛
- ✓ الاضطرابات السياسية في كل من فنزويلا والعراق؛
- ✓ إعصار ايفان في خليج المكسيك والتخوف من قدوم شتاء قارس؛
- ✓ تزايد معدلات النمو الاقتصادي العالمي في كل من أمريكا، أوروبا، الصين، الهند ودول جنوب شرق آسيا وغيرها وبالتالي تزايد الطلب على النفط؛

<sup>1</sup> سمية موري، (2009-2010): "أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية -دراسة حالة الجزائر-"، رسالة ماجستير في التسيير الدولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص 80.

<sup>2</sup> عبد الباري عياض، محمد يحيى بن ساسي، (2019): "أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تجريبية للفترة الممتدة من 1980 إلى غاية 2018"، مجلة المدبر، المجلد 06، (العدد 02)، المدرسة العليا للعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص 13.

<sup>3</sup> ضياء مجيد الموسوي، (2005): "ثورة أسعار النفط 2004"، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، ص 17-20.

<sup>4</sup> مريم زغاشو، هدى كرمان، "انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري واستراتيجيات الحد منها"، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، (العدد 02)، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، ص 163.

- ✓ ساهمت التوترات التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط، والاضطرابات الداخلية في نيجيريا وتباطؤ الإنتاج النفطي الروسي بالإضافة لتوقف إنتاج شركة النفط البريطانية لتسجيل برميل النفط لأسعار قياسية<sup>1</sup>؛
- ✓ ارتفاع نشاط المضاربات على النفط بسبب التخوف من انقطاع الإمدادات النفطية لأي سبب من الأسباب المذكورة، وقد مثل عامل المضاربة في الأسواق الأجلة لاعبا محوريا في لعبة ارتفاع الأسعار.

والجدول التالي يوضح تطور أسعار البترول خلال الصدمة النفطية الايجابية خلال الفترة (2004-2001).

الجدول رقم (10-1): تطور أسعار البترول خلال الصدمة النفطية الايجابية للفترة الممتدة من (2004-2001)

السنة	السعر الرسمي (\$البرميل)	السنة	السعر الرسمي (\$البرميل)
2002	24.36	2005	50.59
2003	28.10	2006	61.00
2004	36.05	2007	69.04

Source : <https://fr.statista.com>, consulté le 28/10/2021, à 15:00h.

6. الصدمة النفطية عام 2008: لعل العامل الأساسي الأبرز في الانخفاض السريع المسجل في أسعار النفط هو اندلاع الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 واشتداد حدتها، وبدء سلسلة الانهيارات المتتالية في أسواق المال والمؤسسات المصرفية.<sup>2</sup> والجدول التالي يوضح تطور أسعار النفط خلال الصدمة النفطية السلبية 2008.

الجدول رقم (11-1): تطور أسعار البترول خلال الصدمة النفطية السلبية لسنة 2008

السنة	السعر الرسمي (\$البرميل)	السنة	السعر الرسمي (\$البرميل)
2007	69.04	2010	77.38
2008	94.1	2011	107.46
2009	61.86	2012	109.45

Source : <https://fr.statista.com>, consulté le 28/10/2021, à 15:00h.

7. الصدمة النفطية سنة 2014: لقد لاحت بوادر هذه الصدمة التي أدت إلى زعزعة استقرار الاقتصاد العالمي عامة والاقتصاديات الربيعية بصفة خاصة. وقد انهارت أسعار النفط بشكل حاد منذ السادس الثاني من سنة 2014، بعد الطفرة التي عرفتها منذ مطلع الألفية الثانية<sup>3</sup>، ليلعب مستويات قياسية نهاية سنة 2015 وبداية، وعلى العموم فقد تم فقدان سعر برميل النفط منذ شهر جويلية 2014 لحوالي 74% من قيمته، الأمر الذي أدخل الدول المنتجة للنفط

<sup>1</sup> ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 163.

<sup>2</sup> تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، (2008): العدد 35.

<sup>3</sup> عبد الغني حدادي، دحمان بن عبد الفتاح، (2017): "أثار صدمة انهيار أسعار النفط الأخيرة 2014-2017 على الاقتصاد الجزائري وآليات مواجهتها"، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 05، (العدد 01)، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، ص 109.

وخاصة الريفية منها ولعمدة على عوائده كأساس للتمويل موازنتها في وضعية صعبة، فتزايدت المخاوف من أزمة يرجعها الخبراء إلى الأسباب التالية:<sup>1</sup>

- أسباب اقتصادية: وتتمثل أساسا في وفرة المعروض النفطي والغاز خاصة مع رفع الولايات المتحدة الأمريكية الحظر عن تصدير النفط لأول مرة منذ 40 سنة، ومع تزايد استخدام الطاقات البديلة خاصة الاكتشافات الحديثة المتعلقة بالنفط والغاز الصخريين، ومن جهة مقابلة تسجيل انخفاض في الطلب العالمي نتيجة تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، وقد ساهم ضعف معدل النمو الاقتصادي في كل من منطقة اليورو، الصين والبرازيل في انخفاض الأسعار بشكل حاد؛
- أسباب سياسية: يرجع بعض المحللين والخبراء الاقتصاديين انهيار أسعار النفط إلى تفسير سياسي بحت، ينطلق هذا الأخير من مقالة الكاتب "توماس فريدمان" بعنوان "حرب المضخات" والتي بني فيها تحليله على افتراض وجود اتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية من أجل خفض أسعار النفط والغاز، الأمر الذي سينعكس سلبا على كل من روسيا وإيران بتصنيفهما أكثر المتضررين، حيث لعب انخفاض أسعار النفط دورا أساسيا في تراجع الاقتصاد الروسي بـ 4.8% سنة 2015 بالإضافة إلى انخفاض قيمة العملة الروسية مقابل الدولار إلى مستويات قياسية، أما إيران فتوقع صندوق النقد الدولي مواجهتها عجزا بقيمة 8.6 مليار دولار سنة 2014، وحسب المحللين فإن هذه الأوضاع الاقتصادية ستقود كلا من إيران وروسيا للالتفات والاهتمام بالشأن الداخلي لهما تخوف من تصاعد الضغط الشعبي تحت وطأة التأثيرات الاقتصادية.

الجدول رقم(1-12): تطور أسعار البترول خلال الصدمة النفطية السلبية للفترة الممتدة من (2014-2016)

السنة	السعر الرسمي (\$البرميل)	السنة	السعر الرسمي (\$البرميل)
2013	105.87	2015	49.49
2014	96.26	2016	40.76

Source : <https://fr.statista.com>, consulté le 28/10/2021, à 15:00h.

8. الصدمة النفطية سنة 2020: في نوفمبر 2019، انتشر وباء خطير عرف بكوفيد-19 في مدينة ووهان الصينية والتي تعد بؤرة الوباء، لينتشر بشكل واسع ويمتد إلى مناطق واسعة في الصين الأمر الذي استدعى من الحكومة الصينية اتخاذ تدابير صارمة لاحتواء الوباء ومنع انتشاره، ونتيجة لذلك توقع الخبراء تراجع استهلاك النفط بواقع 25%، ولم يتوقف الأمر عند هذه النقطة، فقد تطور سريعا ليصبح أزمة عالمية وذلك مع إعلان منظمة الصحة العالمية وقرارها باعتباره وباء خطير، الأمر الذي انعكس على الاقتصاديات العالمية من جهة وعلى مورد النفط المحرك الرئيسي لها من جهة أخرى.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> حسين محمودي، إلهام غجاتي، (2020): "أزمة الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط الواقع ومبادرات الحل"، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 14، (العدد 02)، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، ص 213.

<sup>2</sup> عبد الكريم ديار، رحيمة بوصبيح صالح، (ديسمبر 2021): "أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1990-2020"، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 06، (العدد 02)، جامعة الوادي، الجزائر، ص 7.

وبعد يوم الاثنين 20 أبريل 2020 " يوم لا ينسى في تاريخ الصناعة النفطية، فقد انهارت أسعار النفط الأمريكي بنسبة 300 في المائة، وسجل سعر البرميل 37 دولار عند التسوية، فقد زرع هذا الانهيار الأسواق العالمية وكان له أثر سيكولوجي عميق امتد من تكساس الأمريكية الأمريكية، مروراً ببحر الشمال الأوروبي والخليج العربي وشرقاً إلى اليابان.<sup>1</sup> ويمكن حصر أسباب انهيار أسعار النفط في النقاط التالية:<sup>2</sup>

✓ استفحال جائحة كورونا وازدياد شدة القلق العالمي من تداعيات هذا الوباء، ما يعني بالضرورة تسجيل انخفاضاً حاداً في الطلب على النفط ومشتقاته، بسبب أن أغلب دول العالم اتخذت تدابير وإجراءات احترازية للتصدي للأزمة، ناهيك عن دخول ثاني أكبر اقتصاد في العالم (الاقتصاد الصيني) في حالة ركود، وبالتالي انخفاض طلبها على النفط والوقود بمختلف أنواعه؛

✓ الفشل في الوصول لاتفاق بين منظمة الأوبك وروسيا بهدف خفض الإنتاج، ويرد هذا لأسباب سياسية، وبالتالي تراجع أسعار النفط بنسبة 10%، لتهوي الأسعار بنحو 30% في اليوم التالي من التداول، وفقدان النفط ثلث قيمته خلال دقائق معدودة؛

✓ قد تكون القشة التي قصمت ظهر السوق النفطية هي اندلاع واشتداد حرب الحصص والأسعار بين روسيا والسعودية، وعدم التوصل لاتفاق طويل المدى لخفض الإنتاج، بالرغم من المساعي الحثيثة للولايات المتحدة الأمريكية التي توصلت إلى حدوث اتفاق بين كل من روسيا والأوبك ومنتجين آخرين، يقضي بخفض الإنتاج بـ 9.7 مليون برميل يومياً ما يمثل نسبة 10% من المعروض النفطي العالمي، لكن ردة فعل الأسواق كانت باردة في استقبال هذا الاتفاق، لأنه حتى بعد هذا التخفيض سيظل الفائض في السوق النفطية في حدود 20 مليون برميل يومياً.

■ العلاقة بين جائحة كوفيد-19 وانهيار أسعار النفط لسنة 2020: تتداخل الصدمة المزدوجة الناجمة عن استفحال وباء كوفيد-19 وانهيار أسعار النفط ولكن تختلف إحداها عن الأخرى، فمن ناحية يرتبط عنصر الطلب في الصدمة النفطية بالانخفاض الحاد في استهلاك النفط نتيجة التدابير الاحترازية المتخذة لمنع انتشار الفيروس وهو ما أدى إلى توقف النشاط، في حين أن عمق ومدة الصدمة الوبائية غير مؤكد.<sup>3</sup>

### المطلب الثاني: آثار ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد العالمي

نظراً للأهمية الكبيرة التي يحظى بها النفط كمورد حيوي واستراتيجي فإن أي تغير في سعره يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على أي دولة في العالم سواء كانت منتجة أو مستهلكة لهذه السلعة، ومن هذا المنطلق سيتم ضمن هذا المطلب التطرق إلى آثار ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد العالمي إيجاباً وسلباً.

<sup>1</sup> المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (29 أبريل 2020): "كيف عصفت جائحة كورونا بأسعار النفط؟"، وحدة الدراسات السياسية، قطر، ص2.

<sup>2</sup> عبد الكريم ديار، رحيمة بوصبيح صالح، مرجع سبق ذكره، ص6.

<sup>3</sup> لياس عايده، نور الدين محرز، (2021): "تداعيات جائحة covid-19 على أسعار النفط العالمية"، مخبر دراسات التنمية الاقتصادية، جامعة عمار تليجي الأغواط، الجزائر، ص66.

1. التأثيرات الايجابية: تتلخص أهم هذه التأثيرات فيما يلي:<sup>1</sup>

1.1. إن عدد الدول الأعضاء لم يعد قليلا، كما أنه ليس محصورا في دول الشرق الأوسط فمعظم الدول العربية وعدد كبير من دول إفريقيا، أمريكا الجنوبية، آسيا، تنتج النفط بكميات متفاوتة، وينعكس الارتفاع المسجل في الأسعار إيجابا على معظم اقتصاديات هذه الدول، ويعمل على تعزيز معدلات نموها، وازدادت الصادرات النفطية العربية وبمستويات كبيرة، ما أدى إلى توفر فرص استثمارية ومشاريع تنموية في بعض الحالات؛

2.1. تسجيل ارتفاع فوائض الإيرادات النفطية والتي لم يذهب كلها في شكل نفقات، بل تم توظيف الجزء الأكبر في تعزيز المدخرات من خلال إنشاء صناديق الاستقرار المالي، وصناديق الأجيال القادمة. فقد قامت الدول النفطية بادخار حوالي ثلثي الإيرادات الإضافية المتراكمة لديها منذ سنة 2002 وهو ما يعكس المستوى المرتفع للدخار بالنسبة للدول النفطية؛

3.1. تعزيز الاحتياطات الأجنبية لدى البنوك المركزية، ففي البلدان العربية المنتجة للنفط ارتفع حجم هذه الاحتياطات إلى الضعف، بالإضافة إلى تخفيض مديونية القطاع العام وظهر ذلك جليا وبشكل خاص في كل من الدول مثل: الجزائر، سوريا، عمان، السعودية، الكويت، فقد انخفض الدين العام في أغلب الدول النفطية حوالي النصف بين عامي 2002 و2006؛

4.1. تعوض الدول المتقدمة خسائر ارتفاع أسعار النفط من خلال ارتفاع أرباح شركاتها النفطية؛

5.1. يشجع ارتفاع أسعار النفط حركة الاستثمار في التنقيب والاستخراج والتكرير، ليفتح آفاقا واسعة أمام إمكانية اكتشاف حقول جديدة، وانضمام دول أخرى إلى نادي الدول المنتجة للنفط، وبالتالي زيادة الجدوى الاقتصادية لإنتاج العديد من الحقول والدول ومنها الولايات المتحدة الأمريكية.

2. التأثيرات السلبية: تتمثل أهم التأثيرات السلبية لارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد العالمي في الجوانب الآتية:<sup>2</sup>

1.2. التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة بشكل كبير، مما أدى إلى تدهور مستوى معيشة كثير من الأفراد، وتراجع الطلب وتباطؤ أداء الاقتصاد في الولايات المتحدة الأمريكية وفي دول أخرى. وأعلنت منظمة التجارة العالمية أن ارتفاع أسعار النفط قلص من نمو التجارة العالمية خلال عام 2005 إلى 6.5% 2004، أما الشركات الأكثر تأثرا بارتفاع أسعار النفط فهي: شركات خطوط الطيران، شركات الصناعة الكيماوية والعاملة في قطاع النقل والمواصلات؛

2.2. الاستفادة من الفوائض المالية النفطية للدول المصدرة، ما يؤدي لخلق فرص استثمارية وبالتالي انخفاض معدلات البطالة؛

<sup>1</sup> قصي عبد الكريم إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص ص 151-152.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 152.

3.2. زيادة المديونية الخارجية بالنسبة للدول المستوردة للنفط، مما يؤدي بهذه الدول للجوء للاقتراض من الدول المتقدمة لمعالجة أزمتهما الاقتصادية.

4.2. المضاربات في الأسهم والعقارات حيث أدت زيادة السيولة بشكل كبير في الدول المنتجة إلى ارتفاع غير مسبوق في التعامل بالأصول المالية والعقارية.

لكن الأمر الذي نتج عن ارتفاع أسعار النفط عام 2004 كان عكس المتوقع، فقد سجلت معدل نمو اقتصادي مرتفع بلغ حدود 4%، وشهد الطلب على النفط أعلى نمو له، إذ وصلت الزيادة في الطلب إلى حدود 2.8 مليون برميل/اليوم. وفي سنة 2005 ارتفعت أسعار النفط مرة أخرى لتبلغ حدود 70 دولارا للبرميل في بعض الشهور من نفس السنة، ليشتد الخوف من تأثير ذلك في الاقتصاد العالمي.

**المطلب الثالث: آثار انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العالمي:** تتمثل أهم هذه الآثار الاقتصادية التي يمكن أن تحدثها الأزمات السعرية في صناعة النفط فيما يلي:

1. آثار انخفاض أسعار النفط على الدول النامية غير المصدرة للنفط: تتلخص أهم هذه الآثار في الآتي:<sup>1</sup>

1.1. التأثير على هدف تحقيق تزايد معدل النمو في هذه الاقتصاديات، وذلك نتيجة التداعيات التي تنعكس على اقتصاديات هذه الدول جراء الصدمات النفطية العكسية؛

2.1. توقيف الإقراض التطوعي من دول الأوبك وفي الوقت ذاته ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في الدول الصناعية، الأمر الذي يؤدي للحد من قدرة الاقتصاديات النامية على اللجوء لطلب الإقراض من الخارج مما أضحى يزعزع سلامة واستقرار النظام المالي الدولي برمته؛

3.1. نسبة هامة من إجمالي حصيللة الصادرات أصبحت توجه إلى خدمة الدين الخارجي، الأمر الذي عمل على التقليل من قدرة هذه الدول على تمويل وارداتها ذاتيا؛

4.1. تضرر الدول النامية غير المصدرة للنفط من انخفاض عائدات شركاتها الهندسية وعقود المقاولات والإنشاءات التي كانت تعمل في الدول النفطية قبل اندلاع الأزمة، بالإضافة إلى تقلص تحويلات العاملين من مواطنيها في الدول النفطية.

2. آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة للنفط: تتمثل أهم هذه الآثار في التالي:

<sup>1</sup> سعد الله داود، (2013): "الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر"، الطبعة الأولى، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع: الجزائر،

1.2. يؤثر انخفاض أسعار النفط بشكل سلبي على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط، سواء اقتصاديات الدول الأعضاء في منظمة الأوبك أو خارجها، بحيث يؤدي هذا الانخفاض إلى تراجع معدلات نمو اقتصاديات هذه الدول وكذا تراجع قيمة عملاتها؛

2.2. يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى تراجع وانخفاض العائدات النفطية لهذه الدول، الأمر الذي يؤدي لانخفاض حجم الإنفاق، فقد يؤدي انهيار أسعار النفط في معظم الأحيان لتسجيل عجز في الميزانية العامة لهذه الدول؛

3.2. انخفاض حجم الصادرات النفطية لهذه الدول يؤدي للحفاظ على الثروة النفطية التي تملكها؛

4.2. يشجع انخفاض أسعار النفط الدول المصدرة لهذا المورد الاستراتيجي على ترشيد حجم الإنفاق العام، وتنويع صادراتها، وتنمية القطاعات المنتجة خارج قطاع المحروقات؛

5.2. تسجيل عجز في رصيد ميزان المدفوعات لهذه الدول خاصة النامية منها في معظم الأحيان، وارتفاع معدلات البطالة.

وفي الأخير يمكن الإشارة إلى بعض الدول المستفيدة، وبعض الدول المتضررة من انهيار أسعار النفط خلال الصدمة النفطية العكسية لسنة 2014 وهي كالتالي:<sup>1</sup>

• بعض الدول المستفيدة من انهيار أسعار النفط لسنة 2014:

➤ **منطقة اليورو:** تراجع العجز في تجارة الطاقة في الأشهر العشر الأولى من عام 2014 بنحو 35 مليار دولار، تكلفة واردات الطاقة تتراجع ب 11%.

➤ **اليابان:** ضخ سيولة إضافية في الاقتصاد تقدر بنحو 59 مليار دولار، وتراجع نسبة التضخم بنسبة 0.5%.

➤ **تركيا:** انخفاض معدل التضخم بمقدار 1.5% وزيادة نمو الاقتصاد بنسبة 0.9%.

➤ **أمريكا:** التعافي القوي للاقتصاد الأمريكي عام 2014 يعزى في جزء منه لانخفاض فاتورة الطاقة، زيادة الإنفاق الاستهلاكي بأمريكا والذي يعد المحرك الأكبر للاقتصاد، وانخفاض أسعار البنزين في أوائل يناير 2015 لأدنى مستوياته منذ أكتوبر 2010.

➤ **الأردن:** السلطات تخفض مع بداية عام 2015 أجور النقل العام بنسبة 10% على كافة وسائل نقل الركاب العاملة بالبنزين والديزل، وعجز الموازنة العامة ينخفض بنسبة 24% في 2015 نتيجة تقلص فاتورة الطاقة، تراجع أسعار الخام بنسبة 20%.

• بعض الدول المتضررة من انهيار أسعار النفط لسنة 2014:

➤ **الكويت:** رئيس لجنة الميزانيات بالبرلمان الكويتي صرح بأن موازنة البلاد ستسجل عجزا عشرة مليارات دولار في السنة المقبلة نتيجة تهاوي أسعار النفط.

<sup>1</sup> نيفين حسين، (2016): "انهيار أسعار النفط وتداعياته على دول مجلس التعاون الخليجي"، إدارة التخطيط ودعم القرار، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، ص ص 10-11.

- **إيران:** صندوق النقد الدولي توقع أن تمنى إيران بعجز مالي بقيمة 8.6 مليار دولار في 2014.
- **ليبيا:** البنك المركزي يقول أن البلاد شهدت عجزا حادا في موازنة 2014 يناهز 50% وذلك بسبب تدني العواقب النفطية الناجم عن تراجع أسعار النفط وإغلاق موانئ التصدير عدة أشهر.
- **روسيا:** هبوط أسعار النفط كان العامل الأبرز للتراجع الكبير في نمو الاقتصاد في 2014 إلى 0.2% حسب صندوق النقد الدولي، البنك المركزي الروسي حذر في ديسمبر 2014 من أن النقد سينكمش بنسبة 4.8% في 2015 إذا استمرت أسعار النفط عند مستوياتها المنخفضة، ارتفاع التضخم إلى قرابة 11% بنهاية عام 2015.
- تأثير جائحة كورونا على بعض الدول المصدرة للنفط: يمكن عرضها فيما يلي:<sup>1</sup>
  - **روسيا:** زادت تداعيات كورونا من حدة المعاناة الروسية، فقد قال وزير المالية الروسي أنطون سيليانوف "إن إيرادات ميزانية روسيا من مبيعات النفط والغاز ستقل بثلاث تريليونات روبل روسي أي ما قيمته 39 مليار دولار أمريكي على المتوقع لسنة 2020، ويرجع ذلك لانخفاض أسعار الذهب الأسود في الأسواق العالمية، وقد هوى الروبل الروسي إلى أدنى مستوى له في أربع السنوات الأخيرة، وأصبحت عدة شركات روسية أبرزها شركة الطيران الروسية على حافة الإفلاس.<sup>2</sup>
  - **المملكة العربية السعودية:** أشارت وكالة بلومبيرغ إلى صعوبات تواجهها السعودية في تمويل المشاريع والاستثمارات، حيث أن 60% من الإيرادات لسنة 2020 كان يفترض أن تكون من العائدات النفطية. وقد أعلنت السعودية على أنها ستقلل حجم الإنفاق العام بنسبة 5%، وستقوم برفع سقف المديونية من 30% إلى 50% من إجمالي الناتج المحلي، وقد صدرت تعليمات للدوائر الحكومية بتخفيض الإنفاق بواقع 20%، وذلك ما سيجبر الحكومة على إيقاف مشاريع أو تعليقها، وسيؤثر ذلك سلبا في المشاريع الضخمة لولي العهد محمد بن سلمان والهادفة لتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط.
  - **الإمارات:** تلقى اقتصاد الإمارات صدمة قوية وتكبد خسائر فادحة بسبب تفشي جائحة كورونا، وذلك بإغلاق مرافق سياحية، خاصة في دبي والتي تمثل جزءا كبيرا من إيرادات الدولة، وكذلك تراجع الإيرادات النفطية لإمارة أبوظبي، وتراجع مداخيل الخدمات اللوجيستية وتجارة التجزئة والعقارات، بالإضافة إلى فقدان عشرات الآلاف من الوظائف في مارس.
  - **العراق:** واجه تحديات جد خطيرة على الأمن الغذائي وكتلة الرواتب وجهود مكافحة جائحة كورونا، نتيجة انهيار أسعار النفط. فمن ناحية يعتمد الاقتصاد العراقي اعتمادا شبة كلي على النفط، ومن ناحية ثانية يعاني أزمة سياسية حادة نتيجة تواجده في قلب الصراع بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية.
  - **سلطنة عمان:** اضطرت سلطنة عمان إلى تخفيض ميزانيتها بقيمة 1.3 مليار دولار بسبب إجراءات مجابهة انتشار وباء كورونا وتخفيف التداعيات السلبية على الاقتصاد العماني، وطلبت وزارة المالية من الدوائر الحكومية وأجهزة الدولة تخفيض الإنفاق بنسبة 10% مبدئيا.

<sup>1</sup> المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 4-6.

<sup>2</sup> مراد صراوي، مرجع سبق ذكره، ص 61.

- تأثير جائحة كورونا على بعض الدول المستوردة للنفط: يمكن عرضها فيما يلي:<sup>1</sup>
- **الصين:** كشفت بيانات صينية أن إجمالي واردات الصين من النفط الخام قفز بحوالي 7.3% في سنة 2020، وذلك بالرغم من الأزمة التي تسببت فيها جائحة كورونا. ووفق هذه البيانات والإحصائيات، تلقت الصين كميات غير مسبوقة من واردات النفط خلال الربعين الثاني والثالث من سنة 2020 مع زيادة أنشطة المصافي، ويرجع ذلك إلى قلة الأسعار التي دفعت هذه الدول لزيادة طاقتها في التخزين، وذلك بنسب لم يشهد لها الماضي مثيل، واستقبل أكبر مشتري للنفط في العالم في سنة 2020 كمية غير مسبوقة بلغت 542.4 طن من الخام في اليوم، أي ما يعادل 10.85 مليون برميل يوميا.
- **الولايات المتحدة الأمريكية:** تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر المتضررين على الصعيد الدولي من الصدمة النفطية السلبية، فبعد أن بلغ سعر النفط إلى حوالي 63.27 دولار للبرميل في جانفي 2020، تراجع بنسبة وصلت إلى 71% من قيمته، حيث بلغ 17.33 دولار للبرميل، الأمر الذي استدعى تدخل الدبلوماسية الأمريكية لدى دول منظمة الأوبك لمحاولة التوصل إلى حل لتخفيض الإنتاج، ومع إعلان كل من السعودية وروسيا التوصل إلى اتفاق مشترك بخصوص الإنتاج النفطي، فقد ارتفع سعر النفط من جديد حيث بلغ 28.34 دولار للبرميل في 3 أبريل 2020، ليسجل مرة أخرى تراجعا بنسبة 8% بتاريخ الجمعة 17 أبريل 2020، ليسجل أدنى مستوياته منذ 18 سنة بقيمة 18.27 دولار للبرميل. وفي 20 أبريل 2020 انخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس المزعم تسليمها في شهر ماي 2020 بأكثر من 100% إلى أن وصل 37.63 دولار للبرميل، وذلك لعدة أسباب أبرزها الانخفاض الحاد في الطلب العالمي، واقتراب التخزين الأمريكي من الامتلاء، مع سعي المتعاملين للتخلص من مخزونهم، ليقفز سعر برميل النفط في التعاملات الآسيوية إلى ما فوق الصفر يوم الثلاثاء 21 أبريل 2020، لينتعش سعر النفط بسبب تحسن الوضع الاقتصادي.

وتعدّ الجزائر هي الأخرى من الدول المتضررة من انخفاض أسعار النفط، وقد تم تخصيص الفصل الثالث كدراسة تحليلية لأثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة الممتدة من (1990-2020).


<sup>1</sup> مراد صراوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 65-66.

## خلاصة الفصل الأول

يعدّ النفط المحرك الأساسي الذي تدور حوله كل القوى الاقتصادية راسمة بذلك كل السياسات لتحقيق أهدافها التنموية، ويبقى موضوع أسعار النفط من أكثر المواضيع إثارة للجدل وإحاطة بالغموض، فمن مبادئ علم الاقتصاد أن سعر أي سلعة يتحدد بناءً على توازن عرض السلعة مع الطلب عليها ولا يختلف النفط في ذلك عن السلع الأخرى، غير أنه يختلف في العوامل المؤثرة في جانبي العرض والطلب عليه.

وتعد السوق النفطية من بين أهم الأسواق في العالم نظراً للدور الحيوي الذي تلعبه السلعة المتداولة فيها في الاقتصاد الدولي، وبسبب الحجم المبادلات التي تتم فيها، بالنظر لمستوى الأطراف المتدخلة فيها، ونتيجة سياسات الدول المنتجة والمستهلكة للنفط، الأمر الذي أدى إلى عدم استقرار هذه السوق.

وقد خضعت أسعار النفط إلى تقلبات حادة ومفاجئة منذ اكتشافه إلى يومنا هذا وكان ذلك نتيجة مجموعة من العوامل وعدة أحداث متعاقبة تحت مسمى الصدمات النفطية، والتي نتجت عنها أضرار كثيرة خاصة على البلدان المنتجة للنفط، لهذا كان لزوماً على هذه الدول أن تطبق تدابير فعالة في مجال سياساتها الاقتصادية ككل والسياسة النقدية بصفة خاصة للتصدي للصدمات الخارجية والحفاظ على استقرارها الاقتصادي.



الفصل الثاني  
الأدبيات النظرية  
للسياسة النقدية

## تمهيد

تعتبر السياسة النقدية من بين أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهدافها المختلفة، مما جعلها تشكل حقلًا خصبا للعديد من البحوث والدراسات، وتتعرض باستمرار للتطوير والإضافة من قبل مختلف الاقتصاديين باختلاف توجهاتهم ومذاهبهم، وتمارس السياسة النقدية عملها من خلال التأثير في حجم المعروض النقدي بإحداث تغييرات علمية بما يتلاءم والوضع الاقتصادي السائد بهدف امتصاص فائض السيولة في حالات التضخم أو حقن الاقتصاد بالسيولة في حالة انتماج سياسة نقدية توسعية، مما جعلها تمثل جزءا رئيسيا هاما من أجزاء السياسة الاقتصادية.

تتبع السلطة النقدية سياسة نقدية معينة داخل اقتصاد بلد ما بغية تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف التي تتطلب استخدام أدواتها المختلفة للتأثير في الجانب النقدي، لينتقل أثرها إلى الجانب الحقيقي من خلال قنوات انتقال أثر السياسة النقدية وذلك لمعالجة المشكلات والأزمات الاقتصادية.

وسيتم في هذا الفصل التطرق للسياسة النقدية من جانبها النظري، وذلك وفق أربع مباحث كالآتي:

المبحث الأول: مدخل للسياسة النقدية

المبحث الثاني: أهداف السياسة النقدية

المبحث الثالث: أثر السياسة النقدية على الاقتصاديات

المبحث الرابع: فعالية السياسة النقدية وقنوات انتقالها

### المبحث الأول: مدخل للسياسة النقدية

يعود ظهور مصطلح السياسة النقدية إلى بداية القرن التاسع عشر، ليتطور بعد ذلك بتطور مختلف مدارس الفكر الاقتصادي. وسيتم ضمن هذا المبحث التطرق إلى مفهوم السياسة النقدية، تطورها، وعلاقتها بالسياسات الأخرى، واستراتيجياتها.

#### المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية وتطورها عبر مدارس الفكر الاقتصادي

في بادئ الأمر لابد من تحديد مفهوم السياسة النقدية، ومن ثم عرض تطورها عبر مختلف مدارس الفكر الاقتصادي.

##### 1. العرض النقدي:

1.1. مفهوم عرض النقود: يعبر عن إجمالي الرصيد النقدي الذي يتم تداوله في الاقتصاد خلال فترة محددة من السنة (31 ديسمبر مثلاً). وهناك فرق بين مفهوم كمية النقود وهي الكمية المصدرة من النقود التي يتم تحديدها بناء على قرار من السلطة النقدية في البلد (البنك المركزي)، ومفهوم عرض النقود الذي يعني تداول النقود، حيث يؤثر في هذا التداول جهات كثيرة منها البنك المركزي. و يطلق أيضاً على عرض النقود مفهوم إجمالي السيولة المحلية في الاقتصاد أو إجمالي وسائل الدفع في هذا الأخير.<sup>1</sup>

✓ القاعدة النقدية **Monetary Base**: حيث يرتبط مفهوم عرض النقود بما يسمى بالقاعدة النقدية التي تعتبر النواة الأساسية لعرض النقد، وتتكون من النقد المتداول في يد الجمهور خارج الجهاز المصرفي، ومن الودائع الاحتياطية للبنوك لدى البنك المركزي، وتوصف القاعدة النقدية لمكوناتها بأنها نقود احتياطية، أو النقود عالية القدرة، وبالتالي فإن العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية تتلخص في العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي، واحتياطيات البنوك التجارية، سواء المتمثلة في ودائعها لدى البنك المركزي أو النقدية في خزائنها.<sup>2</sup>

ومن ثم فإن التغيرات التي تطرأ على القاعدة النقدية لها تأثير مباشر على كمية النقود أي عرض النقود، وكل زيادة فيها

لها مضاعف، ونفس الشيء في حالة الانخفاض (أثر انكماش).<sup>3</sup>

##### 2.1. تحليل مفهوم الكتلة النقدية:

تعرف الكتلة النقدية بأنها " كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، ويقصد بالنقود المتداولة هنا، هي كافة أشكال النقود التي يحوزها الأفراد أو المؤسسات والتي تختلف أشكالها بمدى التطور الاقتصادي والاجتماعي وتطور العائدات المصرفية في المجتمعات".<sup>4</sup>

##### 1.2.1. مكونات الكتلة النقدية – المجموعات النقدية – وتتمثل مكونات الكتلة النقدية في المجموعات التالية:

✓ المجمع **M1**: ويضم الموجودات التمويلية الجاهزة مباشرة للإنفاق، وتعتبر القياس الأضيق والأكثر سيولة في مجموع العرض النقدي، وبالتالي فإنها تؤكد الوظيفة التقليدية للنقود كأداة للتبادل، وإن هذا الجزء من عرض النقود يعتمد على

<sup>1</sup> عبد الحليم عمار الغربي، (2018): "الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي"، مطبوعات KIE Publication: سوريا، ص 87.

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد، (2003): "السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)"، الطبعة 1، مجموعة النيل العربية: القاهرة، مصر، ص 96.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 96.

<sup>4</sup> أكرم حداد، مشهور هذلول، (2010): "النقود والمصارف (مدخل تحليلي ونظري)"، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر: عمان، الأردن، ص 89.

- مقدار الاحتياطي الإلزامي الذي تحتفظ به البنوك القائمة ومتطلب الاحتياط على ودائع الحساب الجاري ومقدار العملة التي يتم الاحتفاظ بها خارج النظام المصرفي.<sup>1</sup>
- ✓ **المجمع M2:** يشير إلى مفهوم واسع للسيولة المحلية ويتكون من الودائع تحت الطلب والعملة بالتداول بين أيدي الجمهور مضاف إليها الودائع لأجل في البنوك التجارية، أي المجمع (M1) مضاف إليها الودائع لأجل.<sup>2</sup>
- ✓ **المجمع M3:** تشمل على (M2) مضافا إليها ودائع الحكومة لدى البنوك كالسندات وأذونات الخزنة.
- ✓ **المجمع M4:** يتضمن بالإضافة إلى (M3) أوراق الخزينة التي بحوزة الأعوان غير الماليين الصادرة عن المؤسسات، سندات الخزينة القابلة للتداول الصادرة عن الدولة والموجودة لدى الأعوان غير الماليين.<sup>3</sup>
- 2.2.1. مقابلات الكتلة النقدية: لا يمكن للبنك المركزي أن يصدر نقودا من العدم، بل هناك قواعد للإصدار لا بد من احترامها، إذ لكل عملية إصدار مقابل، وتتمثل مقابلات الكتلة النقدية فيما يلي:
- ✓ **الذهب والعملات الأجنبية:** تحصل الدولة من خلال نشاطها المالي والتجاري الدولي على ذهب و عملات أجنبية مختلفة، لكنها غير قابلة للتداول في الداخل، فيقوم البنك المركزي بحجزها ليصدر مقابلهما عملة وطنية. ويمثل الذهب والعملات الأجنبية الرصيد الصافي لميزان المدفوعات.<sup>4</sup>
- ✓ **القروض المقدم للخزينة:** هنا تقوم تصدر الخزينة أوراق دين حكومية وطرحها في السوق النقدية للاكتتاب، والتي يمكن أن يتحصل عليها البنك المركزي أو البنوك التجارية أو الجمهور.<sup>5</sup>
- ✓ **القروض المقدمة للاقتصاد:** لضمان سير النشاط الاقتصادي ونموه تقوم البنوك التجارية بتقديم قروض لتمويل مختلف المشاريع والنشاطات الاقتصادية انطلاقا من المبالغ المودعة لديها وتوظيفاتها، أو قد تقوم باللجوء إلى البنك المركزي الذي يمكنها من إعادة خصم الأوراق التجارية أو منحها قروض بصفته المقرض الأخير للنظام البنكي، وتعد هذه القروض من أهم العناصر المفسرة لأسباب الإصدار النقدي والأكثر تأثيرا على الكتلة النقدية.<sup>6</sup>
2. تعريف السياسة النقدية: حظيت السياسة النقدية بعدة تعريفات سيتم عرض بعضها فيما يلي:

### 1.2. تعريف الاقتصادي (George parient):

هي "مجموع التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد من أجل ضمان استقرار أسعار الصرف".<sup>7</sup>

<sup>1</sup> معروف هوشيار، (2005): "تحليل الاقتصاد الكلي"، الطبعة الأولى، دار صفاء: عمان، الأردن، ص 246.

<sup>2</sup> إلمان محمد الشريف، (2010): "محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية"، الجزء الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية: بن عكنون، الجزائر، 2010، ص 55.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 63.

<sup>4</sup> وسام ملاك، (2000): "النقود والسياسات النقدية الداخلية"، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني: لبنان، ص 40.

<sup>5</sup> حمزة الحاج سودار، (2009): "علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظام الرقابة النقدية التقليدية"، الطبعة الأولى، عماد الدين للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص 46.

<sup>6</sup> عبد الله خبابة، (2008): "الاقتصاد المصرفي"، مؤسسة شباب الجامعة: الإسكندرية، مصر، ص 34.

<sup>7</sup> عبد المجيد قدي، (2003): "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، ص 53.

## 2.2. تعريف الاقتصادي (Kent):

السياسة النقدية هي "مجموعة من الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين، كهدف الاستغلال الكامل".<sup>1</sup>

## 2.3. تعريف الاقتصادي (G.L.Bash):

يعرف السياسة النقدية بأنها "ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية".<sup>2</sup>

يمكن القول أن مجمل التعاريف السابقة تدخل ضمن المفهوم الضيق للسياسة النقدية، لذا يمكن إعطاء تعريف شامل للسياسة النقدية والذي قدمه Enzing حيث يقول:

أن السياسة النقدية تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بغض النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي.<sup>3</sup>

ومنه فإن أي تعريف شامل وكامل للسياسة النقدية، يجب أن يشمل مجموعة من العناصر، نذكر منها:<sup>4</sup>

- ✓ الإجراءات والأعمال التي تقوم بها السلطات النقدية: بمعنى أن السياسة النقدية تختلف عن النظرية النقدية، فالأولى هي مجموعة الإجراءات والتدابير العملية التي تقوم بها السلطات النقدية المتمثلة في البنك المركزي وذلك لحل مشاكل اقتصادية، أما النظرية النقدية فهي تهتم بمحاولة تفسير تلك الظواهر الاقتصادية وتوضيح طرق معالجتها، فنظرتها للمشكلة الاقتصادية نظرة علمية مجردة في ظروف معينة، فتوصي بما ينبغي أن يكون عليه النظام النقدي.
- ✓ تستعمل الإجراءات للتأثير على المتغيرات النقدية، والتأثير في سلوك الأعوان المصرفيين وغير المصرفيين: ما يعني أن أدوات عمل السلطات النقدية بإمكانها أن تؤدي إما رقابة مباشرة من قبل السلطات للمتغيرات النقدية (القرض، الصرف، الفائدة)، وإما تدخلات في سوق المال بهدف التأثير في عملية خلق النقود لمؤسسات القرض (عرض النقود)، وسلوك الأعوان غير الماليين من ناحية التمويل وامتلاك السيولة.
- ✓ تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف تحددها السلطات النقدية: أي أن للسياسة النقدية أهداف تسعى وتطمح لتحقيقها، ولا بد من التفرقة بين الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية والأهداف النهائية، بحيث أن الوسيطة تتمثل في المتغيرات النقدية والمترتبة بشكل كاف بالأهداف النهائية، وهذه الأخيرة التي تتأثر فعلياً بالمتغيرات النقدية، ونميز هنا بين الأهداف النهائية للتوازن الداخلي كمحاربة التضخم، وأهداف نهائية للتوازن الخارجي وهي استقرار سعر صرف العملة الوطنية.

<sup>1</sup> أكرم حداد، مشهور هذلول، مرجع سبق ذكره، ص 183.

<sup>2</sup> G.L.Bash, Federal reserve policy making (N.Y Alfred A.Knopf 1950), p35.

<sup>3</sup> زكريا الدوري، يسرى السامرائي، (2006): "البنوك المركزية والسياسات النقدية"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع: الأردن، ص 186.

<sup>4</sup> صالح مفتاح، (2005): "النقود والسياسة النقدية (المفهوم، الأهداف، الأدوات)"، دار الفجر للنشر والتوزيع: القاهرة، مصر، ص 99.

### 3. تطور السياسة النقدية عبر مدارس الفكر الاقتصادي:

لقد كان جليا الاهتمام بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي خلال القرن التاسع عشر، ثم أخذ هذا الاهتمام يتزايد خاصة أثناء فترات الأزمات وعدم الاستقرار الاقتصادي، ويمكن تلخيص مراحل تطور السياسة النقدية فيما يلي:

#### 1.3. المرحلة الأولى (بين الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة):

في ظل الفكر الاقتصادي الكلاسيكي كان الهدف الأساسي الذي تسعى السلطات النقدية لتحقيقه يتمثل في المحافظة على ثبات المستوى العام للأسعار، ويتحقق ذلك من خلال الربط بين كمية النقود المعروضة وبين كمية السلع والخدمات المتاحة في السوق، وبموجب ذلك فإن المستوى العام للأسعار يتأثر فقط بالتغيرات في كمية النقود المعروضة، وأن التوسع النقدي سيؤدي إلى التضخم التراكمي باعتبار أن سلوك الوحدات الاقتصادية سينسجم ويتكيف تلقائيا مع توقعات استمرار التضخم، وفي ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في زيادة حجم الإنتاج باعتبار أن هذا الأخير عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية بحسب ما افترضه الكلاسيك.<sup>1</sup>

#### 2.3. المرحلة الثانية (السياسة الكينزية الجديدة):

إن تدخل الدولة من خلال السياسة النقدية بشكل خاص، أو السياسة الاقتصادية بشكل عام، كان ضيق النطاق لذا كان سير الاقتصاد يخضع لآلية الأسعار و قانون ساي للمنفذ، وقد كان من الممكن أن يتواصل هذا الوضع لولا أنه اصطدم بأزمة كبرى تحولت إلى أزمة عالمية بعد أن انطلقت شرارتها في سوق Wall-Street في 24 أكتوبر 1929، لتراجع أهمية التحليل الكلاسيكي بسبب عجز النظرية الكلاسيكية عن معالجة الأزمة، وعلى الرغم من محاولات الاقتصاديين النيوكلاسيك تقديم تفسيرات تعتمد على نطاق السوق (ما يسمى بحصيلة النيوكلاسيك) إلا أنها لم تصل إلى الأهداف المرجوة.<sup>2</sup>

لتظهر بعدها النظرية الكينزية التي تولت تشخيص هذه الأزمة ووضع الحلول المناسبة لمعالجتها، ومن خلال الربط بين جانبي الدخل والإنفاق واعتبار الشرط اللازم لتحقيق التوازن في سوق النقد يتم بتعادل كمية النقود القائم على أساس التفضيل النقدي والذي يتحدد بدوافع الدخل والاحتياط. كما أن التوازن في السوق السلعي يتم عن طريق التعادل بين الادخار والاستثمار وأن توازن السوقين (النقدي والسلعي) كفيل بتحقيق التوازن الاقتصادي، ومن هنا تتجلى أهمية السياسة النقدية في التحليل الكينزي.<sup>3</sup>

#### 3.3. المرحلة الثالثة (الليبرالية الجديدة والكينزية الجديدة):

عاود الاهتمام مجددا خلال هذه المرحلة بالسياسة النقدية على اعتبار أنها السياسة الأكثر نجاعة وفعالية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية من خلال الدور الذي تلعبه في التحكم في المعروض النقدي، وتراجع الاهتمام بالسياسة المالية لعدم نجاحها في محاربة التضخم الذي زادت حدته عقب الحرب العالمية الثانية.

#### 4.3. المرحلة الرابعة (الجدل الكينزي-النقدي):

احتدم الجدل بين كل من أنصار السياستين المالية والنقدية وذلك بعد انكشاف الغطاء على نواقص كل سياسة، فأصبح كل فريق يعتقد أن سياسته هي التي باستطاعتها تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ليعود بذلك الفكر الاقتصادي إلى الوراء

<sup>1</sup> حسام داود وآخرون، (2005): "مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة: عمان، الأردن، ص 240.

<sup>2</sup> رحيم حسين، (2006): "النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي"، دار المناهج للنشر والتوزيع: الأردن، ص 128.

<sup>3</sup> ناظم محمد نوري الشمري، (1999): "النقود والمصارف والنظرية النقدية"، دار زهران للنشر والتوزيع: مصر، ص 428.

مرة أخرى<sup>1</sup>، ويظل أنصار الفكر النقدي يصرون على فعالية السياسة النقدية ونجاحها وعدم فعالية السياسة المالية، ومن البديهي في المقابل ظهور أنصار السياسة المالية دفاعاً عنها ومازالوا يقدمون امتيازات السياسة المالية عن النقدية وقدرتها على التأثير في النشاط الاقتصادي، ليؤدي تعصب كل من الفريقين إلى بروز فريق ثالث بزعامة الاقتصادي الأمريكي "والتر هيلتر" والذي يرى أن التعصب لسياسة مالية أو نقدية دون جدوى ذلك لأن استخدام أحدهما لا يغني عن ضرورة استخدام الأخرى، فكلاهما أصل ولا تقل أهمية أي منهما عن الأخرى في العمل للخروج من الأزمات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ولكل منهما فعاليتها في ظل الظرف الاقتصادي السائد<sup>2</sup>.

### المطلب الثاني: علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية والمالية

1. علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية: تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم مكونات السياسة الاقتصادية، أي أن هناك ارتباط وثيق بين النشاط الاقتصادي، ويظهر ذلك من خلال ارتباط المشاكل الاقتصادية، إضافة إلى دور السياسة النقدية في تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية.

1.1 مفهوم السياسة الاقتصادية: تعرف السياسة الاقتصادية على أنها كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالمفاضلة والاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، والبحث عن أفضل السبل المؤدية إلى تحقيق هذه الأهداف<sup>3</sup>.

فالساسة الاقتصادية عبارة عن مجموعة الإجراءات والأدوات المتبعة من قبل اقتصاد معين لمعالجة الأزمات والمشكلات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي

2.1 طبيعة العلاقة بين السياسة الاقتصادية والسياسة النقدية: لتوضيح هذه العلاقة والتفصيل فيها يجب التطرق إلى ما يلي:

1.2.1 وسائل النقد المتاحة ومستوى النشاط الاقتصادي: لقد اتفق علماء الاقتصاد أن التغيرات في المعروض النقدي وأسعار الفائدة يمكن أن يكون لهما أثراً كبيراً على الاقتصاد، حتى وإن اختلفوا حول إمكانية استعمال السياسة النقدية كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ولقد أشار كينز بأن التغير في حجم المعروض النقدي الموجود لدى الوسطاء الاقتصاديين في أي اقتصاد سوف يؤثر على حجم الطلب، وبواسطة هذا التغير في الطلب يمكن للإصدار النقدي أن يؤثر على المستوى العام للأسعار، وإذا كانت زيادة الطلب تسببت فيها زيادة الإصدار النقدي، فالنتيجة هي زيادة العرض باعتبار الطاقة الإنتاجية لم تستغل أحسن استغلال، ولذلك فالأسعار لا تتأثر بالارتفاع وهذا دليل على عدم وجود علاقة قوية بين التغير في كمية النقود وبين التغير في الأسعار<sup>4</sup>.

إلا أن فريق النقديون يقر بوجود العديد من الآثار للسياسة النقدية بالنسبة للحياة الاقتصادية سواء في الأجل القصير أو الطويل، وهذه التأثيرات يمكن أن تكون ذات علاقة غير مباشرة بين وسائل الدفع المتاحة بمستوى الإنتاج ومستوى

<sup>1</sup> John.N.smith,(1990) : "Macro economics after thatcher and Regan", Biling and Sons,pp 8-13.

<sup>2</sup> صالح مفتاح، (يومي 29 و 30 نوفمبر 2004): "السياسة النقدية والمعلومات اللازمة لوضعها وعلاقتها بالسياسات الأخرى"، ورقة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية، واقع وأفاق، جامعة تلمسان، الجزائر، ص 3-4.

<sup>3</sup> إبراهيم عبد الله، أنور العجارمة، (1993): "مبادئ المالية العامة"، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص 20.

<sup>4</sup> معزي قويدر، (2008): "فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر-"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 77.

الأسعار. وعند زيادة وسائل النقد المتاحة فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة كما أن ذلك سوف يؤدي إلى ظاهرة الاكتناز، وتزداد هذه الظاهرة حدة، ويمكن أن تتواصل حتى في حالة ثبات أسعار الفائدة وبالتالي التغير في كمية النقود هو المؤشر الرئيسي لطلب الإنتاج والأسعار أيضا.<sup>1</sup>

2.2.1. علاقة السياسة النقدية بسياسة التوازن الاقتصادي: إذا كان هدف السياسة النقدية هو تخفيض حدة العجز الخارجي، ففي هذه الحالة لابد أن تستعين بغيرها من السياسات حتى تتمكن من تحقيق هذا الهدف، وقد يتطلب هذا الأمر تطوير سلوك الوسطاء الاقتصاديين وأيضا تغيير هيكل الجهاز الإنتاجي، وبذلك نجد أن تحقيق إعادة التوازن يعتمد أيضا على أجنحة أخرى للسياسة الاقتصادية، فحتى تستطيع هذه السياسة أن تحدد الاستهلاك العام والخاص وتساهم في تصحيح رصيد المعاملات الجارية عن طريق تقييد الواردات، فالسياسة النقدية تستطيع أن تلعب دورا هاما بالنسبة لسياسة التصنيع وذلك باستخدام السياسة التمييزية في منح القروض، فضلا على أنه باستطاعتها المساهمة في تطوير القطاعات الديناميكية والأساسية بالنسبة للتصدير، ومن ناحية أخرى فهي تسمح من خلال معدل سعر الصرف المرغوب فيه تقوية المركز التنافسي للمشروعات الوطنية لتكون أهلا للمنافسة العالمية.<sup>2</sup>

3.2.1. السياسة النقدية ومشكلة التقلبات الاقتصادية: تعد مشكلة التقلبات الاقتصادية، من المشكلات الرئيسية التي تواجهها معظم الاقتصاديات وهذه التقلبات في شدتها بين المعتدلة والعنيفة، وكذلك التي أصابت العالم الرأسمالي في الفترة ما بين (1929-1933)، والجدير بالذكر هنا أن عدم انتظام هذه التقلبات يصعب استعمال السياسات الاقتصادية لمواجهة الآثار التي تخلفها، وبالرغم من أن مسألة انتظام الدورات الاقتصادية تبقى مسألة معقدة لكن أشباهها قد تتكرر بشكل دوري، وبالرجوع للتاريخ النقدي يمكن الحكم على أنه هناك علاقة قوية بين النقود والواردات الاقتصادية، فقد ارتبط الانكماش والتوسع في الكثير من الأزمان بزيادة النمو الاقتصادي أو انخفاضه، ولذلك يرى الكثير من الاقتصاديين بأن السياسة النقدية يمكنها أن تكون مصدرا أساسيا وهاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتمنع النقود من أن تكون مصدرا للتقلبات الاقتصادية، كما يمكن أن تستخدم لمواجهة الاضطرابات والاختلالات التي يتعرض لها النظام الاقتصادي من مصادر أخرى.<sup>3</sup>

2. علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية:

1.2. تعريف السياسة المالية: يمكن تعريف السياسة المالية على أنها: "سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل والناتج القومي ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية".<sup>4</sup>

<sup>1</sup> صالح مفتاح، "السياسة النقدية والمعلومات اللازمة لوضعها وعلاقتها بالسياسات الأخرى"، مرجع سبق ذكره، ص 4-5.

<sup>2</sup> ميادة بلعاش، (2014/2015): "أثر الصيرفة الالكترونية على السياسة النقدية (دراسة مقارنة الجزائر-فرنسا)". أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك الإسلامية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر ص 139-140.

<sup>3</sup> معيزي قويدر، مرجع سبق ذكره، ص 78.

<sup>4</sup> حسينة مهيدي، الجليلي بوظراف، (2018): "دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1980-20116)، مجلة المالية والأسواق، المجلد 5، (العدد 9)، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، ص 122.

كما تعرف السياسة المالية بأنها: "برنامج تخطيطه وتنفذه الدولة، مستخدمة فيه مصادرها الإيرادية وبرامجها الانفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقا لأهداف المجتمع".<sup>1</sup>

من التعريفين السابقين للسياسة المالية، يتضح أن التعريف الأول أكثر شمولاً وإماماً.

2.2. علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية: إن أهداف السياسة المالية عادة ما تكون متجهة نحو النمو المرتفع والعمالة حتى بتكلفة التضخم المرتفع، وتحقيق فائض أقل أو عجز في الميزانية الحكومية، في حين يهدف البنك المركزي إلى خفض المستوى العام للأسعار والتحكم في معدل النمو النقدي، من خلال الميل نحو رفع معدل الفائدة، ومع هذا الانقسام في أهداف السياسة الاقتصادية للسلطات النقدية والمالية، فهناك خطر إبطال عمل بعضهم البعض، وهو ما يقود إلى الاتفاق حول أهداف الناتج والتضخم ويؤدي إلى حالة من التعايش بين السياستين المالية والنقدية.<sup>2</sup>

1.2.2. التنسيق بين السياستين النقدية والمالية: بالنظر للتعارض الحاصل في تحقيق أهداف السياستين النقدية والمالية، تم إعطاء تعريف شامل عن التنسيق بين السياستين من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والذي يتضمن إلى أن التنسيق هو "ذلك التفاهم الذي لا بد أن يكون بين القائمين على إدارة الدين العام ومستشاري السياسة المالية العامة ومسئولي البنوك المركزية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية وهذا نظرا للاعتماد المتبادل بين ما يتم استخدامه من أدوات مختلفة للسياسة، وينبغي على القائمين على إدارة الدين إبلاغ السلطات المختصة بشؤون المالية العامة بوجهة نظرهم بشأن التكاليف والمخاطر المصاحبين لاحتياجات الحكومة التمويلية ومستويات دينها، ويجب تبادل المعلومات المتعلقة باحتياجات الحكومة الحالية والمستقبلية من السيولة النقدية بين سلطات إدارة الدين العام وسلطات المالية العامة والسلطات النقدية."<sup>3</sup>

• شروط التنسيق بين السياستين: يمكن توضيحها فيما يلي:<sup>4</sup>

✓ وضوح السياستين النقدية والمالية: من الأهمية أن تكون كل من السياسة النقدية والمالية مخطط لها وموضوعة بدقة ووضوح، حتى تتمكن كل من السلطة النقدية والمالية التنسيق بين سياستهما، ويتجلى ذلك من منطلق أن ضعف إحدى السياستين يثقل على الأخرى، إذ أن التنسيق الكفء بين السياستين يشترط فعاليتها.

✓ المشاركة الكاملة في صياغة وتنفيذ السياسات: حيث يتطلب التنسيق بين السياسة المالية والنقدية مشاركة كاملة بين السلطتين النقدية والمالية في صياغة وتنفيذ السياسة والرقابة على تأثيراتها، والاتفاق على رد الفعل المناسب في إطار صياغة موحدة، مما يجعل هذه السياسة تصل للنجاح في اقتصاديات الدول وخاصة النامية منها.

إن التضارب الواقع بين السياستين النقدية والمالية يمثل مصدرا رئيسيا لنقص المصدقية لدى الوحدات الاقتصادية تجاه تلك السياسات، الأمر الذي يوجب على البنوك المركزية عدم اتخاذ سياسات نقدية تتعارض مع السياسات الأخرى، كما

<sup>1</sup> حسينة مهدي، الجيلالي بوظراف، مرجع سبق ذكره، ص 122.

<sup>2</sup> سهام مسغوني، مرجع سبق ذكره، ص 47.

<sup>3</sup> محمد بلعدي، (2012): "و اقع التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في ظل تزايد عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2011)"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 03، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص 266.

<sup>4</sup> مسعود درواسي، (2006/2005): "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 261.

يجب التركيز على إعادة صياغة السياسات المالية وتنفيذها بما يتوافق والسياسات النقدية بهدف مكافحة التضخم بالاعتماد على الضريبة المباشرة والانضباط المالي.

### المطلب الثالث: استراتيجيات السياسة النقدية

يتبع البنك المركزي استراتيجيات معينة بغية بلوغ وتحقيق أهداف السياسة النقدية التي سيتم مناقشتها لاحقاً، وفيما يلي سيتم عرض أهم استراتيجيات السياسة النقدية.

1. الاستراتيجيات السابقة للسياسة النقدية: لقد عرف البنك المركزي استراتيجيات غير كاملة منذ نشأته، فالإستراتيجية الكاملة هي التي تحتوي على أهداف أولية ووسيطية مع أدوات متناسبة لتلك الأهداف للوصول إلى الأهداف النهائية، كذلك يمكن مراقبتها والتنبؤ بها، وتصحيح انحرافاتهما، إلا أن الإستراتيجية غير الكاملة ينقصها هذه المتطلبات المذكورة، وقد استخدم البنك المركزي عدة استراتيجيات غير كاملة وهي كالتالي:

1.1. نظرية القرض التجاري: تمثل إحدى الاستراتيجيات القديمة التي تبناها البنك المركزي وهي نظرية القرض التجاري، وهي اتجاه تقليدي في سياسة الإقراض المصرفي، ويقضي بأن تقتصر البنوك التجارية على تقديم قروض تسدد نفسها أي تقتصر على القروض القصيرة الأجل، وتكون متناسبة مع حاجات التجار وتشمل فقط الأوراق التجارية كالكمبيالة وفتح الإعتمادات والسندات وذلك حتى تتحول السلع النهائية إلى نقود بعد بيعها إلى المستهلك ثم تستخدم حصيلة البيع في تسديد القرض وفوائده.<sup>1</sup>

2.1. مبدأ الاحتياطات الحرة: تعرف الاحتياطات الحرة على أنها الفرق بين احتياطات البنوك التجارية الفائضة واقترضاتها من البنك المركزي، وتكون موجبة إذا كانت الاحتياطات الفائضة أكبر من الاقتراضات من البنك المركزي. تم استخدام هذا المفهوم كبديل للسياسة النقدية خلال الخمسينيات وبداية الستينات ولكنه لم يؤد دوره كما ينبغي لأنه لم يتمتع بمواصفات تؤهله لأن يكون مؤشراً هاماً ومن بينها:<sup>2</sup>

- أنها لم تكن حلقة وصل جيدة بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطية كالمجاميع النقدية، وبالتالي يكون مبدأ الاحتياطات يؤثر سلباً على نمو النقود؛
- لم تستطع أن تقوم مقام دور الهدف الأولي، لأن العلاقة بينهما وبين الأفراد أكبر من العلاقة بينهما وبين البنك المركزي، وهذا يفسر أن البنك المركزي لا يمكنه أن يسيطر عليها كلية.

### 3.1. أسعار الفائدة: يتمثل فيما يلي:

استخدمت السياسة النقدية أسعار الفائدة كهدف وسيط ومؤشر، وكان الهدف من استعمال الاحتياطات الحرة هو التأثير على أسعار الفائدة إما بالارتفاع أو الانخفاض، وفي الواقع أن أسعار الفائدة لا تتمتع بمواصفات المؤشر الجيد للسياسة النقدية من عدة نواحي هي:<sup>3</sup>

- تتأثر أسعار الفائدة بالتوقعات التضخمية وبالطلب وعرض الائتمان، ومنه فإنها لا تقع تحت سيطرة البنك المركزي فقط؛

<sup>1</sup> مدحت صادق، (2001): "أدوات وتقنيات مصرفية"، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع: القاهرة، مصر، ص 257.

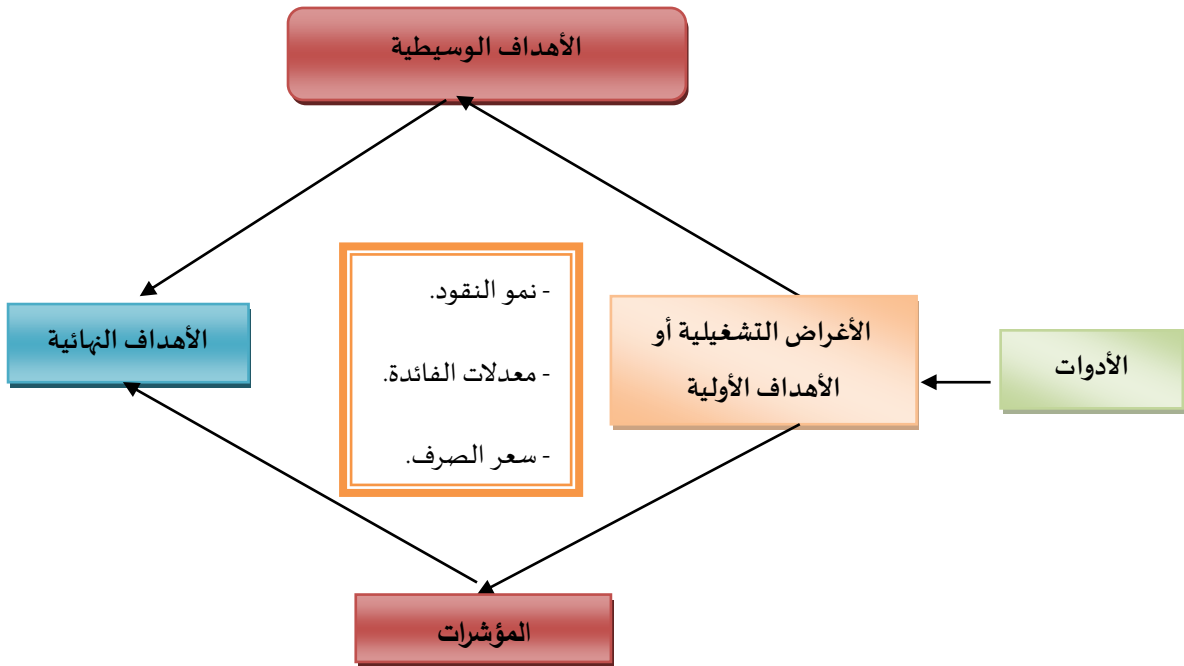
<sup>2</sup> باري سيجل، (1987): "النقود والبنوك والاقتصاد"، ترجمة طه عبد الله منصور وآخرون، الطبعة الأولى، دار المريخ للنشر: الرياض، السعودية، ص 300.

<sup>3</sup> باري سيجل، مرجع سبق ذكره، ص 300.

• تتميز أسعار الفائدة بصعوبة معرفة وقياس الفروق بين أسعار الفائدة الحقيقية والاسمية، أيضا فإن استخدام سعر الفائدة كهدف وسيط بين الهدف الأولي والهدف النهائي يعاني من مشاكل أخرى.

2. استراتيجيات السياسة النقدية الحديثة: بدأ التوجه في إستراتيجية السياسة النقدية الحديثة نحو استخدام مجاميع الاحتياطي، بعد الفشل الذي كان وراء استخدام السياسة النقدية لأسعار الفائدة كهدف وسيط، ففي سنة 1979 أعلن الاحتياطي الاتحادي في الولايات المتحدة على سبيل المثال أنه سوف يعطي تأكيدا أكبر في المستقبل على استخدام مجاميع الاحتياطي في الإدارة اليومية للسياسة النقدية، وتأكيدا أقل على تحديد التقلبات قصيرة الأجل في معدل الفائدة على الأرصدة.<sup>1</sup> ويمكن توضيح الإستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية وفق الشكل الموالي.

الشكل رقم (1-2): إستراتيجية السياسة النقدية الحديثة



المصدر: علي توفيق الصادق وآخرون، (1996): "السياسات النقدية في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص 36.

### المبحث الثاني: أهداف السياسة النقدية

تختلف أهداف السياسة النقدية باختلاف السياسات الاقتصادية والمالية المتبعة وباختلاف الهيكل البنكي والمالي للدولة، وكذلك باختلاف المراحل الزمنية وتصنف إلى أهداف أولية، أهداف وسيطية، وأهداف نهائية.

#### المطلب الأول: الأهداف الأولية للسياسة النقدية

تتضمن الأهداف الأولية للسياسة النقدية مجموعتين من المتغيرات، المجموعة الأولى تتكون من مجاميع الاحتياطات النقدية، أما المجموعة الثانية تتعلق بظروف سوق النقد.

<sup>1</sup> سمية حاجي، (2016/2015): "دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق المال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص ص

1. مجمعات الاحتياطات النقدية: تتضمن القاعدة النقدية احتياطات الودائع الخاصة والاحتياطات غير المقترضة. تتكون من النقود المتداولة لدى الجمهور هذه الأخيرة التي تحوي الأوراق النقدية، النقود المساعدة ونقود الودائع، كما تتكون القاعدة النقدية من الاحتياطات المصرفية التي تتضمن ودائع البنوك لدى البنك المركزي، الاحتياطات الإجبارية والإضافية وكذا النقود الموجودة في خزائن البنوك، أما احتياطات الودائع الخاصة فهي تشمل الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإجبارية لدى البنك المركزي والودائع في البنوك الأخرى، أما الاحتياطات غير المقترضة فتساوي الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات المقترضة.<sup>1</sup>

2. ظروف سوق النقد: تتكون هذه المجموعة من الاحتياطات الحرة، معدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى التي يمارس عليها البنك المركزي رقابة قوية. ويقصد بظروف سوق النقد قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان، ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة أو شروط الإقراض الأخرى. وتمثل الاحتياطات الحرة فائض الاحتياطات للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي قامت هذه البنوك باقتراضها من البنك المركزي.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية

يعنى بالأهداف الوسيطة للسياسة النقدية تلك المتغيرات النقدية التي يفترض أن يسمح ضبطها وتنظيمها ببلوغ وتحقيق الأهداف النهائية، هذه الأخيرة يمكن أن تعد كمؤشرات يمثل تغيرها انعكاسا لتغيرات الهدف النهائي المتعلق باستقرار النقد،<sup>3</sup> حيث تخضع الأهداف الوسيطة لمعايير محددة.

1. معايير اختيار الأهداف الوسيطة: إن اختيار هذه الأهداف اقتصاديا يتوقف على مدى تحقيقها لثلاث خصائص أساسية وهي كالآتي:<sup>4</sup>

1.1. القابلية للقياس: يشترط في الهدف الوسيط أن يكون واضحا يسهل استيعابه ويمكن قياسه (كمية)؛

2.1. القدرة على السيطرة: يشترط في الهدف الوسيط قابليته للضبط من طرف البنك المركزي؛

3.1. القدرة على التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي: يشترط في الهدف الوسيط أن يكون عاكسا جيدا للهدف النهائي المرجو تحقيقه.

2. الأهداف المختارة كأهداف وسيطة: هنالك ثلاث أهداف وسيطة تستهدف المتغيرات التي تقيس الكميات أو الأسعار وهي كالآتي:

1.2. المجمعات النقدية: تعرف على أنها مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة، حيث تعكس هذه الأخيرة القدرة الإنفاقية للمقيمين، ويرتبط عدد المجمعات النقدية بطبيعة الاقتصاد وحجم تطور الصناعة المصرفية فيه، وتعطي هذه المجمعات

<sup>1</sup> صالح مفتاح، "النقود والسياسة النقدية (المفهوم، الأهداف، الأدوات)"، مرجع سبق ذكره، ص 124.

<sup>2</sup> أحمد أبو الفتوح، علي الناقة، (2001): "نظرية النقود والأسواق المالية"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية: مصر، ص 134.

<sup>3</sup> وسام ملاك، مرجع سبق ذكره، ص 193.

<sup>4</sup> عبد القادر خليل، (2012): "مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي"، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، ص 154.

معلومات للسلطات النقدية عن وتيرة مختلف السيوليات داخل الأسواق والاقتصاد، وتتكون من النقود الورقية والكتابية وأشباه النقود.<sup>1</sup>

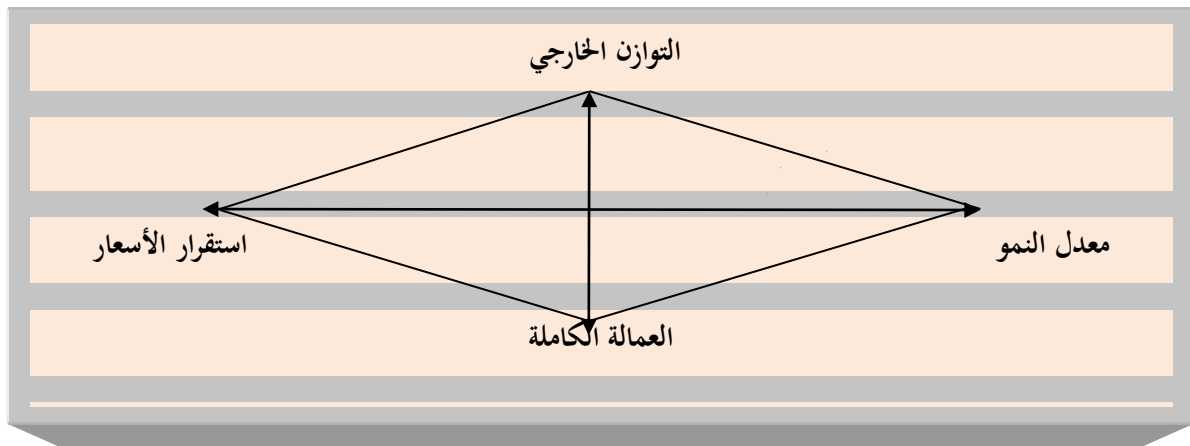
2.2. التحكم في معدلات الفائدة: يرتبط معدل الفائدة بنمو الكتلة النقدية، ويمثل أحد المحددات الهامة لسلوك الأفراد والمؤسسات، وبغية تحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية، يتم اللجوء لمعدل الفائدة كهدف وسيط، ويستوجب على السلطات النقدية الاهتمام بتغييراته وتقلباته، فهو عامل يدخل في تحديد نمو الكتلة النقدية.

2.3. سعر الصرف: يعد سعر الصرف مؤشرا هاما على الوضع الاقتصادي للدولة، وبإمكان السياسة النقدية المحافظة على التوازن والاستقرار الاقتصادي من خلال المحافظة على استقرار سعر الصرف، ويتم ذلك بتدخل البنك المركزي في سوق الصرف لرفع سعر صرف العملة والذي قد يكون عاملا لتخفيض التضخم، أو من خلال معدلات الفائدة باعتبارها أداة تسمح بالتحكم في سعر صرف العملة.

### المطلب الثالث: الأهداف النهائية للسياسة النقدية

الأهداف النهائية للسياسة النقدية تتلخص في المربع السحري الذي جاء به الاقتصادي "نيكولاس كالدور"<sup>\*</sup>، والشكل الموالي يوضح الأهداف النهائية للسياسة النقدية.

الشكل رقم (2-2): الأهداف النهائية للسياسة النقدية



المصدر: قدي عبد المجيد، (2003): "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية تقييمية -"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 75.

### 1. استقرار المستوى العام للأسعار:

يعد أهم وأبرز هدف تسعى السلطة النقدية لتحقيقه، وذلك من خلال العمل على تخفيض معدل التضخم واحتواء تحركات الأسعار إلى أدنى مستوياتها عن طريق تفادي التغيرات المؤثرة في قيمة العملة الوطنية داخليا وخارجيا، ومن ثم تحقيق

<sup>1</sup> بهاء الدين طويل، (2015/2016): "دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2010)", أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، الجزائر، ص 65-66.

\* نيكولاس كالدور: ولد في 1908 يعتبر من الاقتصاديين البريطانيين، كان من أنصار المدرسة النيوكلاسيكية، إلا أنه انتقل وأصبح في اتجاه المدرسة الكينزية، عمل وهو ضد الثورة التي أحدثتها المدرسة النقدية وتطبيقاتها في الاقتصاد البريطاني، توفي سنة 1986.

الاستقرار النقدي والاقتصادي.<sup>1</sup> ومعدل التضخم المرتفع يعني تحقيق تشغيل أكثر وبالتالي تخفيض معدل البطالة، والعكس في حالة معدل تضخم منخفض، وذلك ما يضع الاختيار أمام صانعي السياسة الاقتصادية بين تحقيق معدل تضخم منخفض وبالتالي معدل بطالة مرتفع أو العكس.<sup>2</sup>

### 2. تحقيق العمالة الكاملة:

هناك إجماع بين الاقتصاديين على أن يكون ضمان التوظيف أو التشغيل الكامل أو مستوى مرتفع من العمالة من الأهداف التي تسعى السياسة النقدية لتحقيقها، ويراد بذلك حرص السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية والبشرية، وعلى السلطات النقدية اتخاذ جميع الإجراءات والتدابير الكفيلة بتجنب الاقتصاد البطالة وما يصاحبها من عوامل انكماشية في الإنتاج والدخل واضطرابات في العلاقات الاجتماعية، ومن هذه الإجراءات رفع حجم الطلب الكلي إلى المستوى اللازم لتشغيل الموارد الإنتاجية غير المستغلة.<sup>3</sup>

### 3. تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع:

يرتبط هدف النمو الاقتصادي بهدف تحقيق التوظيف الكامل، فالنمو الاقتصادي هو وحده قادر على امتصاص الزيادة أو الفائض في عنصر العمل<sup>4</sup>، والسياسة النقدية من خلال الرقابة على حجم الائتمان وكلفته تساهم في الرفع من معدل النمو الاقتصادي أي الزيادة المستمرة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلد، وباستطاعة البنك المركزي التغيير في حجم الاحتياطات الكلية للبنوك التجارية والتأثير على حجم الائتمان المصرفي، فالسياسة النقدية من خلال تخفيض سعر الفائدة تقوم بتشجيع زيادة منح القروض والاستثمار وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي.<sup>5</sup>

### 4. تحقيق توازن ميزان المدفوعات:

ويتم ذلك في إطار إتباع سياسة تحرير وتعويم سعر الصرف، وفي ظل التحكم والسيطرة على معدل التضخم وتحقيق استقرار الأسعار الذي يحافظ على قيمة العملة من التدهور، ويمكن أن تساهم السياسة النقدية في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات من خلال قيام البنوك المركزية برفع سعر إعادة الخصم فيؤدي هذا بدوره إلى قيام البنوك التجارية برفع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة، ويؤدي هذا الإجراء الأخير إلى تقليل حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات وبالتالي تخفيض المستوى العام للأسعار داخل الدولة، ويؤدي تخفيض مستويات الأسعار الداخلية إلى تشجيع صادرات الدولة، ومن ثم إلى تقليل إقبال المواطنين على شراء السلع الأجنبية. ومن ناحية أخرى يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة محليا إلى استقطاب الأجانب لإيداع أموالهم على مستوى البنوك الوطنية وبالتالي دخول مزيد من رؤوس الأموال مما يساهم في تقليل العجز في ميزان

<sup>1</sup> عبد الكامل لهشي، موراد خطاب، (2021): "أثر السياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي بالجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000-2009"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 10، (العدد 02)، جامعة تامنغست، الجزائر، ص 564.

<sup>2</sup> السيد متولي عبد القادر، (2010): "اقتصاديات النقود والبنوك"، دار الفكر ناشرون وموزعون: عمان، الأردن، ص 195-196.

<sup>3</sup> زكريا الدوري، يسرى السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 189.

<sup>4</sup> عبد المطلب عبد الحميد، (2007): "اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)"، الدار الجامعية: الإسكندرية، مصر، ص 276.

<sup>5</sup> هيل العجمي جميل الجنابي، (2014): "النقود والمصارف والنظرية النقدية"، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع: الأردن، ص 268.

المدفوعات، وعليه فإن تقليل كمية النقود (الائتمانية) داخل الاقتصاد ورفع أسعار الفائدة يلعب دورا كبيرا في تخفيض العجز المسجل في ميزان المدفوعات.<sup>1</sup>

هناك مجموعة من الاقتصاديين الذين حاولوا المقارنة بين أهداف السياسة النقدية في البلدان النامية وغيرها من البلدان، فعلى سبيل المثال، يمكن تحديد أهداف السياسة النقدية في البلدان العربية من خلال التعرف على الأغراض المنصوص عليها في تشريعات تلك البلدان، والتي تشمل التالي:<sup>2</sup>

- ✓ تحقيق لاستقرار النقدي؛
- ✓ ضمان قابلية الصرف والمحافظة على قيمة العملة؛
- ✓ تشجيع النمو الاقتصادي؛
- ✓ المساهمة في إيجاد سوق نقدي ومالي متطور؛
- ✓ دعم السياسة الاقتصادية للبلد.

أما عن أهداف السياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا، فيتمحور على استقرار الأسعار ورفع حجم العمالة، كما يدور جدل حول حصر أهداف السلطة النقدية في تحقيق استقرار الأسعار فقط، ومن بين الحجج التي تستند إليها السلطة النقدية، أن المصرف الاحتياطي الأمريكي غير قادر على الاهتمام بهدفين في وقت واحد وهو بحوزته أداة واحدة فقط.<sup>3</sup>

#### المبحث الثالث: أثر السياسة النقدية على الاقتصاديات

سيتم ضمن هذا المبحث التطرق إلى أنواع السياسات النقدية، وكذلك إلى مختلف الأدوات التي تستعملها هذه الأخيرة للتأثير في النشاط الاقتصادي حسب الوضع الاقتصادي للبلد، بالإضافة إلى شروط نجاعة ونجاح السياسة النقدية.

#### المطلب الأول: أنواع السياسات النقدية

يقوم البنك المركزي من خلال أدوات وقنوات السياسة النقدية رسم معالم هذه الأخيرة المرجو تحقيقها، وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين الأنواع التالية:

##### 1. السياسة النقدية الانكماشية:

يكون عمل هذه السياسة من خلال رفع سعر الفائدة، بحيث تقيّد حجم الائتمان وتشجع المواطنين على الادخار، وبالتالي التقليل من حجم وسائل الدفع، وكبح جماح التضخم بهدف تثبيت مستوى الأسعار وعدم المطالبة بزيادة الأجور.<sup>4</sup> إلا أن هذه السياسة قد تؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني إن لم يتم دراستها بالشكل الكافي، فقد تؤدي لزيادة ديون المشاريع والمؤسسات وزيادة تكاليف الإنتاج، وبالتالي الحد من قدرتها على المنافسة الخارجية.

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، (2003): "سلسلة الدراسات الاقتصادية: السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)", الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية: القاهرة، مصر، ص 93.

<sup>2</sup> هيفاء غدير غدير، (2010): "السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري"، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب وزارة الثقافة: دمشق، سوريا، ص 36.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 36.

<sup>4</sup> حسين بن هاني، (2002): "اقتصاديات النقود والبنوك"، دار الكندي للنشر والتوزيع: الأردن، ص 153.

## 2. السياسة النقدية التوسعية:

تنتهج الدولة سياسة نقدية توسعية، عندما تستخدم مختلف الأدوات لمنح الائتمان وجعله متاحا بدرجة كبيرة وبتكلفة بسيطة وبشروط يسيرة، فهي بذلك تتجه نحو لزيادة للنشاط الاقتصادي حتى ولو أدى هذا التوجه تسجيل ارتفاع محسوس في معدل التضخم، وبالمقابل يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية وزيادة الطلب الاستثماري وتحقيق أعلى مستوى للتشغيل.<sup>1</sup>

## 3. السياسة النقدية ذات الاتجاه المختلط (الاتجاه حسب ظروف الدول النامية):

هذا الاتجاه خاص بالدول النامية، التي تعتمد إما على الزراعة الموسمية أو على محصول واحد وتصدير المواد الأولية للخارج، وعليه يقوم البنك المركزي بزيادة حجم وسائل الدفع عند مرحلة بدء الزراعة وتمويل المحصول، ويقلص من حجمها عند بيعه، وهذا لحصص آثار التضخم.<sup>2</sup>

ومما سبق يتضح أن السلطات النقدية للبلد تقوم بتطبيق سياسة نقدية معينة حسب الوضع الاقتصادي السائد، فتنتهج سياسة نقدية توسعية في حالة الركود والانكماش الاقتصادي، والعكس في حالة التضخم بحيث تنتهج سياسة نقدية تقييدية (انكماشية).

## المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية

تستخدم البنوك المركزية مجموعة من الأدوات النقدية لتمكين من التدخل لمراقبة العمليات الائتمانية للبنوك التجارية، وإدارة المعروض النقدي والتحكم فيه وفقا للأهداف المسطرة.

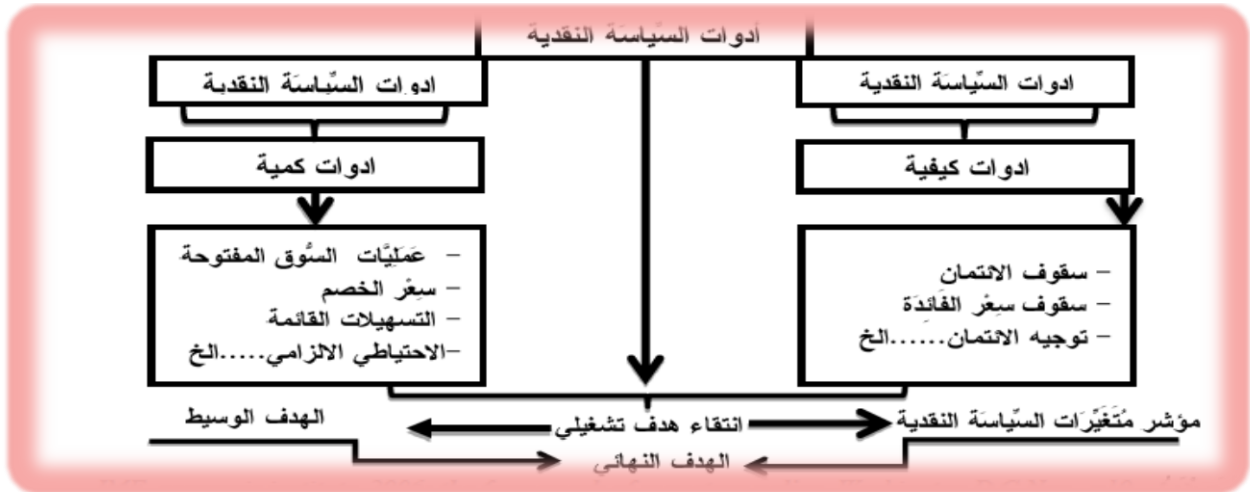
تصنف أدوات السياسة النقدية إلى تلك الأدوات التي تمكن السلطة النقدية من التحكم في حجم النقود المركزية (النقود التي تحصل عليها البنوك التجارية من البنك المركزي)، ومن ثم تحديد حجم الائتمان الكلي الممنوح من طرف هذه البنوك، دون استهداف وجهته أو تخصيصه بين القطاعات و الاستعمالات المختلفة، وبطريقة غير مباشرة. وإلى تلك الأدوات التي تتسم بطابعها الإداري، وتستهدف نوع الائتمان الممنوح من قبل البنوك التجارية ووجهته وتخصيصاته ويتدخل مباشر للبنك المركزي.<sup>3</sup> والشكل الموالي يوضح آلية تناسق أدوات السياسة النقدية مع أهدافها.

<sup>1</sup> حسين بن هاني، مرجع سبق ذكره، ص 153.

<sup>2</sup> ميادة بلعائش، مرجع سبق ذكره، ص 141.

<sup>3</sup> ليلى اسمهان بقبق، (2015/2014): "آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتهما الداخلية -دراسة قياسية-"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص نقود، مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، ص 25-26.

الشكل رقم (2-3): آلية تناسق الأدوات مع الأهداف



المصدر: وليد بشيشي، (2015/2014): "دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية الراهنة - حالة الجزائر-"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، ص 52.

1. الأدوات الكمية (العامة): يهدف هذا النوع من الأدوات للتأثير في كمية النقود المتداولة وحجم الائتمان المصرفي في جميع القطاعات الاقتصادية.

ويقصد بها الرقابة الكمية على الائتمان من خلال التأثير في حجم هذا الأخير بالزيادة أو النقصان، وتهدف إلى التأثير على كمية النقود أو حجم الائتمان في مجموعه بصرف النظر في وجه الاستخدام ويتخذ هذا النوع من الرقابة سبيله إلى ذلك من خلال التأثير على جملة من الاحتياطات النقدية المتوفرة لدى النظام المصرفي وبالتالي التأثير بشكل غير مباشر على الحجم الكلي لقروض البنوك واستثماراتها.<sup>1</sup> ومن أدوات تحقيق الرقابة الكمية يذكر التالي:

1.1. سياسة عمليات السوق المفتوحة: تعد هذه الأداة من بين أهم الأدوات التي تعتمد وترتكز عليها العديد من الدول خاصة المتقدمة منها، وتعني دخول البنك المركزي لأسواق رأس المال والنقد بصفته بائعا أو مشتريا للأوراق المالية، ففي حالة الشراء يتم ضخ وتحرير كمية من السيولة في الاقتصاد، بينما في حالة البيع (الحالة المعاكسة) فيتم سحب واسترجاع وامتنصاص كمية من السيولة المتداولة في الاقتصاد.<sup>2</sup>

1.1.1. مزايا وخصائص عمليات السوق المفتوحة: تتسم بالمزايا التالية:<sup>3</sup>

- يتحكم فيها البنك المركزي بشكل تام: باعتبار البنك المركزي المحدد للحجم المطلوب للعمليات (بيعا كانت أم شراء)، أيضا بإمكانه تنفيذ أو تدبير المبادلات بالحجم المحدد، في حين أن هذه الدرجة من التحكم لا توجد في الأدوات الأخرى.

<sup>1</sup> محمد سعد أنور البطانية، (2018/2017): "دور أدوات السياسة النقدية في سلامة القطاع المصرفي الأردني"، رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم التمويل والمصارف، جامعة آل البيت، الأردن، ص 15.

<sup>2</sup> إياد عبد الفتاح النسور، (2013): "أساسيات الاقتصاد الكلي"، دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص 146.

<sup>3</sup> محمد الفاتح محمود بشير المغربي، (2016): "نقود وبنوك"، الطبعة الأولى، دار الجنان للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص 58-59.

- تتميز عمليات السوق المفتوحة بالمرونة: بحيث باستطاعة البنك المركزي ممارستها بأي قدر يريد، صغيرا كان أو كبيرا. فحينما يهدف البنك المركزي إلى إحداث تغييرات كبيرة في حجم الرصيد النقدي، فبإمكانه تحقيق ذلك من خلال عمليات (بيع أو شراء) كبيرة في السوق المفتوحة، والعكس في حالة رغبته في إحداث تغييرات صغيرة.
  - تتسم عمليات السوق المفتوحة بسهولة تغيير اتجاهها: حيث بإمكان البنك المركزي أن يتوقف إن أراد، أو يتحول من بائع إلى مشتري أو العكس حين تقتضي الظروف ذلك.
  - تتميز عمليات السوق المفتوحة بسرعة تنفيذها: بالنظر لغياب التدابير والإجراءات الروتينية المعقدة في هذا المجال، فحين يريد البنك المركزي تغيير حجم الرصيد النقدي أو الاحتياطات، ما عليه إلا إصدار قرار بحجم الممارسات المطلوبة في السوق المفتوحة، وتنطلق عملية المبادلات بمجرد الإعلان عن هذا القرار.
- 2.1.1. التأثير: تؤثر السياسة المفتوحة في حجم الاحتياطات النقدية تأثيرا مباشرا. والجدول رقم (1-2) يوضح آلية تأثير عمليات السوق المفتوحة.

جدول رقم (1-2): آلية تأثير عمليات السوق المفتوحة

السياسة النقدية	سياسة توسعية (ركود)	سياسة انكماشية (تضخم)
قرار البنك المركزي	- شراء السندات (إقراض)	- بيع السندات (اقتراض)
البنوك التجارية	- فائض الاحتياطات النقدية (انخفاض i)	- عجز الاحتياطات النقدية (ارتفاع i)
الطلب على الائتمان	- زيادة حجم الائتمان الممنوح	- انخفاض حجم الائتمان الممنوح
الكتلة النقدية	- توسع	- انكماش
الأثار	- انتعاش اقتصادي	- معالجة التضخم

المصدر: عبد الحليم عمار الغربي، (2018): "الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي"، مطبوعات Publications KIE، سوريا، ص 86.

3.1.1. فعالية أداة السوق المفتوحة: تعد أداة السوق المفتوحة من منظور كينزي فعالة مقارنة بأدوات السياسات النقدية الأخرى، إذ تؤثر هذه الأداة تأثيرا مباشرا على كمية النقود المتداولة، ومن ثم على حجم الائتمان الممنوح من قبل البنوك. وبالتالي فالتطبيق الصحيح والملائم للأوضاع الاقتصادية يعني البنك المركزي من استخدام أدوات أخرى للسياسة النقدية، على أن ترافق أداة عمليات السوق المفتوحة بسياسة مالية تنسق معها لتحقيق الفعالية، خصوصا في الاقتصاديات ذات الأسواق النقدية والمالية المنظمة والمتقدمة.<sup>1</sup>

تتوقف فعالية أداة السوق المفتوحة على الوضع الاقتصادي السائد، ففي حالة الركود الاقتصادي يدخل البنك المركزي للسوق النقدية بصفته مشتريا لأذونات الخزينة وبالتالي زيادة عرض النقود وتوفير التمويل اللازم للنشاط الاقتصادي. أما في الحالة المعاكسة (حالة التضخم) فإن البنك المركزي يدخل السوق النقدية بصفته بائعا لأذونات الخزينة، الأمر الذي يدفع البنوك التجارية إلى رفع سعر الفائدة الدائن على الودائع والذي يؤدي بدوره لرفع سعر الفائدة المدين على القروض، فيتأثر حجم الطلب على الاستثمار سلبا هذا من جهة وكذلك حجم الطلب على الاستهلاك من جهة أخرى.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> فتيحة مزراشي، (2018/2017): "أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف-1، الجزائر، ص 31.

<sup>2</sup>Sophi Brana et autres, (2006) : « économie monétaire et financière », 2<sup>ème</sup> édition, Dunod : paris, France, p169.

2.1. أداة معدل إعادة الخصم: هو عبارة عن سعر الفائدة أو الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية في المدة القصيرة للبنوك التجارية، فهذه الأخيرة غير قادرة على خلق الائتمان بطريقة مستقلة دون توافر السيولة اللازمة فهي ملزمة على اللجوء للبنك المركزي لإعادة خصم الأوراق التجارية والكمبيالات. وهذا السعر لا يتحدد بواسطة البنك المركزي بناء على عرض كمية الأوراق التجارية المقدمة للخصم أو الطلب على السيولة، بل بشكل أعم مراعيًا في ذلك التأثير على السوق النقدية وعلى قدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان.<sup>1</sup>

1.2.1. أثر أداة معدل إعادة الخصم: تعتبر العلاقة بين سعر إعادة الخصم وسعر الفائدة في السوق النقدية محور تأثير لأنها تمنح البنك المركزي إمكانية التحكم في حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك لتمويل الاقتصاد، فإذا تنبأ البنك المركزي بأن عرض النقود قد ارتفع إلى مستوى غير مرغوب فيه نتيجة التوسع المفرط في منح الائتمان، وبالتالي ارتفاع معدل التضخم فإنه ينتهج سياسة نقدية انكماشية (تقييدية) تهدف إلى تقليص كمية النقود من خلال رفع سعر إعادة الخصم، الأمر الذي يؤدي إلى رفع حجم التكاليف التي تتحملها البنوك التجارية عندما ترغب هذه الأخيرة في خصم ما لديها من كمبيالات وأذونات الخزينة، وبالتالي فقد لا يشجع هذا البنوك التجارية على اللجوء للبنك المركزي للاقتراض، ما يؤدي إلى خفض حجم النقود ومنه انخفاض حجم الطلب الكلي، ومنه علاج الفجوة التضخمية، وبالعكس في حالة قيام البنك المركزي بتطبيق سياسة نقدية توسعية الهدف منها زيادة حجم المعروض النقدي المتداول في الاقتصاد بهدف تشجيع الاستثمار وعلاج حالة الركود السائدة.<sup>2</sup> والجدول الموالي يوضح آلية تأثير معدل إعادة الخصم.

جدول رقم (2-2): آلية تأثير معدل إعادة الخصم

السياسة النقدية	سياسة توسعية (ركود)	سياسة انكماشية (تضخم)
قرار البنك المركزي	- تخفيض سعر إعادة الخصم	- رفع سعر إعادة الخصم
البنوك التجارية	- تخفيض سعر الخصم (تكلفة التمويل)	- رفع سعر الخصم (تكلفة التمويل)
الطلب على الائتمان	- زيادة حجم القروض المخصصة	- انخفاض حجم القروض المخصصة
الكتلة النقدية	- توسع	- انكماش
الأثار	- انتعاش اقتصادي	- معالجة التضخم

المصدر: عبد الحليم عمار الغربي، (2018): "الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي"، مطبوعات KIE Publications، سوريا، ص 85.

3.2.1. فعالية أداة معدل إعادة الخصم: يمكن توضيح فعالية معدل إعادة الخصم من خلال ما يلي:

تتوقف فعالية سياسة إعادة الخصم على اتساع سوق النقد بشكل عام وسوق الخصم على وجه خاص، مما يتطلب وجود أسواق نقدية نشطة ونسبة كبيرة من السندات الحكومية والكمبيالات التجارية، هذا بالإضافة إلى اعتماد البنوك التجارية على البنك المركزي في تدبير ما يلزمها من أموال. غير أن هذه السياسة تراجعت وقلت أهميتها بعد الحرب العالمية الأولى لظهور وسائل

<sup>1</sup> أنس البكري، وليد صافي، (2012): "النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق"، دار المستقبل للنشر والتوزيع عمان، الأردن، ص 182.

<sup>2</sup> زكرياء خلف الله، (2018/2017): "قنوات تحويل السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية قياسية للفترة (1990-2016)"، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي، ص 109-110.

أخرى جديدة وخاصة مع بداية الحرب العالمية الثانية،<sup>1</sup> وتتوقف فاعلية هذه الأداة في تحقيق أغراضها على توفر ظروف معينة، والتي تتمثل فيما يلي:<sup>2</sup>

- ✓ يجب أن يكون سعر إعادة الخصم أثره الفوري والحاسم على سعر الفائدة وعلى ظروف الائتمان؛
  - ✓ مرونة هيكل الاقتصاد بالقدر الكافي بحيث أن التغيرات في ظروف الائتمان، يجب أن تلحق بسرعة بالتغيرات الحاصلة في الأسعار والأجور، وفي الدخل والإنتاج والتوظيف؛
  - ✓ التدفق الدولي لرأس المال يجب أن لا يعرقل بقيود وعوائق مصطنعة تحكمه.
- 3.1. معدل الاحتياطي الإجمالي (القانوني):

انطلق العمل بالاحتياطي النقدي القانوني كأداة رقابية وكوسيلة لإدارة السيولة لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1913، وتهدف هذه السياسة إلى إجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بجزء من القيم المدونة في ميزانياتها على شكل نقد مركزي لدى البنك المركزي في حساب غير منتج للفوائد.<sup>3</sup>

يقوم البنك المركزي في كل بلد بتحديد نسبة الاحتياطي القانوني وآلية الاحتفاظ به، ولا يدفع عنه في العادة أي فوائد للبنوك التجارية، وتختلف النسبة حسب نوع الودائع والحسابات ونوع البنك ذاته. وتستخدم البنوك المركزية هذه الآلية في تنشيط الاقتصاد أو محاربة التضخم من خلال تعديل نسبها وفقا للأهداف المرجو تحقيقها ونوع السياسة النقدية المنتهجة توسعية كانت أو انكماشية، فبتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني يزداد حجم المعروض النقدي وبالتالي تحفيز الاقتصاد نحو التضخم، والعكس في حالة الرفع من هذا المعدل .

### 1.3.1. أثر أداة الاحتياطي الإجمالي:

تعدّ هذه الأداة من أهم أدوات السياسة النقدية فيما يتعلق بالرقابة على الائتمان، ففي حالات التضخم يتبع البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية للتحكم في حجم الائتمان المصرفي، فعندما يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي القانوني فقد ينتج عن ذلك تقليص الاحتياطات النقدية لدى هذه البنوك ومن ثم تقليل إمكانياتها في منح القروض للأفراد والمؤسسات وبالتالي كبح جماح التضخم والتحكم في معدله. أما في الحالة العكسية أي حالة الركود الاقتصادي فإن البنك المركزي يقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني مما يرفع من قدرة البنوك التجارية على التوسع في منح الائتمان وبالتالي زيادة المعروض النقدي، الأمر الذي يؤدي إلى التأثير على الاستثمار إيجابا وبالتالي تنشيط الاقتصاد.<sup>4</sup> والجدول الموالي يوضح آلية تأثير نسبة الاحتياطي الإجمالي.

<sup>1</sup> فتيحة مزراشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 27-28.

<sup>2</sup> أنس البكري، وليد صافي، مرجع سبق ذكره، ص ص 184-185.

<sup>3</sup> فضيل رايس، (2007/2008): "التغيرات في الحسابات الخارجية و أثرها على الوضعية النقدية في الجزائر (1989-2010)", أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ص 92.

<sup>4</sup> زكرياء خلف الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 112-113.

الجدول رقم (2-3): آلية تأثير نسبة الاحتياطي الإجباري

السياسة النقدية	سياسة توسعية (ركود)	سياسة انكماشية (تضخم)
قرار البنك المركزي	- تخفيض نسبة الاحتياطي الإجباري	- رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي
البنوك التجارية	- زيادة الودائع المصرفية	- انخفاض الودائع المصرفية
الطلب على الائتمان	- زيادة حجم الائتمان الممنوح	- انخفاض حجم الائتمان الممنوح
الكتلة النقدية	- توسع	- انكماش
الأثار	- انتعاش اقتصادي	- معالجة التضخم

المصدر: عبد الحليم عمار الغربي، "الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي"، مطبوعات KIE Publications، سوريا، 2018، ص 87.

### 2.3.1. فعالية أداة الاحتياطي الإجباري:

- تعد أداة الاحتياطي القانوني من أفضل الأدوات التي يمتلكها البنك المركزي وخاصة في الدول النامية التي تتميز بعدم فعالية سياسة السوق المفتوحة. فهذه الأداة واسعة الاستخدام لأنها تعتبر سهلة الإدارة والتنفيذ خاصة إذا كان معدل الاحتياطي الإجباري موحدًا بالنسبة لجميع أنواع الودائع، ولكونه لا يعرقل المنافسة بين البنوك، إلا أنه تعرض لعدة انتقادات أبرزها:<sup>1</sup>
- ✓ عندما تمتلك البنوك احتياطات فائضة فإن تغيير نسبة الاحتياطي الإجباري لن يؤثر على النشاط الائتماني للبنوك؛
  - ✓ إذا لم يتغير طلب الائتمان في نفس الاتجاه الذي يتغيه البنك المركزي فإن تخفيض نسبة الاحتياطي الإجباري قد لا تكون ذات أثر فعال على الائتمان وخاصة خلال فترات الكساد؛
  - ✓ رغم أن هذه السياسة سريعة وفعالة في تأثيرها على تغيير مقدار الاحتياطي النقدي لدى البنوك التجارية، إلا أنه لا يمكن استخدامها بشكل متكرر في تغيير كمية العرض النقدي؛
  - ✓ إن هذه السياسة هي سياسة انتقائية في أثرها حيث يقتصر هذا الأثر على البنوك التجارية، في حين أن المؤسسات المالية غير المصرفية فلا تأثير لهذه السياسة عليها، وبذلك فإن هذه السياسة غير عادلة؛
  - ✓ قد لا يؤدي تغيير معدل الاحتياطي الإجباري إلى التأثير على حجم الائتمان إذا كانت لدى البنوك احتياطات حرة فائضة من جهة، وإذا كانت لديها منافذ أخرى للحصول على موارد نقدية هامة خارج البنك المركزي.
  - ✓ تكرر التغيرات في نسب الاحتياطي النقدي القانوني يربك وضع البنوك في منح القروض، وعلى استثمار أموالها، بحيث يجعلها غير متأكدة من وجهة ومدى هذه التغيرات؛
  - ✓ إن الزيادة في نسبة الاحتياطي الإجباري بغية تخفيض حجم العرض النقدي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم مشاكل السيولة لدى بعض البنوك التي يكون لديها احتياطات زائدة منخفضة؛
  - ✓ أن نسبة التغيرات الصغيرة في العرض النقدي يصعب تحقيقها باستخدام سياسة الاحتياطي الإجباري، فالتغيرات في الاحتياطات الإلزامية للبنوك يفضي إلى حدوث تغير مضاعف في الودائع في الاتجاه المعاكس، ومع بقاء القاعدة النقدية على ما هي عليه فإن العرض النقدي سيتغير بحجم ضخم.

### 2. الأدوات النوعية للسياسة النقدية:

يستخدم البنك المركزي أدوات نوعية للتأثير على اتجاه الائتمان وليس حجمه الكلي، ويتم عرض هذه الأدوات كالآتي:

<sup>1</sup> فتحة مزايشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 34-35.

### 1.2. سياسة تأطير القروض:

تتضمن هذه السياسة مراقبة وضبط للكتلة النقدية، حيث يقوم كل بنك بوضع سقف محدد لنمو القروض يتغير هذا السقف تبعاً لنوع القروض الموزعة من طرف البنوك لعملائها وأي تجاوز لهذه المعايير يتم المعاقبة عليه بتقديم احتياطات إضافية كبيرة للبنك المركزي الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض حجم أرباحها،<sup>1</sup> وتجدر الإشارة إلى أن هذه السياسة لم تحقق الضبط المطلوب للقروض في البلدان التي طبقتها وهذا يعود لما يلي:<sup>2</sup>

- غياب تأثيره على القروض الموجهة للخرينة؛
- عدم رغبة السلطات النقدية بإجراء تقييد كبير لتمويل الاقتصاد؛
- لجوء المشروعات إلى الاقتراض فيما بينها وإلى إصدار سندات دين أو حتى إلى الاقتراض بالنقد الأجنبي.

### 2.2. السياسة الانتقائية للقرض:

تهدف هذه السياسة للتأثير على توجيه القروض نحو القطاعات المراد النهوض بها ألتيسير نقل الموارد المالية من قطاع لآخر.<sup>3</sup> ويمكن أن تأخذ هذه السياسة عدة أشكال منها:<sup>4</sup>

- تحديد معدل خصم مفضل لهذه القطاعات؛
- إمكانية إعادة خصم الأوراق التي تتوفر فيها هذه الشروط الضرورية لعدة مرات؛
- إعادة خصم الأوراق فوق مستوى التدفق؛
- تغيير مدة استحقاق القرض ومعدل الفائدة؛
- التمييز في أسعار الفائدة، حيث تقوم السلطات النقدية بتخفيض أسعار الفائدة على التمويلات المقدمة في المجالات التي تريد الدولة تشجيعها بهدف تخفيض تكاليف إنتاج معين؛
- وضع قيود على الائتمان الاستهلاكي، والغرض منه كبح الواردات.

### 3.2. النسب الدنيا للسيولة:

في العديد من الدول تشترط السلطات النقدية على البنك المركزي الاحتفاظ بنسب سيولة تتراوح بين 25% و 40% من الودائع مع اعتبار الودائع تحت الطلب هي العنصر الأساسي فيها وتلجأ السلطات النقدية إلى هذه الأداة لما يكون لدى البنوك التجارية أصول مرتفعة وتتخوف السلطات من الإفراط في القروض.<sup>5</sup>

رغم انتشار الأدوات المباشرة للسياسة النقدية في وقت من الأوقات إلا أنها أثبتت عدم فعاليتها بمرور الوقت.

### 3. الأدوات الأخرى للسياسة النقدية:

يستخدم البنك المركزي أحياناً إلى جانب الأدوات السالفة الذكر، أدوات أخرى وخاصة في حالة عدم تحقيقه لأهداف السياسة النقدية، أو في حالة رغبته في زيادة فعاليتها. وتتمثل هذه الأدوات فيما يلي:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> سهام مسغوني، مرجع سبق ذكره، ص15.

<sup>2</sup> بلعزوز بن علي، (2004): "محاضرات في النظريات والسياسة النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 128.

<sup>3</sup> Michelle De Mourgues, (1993) : "la Monnaie-Système Financière et Théorie Monétaire", 3<sup>ème</sup> édition, Economica : paris, France, p238.

<sup>4</sup> بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص ص 128-129.

<sup>5</sup> سليمان ناصر، (2006): "علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة"، مكتب الريام: الجزائر، 2006، ص 136.

1.3. الإقناع الأدبي: يمكن للبنك المركزي من خلال هذه الأداة التأثير على البنوك التجارية عن طريق الإقناع، حيث يتم إقناع هذه الأخيرة بعدم قبول خصم الأوراق التجارية أو عدم منح الائتمان لإقامة مشروعات معينة، أو عدم قبول ضمانات معينة، وذلك تماشياً لمتطلبات ووضع الاقتصاد الوطني.<sup>2</sup>

2.3. التعليمات والتوجيهات المباشرة: يقوم البنك المركزي بإصدار توجيهات أو تعليمات وأوامر مباشرة إلى البنوك التجارية بخصوص الائتمان الممنوح للمتعاملين، وبواسطة هذه التعليمات يمكن للبنك المركزي فرض قيود على بعض أنواع الائتمان، ومثال ذلك منع البنوك التجارية من منح القروض التي تستعمل في أغراض لا تخدم مصلحة الاقتصاد الوطني، كمنع القروض التي توجه بهدف المضاربة في السوق العالمية، أو يقوم بتحديد النسبة بين رأسي المال والاحتياطي للبنوك من جهة وحماية أصولها من جهة ثانية، ويعتمد إلى هذا الأسلوب في حالة عدم الاستجابة لأسلوب الإقناع الأدبي.

3.3. التشاور مع البنوك: عند وضع السياسة النقدية والائتمانية يلجأ البنك المركزي إلى أسلوب التشاور مع مسؤولي البنوك التجارية ويدعوهم لحضور الاجتماعات التي تعقد دورياً أو عندما تستدعي الحاجة ذلك، بما يضمن الإدارة الجيدة للنقد.

4.3. الإعلام: ويكون ذلك من خلال استعمال البنك المركزي لوسائل الإعلام المتنوعة لشرح وتفسير الحقائق الاقتصادية أمام الجمهور دعماً لجهود إصلاح الأوضاع النقدية وتحقيقاً لأهداف السياسة الاقتصادية، فتتضافر الجهود لتحقيق ذلك مع شمول هذه الوسيلة لمختلف القطاعات: الأفراد، المشروعات والحكومة.<sup>3</sup>

وما يمكن قوله في الأخير هو أن كلما كان الاقتصاد متقدماً زاد استخدامه للأدوات الكمية للسياسة النقدية، نظراً لوجود سوق مالية ونقدية متطورة، والعكس بخصوص الدول النامية التي تعتمد بشكل كبير على الأدوات الكيفية للسياسة النقدية وذلك لعدم وجود سوق مالية ونقدية متقدمة.

### المطلب الثالث: السياسة النقدية الحديثة

1. استهداف متغيرات نقدية: في سبيل تحقيق الهدف النهائي للسياسة النقدية، يواجه البنك المركزي مشكلة ذات أهمية كبيرة، تتمثل في وجود فترة زمنية قد تطول بين تنفيذ سياسة معينة والوصول إلى النتائج النهائية لتلك السياسة، مما يصعب تقييم فعالية تلك السياسة في تحقيق أهدافها. لذلك يستخدم البنك المركزي إستراتيجية معينة لتنفيذ السياسة النقدية، ومن أجل تحقيق ذلك يستهدف البنك المركزي متغيرات وسيطة تقع بين أدواته وبين تحقيق أهدافه النهائية، و خلال فترة زمنية قصيرة جداً، يمكن للبنك المركزي تقييم معدل اتجاه المتغير الوسيط ومدى توافقه مع المستهدف (زيادة أو نقصاناً) وبالتالي باستطاعته في وقت قصير وبسرعة تعديل المعدل المرغوب فيه للمتغير الوسيط بغية الوصول إلى المستوى المطلوب من الهدف النهائي.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> ميادة بلعاش، مرجع سبق ذكره، ص ص 130-131.

<sup>2</sup> حازم محمود عيسى الوادي، (2014): "النظام النقدي في الإسلام (دراسة مقارنة)"، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع: الأردن، ص 53.

<sup>3</sup> سعدية حديوش، (2020/2019): "أثر الاتجاهات الحديثة لاستقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية بالإشارة إلى حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه طور ثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، ص 81.

<sup>4</sup> مليكة نجاعي، (2020/2019): "تقييم أداء البنك المركزي الجزائري في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط"، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، ص ص 42-43.

2. التمويل غير التقليدي: التمويل غير التقليدي من الأدوات الجديدة للسياسة النقدية، أدمجت في الأزمات المالية لعدم حل المشاكل المالية بالأدوات التقليدية، واستخدم بعدة مصطلحات منها الإصدار النقدي أو التمويل بالعجز، التسيير الكمي وتسيير الائتمان.<sup>1</sup>

يعد التمويل غير التقليدي إجراء مؤقت يهدف لاستعادة قنوات انتقال السياسة النقدية ودعم القرض البنكي والسيولة في السوق النقدي، ويعتبر بنك اليابان أول من طبق سياسة التسيير الكمي إثر انفجار اقتصاد الفقاعة المالية سنة 1990 والتي أضعفت النشاط الاقتصادي وتسببت في حالة انكماش ما دفع بالبنك الياباني تخفيض سعر الفائدة إلى الصفر في نفس السنة، وانتشرت كذلك في الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، ومنطقة اليورو أثناء الأزمة المالية بمعدلات فائدة اسمية قصيرة الأجل قريبة من الصفر.<sup>2</sup>

1.2. شروط تنفيذ سياسة نقدية غير تقليدية: تتمثل هذه الشروط فيما يلي:<sup>3</sup>

- ✓ يجب أن تكون متوافقة قدر المستطاع مع درجة التفكك والاضطراب الذي تعاني منه السوق التي تسعى إلى إنقاذها، وفي معظم الحالات لا بد من تفضيل التدابير والإجراءات بهدف تجنب التعطيل الكلي للأسواق، والواقع أن البنك المركزي يجب أن لا يتردد في توسيع أو تقليص نطاق أدواته غير المعيارية – وبخاصة مدة التوفير غير الاعتيادي للسيولة استنادا على حجم الخلل في عمل النظام المالي؛
- ✓ يجب أن تكون التدابير مصحوبة برسائل قوية إلى البنوك التجارية لمعالجة قضاياها الخاصة بإعادة التمويل وإصلاح الموازنات في الأمد المتوسط؛
- ✓ في حالة أوروبا، يستوجب من حيث مؤسسات الاتحاد الأوروبي، فضلا عن الدول الأعضاء العمل على تعزيز الإدارة الاقتصادية، من خلال المراقبة اللصيقة للسياسات الاقتصادية والخاصة بالموازنة التي تنتهجها الدول كل على حدا، والواقع أن مجلس محافظي البنك المركزي الأوروبي كان واضحا إلى حد كبير فيما يتعلق بهذه القضية منذ نشوب الأزمة؛
- ✓ بقدر ما تعمل مجموع التدابير غير التقليدية التي تتخذها البنوك المركزية في الدول المتقدمة على تغيير بنيوي في البيئة النقدية والمالية للاقتصاد الدولي، فتملك الحق في أن تدافع بصراحة عن الإصلاحات اللازمة للتمويل العالمي والتعديل الضروري لإصلاح الخلل في التوازنات العالمية، والمساهمة الحاسمة من طرف الجهات المقرضة المتعددة الأطراف.

2.2. الأدوات غير التقليدية للسياسة النقدية :

1.2.2. التسيير الكمي: هو سياسة نقدية غير تقليدية تستخدمها البنوك المركزية أوقات الأزمات لتحفيز الاقتصاد المحلي، حيث تقوم بطباعة كمية محددة سلفا من النقود والتي تستخدم لشراء سندات حكومية أو أصول مالية بهدف زيادة حجم السيولة النقدية، ومنه زيادة الاحتياطات الفائضة لدى لنظام المصرفي فضلا عن زيادة أسعار الأصول المالية التي تم شراؤها، وبالتالي

<sup>1</sup> إلهام أيت بن عمر، (2021): "التمويل غير التقليدي كآلية لتغطية عجز الميزانية العمومية"، مجلة المؤسسة، المجلد 10، (العدد 01)، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص 287.

<sup>2</sup> لحسن جديدن، بن امير بن حاسين، (ديسمبر 2019)، "التمويل غير التقليدي وأداء السياسة النقدية في الجزائر 1990-2018"، مجلة دفاتر، المجلد 15، (العدد 02)، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 226.

<sup>3</sup> علي صاري، (2013): "السياسة النقدية غير التقليدية: الأدوات والأهداف"، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، (العدد 04)، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص 61-62.

التقليل من عائداتها بالنسبة للبنوك التي تضطر لتخفيض سعر الفائدة، فيزيد حجم الاقتراض في الدولة وبالتالي تنشيط الاقتصاد.<sup>1</sup>

2.2.2. التيسير النوعي: يشير هذا المصطلح لشكل آخر من أشكال التيسير، وهناك من الاقتصاديين من يصنف هذه الأداة بأنها وسيلة خاصة لأداة التيسير الكمي، وبواسطة هذه الأداة يقوم البنك المركزي بالتركيز على الأوراق المالية في أصول ميزانيته بدل التركيز على قاعدته النقدية، حيث يقوم بشراء سندات أو أسهم غير معقدة عمومية كانت أو خاصة، ما يؤدي إلى زيادة خصوم البنك المركزي من خلال إصدار السيولة، وتهدف عمليات الشراء هذه لرفع أسعار الأصول بغية تخفيض معدلات الفائدة طويلة الأجل وتحفيز الاقتصاد، وتهدف أيضا لتخفيض علاوة المخاطر الأمر الذي يؤدي لتشجيع الاستثمارات.<sup>2</sup>

3.2.2. أسعار الفائدة الصفرية: تتبع البنوك المركزية سياسة أسعار الفائدة الصفرية فترات الأزمات بغية تسهيل وتيسير حصول الأفراد على القروض، هذا لأن العلاقة بين أسعار الفائدة على الائتمان والكمية المطلوبة منه ترتبط بعلاقة عكسية، بحيث أن ارتفاع سعر الفائدة على الإقراض سوف يؤدي للتقليل من الطلب على القروض والعكس صحيح، وعليه فإن منحى الطلب على الائتمان يتخذ شكل منحى الطلب العادي حيث ينحدر من أعلى لأسفل وإلى جهة اليمين، وهو ما تبتغيه البنوك المركزية من خلال أسعار الفائدة الصفرية، كما تسهم هذه الأخيرة في التأثير على أسعار صرف العملة في الأسواق الدولية للعمليات من خلال عدد الوحدات من العملة المحلية التي يمكن بها شراء وحدات من عملة أخرى.<sup>3</sup>

4.2.2. حرب العملات: تشير حرب العملات إلى التخفيض التنافسي للعملة الذي تمارسه بعض الدول بهدف زيادة صادراتها وتقليل مستورداتها بغية تخفيض العجز التجاري، وتحفيز الاستثمار في الدول المخفضة، وذلك سعيا لتوفير وخلق مزيدا من فرص العمل. فحرب العملات هي أساس حرب التبادل التجاري، فهي تمثل امتداد للأزمة المالية 2008، كما أنها دليل على فشل الولايات المتحدة الأمريكية في الخروج من الأزمة واتخاذ كل الخطوات النقدية والمالية والتجارية بهدف إيجاد منفذ وحل لمشكلتها، والسبب يكمن في القرارات المتعلقة بالسياسة التمويلية غير المجدية المطبقة في مثل هكذا ظروف.<sup>4</sup>

3. سياسة استهداف التضخم:

1.3. تعريف سياسة استهداف التضخم:

عرف (Eser Tutar) (2002) سياسة استهداف التضخم بأنه نظام للسياسة النقدية يتميز بالإعلان العام عن الهدف الرسمي لمجالات أو هدف كمي لمعدل التضخم لفترة زمنية محددة، مع الاعتراف الظاهر بأن تخفيض معدل التضخم واستقراره في المدى الطويل هو الهدف الأولي للسياسة النقدية.<sup>5</sup>

ويعتبر (Stone As Career) استهداف التضخم بأنه يبدأ بالتسليم بأن أي بنك مركزي يفتقر لسياسة سعر صرف واضحة (استهداف سعر الصرف) أو قاعدة نقدية (استهداف نقدي) يعد بصفة تلقائية مطبقا لسياسة استهداف التضخم، ويضيف بأن هذا الصنف ملتزم بوضوح بسياسة استهداف التضخم.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> دنيا زاد مهي، (2021): "مخاطر إفراط البنوك المركزية في استخدام سياسة التيسير الكمي في ظل جائحة كورونا -تجربة الاحتياطي الفدرالي الأمريكي-"، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 05، العدد 02، جامعة الوادي، الجزائر، ص 74.

<sup>2</sup> الهاشمي بخدة، محمد توفيق مزيان، (2020): "دور البنوك المركزية في مواجهة فيروس كورونا -تجارب عالمية وعربية-"، مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 02، (العدد 01)، جامعة غرداية، الجزائر، ص 15.

<sup>3</sup> علي صاري، مرجع سبق ذكره، ص 66-67.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 71.

<sup>5</sup> شوقي جباري، حمزة العوادي: (2014): "سياسة استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية مع الإشارة إلى تجارب البرازيل، وتشيلي، وتركيا". مجلة رؤى إستراتيجية، (المجلد 02)، (العدد 02)، الإمارات، ص 77.

2.3. متطلبات تجسيد سياسة استهداف التضخم: هنالك مجموعة من الشروط لنجاح عملية تطبيق سياسة استهداف التضخم ومن أهمها:<sup>2</sup>

1.2.3. استقلالية البنك المركزي: تعد إحدى أبرز وأهم المسائل في مجال البحث عن الإطار المؤسسي الذي يساعد السياسة النقدية في المحافظة على معدلات التضخم عند مستوياتها المنخفضة في الأجلين المتوسط والطويل. وتعني الاستقلالية حرية البنك المركزي في رسم وتنفيذ سياسته النقدية دون الخضوع للتدخلات السياسية. ولا تعني الاستقلالية الانفصال التام بين البنك المركزي والحكومة وانفراد البنك المركزي بمهمته في تحديد الأهداف النهائية للسياسة النقدية، حيث يمكن الاتفاق على هذه الأهداف فيما بينهما.

2.2.3. البنية التحتية والتقنية المتطورة: من الخصائص الأساسية لاستهداف التضخم التركيز على العمل في تحديد معدل التضخم المستقبلي بشكل دقيق، إذ يتعين على البنك المركزي وضع توقعات موثوق بها، ولذلك فإنه من اللازم توفر بنية تحتية متطورة تكفل تحقيق التوقعات بكفاءة عالية، حيث يتطلب الأمر أن تتميز هذه الأخيرة: بالقدرة على جمع البيانات، العلم بطريقة استخدام هذه البيانات بشكل ناجع وفعال، والقدرة على تحديد نماذج التنبؤ المشروطة.<sup>3</sup>

3.2.3. استقرار الاقتصاد الكلي: يشكل عدم استقرار الاقتصاد الكلي ذريعة للتشكيك في فعالية سياسة استهداف التضخم، حيث من خلال هذا الوضع تفرض على البنك المركزي الأهداف المتضاربة. إن التطبيق الفعال لسياسة استهداف التضخم يستدعي عدم خضوع السياسة النقدية لقيود الميزانية العامة للدولة، إذ يجب التقليل من إمكانية التمويل النقدي لتغطية العجز الميزاناتي، وتعتبر الوضعية المالية السليمة للحكومة أداة فعالة لتعزيز مصداقية سياسة استهداف التضخم.

4.2.3. استقرار القطاع المالي وتطوره: إن ضعف الجهاز المصرفي وتفاقم مشكلة القروض الرديئة يلعب دورا في تقييد قدرة البنك المركزي، إذ أنه في إطار سعيه إلى إدارة السياسة النقدية والمحافظة على سلامة الجهاز المصرفي ككل يجد نفسه عاجزا أمام رفع أسعار الفائدة خوفا من حجم الأضرار التي من المتوقع أن تصيب الجهاز المصرفي، كما أن تزايد ملكية هذا الأخير للعملة الأجنبية تدفع البنك المركزي إلى مضاعفة الجهود في سبيل تحسين إدارة سعر الصرف وتخفيض حجم الآثار السلبية التي قد تصيب العملة المحلية. وتمثل مرونة وعمق القطاع المالي أهمية بالغة للتطبيق السليم والفعال لسياسة استهداف التضخم، حيث تعد قوة السوق المالي مهمة للبنك المركزي خاصة عند تطبيقه لسياسة السوق المفتوحة إذ أنه يحتاج هنا إلى تحديد أسعار الفائدة بناء على قوى السوق.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> أحمد أبو الفتوح الناقبة، (أفريل 1995): "المدخل الكمي لآلية تأثير السياسة النقدية وقنوات التأثير المقترحة -تقييم ونقد-"، مجلة آفاق جديدة، مصر، ص116.

<sup>2</sup> وليد بشيشي، (كانون الثاني 2017): "متطلبات تطبيق إستراتيجية استهداف التضخم كإطار حديث لإدارة السياسة النقدية في الجزائر"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، (العدد الحادي والأربعين (2)، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، ص106.

<sup>3</sup> بسمة عولمي، شوقي جباري، (جوان 2014): "فعالية سياسة استهداف التضخم في إدارة السياسة النقدية"، مجلة الاقتصاد الصناعي، (العدد 06)، جامعة باتنة 1، الجزائر، ص98.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص99.

### 3.3. الانتقادات الموجهة لسياسة استهداف التضخم:

يمكن إيجاز أهم الانتقادات التي تعرضت لها سياسة استهداف التضخم في النقاط التالية:<sup>1</sup>

- ✓ وجود شك كبير حول قدرة السلطة النقدية على تطبيق سياسة نقدية تؤثر على معدل التضخم كما يستلزم، إذ يتوقع راسمي السياسة النقدية أن تكون عملية تحقيق معدل التضخم المستهدف محاطة بالمخاطر من كل جانب وصعبة التجسيد مقارنة بتثبيت سعر الصرف أو تحقيق معدل نمو ما أو التحكم في حجم المعروض النقدي؛
- ✓ تأخذ عملية تطبيق سياسة استهداف التضخم بعين الاعتبار التأخيرات المحتملة الطويلة بين التغيرات في السياسة النقدية وتأثيرها على معدل التضخم، فيمكن السماح بمرور فترة زمنية كافية قبل التأكد من مدى تحقق الأهداف أو إجراء التعديل اللازم حول السياسة المتبعة؛
- ✓ يتركز اهتمام البنك المركزي ضمن إطار سياسة استهداف التضخم على ارتفاع الأسعار بشكل جوهري، ويتجاهل كل التقلبات الطارئة والمؤقتة التي تحدث على مستوى الأسعار، الأمر الذي يجعل من جني الآثار الجانبية لهذه السياسة على المستوى الجزئي بعيد التحقق؛
- ✓ في حالة الصدمات الخارجية كارتفاع أسعار الطاقة مثلا، فمن الطبيعي ارتفاع الأسعار وانخفاض الناتج المحلي وفي ظل تطبيق سياسة استهداف التضخم من طرف البنك المركزي، فمن المتوقع قيام هذا الأخير بتخفيض معدل نمو القاعدة النقدية مما يؤدي إلى زيادة حجم الضغوط على الناتج المحلي، ويشير كل من Mcgallumt & Taylor في هذه الحالة إلى أفضلية استهداف معدل نمو الناتج المحلي، وينتج عن هذا التوجه العديد من المشاكل التي تعود لعدم إمكانية البنك المركزي على التنبؤ الدقيق بمعدل الناتج المحلي بالإضافة إلى الجهل الكبير لفئة واسعة من الجمهور لمفهوم الناتج المحلي وما يحتويه<sup>2</sup>؛
- ✓ على الرغم من النجاحات الكبيرة التي حققها تطبيق سياسة استهداف التضخم في التخفيض المستمر لمعدلات التضخم، إلا أن الأسواق لا تزال تقوم فيها الشكوك حول مدى إمكانية المحافظة على هذه النجاحات مستقبلا؛
- ✓ الطبيعة المستقبلية لإطار استهداف التضخم يجلب بعض الشكوك في عملية صناعة القرار السياسي، حيث يسمح بالمزيد من حرية التصرف من جانب البنك المركزي من مجرد استهداف سعر الصرف أو المعروض النقدي، لذلك قد تسمح هذه السلطة التقديرية لواضعي السياسات بمتابعة السياسات التوسعية بشكل مفرط.

### المبحث الرابع: فعالية السياسة النقدية وقنوات انتقالها

تسعى السياسة النقدية في أي دولة لإثبات فعاليتها، كما تختلف هذه الفعالية في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية،

وينتقل أثر السياسة النقدية للنشاط الاقتصادي عبر قنوات مختلفة.

<sup>1</sup>وليد بشيبي، (كانون الثاني 2017): "متطلبات تطبيق إستراتيجية استهداف التضخم كإطار حديث لإدارة السياسة النقدية في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 107.

<sup>2</sup>بسمة عولي، شوقي جباري، مرجع سبق ذكره، ص 105.

### المطلب الأول: فعالية السياسة النقدية

تتوقف فاعلية السياسة النقدية على درجة الانحدارات النسبية لمنحني IS و LM ففاعلية السياسة النقدية تكون أكثر عندما يكون انحدار LM كبيراً وانحدار IS قليلاً وفي هذه الحالة فإن التغيرات في الكمية المعروضة من النقود تؤدي إلى تغيير مستوى توازن الناتج القومي الصافي بشكل كبير.

سيتم فيما يلي التطرق إلى فعالية السياسة النقدية في الدول الرأسمالية المتقدمة، وعرض أسباب ضعف فعاليتها في الدول النامية.

#### 1. فعالية السياسة النقدية في الدول الرأسمالية المتقدمة:

تتلور السياسة النقدية في الاقتصاديات الرأسمالية في استخدام الأدوات الكمية والخاصة للتأثير على عرض النقود وبالتالي على خلق الائتمان، ويرتكز نجاحها على التعاون والثقة المتبادلة بين البنوك المركزية والبنوك التجارية وغيرها من المؤسسات المالية هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعتمد على وجود أسواق مالية نقدية منتظمة ومتقدمة، وبالتالي يؤدي تفاعل وتجارب البنوك التجارية والمؤسسات المالية مع البنك المركزي إلى تحقيق الأهداف المرسومة للسياسة النقدية، وبالتالي زيادة فعالية السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي<sup>1</sup> ويؤدي وجود سوق نقدية كاملة ومنتظمة تتعامل في قبول وخصم الأوراق التجارية قصيرة الأجل إلى زيادة فعالية أداة معدل إعادة الخصم في التأثير على حجم الائتمان من خلال الأثر الذي يحدثه على تكلفة خصم الأوراق التجارية والذي يمثل ائتمان قصير الأجل، كذلك يؤدي وجود سوق مالية كبيرة مرنة تتعامل مع الأوراق المالية إلى زيادة فعالية عمليات السوق المفتوحة في التأثير على الائتمان، ومن ثم على المعروض النقدي عن طريق البنك المركزي عندما يدخل بصفته مشترياً أو بائعاً لهذه الأوراق في السوق. وهذا ما يشاهد في الاقتصاديات الرأسمالية التي تمتلك أسواق مالية ونقدية كبيرة ومتطورة والتي تزيد من فعالية الأدوات الكمية للسياسة النقدية، التي إذا ما دعمت بالأدوات الكيفية يتضح الدور الفعال الذي يمكن أن تقوم به السياسة النقدية في التأثير على عرض النقود ومن ثم التأثير على النشاط الاقتصادي في الاقتصاديات الرأسمالية<sup>2</sup>.

#### 2. عوائق فعالية السياسة النقدية في الدول النامية:

عند معاينة عناصر السياسة النقدية في الدول النامية، يتضح أن هذه الدول تفتقد إلى مقومات وعوامل نجاح هذه السياسة، والأسباب المؤدية إلى هذا الضعف نذكر منها الآتي<sup>3</sup>:

- ✓ عدم توفر أسواق نقدية ومالية منتظمة، وفي حالة وجودها فهي تتميز بضيق نطاقها الأمر الذي يؤدي إلى ضعف فعالية سياسة معدل إعادة الخصم واستحالة تطبيق سياسة السوق المفتوحة؛
- ✓ ضعف الدور الذي يقوم به البنك المركزي في التأثير على البنوك التجارية من شأنه أن يحول دون قيام البنوك التجارية بأي دور فعال في التأثير على النشاط الاقتصادي؛

<sup>1</sup> نصيرة بن نافلة، (2017/2018): "تقييم السياسة النقدية في الجزائر دراسة قياسية للفترة الممتدة من (1980-2014)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود، مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص 71.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 71.

<sup>3</sup> عبد المطلب عبد الحميد، "السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي - تحليل كلي"، مرجع سبق ذكره، ص ص 33-34.

- ✓ تتجه البنوك التجارية في الدول النامية إلى منح القروض لتمويل قطاع التجارة (تمويل قصير الأجل) مقارنة بالتمويل المقدم لتمويل القطاع الإنتاجي (تمويل طويل الأجل) الذي يعد أحد دعائم التنمية الاقتصادية؛
- ✓ ضعف الوعي النقدي والمصرفي، بحيث يتجه الأفراد في الدول النامية إلى الاحتفاظ بأموالهم في شكل سيولة وليست ودائع أو أوراق مالية، الأمر الذي يقلص من دور البنوك التجارية لهذه الدول مقارنة بالدول المتقدمة؛
- ✓ ضآلة مرونة الاستثمارات للتغيرات الواقعة في أسعار الفائدة بسبب ارتفاع درجة المخاطر وانخفاض الكفاية الحدية لرأس المال، ولذلك فإن أي مبادرة لزيادة الاستثمار تستوجب تخفيض كبير لسعر الفائدة؛
- ✓ انعدام الاستقرار في المناخ السياسي وتقلب في موازين مدفوعات تلك الدول والأنظمة الضريبية مما يحفز على الاستثمار الأجنبي وبالتالي عدم تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية؛
- ✓ يتم التداول النقدي في الدول النامية على أساس النقود المادية خاصة الورقية، أما النقود المصرفية فمازال دورها محدودا كأداة لتسوية المدفوعات باستثناء تلك المعاملات التي تتم بين المؤسسات؛
- ✓ انخفاض مستوى الدخل وانتشار عادة الاكتناز وعدم انتشار البنوك والمؤسسات المالية في مختلف أرجاء الوطن.

### 3. طبيعة السياسة النقدية في الدول النامية

بعد التطرق إلى خصائص السياسة النقدية في الدول النامية كان لابد من التعرف إلى طبيعة السياسة النقدية في هذه الدول من خلال التطرق إلى أدوات السياسة النقدية المستعملة وتمثل فيما يلي:<sup>1</sup>

1.3. الأدوات الغير مباشرة: وتشمل ما يلي:

1.1.3. سياسة معدل إعادة الخصم: المعروف على الدول النامية هو ضيق نطاق استخدام الأوراق التجارية حيث أن النظام المصرفي لا يلجأ إلى البنك المركزي إلا في مواقع محددة، ومن هنا لا يتوخى لأداة معدل إعادة الخصم أي فائدة وأهمية يعتمد عليها كأداة للرقابة على الائتمان.

2.1.3. سياسة السوق المفتوحة: نظرا لضيق السوق النقدية في هذه البلدان، وبالتالي الأوراق التجارية قليلة الاستخدام، وكذلك بالنسبة للسوق المالي نظرا لضعف الهيكل الإنتاجي بالإضافة إلى تفضيل المستثمر للاستثمار في العقارات واكتناز المعادن النفيسة.

3.1.3. سياسة تعديل نسبة الاحتياطي القانوني: وهي من بين أفضل أدوات البنك المركزي في الرقابة على حجم الائتمان في الدول النامية نظرا لما تتميز به اقتصاديات هذه الدول من حركات موسمية. وتعمل السلطة النقدية على زيادة هذه النسبة مثلا في حالة التضخم والتوسع الاقتصادي ما يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية للبنوك التجارية لدى البنك المركزي بصورة تقلل من قدرة البنوك على التوسع الكبير في منح الائتمان، والعكس في حالات الركود.

يشاع على السياسة النقدية في الدول النامية هو أنها ضيقة ومحدودة الأثر والفعالية لهذا لا يمكنها معالجة مشكلات واختلالات الاقتصاد الوطني بمفردها.

<sup>1</sup> أمينة دبات، (2015/2014): "السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد القياسي البنكي والمالي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، ص ص 132-133.

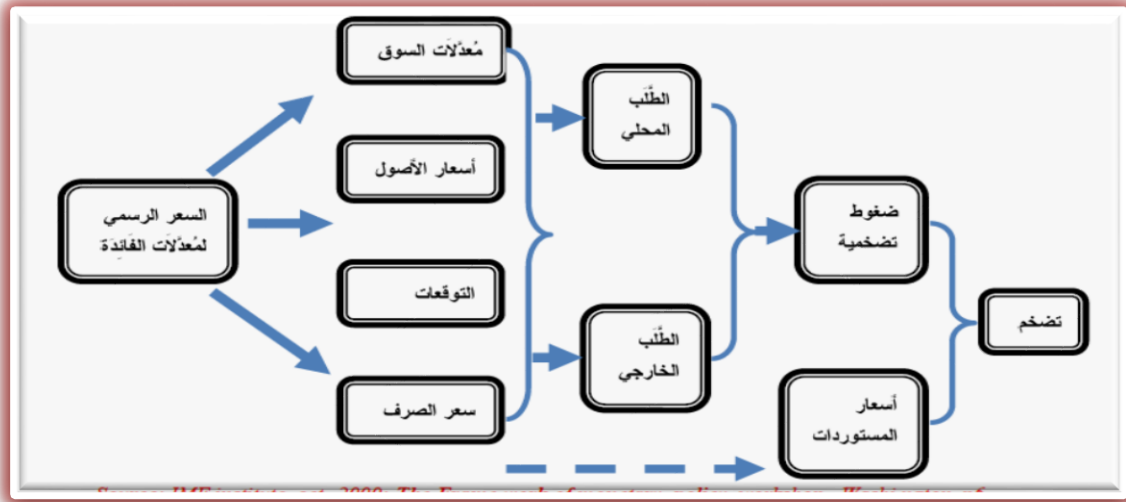
المطلب الثاني: قنوات انتقال السياسة النقدية

ينتقل أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد عبر مجموعة من القنوات يطلق عليها قنوات انتقال أثر السياسة النقدية، والتي يمكن عرضها فيما يلي.

1. مفهوم آلية انتقال الأثر النقدي: في الاقتصاد الثنائي فإن القطاع الحقيقي هو وحده الذي يهم، ولكي تتمكن السياسة النقدية من أن تؤثر على أي متغير ذي أهمية يجب عليها أن تنتقل من القطاع النقدي أو الاسمي أو "غير الحقيقي" إلى القطاع الحقيقي، يقود هذا الرأي المتضمن في كل أدبيات السياسة النقدية إلى التركيز على الأهمية النسبية للروابط المختلفة الموجودة بين القطاعين كمجال مميز ورئيسي للزراع بين مختلف المعسكرات المتخاصمة من المنظرين النقديين، وهو ما يمثل رأيا بديلا لرأي "الهيكل الاقتصادي" الذي لا يوجد فيه مثل هذا الفصل القاطع بين قطاعين نقدي وحقيقي. ويكون تأثير النقود فيه مندمجا في الجانب الحقيقي دون أي فصل ممكن.<sup>1</sup>

إن المسار الذي تترجم فيه التغيرات في العرض النقدي أو في سعر الفائدة إلى تغيرات في الناتج والعمالة والأسعار والتضخم وهو ما يطلق عليه آلية انتقال الأثر النقدي. والشكل الموالي يبين على سبيل المثال: آلية انتقال أثر التغيرات في سعر الفائدة باتجاه الأسعار.<sup>2</sup>

الشكل رقم (2-4): آلية انتقال الأثر النقدي



المصدر: وليد بشيشي، (2015/2014): "دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية الراهنة - حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، ص 72.

<sup>1</sup> وليد بشيشي، (2015/2014): "دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية الراهنة - حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، ص 71.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 71.

## 2. قنوات انتقال أثر السياسة النقدية:

يمكن أن ينتقل أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي من خلال ما يعرف بقنوات السياسة النقدية التي يبلغ بها أثر أدوات السياسة النقدية إلى الهدف النهائي.

1.2. قناة سعر الفائدة: تعتبر قناة سعر الفائدة القناة التقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو الاقتصادي، حيث حسب وجهة نظر كينزية فإن السياسة النقدية التوسعية تحقق انخفاضا في معدلات الفائدة الحقيقية، وهذا ما يشجع على الاستثمار الذي يؤدي لزيادة معدل النمو، وتحفيز الاستثمار يتعلق بالمؤسسات التي تجد المشاريع مربحة في المستقبل عندما لا يكون تمويلها باهظا، وهذا ينطبق أيضا على العائلات التي تتزايد مقدرتها على الاقتراض لإنجاز مشاريعهم خاصة العقارية منها. لقد كان معدل الفائدة وخاصة فعاليتها محل جدل كبير لكون التضخم مشكلة عظمى بالنسبة للاقتصاديات الرأسمالية، حيث يجد البنك المركزي صعوبة في إدارة سياسة نقدية توسعية بوجود 5% إلى 10% من ارتفاع الأسعار، وفي حالة فشل السياسة فإن الحد من هذا الارتفاع ينجم عنه انخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي، مما يجعل السياسة النقدية قادرة على مواجهة مشكلة الانكماش الاقتصادي.<sup>1</sup>

2.2. قناة سعر الصرف: من بين قنوات الانتقال للسياسة النقدية نجد قناة سعر الصرف، حيث تعتبر أحد أهم أنواع قنوات انتقال أثر السياسة النقدية خاصة في الاقتصاديات التي تتمتع بدرجة كبيرة من الانفتاح العالمي.<sup>2</sup>

يؤثر التغير في سعر الصرف في الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية والميزان التجاري في ميزان المدفوعات، وكذلك عن طرق تأثيره على حجم الاستثمار الخارجي وتدفق رأس المال بين الاقتصاديين المحلي والخارجي. لذلك فإن عدد كبيرا من الدول يولي أهمية خاصة لسعر الصرف ضمن سياساتهم النقدية، حيث يستخدم عدد كبير من الدول النامية سياسات الصرف ضمن برامجهم الإصلاحية كآلية لتنشيط صادراتهم، وتستخدمها الدول المتقدمة وعدد من الدول النامية إلى جانب سعر الفائدة في محاولاتها لاستقطاب الاستثمار الأجنبي.<sup>3</sup>

وتعمل قناة أسعار الصرف إلى جانب قناة أسعار الفائدة لأن انخفاض سعر الفائدة الحقيقي داخل البلد يخفض من استقطاب الودائع الوطنية مقارنة بالأجنبية الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض أو تدهور في قيمة العملة الوطنية فتتخفف أسعار السلع الوطنية مقارنة بالسلع المسعرة بالأجنبية، وذلك ما يؤدي إلى تسجيل ارتفاع في صافي الميزان التجاري وبالتالي زيادة في حجم الإنتاج الكلي وذلك مع مراعاة شروط تخفيض العملة، وأيضا يتوجب أن لا يكون الانخفاض في أسعار الفائدة ذا أثر سلبي على قيمة العملة الوطنية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> سمية حاجي، مرجع سبق ذكره، ص 92.

<sup>2</sup> أحمد أبو الفتوح الناقا، (أفريل 1995): "المدخل الكمي لآلية تأثير السياسة النقدية وقنوات التأثير المقترحة -تقييم ونقد-". مجلة آفاق جديدة، مصر، ص 121.

<sup>3</sup> صباح عجلان، (2019/2018): "دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة (دراسة عينة من البنوك العربية)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص 169.

<sup>4</sup> نصيرة بن نافلة، مرجع سبق ذكره، ص 89-90.

3.2. قناة الائتمان: وتنقسم هذه القناة إلى قناتين:<sup>1</sup>

1.3.2. قناة الإقراض المصرفي: تعتمد هذه القناة على تدفق القروض داخل النظام المصرفي، بحيث يؤدي انخفاض حجم المعروض النقدي إلى انخفاض حجم الودائع لدى المصارف، وبالتالي انخفاض حجم الائتمان المصرفي ومنه التقليل من الاستثمار والحد من النمو الاقتصادي.

2.3.2. قناة ميزانية المؤسسات: يؤدي انخفاض حجم المعروض النقدي إلى انخفاض في صافي قيمة المؤسسات والضمانات التي يمكن تقديمها من قبل المقترضين عند عملية الاقتراض، ويؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى تخفيض التدفقات النقدية اتجاه المؤسسات الصغيرة مما يزيد من مخاطر إقراضها، الأمر الذي يؤثر على استثمار القطاع الخاص وبالتالي على نمو الناتج المحلي.

4.2. قناة أسعار الأصول:

تعتمد هذه القناة على ما يسمى بمؤشر Tobin q ، فانخفاض أسعار الفائدة على القروض يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأصول، مما يؤدي إلى رفع q ويعني ذلك أن السعر السوقي للمؤسسات مرتفع مقارنة مع سعر استبدال رأس المال، مما يشجع المؤسسات على الاستثمار فيزيد الإنتاج، كما تعتمد أيضا على قناة الثروة على الاستهلاك، حيث ترتفع الثروة مع ارتفاع قيمة أسعار الأوراق المالية، وعليه فإن إجمالي موارد المستهلكين ترتفع ويرتفع معها الاستهلاك ما ينعكس إيجابا على الناتج المحلي.<sup>2</sup>

### المطلب الثالث: السياسة النقدية من منظور النظريات الاقتصادية

نظرا لأهمية السياسة النقدية والدور الفعال الذي تلعبه في عملية التنمية، هذا ما جعلها تتطور وتمر بعدة مراحل وعقبات حتى أصبحت على وضعها الحالي، وبهنا هنا التعرف على المراحل التي مرت بها السياسة النقدية من خلال المدارس الفكرية المختلفة التي اهتمت بالسياسة النقدية على النحو التالي:

#### 1. السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي:

لقد اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أن النمو يحدث تلقائيا دون الحاجة إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وقد اعتقدوا أن التوازن الاقتصادي يتحقق دائما عند مستوى التوظيف الكامل مع افتراض حيادية النقود، بحيث يقتصر أثر التغيرات في كمية النقود على إحداث تغيرات مقابلة في قيمتها دون المساس بالنشاط الاقتصادي.<sup>3</sup> وتدرس النظرية النقدية الكلاسيكية تحت مسمى نظرية كمية النقود والتي تعمق بقوة مبدأ الحياد النقدي فيما يتعلق بتأثير النقود على النشاط الاقتصادي. ويقصد بمفهوم حياد النقود أن التغيرات في كمية النقود تؤثر في المتغيرات الاقتصادية النقدية فقط في الأجل الطويل كالمستوى العام للأسعار وسعر الفائدة الاسمي، والأجور الاسمية وغيرها... وبالتالي فإن هناك استقلال تام بين المتغيرات في كمية النقود والمتغيرات الحقيقية كالناتج الحقيقي وسعر الفائدة الحقيقي، ومستويات الأجور وغيرها.<sup>4</sup> ويقوم النموذج الكلاسيكي على الفرضيات التالية:

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 79.

<sup>2</sup> لحسن جديدين، بن امير بن حاسين، مرجع سبق ذكره، ص 225.

<sup>3</sup> محمد زكي الشافعي، (1990): "مقدمة في النقود والبنوك"، دار النهضة العربية: القاهرة، مصر، ص ص 528-529.

<sup>4</sup> عبد المطلب عبد الحميد، "اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)"، مرجع سبق ذكره، ص ص 293-294.

- ✓ كل الأسواق ( أسواق السلع و العمل ) تسودها المنافسة الكاملة والاقتصاد في حالة العمالة الكاملة؛
- ✓ المرونة الكاملة للأجور النقدية و أسعار السلع؛
- ✓ لا يخضع أرباب الأعمال والعمال للخداع النقدي بحيث تبني قراراتهم على أساس المستوى المطلق للأسعار أو على أساس معدل الأجر النقدي، بل تبني على أساس الأسعار النسبية للسلع وعوامل الإنتاج؛
- ✓ قانون ساي للأسواق محقق ( العرض يخلق الطلب) ؛
- ✓ يتم تحقيق النمو تلقائيا دون تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

### 1.1. نظرية كمية النقود ( نظرية فيشر للأرصدة):

تقوم نظرية كمية النقود على أساس مجموعة من الافتراضات المتعلقة بأهمية تغيرات كمية النقود بالنسبة إلى العوامل الأخرى في التأثير على مستوى الائتمان، فيرى أنصار هذه النظرية أن كمية النقود العامل الفعال والمؤثر في تحديد المستوى العام للأسعار والتناسب بينهما تناسب عكسيا، ويتخذ أنصار هذه النظرية معادلة التبادل أداة تحليلية لتوضيح وإبراز وجهات نظرهم كما يلي<sup>1</sup>:

$$MV = PT$$

M: كمية النقود المتداولة و تشمل النقود الورقية و النقود المساعدة و الودائع الجارية؛

V: سرعة تداولها (هي متوسط عدد المرات التي تقفز فيها وحدة النقد من يد لأخرى)؛

P: المستوى العام للأسعار.

T: حجم المبادلات .

وقد ظهرت معادلة أخرى تسمى بمعادلة التبادل الاقتصادي لفيدر، حيث أضاف النقود المصرفية في التبادل لتصبح

المعادلة كما يلي:

$$MV + M'V' = PT$$

M: النقود القانونية؛

V: سرعة تداولها؛

M': النقود المصرفية؛

V': سرعة تداولها .

ولتوضيح وتبيان أهمية كل واحدة في تحقيق مستوى معين من المبادلات M و M' والهدف من الفصل بين كل عنصر

من العناصر النقدية له تأثير فقط على الأسعار وبالتالي فإن النقود محايدة.

### 2.1. نظرية الدخل و معادلة كامبريدج (صيغة الأرصدة النقدية):

قام بصياغة هذه النظرية الاقتصادي الانجليزي "ألفرد مارشال"<sup>\*\*</sup> أحد المفكرين الكلاسيك والذي كانت نظريته استكمالا لنظرية المبادلات لفيدر، حيث تنظر للنقود على أنها جزء من ثروة الأفراد وأنهم سيحتفظون ببعضها بهدف الاحتياط،

<sup>1</sup> جميلة وجدي، (2016/2015): "السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة من 1990-2014"،

رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، ص ص 31-32.

\*\* اقتصادي بريطاني ولد في 26 يوليو 1842 بلندن وتوفي في 13 يوليو 1924، من أكثر الاقتصاديين تأثيرا في عصره. اشتهر بكتابه "مبادئ الاقتصاد" سنة 1890 حيث كان الكتاب المهيمن لتدريس الاقتصاد لفترة طويلة في إنجلترا. ويعد ألفرد مارشال من أهم مؤسسي علم الاقتصاد الحديث.

ولأن النقود تختزن قوة شرائية فلا خوف من أن تكتنز لفترة طويلة أو قصيرة، وبالتالي بحثت هذه الصيغة ولأول مرة الدوافع السلوكية (الاحتياط) للطلب على النقود، واشتق مارشال و زملاؤه نظريتهم من صيغة المبادلات ليفيشر والتي افترض فيها أن:<sup>1</sup>

$$M \times V = P \times Y$$

فإذا قسمنا (V) طرفي المعادلة ب فإن المعادلة تصبح:

$$M = 1 / V \times (PY)$$

وعندما يكون سوق النقد في حالة توازن فإن الكمية المعروضة من النقد تساوي الكمية المطلوبة منه، ويمكن استبدال M بـ Md وباستبدال مقلوب السرعة 1/V بالرمز k وبالتالي تصبح المعادلة كما يلي:

$$Md = k \times PY$$

بحيث:

Md: الطلب على النقود؛

k: بها السيولة المحتفظ بها؛

Y: الدخل النقدي؛

P: المستوى العام للأسعار.

وبما أن k ساكنة (حسب التحليل الكلاسيكي) فإن مستوى المبادلات المتولدة كنسبة ثابتة من الدخل الاسمي تتحدد بكمية النقود التي يطلبها الأفراد للاحتفاظ بها.

2. السياسة النقدية في التحليل الكينيزي:

بعد عجز الكلاسيك في إيجاد حل لأزمة الكساد العالمية، تحول الاهتمام لدراسة سلوك النقود وأثرها على النشاط الاقتصادي، فظهر تيار جديد بزعامة الاقتصادي "جون مينارد كينز"\*\*\* والذي جاء بأفكار مناقضة للنظرية الكلاسيكية.

تعتبر النظرية الكينزية بمثابة ثورة في الفكرة الاقتصادية النقدي وقد قامت على مجموعة من الفروض يمكن توضيحها

في النقاط التالية:

- ✓ اعتماد كينز على التحليل الكلي واهتمامه بفكرة الطلب الكلي الفعال؛
- ✓ الأفراد يفضلون الاحتفاظ بالنقود لدوافع مختلفة؛
- ✓ السلطة النقدية هي المسؤولة عن التحكم في النقود؛
- ✓ عدم حيادية السياسة النقدية؛
- ✓ ضرورة تساوي الادخار والاستثمار؛
- ✓ اعتباره أن دالة الاستهلاك تابعة للدخل ومتزايدة فيه؛
- ✓ رفض فكرة اليد الخفية التي تعمل على إعادة الاقتصاد إلى حالة التوازن، وأقر بضرورة تدخل الدولة لحل الأزمات والمشكلات الاقتصادية.

ولقد قام كينز بتطوير نظريته "نظرية تفضيل السيولة والتي نشرها عام 1936 في كتابه « The General Theory of

Employment Interest and Money » حيث وجد أن هذه الدوافع هي المبادلات والاحتياط والمضاربة.

<sup>1</sup> جميلة وجدي، مرجع سبق ذكره، ص 32-33.

1.2. دافع المعاملات: ويقصد به رغبة الأفراد أو المؤسسات في الاحتفاظ بجزء معين من النقود السائلة بغية تحقيق معاملاتهم الجارية، ويرجع كينز هذا الدافع إلى وجود فاصل زمني بين استلام الدخل وإنفاقه. ويعتبر كينز أن الطلب على النقود لهذا الدافع يتوقف على مستوى الدخل في علاقة طردية، لذا فإن دالة الطلب على النقود بدافع المعاملات تكتب كالتالي:<sup>1</sup>

$$M^d_t = f(y) = \alpha_1 Y$$

حيث أن:

$M^d_t$ : الطلب على النقود من أجل المعاملات؛

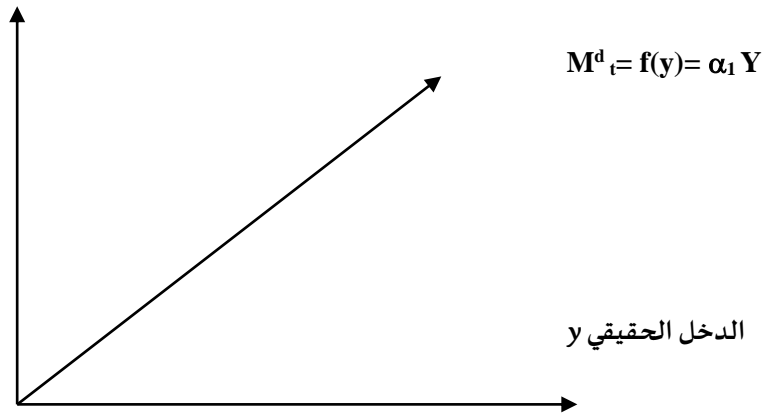
$\alpha_1$ : النسبة من الدخل الذي بها المجتمع في شكل أرصدة نقدية؛

$Y$ : الدخل الحقيقي.

ويمكن تمثيل هذه الدالة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-5): الطلب على النقود بدافع المعاملات

الطلب على النقود من أجل المعاملات  $M^d_t$



المصدر: عمر صخري، (2005): "التحليل الاقتصادي الكلي"، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص224.

2.2. دافع الاحتياط: وهو أن الأفراد يحتفظون بالنقود كاحتياطات لمواجهة الحاجات غير المتوقعة والطارئة، ويعتمد حجم الطلب على النقود بدافع الاحتياط على حجم المعاملات التي يتوقعها المتعاملون الاقتصاديون، وبالتالي تصبح دالة الطلب على

$$M^d_p = f(y) = \alpha_2 y^2$$

والنقود لغاية الاحتياط هو الدخل:<sup>2</sup>

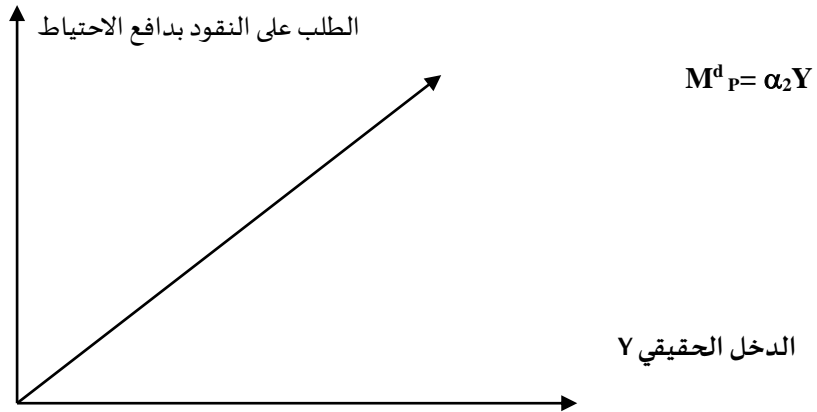
وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

\*\*\*جون مينارد كينز اقتصادي انجليزي ساهمت أفكاره في إحداث تغيير جذري في نظرية وممارسة الاقتصاد الكلي، عرف كينز بأنه منقذ الفردية الرأسمالية من انتشار البطالة نتيجة إيمانه بأن عدم معالجة هذه المشكلة سيؤدي لتحكم الأنظمة الاستبدادية في العالم الغربي، وقام بقيادة ثورة في الفكر الاقتصادي في أثناء فترة الكساد تحدى بها أفكار الكلاسيك

<sup>1</sup> عمر صخري، (2005): "التحليل الاقتصادي الكلي"، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، ص224.

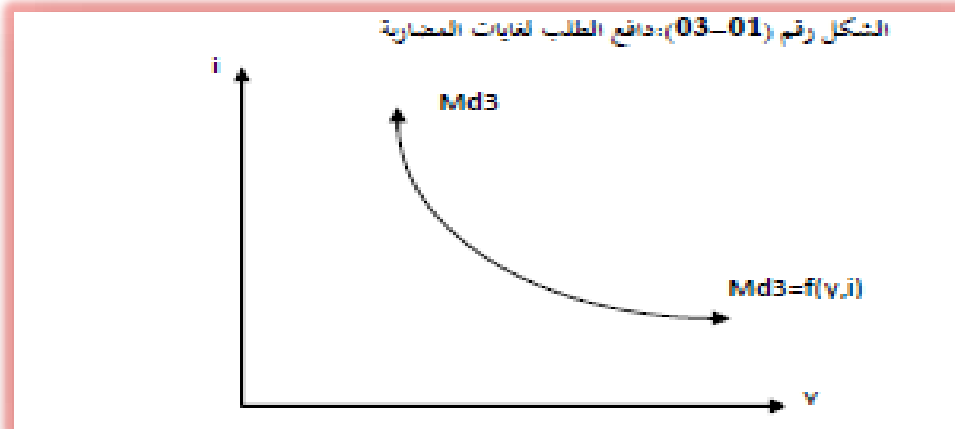
<sup>2</sup> وحيد مهدي عامر، (2010): "السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي"، ط1، الدار الجامعية: مصر، ص85.

الشكل رقم (2-6): دافع الطلب على النقود بغرض الاحتياط



المصدر: عمر صخري، (2005): "التحليل الاقتصادي الكلي"، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص230.  
 3.2. دافع المضاربة: وجد كينز أن هناك علاقة عكسية بين قيمة السندات الاسمية وأسعار الفائدة عليها، إذ يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى انخفاض أسعار السندات بحيث هناك علاقة عكسية بين دالة الطلب على النقود لغرض المضاربة وبين سعر الفائدة، بحيث ينخفض التفضيل النقدي بغرض المضاربة وذلك عندما تكون أسعار الفائدة مرتفعة، ويزداد الطلب على النقود بهدف المضاربة عند المستويات المنخفضة لأسعار الفائدة.<sup>1</sup>

الشكل رقم (2-7): دافع الطلب على النقود بغرض المضاربة



المصدر: أكرم حداد، مشهور هذلول، مرجع سبق ذكره، ص 109.  
 وتصبح دالة الطلب على النقود بالدوافع الثلاث كالتالي:

$$Md1 = f(y)$$

$$Md2 = f(y)$$

$$Md3 = f(y, i)$$

<sup>1</sup> ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص ص121-123.

3. السياسة النقدية في النظرية الكمية الحديثة:

في سنة 1956 قام فريدمان بتطوير نظرية الطلب على النقود بإعادة صياغة نظرية كمية النقود، ولقد أسس نظريته على مجموعة من الفرضيات كما يلي:<sup>1</sup>

✓ استقلال كمية النقود (عرض النقود) عن الطلب عليها؛

✓ استقرار دالة الطلب على النقود وأهميتها؛

✓ يتوقف الطلب على النقود على نفس الاعتبارات التي تحكم ظاهر الطلب على السلع والخدمات.

1.3. الطلب على النقود عند فريدمان: الوظيفة الوحيدة للطلب على النقود حسب فريدمان مبنية على عناصر الثروة والعوائد المتوقعة عليها. فالأشكال التي تتخذها الثروة هي: النقود، السندات، الأسهم، السلع العينية، رأس المال البشري، والطلب على أي من هذه الأشكال يعتمد على العائد النسبي وينقسم الدخل إلى مفهوم الدخل الدائم والدخل الانتقالي، ثم يعرف الثروة بأنها صافي القيمة الحالية لتدفقات الدخل ويمكن التعبير عنها بالدخل الدائم مقسوماً على سعر الخصم. وقد بدأ فريدمان من نظرية الطلب على الأرصدة لمراجعة النظرية الكمية الكلاسيكية للنقود، مبرزاً أن الطلب على النقود هو دالة الموارد المتاحة للأفراد أي ثروتهم والعوائد المتوقعة على الموجودة من غير النقود نسبة إلى العائد على النقود.<sup>2</sup>

وتعطي دالة الطلب على النقود عند فريدمان كالتالي:<sup>3</sup>

$$Md = p.f(Y, W; R_M, R_B, R_E; U)$$

Md: الطلب على النقود؛

Y: الدخل الدائم؛

W: نسبة الدخل من الثروة المادية إلى الثروة البشرية؛

R<sub>M</sub>: العائد المتوقع على النقود؛

R<sub>B</sub>: العائد المتوقع من الأصول ذات المعدل الثابت (السندات)؛

R<sub>E</sub>: العائد المتوقع من الأصول ذات المردود المتغير (السندات)؛

U: تغير تفضيلات المستهلكين وأذواقهم.

✚ إجراءات السياسة النقدية لبعض الدول في ظل جائحة كورونا (كوفيد-19):

سيتم فيما يلي عرض إجراءات السياسة النقدية المتبعة والمطبقة من طرف البنوك المركزية لبعض الدول المتقدمة

الغربية وعينة من الدول العربية، وذلك لدعم الاقتصاد للصمود والتعافي من آثار جائحة كورونا.

● إجراءات السياسة النقدية لبعض البلدان المتقدمة في ظل جائحة كورونا (كوفيد-19):

■ إجراءات السياسة النقدية للبنك الفيدرالي الأمريكي: لقد قام البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض أسعار الفائدة إلى نطاق 0% إلى 0.25% بهدف تخفيض تكلفة الاقتراض على الرهون العقارية وقروض السيارات وقروض شراء المنازل، وتتمثل إجراءات السياسة النقدية في معظمها بأنها إجراءات غير تقليدية، فقد أشار البنك الاحتياطي إلى أن أسعار الفائدة

<sup>1</sup> ضياء مجيد الموسوي ، مرجع سبق ذكره، ص140

<sup>2</sup> سعدي حديوش، مرجع سبق ذكره، ص57.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص57.

- ستبقى منخفضة حتى يتم التأكد من التعافي التام للاقتصاد وتسمى هذه العملية بالتوجيه والإرشاد المستقبلي، وهو مستمر في تحقيق الأهداف المسطرة خلال الأزمة للحفاظ على التوظيف ومناصب الشغل واستقرار الأسعار، وقد قام البنك الاحتياطي بتطبيق سياسة التيسير الكمي التي تهدف إلى استعادة استمرارية الأسواق المالية من خلال شراء كميات كبيرة من الأوراق المالية طويلة الأجل المدعومة بالرهن العقاري بتوفير حوالي 200 مليار دولار في 23 مارس 2020، وشراء سندات الخزينة وذلك بتوفير مبلغ 500 مليار وقد أدت هذه الإجراءات إلى تحسن طفيف في أداء الأسواق المالية.<sup>1</sup>
- تصدر بنك الاحتياطي الفيدرالي الموقف متوقعا المشاكل المحتملة، وذلك بإعلانه يوم 15 مارس 2020 بالتنسيق مع نظرائه في الاتحاد الأوروبي وسويسرا واليابان وكندا والمملكة المتحدة عن أكبر حزمة تحفيز منذ الأزمة المالية لسنة 2008، بحيث تجاوزت عمليات التدخل لمواجهة جائحة كورونا بالفعل كل ما فعلته السلطات النقدية الأمريكية على الإطلاق فيما سبق.
  - ولم يكتفِ الاحتياطي الفيدرالي خلال الأسابيع القليلة الأولى لربيع 2020 بخفض أسعار الفائدة إلى الصفر فحسب، وإنما قام كذلك باستخدام جميع أدوات الطوارئ التي تم تطويرها لمواجهة الأزمة المالية العالمية 2008، وأطلق برنامج التيسير الكمي الرابع مفصحا عن نيته في زيادة حيازته لسندات الخزينة بما لا يقل عن 300 مليار دولار وحيازته للأوراق المالية الحكومية المدعومة بالرهن العقاري بواقع 200 مليار دولار على الأقل دون تحديد الفترة الزمنية.<sup>2</sup>
  - من المهم تسليط الضوء على حجم هذا التدخل ووتيرته ونطاقه، حيث ارتفع إجمالي الأصول في الميزانية العمومية للاحتياطي الفيدرالي بمقدار 2.2 تريليون دولار أمريكي أو 53% في ظرف أقل من شهرين، ويتجاوز هذا الرقم بكثير حجم الجولات السابقة من التيسير الكمي. علاوة على ذلك يتجاوز نطاق الدعم الآن بكثير حد تفويض البرامج السابقة، حيث اقتصرت عمليات شراء الأصول في السابق على سندات الخزينة والأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري التي تصدرها الوكالات، ولكن يتضمن البرنامج الجديد شراء قروض التجزئة المضمونة وأوراق البلديات وسندات الشركات والأوراق التجارية، وبالتالي فمن غير المستغرب أن يشير العديد من المحللين إلى هذه الجولة الجديدة من التدابير باسم "التسهيل الكمي 04" أو "التيسير الكمي اللانهائي وما بعده بنك الاحتياطي الفيدرالي يتدخل بقوة لدعم الاقتصاد الأمريكي.<sup>3</sup>
  - إجراءات بنك إنجلترا لمواجهة تداعيات الفيروس: تتمثل فيما يلي:<sup>4</sup>
  - ✓ قامت لجنة السياسة النقدية على مستوى بنك إنجلترا بالتصويت لخفض سعر الفائدة الأساسي للبنك من خلال اعتماد سياسة نقدية غير تقليدية، تمثلت في سعر الفائدة القريب من الصفر بمعدل 0.1% وهذا ما يؤدي إلى خفض تكاليف الاقتراض بالنسبة للأسر والشركات؛
  - ✓ صوتت لجنة السياسة المالية على مستوى بنك إنجلترا بعض الأعباء التنظيمية، كما ألغى اختبار الضغط السنوي للبنوك البريطانية الثمانية الكبرى وجمعيات البناء لعام 2020، وقد تم خفض المبلغ المالي الذي يتوجب على البنوك الاحتفاظ به لتخفيف أي خسائر قد تتحملها على القروض (المعرفة باسم احتياطي رأس المال) من 1% من الإقراض القائم للبنك إلى
- 
- <sup>1</sup> عز الدين بالعرق، عبد الصمد سعودي، (أوت 2021): "السياسات النقدية والمالية استجابة لتداعيات انتشار جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 05، (العدد 02)، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميله، الجزائر، ص 100
- <sup>2</sup> دنيازاد مهني، مرجع سبق ذكره، ص 79-80.
- <sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 80-81.
- <sup>4</sup> عز الدين بالعرق، عبد الصمد سعودي، مرجع سبق ذكره، ص 102-103.

0%، وكانت هذه الخطوة الكبيرة قبيل إجراءات COVID-19، وكان من المقرر أن ترتفع إلى 2%، في ديسمبر 2020 بحيث يقدر بنك إنجلترا أن هذا سيزيد من قدرة الإقراض للبنوك في المملكة المتحدة بما يصل إلى 190 مليار جنيه أسترالي.

#### ✓ خطة التمويل المؤقت: TFSME

قدم بنك إنجلترا بتطبيق هذا البرنامج لتقديم تسهيلات تمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواصلة نشاطها واستمراريتها وسد أعبائها، وكذلك للتخفيف من الضغوط الممارسة على فعالية السياسة النقدية في ظل هذه الأزمة، ويسمح هذا التمويل لمدة أربع سنوات بسعر الفائدة 0.1% وهو المعدل الأساسي لبنك إنجلترا.

■ إجراءات بنك الشعب الصيني لمواجهة وباء كورونا: أقدم بنك الشعب الصيني في 13 مارس 2020 على الإعلان عن برنامج تحفيزي حجمه 553 مليار يوان أي ما يعادل 79 مليار دولار، بالإضافة إلى تخفيض الاحتياطي القانوني على ودائع البنوك التجارية بـ 01%، وهو ما يساهم في توفير ما يعادل 55 مليار يوان من السيولة في النظام المصرفي الصيني. وقد قام البنك المركزي الصيني كذلك بضخ خلال 3 أشهر الأولى من سنة 2020 سيولة مقدرة بـ 300 مليار يوان أي ما يعادل 42 مليار دولار. واستمر البنك في تحفيز الاقتصاد ففي 3 أبريل من سنة 2020 أعلن عن تخفيض الفائدة على الاحتياطات الزائدة إلى 0.35%، وذلك لمساعدة المصارف على التوسع في منح الائتمان.<sup>1</sup>

#### ● تدابير السياسة النقدية للبلدان العربية المصدرة للنفط في ظل جائحة كورونا (كوفيد-19):

لقد قامت الدول العربية بتبني عدة إصلاحات فيما يخص السياسة النقدية لضمان توفير مستويات مريحة من السيولة المحلية، وتخفيف الآثار الناجمة عن انتشار الجائحة على الأسواق المحلية.

■ دول مجلس التعاون الخليجي: قامت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتبني عدد من الإجراءات منذ بدء انتشار الجائحة، بغية الحفاظ على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتخفيف الآثار المترتبة عن انتشار الوباء.

✚ السعودية: يمكن توضيح الإجراءات المتبعة فيما يلي:<sup>2</sup>

✓ تم الإعلان عن حزمة دعم للقطاع الخاص بتاريخ 20 مارس بقيمة 70 مليار سعودي (18.7 مليار دولار أو 2.7% من الناتج المحلي الإجمالي):

✓ خفضت مؤسسة النقد العربي السعودي أسعار الفائدة النقدية مرتين في مارس، حيث قامت بتخفيض معدلات الربو العكسية والربو بمقدار 1.25 صفحة مجمعة إلى 0.5 و 1 بالمائة على التوالي؛

✓ في 14 مارس أعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي عن حزمة بقيمة 50 مليار ريال سعودي (13.3 مليار دولار، 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي) لدعم القطاع الخاص لا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير التمويل للبنوك لتمكينها من تأجيل سداد القروض القائمة وزيادة إقراض الشركات.

✚ الإمارات: يمكن توضيحها فيما يلي:

في إطار جهوده الرامية إلى تعزيز تنفيذ أهداف سياسته النقدية وتطوير سوق النقد في الإمارات، أعلن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في الربع الأول من سنة 2020 عن إطار جديد للعمليات (Dirham Monetary Framework) النقدية

<sup>1</sup> الهاشمي بخدة، محمد توفيق مزيان، مرجع سبق ذكره، ص 17.

<sup>2</sup> لياس عايده، نور الدين محرز، مرجع سبق ذكره، ص 71.

بالدرهم يستند تصميم الركائز الأساسية والترتيبات التشغيلية لهذا الإطار الجديد على الهدف الأساسي للسياسة النقدية المتمثل في الحفاظ على ربط سعر صرف الدرهم الإماراتي بالدولار الأمريكي. يحتوي الإطار الجديد على أربع ركائز أساسية متمثلة في التسهيلات القائمة وسعر الأساس، عمليات السوق المفتوحة، المتطلبات القانونية للاحتياطي الإجمالي، وتسهيلات تأمين السيولة الطارئة. وفي هذا الإطار، توجه مجلس إدارة المصرف المركزي بتطبيق وتنفيذ الإطار الجديد وفقا للجدول الزمني المعتمد في خارطة الطريق الخاصة بإعادة هيكلة وتنظيم تسهيلات إدارة السيولة القائمة.<sup>1</sup>

**قطر:** إلى جانب الإجراءات التي تم تبنيها من قبل البنك المركزي للتخفيف من حجم التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الجائحة مثل برامج تأجيل مدفوعات خدمة القروض وضمان الائتمان، فقد لعب الحفاظ على بيئة سياسة نقدية داعمة عن طريق خفض أسعار الفائدة، وتوفير السيولة الخاصة للمصارف دورا حاسما في دعم القطاعات التي تضررت بشدة من الجائحة. وفي هذا السياق، تم خفض أسعار الإيداع وإعادة الشراء لدى مصرف قطر المركزي بمقدار 100 نقطة أساس، فيما تم خفض معدل الإقراض لدى مصرف قطر المركزي بنحو 175 نقطة أساس. كذلك تم استحداث نافذة خاصة لإعادة الشراء بسعر صفري لتوفير سيولة إضافية للبنوك بحد إجمالي يبلغ 50 مليار ريال قطري لتأجيل أقساط القروض أو منح قروض جديدة. في ضوء الإجراءات الاستباقية التي اتخذتها الحكومة ومصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية.<sup>2</sup>

**البحرين:** أعلن بنك البحرين المركزي عن تخفيض سعر الفائدة على شهادات الإيداع لمدة أسبوع من 2.25% إلى 1%، وسعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة من 2% إلى 0.75%، وسعر الإقراض لليلة واحدة من 4% إلى 1%. كما عمل على تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي لمصارف التجزئة من 5% إلى 3%. بالإضافة إلى ذلك، شجع المصارف والمؤسسات المالية على الاستجابة لجولات التخفيض التي أعلنتها البنوك المركزي على أسعار الفائدة بواقع 50 نقطة أساس، بتقليص هوامش الأرباح ومعدلات الفائدة للعملاء المتأثرين بفيروس كورونا فضلا عن أي رسوم وعمولات، أو إجراءات مصرفية أخرى.<sup>3</sup>

**عمان:** قام البنك المركزي العماني بتخفيض معدلات الفائدة على إعادة الشراء بواقع 75 نقطة أساس من 1.25% إلى 0.50%، وقام بزيادة آجال عمليات إعادة الشراء إلى ثلاثة أشهر، كذلك سعر الفائدة على عمليات خصم أذونات الخزنة الحكومية بواقع 100 نقطة أساس إلى 1%. وقام بخفض سعر الفائدة على عمليات مبادلة العملات الأجنبية بواقع 50 نقطة أساس، ورفع آجال عمليات مبادلة العملات إلى ستة أشهر، كما أعلن البنك المركزي العماني حزمة من الإجراءات الوقائية المتمثلة في خفض رأس المال الوقائي بنسبة 50% من 2.5% إلى 1.25% ورفع نسبة التسليف بواقع 5%.<sup>4</sup> ولقد ساعدت التدخلات المتبناة من قبل المركزي على دعم أوضاع السيولة المحلية رغم التداعيات الناتجة عن وباء كوفيد-19.

**الكويت:** بلغ سعر الفائدة في الكويت أدنى معدل له وفق المستويات التاريخية، حيث قام البنك المركزي الكويتي بخفض سعر الخصم بواقع ربع نقطة مئوية في 4 مارس 2020، وتبع ذلك تخفيض آخر في 16 مارس 2020 بواقع نقطة مئوية كاملة، لينخفض بهذا سعر الخصم من 2.75% إلى ما نسبته 1.5% وهو أدنى مستوى تاريخي، والهدف من هذا الإجراء تخفيض

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي، (أبريل 2021): "تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار الثالث عشر"، ص 4.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 5.

<sup>3</sup> طلحة الوليد أحمد (صندوق النقد العربي)، (2020): "التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية"، ص 33.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 33.

تكلفة الإقراض لجميع القطاعات الاقتصادية من أفراد ومؤسسات لتعزيز بيئة داعمة للنمو الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار النقدي والمالي. ولقد شهدت السيولة المحلية M2 نمواً بنسبة 3.8% بنهاية عام 2020 على أساس سنوي، حيث ساعدت تدخلات البنك المركزي المختلفة على تعزيز السيولة المحلية وتوفير الائتمان اللازم لدعم التعافي الاقتصادي.

- الدول النفطية الأخرى: استمرت البنوك المركزية في هذه الدول في تحفيز الاقتصاد باستخدام الأدوات النقدية المتاحة والسياسات الاحترازية الكلية.
- ✚ العراق: يمكن توضيحها فيما يلي:

لقد كان لانعكاسات وباء كوفيد-19 تأثيرات جلية على القطاع المصرفي في ظل انخفاض الإيرادات النفطية، الأمر الذي أدى إلى انخفاض حجم الاحتياطيات الأجنبية نتيجة تراجع مبيعات وزارة المالية من الدولار للبنك المركزي العراقي بسبب انخفاض إيرادات الحكومة من النفط. ونظراً لكون الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي العراقي تتولى في واحدة من وظائفها تمويل التجارة الخارجية للقطاع الخاص عن طريق تلبية طلبات المصارف لها وذلك عن طريق نافذة بيع العملة الأجنبية، فقد استلزم ذلك زيادة حجم مبيعات البنك المركزي العراقي لتمويل تلك الاستيرادات في الأجل الطويل نتيجة اعتماد العراق على الاستيراد لتعويض النقص في مستوى السلع والخدمات الناتج عن وباء كوفيد-19. كما عمل البنك المركزي العراقي على إصدار عدد من الضوابط والتعليمات منها ضوابط أدوات التمويل المتوافق مع الشريعة، وإدارة المخاطر في المصارف المتوافقة مع الشريعة، وهيئة الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي، ومعيار كفاية رأس المال وفق متطلبات بازل للمصارف التقليدية، والحد الأدنى لرأس المال للمصارف المتوافقة مع الشريعة، وتنظيم عمل شركات التوسط ببيع وشراء العملات الأجنبية إضافة إلى تعليمات نظام إدارة استمرارية الأعمال في القطاع المصرفي العراقي وفق المواصفات الدولية (ISO 22401) وتعليمات عمل الوكلاء الثانويين لمزودي خدمة الحوالات الأجنبية، فيما سيستمر البنك المركزي العراقي في العمل على تعزيز مستوى الشمول المالي، ورفع مستوى الخدمات المالية لفئات المجتمع كافة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص 8-9.

## خلاصة الفصل الثاني

تم في هذا الفصل التطرق إلى السياسة النقدية من الناحية النظرية، كونها تمثل جانبا مهما من السياسة الاقتصادية فضلا على أنها وسيلة تدخل مباشرة في النشاط الاقتصادي، تستخدمها السلطة النقدية لضبط عرض النقود بما يتلاءم ومتطلبات النشاط الاقتصادي، وقد حظيت السياسة النقدية باهتمام مختلف مدارس الفكر الاقتصادي.

فالسياسة النقدية تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في الأهداف النهائية للسياسة النقدية والتي تتلخص في المربع السحري لكالدور، وتتمثل في: تحقيق استقرار في مستوى الأسعار، تحقيق معدل عال من النمو، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والتوظيف الكامل. ولتنفيذ السياسة النقدية وإبراز فعاليتها يجب استخدام مجموعة من الأدوات، منها أدوات كمية وأخرى كيفية وفي حال عدم نجاحها تلجأ إلى استخدام أدوات أخرى، والتي ينتقل أثرها عبر قنوات نقل أثر السياسة النقدية والتي تدعى قنوات انتقال السياسة النقدية وبالتالي التأثير على أهم المتغيرات الاقتصادية والتحكم في العرض النقدي بما يتلاءم والوضع الاقتصادي السائد

وقد تم تسليط الضوء على الإجراءات المتخذة من طرف البنوك المركزية بخصوص السياسة النقدية لبعض الدول المتقدمة وكذلك بعض الدول العربية المصدرة للنفط في ظل جائحة كورونا (كوفيد-19)، وذلك لدعم تعافي الاقتصاديات ومواجهة الآثار التي خلفتها الجائحة.

## الفصل الثالث

أثر تقلبات أسعار النفط على  
السياسة النقدية في الجزائر  
خلال الفترة من 1990-2020  
(دراسة تحليلية)

تمهيد

برز النفط على الساحة العالمية باعتباره مصدرا أساسيا للطاقة يمتلك من المزايا ما أهله لاحتلال المرتبة الأولى ضمن ترتيب مصادر الطاقة، ولأن الجزائر من الدول العربية التي تمتلك ثروة نفطية معتبرة فقد اعتمدت عليه وعلى مداخيله للنهوض باقتصادها وتطويره، الأمر الذي ينعكس على سياستها الاقتصادية ككل وعلى سياستها النقدية بصورة خاصة، حيث ترتبط هذه الأخيرة بأسعار النفط فأخذت تتفاعل مع التقلبات التي تحدث في أسعاره، ولقد اختلفت السياسة النقدية المنتهجة في فترات انتعاش أسعار النفط من حيث الأدوات والأهداف عن تلك المعتمدة في فترات تراجع أسعار هذا المورد الحيوي.

وللوقوف بنوع من التفصيل على تطور السياسة النقدية في الجزائر وتأثير التقلبات الحاصلة في أسعار النفط على هذه

الأخيرة، سيتم في هذا الفصل التطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: واقع قطاع المحروقات في الجزائر

المبحث الثاني: الإطار القانوني للسياسة النقدية في الجزائر

المبحث الثالث: تحليل أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة من (1990-2020)

المبحث الرابع: آليات بنك الجزائر في إدارة ودعم السياسة النقدية لمواجهة تقلبات أسعار النفط

## المبحث الأول: واقع قطاع المحروقات في الجزائر

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى أهم المحطات التاريخية التي مرّ بها قطاع المحروقات في الجزائر، إمكانيات الجزائر من الثروة النفطية، ومدى أهمية ومكانة النفط في الاقتصاد الجزائري.

### المطلب الأول: المرجعية التاريخية لقطاع النفط في الجزائر

مرّ النفط منذ اكتشافه أول مرة في الجزائر سنة 1915 من طرف فرنسا إلى غاية تأميمه من طرف السلطات الجزائرية بعدة محطات تاريخية، سيتم إيجازها فيما يلي:

#### 1. نفط الجزائر قبل الاستقلال:

إن النفط في الجزائر موجود جيولوجيا منذ القدم وتمت ملاحظته على الطبيعة من قبل الفينيقيين، الرومان، العرب والأتراك، إلا أن بداية الاستغلال الصناعي للنفط في الجزائر كانت مع بداية القرن العشرين، ففي شمال البلاد ظهرت على سطح الأرض بئر تليوانت (جنوب غرب غليزان) الذي تم اكتشافه سنة 1915، إضافة إلى واد قطرين (جنوب سور الغزلان)، وقد كانت سنة 1956 هي بداية الإنتاج الفعلي للنفط في الجزائر، إذ بلغ إنتاج واد قطرين (بئر بترولية) ما يعادل 308.7 ألف طن خلال الفترة (1949-1956).<sup>1</sup>

وبعد الحرب العالمية الثانية برزت أهمية النفط كمصدر أساسي ومورد حيوي واستراتيجي من مصادر الطاقة ما دفع فرنسا للسعي لاستغلال الثروة النفطية في الجزائر، فتولت الشركة الفرنسية للبترول CFP، الشركة الوطنية للبترول SNREPAL، وشركة التنقيب واستغلال البترول في الصحراء CREPS مهام البحث والتنقيب عن آبار نفطية تقع تحت السيطرة الفرنسية، وفي يناير سنة 1956 تم اكتشاف حقل علجية كأول بئر بترولية في الصحراء، وفي جوان 1956 تم اكتشاف حقل حاسي مسعود أكبر الحقول النفطية في الجزائر، وفي نوفمبر 1956 تم اكتشاف حقل حاسي الرمل للغاز الطبيعي بطاقة إنتاجية أولية مقدرة بمليون متر مكعب، وقد عملت هذه الاكتشافات على تشجيع الحكومة الفرنسية على إعداد تشريع أكثر ملائمة لتأمين استغلال الصحراء على أفضل وجه، فجاء قانون البترول الصحراوي في نوفمبر 1958 لتشجيع رؤوس الأموال الخاصة سواء كانت أجنبية أم فرنسية للاستثمار في المجال النفطي في الجزائر.<sup>2</sup>

في ظل تزايد أطماع فرنسا لاستنزاف الثروة النفطية الجزائرية، تم وضع سياسة نفطية من خلال قيام فرنسا سنة 1957 بإنشاء دستور منظمة دول الصحراء المشتركة، وكان الهدف ظاهريا من إنشاء هذه المنظمة هو تنمية وتطوير المناطق الصحراوية اجتماعيا واقتصاديا، أما باطنيا من خلال الإطار القانوني الداخلي لهذه المنظمة فقد تم تنظيم أنشطة شركات النفط، وجاء هذا القانون في شكل أمر خاص صدر باسم قانون البترول الجزائري رقم: 58/1112 الذي صدر في 1958/11/22، وشمل هذا القانون ثلاثة أوامر عقمها مرسومي تحديد القواعد الجبائية والأطر القانونية للاستكشاف والاستغلال والنقل للمواد النفطية في الصحراء والذي حل محل قانون المناجم الفرنسي.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> سمية موري، مرجع سبق ذكره، ص 139.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص ص 139-140.

<sup>3</sup> Hocine Malti, (2010) : "Histoire secrète du pétrole algérien", Edition de la Découverte : paris, France, p27.

1.1. اتفاقية إيفيان 1962: تمثلت أهم المسائل التي تضمنتها اتفاقية إيفيان في ما يلي:<sup>1</sup>

- ✓ إبقاء النصوص المتعلقة بقانون البترول الصحراوي، وعليه فجميع عقود امتيازات النفط وإنتاجه تبقى خاضعة لأحكامه، مهما كانت الطبيعة القانونية لتلك العقود؛
- ✓ تعهد فرنسا للجزائر في إطار السيادة الكاملة للجزائر على الصحراء بمواصلة الجهود مع استثمار ثروات الصحراء عن طريق "الهيئة الصحراوية" على أن تكون نفقات الاستثمار مناصفة بين البلدين؛
- ✓ اعتماد عملة الفرنك الفرنسي في تسديد قيمة صادرات النفط إلى فرنسا؛
- ✓ إشراف هيئة تحكيم دولية على الفصل في المنازعات التي قد تثور بين الحكومة الجزائرية وشركات النفط العاملة في الصحراء الجزائرية.

إلا أن هذه الاتفاقية لم تحمل معها الجديد، لأن السيطرة الوطنية على الثروات لم تتحقق بعد.

2. نفط الجزائر بعد الاستقلال: تميزت هذه الفترة بإبرام عدة اتفاقيات، وإصدار عدة قوانين بهدف ترقية قطاع المحروقات بصفة عامة، والاهتمام بالنفط وتطويره بشكل خاص، ويمكن التطرق إلى ذلك فيما يلي:

1.2. إنشاء الشركة الوطنية سونطراك: بعد فشل اتفاقية إيفيان في استرجاع الجزائر لسيادتها على ثرواتها الطبيعية، كانت أول خطوة هادفة لتحقيق السيادة الوطنية تتمثل بتأسيس شركة سونطراك الشركة الوطنية للبحث وإنتاج ونقل ومعالجة وتسويق المحروقات في 31 ديسمبر 1963، والتي لها دور رئيسي وهام في الصناعة النفطية في الجزائر.<sup>2</sup>

2.2. اتفاقية جويلية 1965: لقد مثلت هذه الاتفاقية تعاون جزائري فرنسي وقد تضمنت:<sup>3</sup>

- ✓ رفع نسبة الضريبة من 50% إلى 53% وقد بلغت خلال سنتي 1968 و1969 حوالي 54% و 55% على التوالي؛
- ✓ التزام فرنسا بالمساهمة في التطوير الصناعي بالجزائر مع زيادة استثمارات الشركات في عملية التنقيب والبحث؛
- ✓ إلغاء نسبة الاستهلاك ووضع نظام جديد يتوافق مع ما هو معمول به في الدول المنتجة؛
- ✓ رفع حصة الجزائر إلى النصف في شركة سنريبال الفرنسية مع تعيين رئيس الشركة من الجزائر، إضافة إلى التنازل عن الحصة الخاصة بالشركة في معمل تكرير النفط بالجزائر بنسبة 10%؛
- ✓ سيطرة الجزائر على الغاز الطبيعي لتكون لها بذلك ملكية تامة له؛
- ✓ استحداث نظام المشاركة التعاونية الجزائرية الفرنسية.

والجدول الموالي يوضح تطور سيطرة سونطراك على القطاع النفطي خلال الفترة (1966-1972).

<sup>1</sup> حسين عبد الله، "مستقبل النفط العربي"، مرجع سبق ذكره، ص 122.

<sup>2</sup> شهرزاد زغيب، حكيمة حليمي، (2011): "القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري"، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة، (العدد 09)، الدانمارك، ص 4.

<sup>3</sup> حسين مالطي، (1997): "النفط الأحمر"، ترجمة السيد مصطفى جنيدي، دار مارينو للنشر: القاهرة، مصر، ص 126-135.

## الفصل الثالث أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة من 1990-2020 (دراسة تحليلية)

الجدول رقم (1-3): تطور سيطرة سونطراك على القطاع النفطي خلال الفترة (1966-1972)

الوحدة: %

1972	1971	1970	1969	1968	1967	1966	نوع السيطرة
100	100	92	65	51	21	12	مناطق الاستثمار حيث تتولى سونطراك تنفيذ الأعمال
77	56	35	17.75	13.7	11.8	11.5	إنتاج النفط
100	29	23.5	19.5	19.5	19.5	18	احتياطي الغاز الطبيعي تحت سيطرة سونطراك
100	98	50	40	39	38	38	النقل بالأنابيب
100	100	90	66	66	44	20.4	تكرير النفط
100	100	100	100	100	48.6	0	التوزيع في الجزائر

المصدر: حسينة مهدي، (2018/2019): "دراسة تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية 1970-2016"، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، ص 165.

3. مرحلة ما بعد التأميم: لقد مرت عملية تأميم النفط في الجزائر بعدة مراحل أساسية يمكن إيجازها فيما يلي:<sup>1</sup>

1.3. المرحلة الأولى: و أهم ما ميزها:

✓ فرض الرقابة على شركتين أمريكيتين للتوزيع والتكرير سنة 1967، وذلك من خلال شبكة البيع التابعة لشركة بريتشر بتروليوم؛

✓ إبرام اتفاقية "جيتي" في 19 أكتوبر 1967، تولت من خلالها شركة سونطراك دور المتعهد الرئيسي للأعمال؛

✓ إصدار مجموعة من قرارات تأميم الشركات الأجنبية سنة 1970، مما أفضى إلى زيادة حصة سونطراك؛

✓ إعلان الجزائر عن زيادة سعر البرميل من النفط إلى دولارين و95 سنتيم بتاريخ 21 جويلية 1970.

2.3. المرحلة الثانية: بعد المفاوضات والاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع فرنسا، اتضح للجزائر أنه لم يبق لها إلا التثبيت على استقلالها السياسي عن طريق تأكيد الاستقلال الاقتصادي، فأصبح التأميم هو ما يؤكد هذا الاستقلال، وفي هذا الإطار ألقى الرئيس الراحل "هوارى بومدين" خطابا تضمن عدة قرارات شرع في تنفيذها يوم الأربعاء 24/02/1971. من بين هذه القرارات ما يلي: رفع حصة الجزائر في كل الشركات النفطية الفرنسية إلى 51% للتحكم الفعلي فيها، تأميم حقول الغاز الطبيعي و تأميم النقل البري ومنه جميع أنابيب نقل النفط.

3.3. السياسة الجزائرية البترولية بعد التأميم: تعلق مفهوم استعادة السيادة على الثروات الطبيعية في الجزائر بمفهوم التحرير و الاستقلال، ومن هنا كانت الموضوعات الأساسية المتعلقة بالنفط ذات طابع سياسي، فكان التأكيد على مبدأ السيادة الكاملة على الثروات الوطنية وإعادة تقييمها مبدأ دستوري أقرته الجزائر في كل دساتيرها: من دستور 1976 في المادة 25- منه التي تنص على "حق الدولة في ممارسة سيادتها على مجموع ترابها الوطني والمجال الجوي والإقليم البحري ويشمل ذلك الموارد الطبيعية في باطن الأرض"، وأكدها الميثاق الوطني ثم دستور 1989، وكذلك دستور 1996 في المادة 17- التي تنص "على أن

<sup>1</sup> يسرى أبو العلا، (1996): "مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري"، دار النهضة العربية: القاهرة، مصر، ص 284.

## الفصل الثالث أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة من 1990-2020 (دراسة تحليلية)

الملكية العامة هي ملك المجموعات الوطنية، وتشمل باطن الأرض والمناجم والموارد الطبيعية للطاقة، والثروات المعدنية الطبيعية في مختلف مناطق الأملاك الوطنية البحرية والمياه والغابات".<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: إمكانات الجزائر من الثروة النفطية

تمتلك الجزائر إمكانات نفطية هامة، أهلها إلى أن تحتل وزنا مهما في السوق النفطية العالمية، باعتبارها دولة منتجة ومصدرة للنفط، وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال معرفة احتياطات الجزائر من النفط، إنتاجه واستهلاكه.

1. احتياطي النفط في الجزائر: تزخر الجزائر باحتياطي هام من النفط، هذا ما جعلها تحتل مراتب هامة إفريقيا وعالميا من حيث الاحتياطي النفطي.

2. إنتاج النفط في الجزائر: تعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة للنفط في العالم، ما جعل لها مكانة فاعلة في السوق العالمية للنفط، وقد تطور إنتاج النفط في الجزائر نتيجة الجهود المبذولة في الاكتشافات والبحث والتنقيب، والشكل التالي يوضح تطور الاحتياطي والإنتاج النفطي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1990-2020).

الشكل رقم (1-3): تطور الاحتياطي والإنتاج النفطي في الجزائر خلال الفترة من (1990-2020)



المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، (2021): التقرير الإحصائي السنوي، الكويت.

OPEC Annual Statistical Bulletin, 2016, p 22.

OPEC Annual Statistical rapport, 2017, p8.

OPEC Annual Statistical Bulletin, 2005, p 19.

BP Statistical review of world energy, 2005,2015.

OPEC, Annual Statistical rapport, 2016, p 28.

OPEC, Annual Statistical rapport, 2017, p28.

يلاحظ من خلال الشكل الموضح أعلاه أن احتياطي النفط في الجزائر تميز بالاستقرار طيلة فترة الدراسة تقريبا، حيث

في الفترة الممتدة من (2001-2002) كانت قيمة الاحتياطي تقدر ب 11314 ألف برميل، وبقيمة 11800 ألف برميل سنة 2003 و 11350 ألف برميل خلال سنة 2004، ثم يستقر على قيمة 12200 ألف برميل خلال الفترة من (2006-2014).

حافظت الجزائر على مستوى احتياطات مؤكدة ثابتة من النفط الخام قدرت ب 12200 ألف برميل في الفترة (2014-

2020) وهو ما يمثل نسبة 0.91% من إجمالي الاحتياطات المؤكدة في العالم، ونسبة 1.24% من إجمالي احتياطي منظمة الأوبك

لسنة 2020، وحصصة 1.72% من إجمالي ما تملكه مجموعة الأقطار العربية المصدرة للنفط، وهذا رغم انخفاض عدد الحقول

المستكشفة من 18 اكتشاف سنة 2014 إلى 09 اكتشاف سنة 2020.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> يسرى أبو العلا، مرجع سبق ذكره، ص 39.

<sup>2</sup> منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، "التقرير الإحصائي السنوي 2019، 2021"، الكويت.

## الفصل الثالث أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة من 1990-2020 (دراسة تحليلية)

من خلال معطيات الشكل أعلاه، يلاحظ أن الإنتاج النفطي في الجزائر دخل في فترة نمو وهذا في الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2005، لكنه عرف تراجعاً كبيراً خلال الفترة الممتدة من (2005-2016) حيث بلغ سنة 2005 قيمة 1352 ألف برميل يوميا، وقد وصل سنة 2010 ما قيمته 1189,8 ألف برميل يوميا، أما سنة 2016 فقد بلغ إنتاج النفط في الجزائر 1020,3 ألف برميل يوميا، ويعود هذا الانخفاض أساساً إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط الناتج عن التزامات الجزائر مع منظمة الأوبك القاضية بخفض الإنتاج لمواجهة تدهور الأسعار.

انخفضت حصة الجزائر من إنتاج النفط من 1193 ألف برميل يوميا سنة 2014 إلى 838.5 ألف برميل يوميا سنة 2020، وهو ما يمثل 1.03% من إجمالي الإنتاج العالمي من النفط، وحصة 3.30% نسبة إلى منظمة الأوبك، و 3.99% نسبة إلى مجموع الأقطار العربية المصدرة للنفط. ويعود هذا إلى انخفاض أسعار النفط في السنوات الأخيرة، ومحاولة الدول المصدرة المحافظة على الأسعار وتحديد نظام الحصص من قبل منظمة أوبك، وقد بدأ إنتاج الجزائر في الانخفاض التدريجي تطبيقاً لاتفاق الجزائر مع منظمة الأوبك، والذي يهدف لخفض الإنتاج بغية التأثير على مستوى الأسعار.

### 3. استهلاك النفط في الجزائر:

من خلال الجدول الموالي سيتم تتبع تطور استهلاك النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى سنة 2020.

الجدول رقم (2-3): تطور استهلاك النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2005-2020).

الوحدة: ألف برميل يوميا

السنة	2005	2010	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الاستهلاك	249	327	420.3	416.2	416.4	431.5	417.7	415.7	432.6	450.9	409.6

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، التقرير الإحصائي السنوي 2019، 2021، الكويت.

BP, Statistical Review of world, London, 2016, p 9.

OPEC, Annual Statistical rapport, 2017, p66.

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن استهلاك النفط في الجزائر سجل ارتفاعاً مستمراً خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى غاية سنة 2010، حيث انتقل الاستهلاك من 249 ألف برميل يوميا سنة 2005، إلى 327 ألف برميل يوميا سنة 2010، ثم ارتفع سنة 2012 ليصل 420.3 ألف برميل، ثم شهد انخفاضا طفيفا سنتي 2013 و 2014 ليبلغ 416.2 و 416.4 ألف برميل يوميا على التوالي، أما عن سنة 2015 فقد شهد استهلاك النفط في الجزائر ارتفاعاً ليبلغ 431.5 ألف برميل يوميا، ويفسر هذا الارتفاع في حجم الاستهلاك باعتماد الجزائر الكبير على النفط. ليعود للانخفاض مجدداً سنة 2016 وسنة 2017، ليسجل ارتفاع نسبياً سنة 2018 و 2019 بتسجيله 432.6 و 450.9 ألف برميل يوميا على التوالي، ليعاود الانخفاض سنة 2020 إلى 409.6 ألف برميل يوميا.

المطلب الثالث: الأهمية الإستراتيجية للنفط في الاقتصاد الجزائري والمكانة التي يحتلها

سيتم التطرق ضمن هذا المطلب إلى الأهمية التي يكتسبها النفط في الاقتصاد الجزائري، مع التطرق لمكانة النفط في الاقتصاد الوطني.

1. الأهمية الإستراتيجية للنفط في الاقتصاد الجزائري:

- يحتل النفط مكانة كبيرة في الاقتصاد الوطني، كونه يتمتع بمزايا عديدة، فالنفط سلعة إستراتيجية لها أهميتها، ويعد أهم عناصر التقدير الاستراتيجي للدول، إذ تستند عليه هذه الأخيرة وهذا من خلال تحقيقه لعدة فوائد:<sup>1</sup>
- ✓ توسيع قاعدة التشابك القطاعي بين قطاعات الاقتصاد الوطني، من خلال إقامة علاقات مع العديد من المشروعات، تكرير النفط، الأسمدة، الكهرباء، توفير الوقود؛
  - ✓ تأمين فرص عمل لأبادي وطنية؛
  - ✓ تكوين فرد مؤهل؛
  - ✓ تأمين إيرادات من القطاع الأجنبي؛
  - ✓ النفط يتمتع بالقدرة على تأمين الطاقة اللازمة لتشغيل الآلات التي تتجسد فيها تكنولوجيا الصناعات المتطورة التي يستوردها العالم بكثافة؛
  - ✓ تعد صناعة النفط ومشتقاته من الصناعات الحديثة وتقدر عدد المنتجات المتفرعة عنها بأكثر من 80 ألف منتج، كالبلستيك والألياف الصناعية والمطاط الصناعي، المبيدات الحشرية والأسمدة، الدهانات والأدوية، والملونات...الخ. بالإضافة إلى ذلك فإن الاقتصاد الجزائري له اعتماد مطلق على قطاع المحروقات إذ أنه يمثل حوالي ثلثي الإنتاج المحلي والدخل القومي مصدرها إنتاج المحروقات من نفط وغاز طبيعي، والثلث الأخير في معظمه هو دخل غير مباشر للمحروقات، إضافة لمساهمته الكبيرة في الإيرادات المحلية للميزانية العامة.

2. مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري: يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا بالدرجة الأولى، إذ يعتمد على المداخل النفطية بشكل يمكن أن يوصف بالكلي. ولإبراز مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري سوف يتم فيما يلي دراسة مساهمة النفط في بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية.

1.2. مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي: يساهم قطاع النفط بشكل واضح في الناتج المحلي الإجمالي.

من خلال معطيات الملحق رقم (01)، يتضح أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى حيث يعتمد على الإيرادات النفطية بشكل كبير، وقد حقق قطاع النفط نسبة لا بأس بها في العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين، ويرجع هذا الأمر أساسا إلى السياسة الطاقوية الجديدة المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية وذلك من خلال إصدار قانون المحروقات 07/05 وزيادة الاكتشافات النفطية، بالإضافة إلى ارتفاع سعر النفط، أما فيما يخص الانخفاض في كل من الناتج المحلي الإجمالي وإنتاج المحروقات في سنة 2009 يعود أساسا إلى تداعيات أزمة الرهن العقاري على السوق النفطية. وفيما يتعلق بالفترة من (2011-2020)، فقد سجلت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي تراجعا مقارنة بالعشرية الأولى، ويعود ذلك لانخفاض أسعار النفط في السوق الدولية خاصة الصدمة النفطية لسنة 2014، وكذلك إلى محاولة توجه الجزائر لتنويع اقتصادها وتحقيق الإقلاع الاقتصادي من خلال تشجيع القطاعات المنتجة خارج المحروقات.

<sup>1</sup> نبيل بوفليح، (2014): "دورصناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة الجزائر3، الجزائر، ص 219.

2.2. مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات الكلية (الجباية البترولية): يساهم قطاع النفط بشكل كبير في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال الجباية النفطية، والملحق رقم (02) يوضح مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات الكلية للفترة (1990-2020).

من خلال معطيات الملحق رقم (02) يتبين أن الإيرادات الناتجة عن القطاع النفطي تشكل النسبة الأكبر من إجمالي إيرادات خزينة الدولة. بحيث أن في الفترة من (1990-2000) يلاحظ تزايد إيرادات الجباية النفطية بشكل متباطئ لتتخفص سنة 1998 بحيث سجلت نسبة مقدرة بـ 54.9% من الإيرادات الكلية، بعد تسجيلها نسبة 63.9% سنة 1997 ويرجع السبب في ذلك للأزمة النفطية لسنة 1998 وانخفاض سعر النفط، لترتفع الإيرادات النفطية مجددا سنة 1999 مسجلة نسبة 61.9%، وهذا راجع لتحسن وانتعاش أسعار النفط في السوق الدولية.

نتيجة التطورات الكبيرة التي شهدتها أسعار النفط خلال الفترة من (2000-2017) حققت الجباية النفطية أعلى مستوياتها. وقد اتخذت نسبة مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات الكلية اتجاه تصاعدي خلال الفترة (2001-2008)، حيث سجلت أكبر نسبة بلغت 78.7% من إجمالي الإيرادات الكلية، لتشهد انخفاضا سنة 2009 بنسبة بلغت 13.1% ويرجع ذلك إلى انخفاض أسعار النفط نتيجة التداعيات العكسية للأزمة المالية العالمية 2008، لترجع نسبة مساهمة الجباية النفطية إلى مستواها خلال السنوات 2010 إلى 2013، ثم تسجل تراجعا بعد ذلك بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط نتيجة الصدمة النفطية العكسية لسنة 2014، حيث سجلت أدنى نسبة سنة 2016 بـ 34.8% من إجمالي الإيرادات، لترتفع سنة 2017 وصولا لسنة 2018. لتتخفص نسبيا سنة 2019 ومن ثم تسجل انخفاضا كبيرا سنة 2020 ويرجع ذلك إلى تأثير جائحة كورونا على السوق النفطية وبالتالي على سعر النفط ومن ثم تقلص حجم الإيرادات النفطية.

3.2. مساهمة القطاع النفطي في رفع حجم الصادرات الكلية: يتم توضيحها من خلال تحليل معطيات الملحق رقم (03).

من خلال معطيات الملحق رقم (03) يتبين أن الصادرات النفطية تساهم بشكل كبير في الصادرات الكلية، حيث أن هذه الأخيرة تتأثر بصفة مباشرة بحركة الصادرات النفطية، ما يفسر وجود علاقة طردية بين الصادرات الكلية والصادرات النفطية. وقد سجلت أعلى نسبة مساهمة سنوي 2005 و 2007 حيث بلغت 98.39%، إلا أن أدنى نسبة مساهمة مسجلة كانت سنة 2020، حيث بلغت 91.31%.

### المبحث الثاني: الإطار القانوني للسياسة النقدية في الجزائر

في نهاية الثمانينات تنهت السلطات النقدية الجزائرية إلى الدور الحيادي للنقود وإعطاء مفهوم جديد يتمثل في اعتبار النقود وسيلة لتداول رأس المال، والعمل على العودة إلى نظام تعبئة الموارد النقدية الوطنية، وكان ذلك فحوى ترتيبات قانون 1986 وإنشاء المجلس الوطني للقرض، فأضحت النقود كأداة للقرض والتنمية بين السلطات العامة النقدية والمالية، وبالتالي بروز دورها الإيجابي وتأثيرها المباشر على الإنتاج والتوزيع والاستهلاك.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> محمد بلواقي، (2012): "السياسة النقدية في الجزائر"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، (العدد 02)، المركز الجامعي تامنغست، الجزائر، ص 482.

المطلب الأول: أهم الإصلاحات النقدية قبل إصدار قانون النقد والقرض: يمكن عرض أهم هذه الإصلاحات فيما يلي:<sup>1</sup>

1. إصلاح سنة 1971: انصب الاهتمام الرئيسي خلال هذه المرحلة في البحث عن كيفية تواصل تمويل النشاط الاقتصادي لندرة الموارد المالية من جهة، وتخلي البنوك الأجنبية عن دورها التمويلي من جهة أخرى، وفي ظل العجز الكبير المسجل من قبل المؤسسات العمومية، ويهدف وضع شروط لربط القطاع المالي باختيارات السياسة المنتهجة في الجزائر عقب الاستقلال والقائمة على التسيير المخطط مركزيا، فقد قررت الجزائر القيام بعدة إصلاحات تمثل أولها في إصلاح سنة 1971 الذي أخضع البنك المركزي لسلطة وزارة المالية، بالإضافة إلى الاستعمال المحدود للأدوات التقليدية للسياسة النقدية، أيضا تكلفة القرض كانت تحدد إداريا.<sup>2</sup>

2. إصلاح سنة 1986: التناقضات التي برزت على مستوى النظام النقدي عملت على إدخال إصلاحات جديدة عليه سنة 1986 بموجب القانون رقم 86-12 الصادر بتاريخ 19/08/1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض، حيث كان المحتوى الأساسي لهذا الإصلاح يتمثل في إرساء القواعد الكلاسيكية للنشاط المصرفي، فقد أرسى مجموعة من المبادئ التي أضحت تشكل معالم النظام النقدي الجديد والتي تتمثل على الخصوص فيما يلي:

- ✓ استرجاع دور البنك المركزي بصفته بنك البنوك، حيث أصبح يتكفل بالمهام التقليدية للبنوك المركزية؛
- ✓ إرساء نظام بنكي على مستويين تم بموجبه الفصل بين البنك المركزي كمقرض أخير وبين نشاطات البنوك التجارية؛
- ✓ تقليص دور الخزينة في نظام التمويل وتغيب مركز الموارد المالية.

3. إصلاح سنة 1988: صدر قانون استقلالية المؤسسات في 12/01/1988 تحت رقم 88-06، وجاء هذا الأخير معدلا ومتمما لنظام البنك والقرض، بالنظر لما تطلبته التغيرات الاقتصادية من الاحتياجات النقدية، ويعتبر هذا القانون بمثابة إعلان لنهاية نظام التخطيط المركزي، ويعد البنك مؤسسة تجارية، وكذلك إنهاء الوصايا التي كانت تمارسها الوزارة على البنوك وذلك للتوجه نحو اقتصاد السوق، كذلك يفسح المجال للبنوك والمؤسسات المالية بالجوء إلى طلب القروض متوسطة الأجل في السوق الداخلية والخارجية. ومنحت البنوك حرية اختيار المتعاملين فيها، أي منحها الاستقلالية في اتخاذ قرارات منح الائتمان للمؤسسة العمومية والخاصة دون تمييز، وأكد هذا القانون من ناحية أخرى على دور البنك المركزي في إعداد وتنفيذ السياسة النقدية فيما يخص تحديد سقف إعادة الخصم حسب المادة 03 من القانون، مراعاة عامل الخطر في توزيع القروض وما ينجر عنه من مردود سواء كان إيجابيا أو سلبيا عكس ما كان عليه من قبل.

### المطلب الثاني: السياسة النقدية وفق قانون النقد والقرض 10/90

يعد قانون النقد والقرض 10/90 نقطة تحول جذرية في النظام النقدي والمالي الجزائري، فقد قام بإعادة الاعتبار لبنك الجزائر ومنحه الاستقلالية، مع إعطائه مهمة إدارة مجلس النقد والقرض.

1. الفترة من 1990 إلى 2000: حدثت في هذه الفترة تغيرات جوهرية على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري وشهد هذا الأخير تطور جديد من خلال تنشيط وظيفة المالية، وإبعاد كل تدخل إداري في القطاع المصرفي وإبراز دور السياسة النقدية.

<sup>1</sup> سعدي حديوش، (2020/2019): "أثر الاتجاهات الحديثة لاستقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية بالإشارة إلى حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه طور ثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، ص 144-146.

<sup>2</sup> فتيحة ملياني، (2016): "الإصلاحات النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي"، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 1، (العدد 14)، جامعة خميس مليانة عين الدفلى، الجزائر، ص 158.

1.1. قانون النقد والقرض 10/90: يعتبر القانون رقم 10/90 الصادر في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض من أهم النصوص التي شرعت للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، ويتضمن هذا القانون إقرارا بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام المصرفي في إنجاح الإصلاحات وضمن التمويل الكفاء اللازم للاقتصاد الوطني، وقد أسس للنظام النقدي الوطني الجديد.<sup>1</sup>

### 1.1.1. مبادئ قانون النقد والقرض: لقد جاء هذا القانون بعدة مبادئ من أهمها:<sup>2</sup>

- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية: حيث قبل قانون النقد والقرض كانت القرارات النقدية تتخذ تبعاً للقرارات الحقيقية على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط، ما أدى إلى انعدام الأهداف النقدية البحتة، بل كان الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية المخططة، لذا تبني قانون 10/90 مبدأ الفصل بين الدائرتين في عملية اتخاذ القرار؛
- الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة: وفق هذا المبدأ لم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى الاقتراض وتمويل عجزها عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي، وبالتالي تقليص حريتها في اللجوء للبنك المركزي وفق شروط وحدود تقييدية؛
- الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض: بموجب هذا المبدأ أبعدت الخزينة عن تمويل المؤسسات العمومية وأصبح هذا الدور يقتصر على البنوك فقط ومنه استعادت هذه الأخيرة مهامها التقليدية، وأصبح منح القروض لا يخضع إلى قواعد إدارية وإنما يخضع إلى ما يسمى بالجدوى الاقتصادية للمشاريع.
- إنشاء مجلس النقد والقرض: هذا الأخير الذي يمثل السلطة النقدية في الجزائر ويتولى مهمة تسيير السياسة النقدية؛
- إنشاء اللجنة المصرفية: والتي تعد هيئة لمراقبة تطبيق القوانين الخاضع لها البنك المركزي، وإصلاح المشاكل على مستوى البنوك، وكذلك تفادي النتائج السلبية الناجمة عن سوء التسيير.

### 2.1.1. أهداف قانون النقد والقرض: تتمثل أهم أهداف هذا القانون فيما يلي:

- ✓ منح الاستقلالية للبنك المركزي في تسيير النقد والقرض؛
- ✓ وضع حد للتدخلات الإدارية في القطاع المالي والمصرفي؛
- ✓ إعادة تقييم العملة بما يخدم الاقتصاد الوطني؛
- ✓ تشجيع الاستثمارات؛
- ✓ تمكين إنشاء مصارف وطنية خاصة وأجنبية؛
- ✓ إنشاء بورصة؛
- ✓ المرونة في تحديد سعر الفائدة من قبل المصارف.

<sup>1</sup> الطاهر لطرش، (2005): "تقنيات البنوك"، ط 4، ديوان المطبوعات الجامعية: بن عكنون، الجزائر، ص 343.

<sup>2</sup> سمية حاجي، مرجع سبق ذكره، ص 225-226.

2. اتجاه السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة من (1990-1994): حدثت عدة تطورات منذ سنة 1990 عكست في جوهرها توجه السياسة النقدية في الجزائر، ويمكن التفريق هنا بين ثلاث توجهات مختلفة، تتعلق الفترة الأولى بالسنوات التي سبقت الإصلاح الاقتصادي أين كان توجه السياسة النقدية توسعياً والهدف من ذلك تمويل عجز الميزانية واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العمومية، إذ أن التراجع عن سياسة التشدد المالي التي انتهجتها الحكومة في السابق باعتماد برنامج الاستعداد الائتماني من خلال الاتفاقيتين المنعقدتين سنتي 1989 و 1991 مع مؤسسات النقد الدولية التي كانت تهدف إلى التحكم في توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي، أثرت على التطورات النقدية بسبب إصدار النقد لتغطية العجز في الميزانية وتمويل صندوق إعادة التقييم الذي أنشئ خصيصاً لتمويل إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، وهذا ما أدى إلى تطبيق سياسة نقدية توسعية والذي نتج عن هذا الأخير ارتفاع في المستوى العام للأسعار خلال هذه الفترة.<sup>1</sup>

3. اتجاه السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة من (1994-2000): لقد كان لسياسة الإصدار النقدي بدون غطاء بهدف تمويل العجز أثراً كبيراً، حيث بلغت معدلات التضخم أعلى مستوياتها في تلك الفترة، وقد تم إتباع سياسة نقدية انكماشية، الأمر الذي دفع الجزائر للجوء مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لإبرام اتفاقية لتوفير قرض جديد، وذلك في إطار برنامج الإصلاح المعتمد والذي قسم إلى مرحلتين: مرحلة التثبيت الهيكلي، مرحلة التعديل الهيكلي.<sup>2</sup>

1.3. مرحلة التثبيت الهيكلي: قامت الحكومة الجزائرية باللجوء مرة أخرى لصندوق النقد الدولي لطلب التمويل، وبالتالي أبرمت برنامج تكييفي ثالث لمدة سنة واحدة يمتد من 22 ماي 1994 إلى غاية 21 ماي 1995، وتمثلت بنود هذا الاتفاق فيما يلي:

- ✓ تحقيق معدل نمو مستقر مقبول عند حدود 3% في سنة 1994 و 6% في سنة 1995؛
- ✓ تخفيض معدل التضخم؛
- ✓ تحرير التجارة الخارجية؛
- ✓ تخفيض قيمة الدينار؛
- ✓ الحد من توسع الكتلة النقدية؛
- ✓ تحرير معدلات الفائدة المدينة للبنوك، مع رفع معدلات الفائدة الدائنة على الادخار.

2.3. مرحلة التعديل الهيكلي (1995-1998): لجأت الحكومة الجزائرية مرة أخرى لطلب قرض من صندوق النقد الدولي يندرج في إطار الاتفاقيات الموسعة للقرض امتدت لمدة ثلاث سنوات، وحدد مبلغ الاتفاق بقيمة بلغت 1.169.28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي ما يقابل نسبة 127.9% من حصة الجزائر في الصندوق الدولي. وتهدف هذه الإستراتيجية أساساً إلى ما يلي:<sup>3</sup>

- ✓ العمل على استقرار أسعار الصرف؛
- ✓ تخفيض العجز في الميزان الجاري الخارجي؛

<sup>1</sup> بلعزوز بن علي، عبد العزيز طيبة، مرجع سبق ذكره، ص 2.

<sup>2</sup> وليد بشيشي، (جولية 2016): "أداء السياسة النقدية وأثرها على التوازن الخارجي في الجزائر للفترة (1990-2014) -دراسة قياسية"، مجلة الإستراتيجية والتنمية، (العدد 11)، جامعة مستغانم، الجزائر، ص 158-159.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 159.

✓ إعادة الاستقرار النقدي؛

✓ التحضير لإنشاء سوق الأوراق المالية بإنشاء لجنة تنظيم ومراقبة البورصة وشركة تسيير سوق القيم.

4. اتجاه السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001-2009): تعد هذه الفترة مرحلة معاكسة فيما يتعلق بتوجه السياسة النقدية باعتماد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية، من خلال تطبيق الدولة لسياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل، خصوصا من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها (في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط) وذلك عبر برنامج الإنعاش الاقتصادي، وبرنامج دعم النمو الاقتصادي المغطي للفترة (2005-2009).<sup>1</sup>

5. اتجاه السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2020): بعد ظهور الأزمة المالية العالمية، عرفت السياسة النقدية في الجزائر العديد من التحولات التي كان لها انعكاسات تجارية، نقدية ومالية على الجزائر، وتمثل أهم انعكاس في انخفاض إيرادات البلد من العملات الصعبة جراء الصدمة النفطية في تلك الفترة وكذلك جائحة كورونا وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري. وقد عانت السياسة النقدية في السنوات الأخيرة من عدم التحكم في إرساء السيادة الوطنية وذلك راجع إلى إصلاح قانون النقد والقرض وانخفاض احتياطات العملة الصعبة، وظهور عجز في ميزان المدفوعات، وذلك ما دفع الجزائر الاتجاه نحو تطبيق الصيرفة الإسلامية كأفق مستقبلي لمواجهة المشاكل الاقتصادية.<sup>2</sup>

**المطلب الثالث: الأوامر والإصلاحات المصرفية بعد سنة 2000:** بعد مرور أكثر من عشر سنوات على صدور قانون 10/90، قامت الجزائر بإدخال عدة تعديلات على هذا القانون، يمكن التطرق إليها فيما يلي:

1. الأمر 01-01 الصادر بتاريخ 2001/02/27: حيث تضمن هذا الأمر تعديل الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر دون المساس بمضمون القانون، بالإضافة إلى الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض. ويعد الأمر 01-01 المتعلق بالنقد والقرض من أهم الإصلاحات النقدية التي تهدف في مضمونها إلى تقسيم مجلس النقد والقرض إلى جهازين:<sup>3</sup>

• **الجهاز الأول:** يتكون من مجلس الإدارة المنوط به مهمة الإشراف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون.

• **الجهاز الثاني:** يتكون هذا الجهاز من مجلس النقد والقرض والمكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة بنك الجزائر. ومن أهم ما جاء في هذا التعديل: تعدل المادة 19 من قانون 10/90 بموجب المادة 02 من الأمر 01-01، حيث أصبح يتولى تسيير البنك المركزي وإدارته ومراقبته، محافظ يعاونه ثلاث نواب له ومجلس الإدارة ومراقبان.<sup>4</sup> أما

<sup>1</sup> أحمد نصير، (سبتمبر 2020): "الإصلاحات المصرفية في الدول العربية وفعاليتها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر 1990-2015"، محاضرات في مقياس السياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي الكلي، جامعة الوادي، الجزائر، ص 111-115.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 115.

<sup>3</sup> الطيب فراح، عبد الرحمان بروكي، (2017): "دراسة قياسية حول أثر ارتفاع أسعار النفط على الكتلة النقدية كمتغير يشير إلى السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2015)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 03، (العدد 03)، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، ص 21-22.

<sup>4</sup> المادة (19) من الأمر (01-01)، المؤرخ في 27 فيفري سنة 2001 المعدل والمتمم للقانون 10-90.

مجلس النقد والقرض يتكون من أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر وثلاث (03) شخصيات يتم اختيارهم بحكم كفاءتهم في المسائل النقدية والاقتصادية.<sup>1</sup>

2. أمر تعديل قانون النقد والقرض 11-03 الصادر بتاريخ 2003/08/26: أصدر هذا الأمر بعد فضيحة بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري الجزائري، وجاء للكشف عن ضعف آليات الرقابة المطبقة من طرف بنك الجزائر، بحيث يستجيب هذا التعديل لتحقيق ثلاثة أهداف أساسية تتمثل في:<sup>2</sup>

✓ تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل؛

✓ تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والجهاز التنفيذي في المجال المالي والبنكي؛

✓ توفير أفضل حماية للبنوك والمؤسسات المالية والزبائن.

3. التعديلات التي جاء بها الأمر رقم 04-10: أهم ما جاء به الأمر 04-10 هو التطرق إلى الاستقرار المالي كهدف من أهداف السياسة النقدية لأول مرة، حيث أن مهمة بنك الجزائر حسب هذا الأمر تكمن في الحرص على استقرار الأسعار، باعتباره هدفا أساسيا للسياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لتحقيق نمو سريع للاقتصاد مع السهر على تحقيق الاستقرار النقدي والمالي للدولة.<sup>3</sup> وتتمثل أهم النقاط التي تطرق إليها هذا التعديل فيما يلي:<sup>4</sup>

✓ تعزيز الرقابة الداخلية من خلال وضع جهاز رقابة داخلي فعال؛

✓ تحوز الدولة على مساهمة خاصة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية ذات رأس المال الأجنبي؛

✓ تكمن مهمة بنك الجزائر إلى جانب مهمته الأساسية في الحفاظ على استقرار الأسعار في تمثيل الوضعية المالية الخارجية للجزائر وإعداد ميزان المدفوعات؛

✓ يقوم بنك الجزائر بتنظيم وتسيير مركزية للمخاطر للعائلات ومركزية لعوارض الدفع؛

✓ تلتزم البنوك والمؤسسات المالية ضمن الشروط المحددة من قبل مجلس النقد وإقراض، بوضع جهاز للرقابة داخلي وجهاز للرقابة المطابقة، وأن تكون هذه الأجهزة فعالة وناجحة.

2. التعديلات التي جاء بها الأمر رقم 10-17 سنة 2017: اقتضت تعديلات الحكومة لقانون النقد والقرض في هذه السنة على مادة واحدة فقط وهي المادة 45 مكرر والتي تنص على "بغض النظر عن كل الأحكام المخالفة، يقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ، بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات، بشراء مباشرة عن الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة، من أجل المساهمة على وجه الخصوص في: تغطية احتياجات تمويل الخزينة، تمويل الدين الداخلي، تمويل الصندوق الوطني للاستثمار. وتنفذ هذه الآلية لمراقبة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية، والتي

<sup>1</sup> المادة (10) من الأمر (01-01)، المؤرخ في 27 فيفري سنة 2001 المعدل والمتمم للقانون 90-10.

<sup>2</sup> أبو بكر خوالد، (2018): "تقييم إصلاح قانون النقد والقرض الجزائري وأبرز التعديلات الطارئة عليه"، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد 02، (العدد 07)، ص ص 195-196.

<sup>3</sup> المادة (35) من الأمر 04-10، المؤرخ في 26 أوت 2010، المعدل والمتمم للأمر 11-03 المتعلق بالقانون 90-10.

<sup>4</sup> محمد لكصاسي، (2011): "التطورات النقدية والمالية لسنة 2010 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2011"، مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني.

ينبغي أن تقضي في نهاية الفترة المذكورة أعلاه كأقصى تقدير، إلى: توازن خزينة الدولة، توازن ميزان المدفوعات. "تحدّد آلية متابعة تنفيذ هذا التمويل من طرف الخزينة وبنك الجزائر عن طريق التنظيم".<sup>1</sup>

**المبحث الثالث: تحليل أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة من (1990-2020)**

سيتضمن هذا المبحث دراسة تحليلية لأثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة من (1990-2020)، وذلك من خلال تحليل بيانات ومعطيات إحصائية رقمية.

**المطلب الأول: تحليل أثر تقلبات أسعار النفط على الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال الفترة من (1990-2020)**

سيتم وفق هذا المطلب تحليل تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال فترة الدراسة الممتدة من (1990-2020).

1. تحليل تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة من (1990-2020): تتكون الكتلة النقدية في الجزائر من المجاميع التالية:<sup>2</sup>

1.1. النقود الورقية: والتي تتمثل في تداول النقود الورقية من بنكنوت وقطع نقدية، وتعتبر من المكونات الأساسية للكتلة النقدية في الجزائر؛

1.2. النقود الكتابية: وتتمثل في الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية وودائع مراكز الحساب الجاري وصناديق التوفير والأموال الخاصة المودعة لدى الخزينة، والتي تتداول عن طريق الكتابة من حساب إلى آخر؛

1.3. أشباه النقود: وتتكون من الودائع المودعة لغرض الحصول على فوائد وودائع لأجل، والودائع الخاصة المسيرة من قبل مؤسسات القرض، والتي تتمثل في الأموال الموظفة للأعوان الاقتصاديين، ويطلق على هذه العناصر اسم السيولة المحلية (M2).

والجدول الموالي يوضح تطور الكتلة النقدية ومعدل السيولة في الجزائر خلال الفترة من (1990-2020).

<sup>1</sup> المادة (01) من القانون رقم 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 المعدلة للمادة 45 من الأمر 03-11.

<sup>2</sup> أمحمد بن البار، (2016/2017): "أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)", أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، ص 205.

## الفصل الثالث أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة من 1990-2020 (دراسة تحليلية)

الجدول رقم (3-3): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة من (1990-2020)

السنوات	النقد القانونية	النقد الكتابية	الكتلة النقدية M1	أشباه النقد	الكتلة النقدية M2	معدل نمو M2	معدل السيولة % PIB/M2	أسعار النفط (دولار للبرميل)
1990	134.9	135.1	270.08	72.9	343.0	11.3	61.77	22.26
1991	157.2	167.7	324.9	90.27	415.27	21.06	49.11	18.62
1992	184.8	184.8	369.7	146.1	515.90	24.23	51.94	18.44
1993	211.3	235.5	446.9	180.5	627.42	21.61	50.10	16.33
1994	222.9	252.8	475.8	246.680	723.5	15.31	45.32	15.53
1995	249.7	269.3	519.1	280.4	799.5	10.51	37.17	16.86
1996	290.8	298.2	589.1	325.9	915.05	14.44	33.01	20.29
1997	337.6	333.9	671.5	409.9	1081.5	18.19	36.08	18.86
1998	390.4	436	826.4	766.1	1592.5	47.2	42.98	12.28
1999	440.0	465.2	905.2	884.2	1789.4	12.36	42.21	17.44
2000	484.5	563.7	1048.2	974.3	2022.5	13	37.8	28.5
2001	577.2	661.3	1238.5	1235.0	2473.5	22.3	56.8	24.85
2002	664.7	751.6	1416.3	1485.2	2901.5	17.3	62.7	24.36
2003	781.4	849	1630.4	1724.0	3354.4	15.6	62.8	28.10
2004	874.3	1286.2	2160.5	1577.5	2738.0	11.4	59.3	36.05
2005	921.0	1500.4	2421.4	1736.2	4157.6	11.2	53.8	50.59
2006	1081.4	2086.2	3167.6	1766.1	4933.7	18.7	57.3	61.00
2007	1284.5	2949.1	4233.6	1761.0	5994.6	21.5	64.1	69.04
2008	1540.0	3424.9	4964.9	1991.0	6955.9	16.0	63	94.1
2009	1829.4	3114.8	4944.2	2228.9	7173.1	3.1	73.2	61.86
2010	2098.6	3657.8	5756.4	2524.3	8280.7	15.4	69.1	77.38
2011	2571.5	4570.2	7141.7	2787.5	9929.2	19.9	68.1	107.46
2012	2952.3	4729.5	7681.8	3331.5	11013.3	10.9	68	109.45
2013	3204.0	5045.8	8249.8	3691.7	11941.5	8.4	71.7	105.87
2014	3658.9	5918.0	9603.0	4083.7	13686.7	14.6	79.3	96.29
2015	4108.1	5136.3	9261.2	4443.3	13704.5	0.13	82	49.49
2016	4497.2	4909.8	9407.0	4409.3	13816.3	0.79	78.9	40.76
2017	4716.9	5549.2	10266.1	4708.5	14974.6	8.4	79.3	52.51
2018	4926.8	6477.3	11404.1	5232.6	16636.7	11.1	81.6	69.78
2019	5437.6	5530.6	10975.2	5531.4	16506.6	/	80.5	64.04
2020	6138.3	5763.5	11901.8	5757.8	17659.6	11.8	96.5	41.47

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على:

- معطيات بنك الجزائر متاح على الموقع التالي: <https://www.bank-of-algeria.dz>

- بيانات البنك الدولي متاح على الموقع التالي: <https://data.albankaldawli.org>

Bulletin statistique de la banque d'Algérie (2008-2021).

Banque d'Algérie, "évaluation économique et monétaire en Algérie", les rapports (2005-2017).

- الموقع الإلكتروني: <https://fr.statista.com>

من خلال تحليل معطيات الجدول المبين أعلاه يتضح:

- **الفترة من 1990-1999:** يلاحظ أن نمو الكتلة النقدية بمفهومها الواسع M2 سلك منحى تصاعدي من سنة 1990 إلى غاية سنة 1999، على الرغم من تداعيات الأزمة النفطية العكسية في الثمانينات، وأيضا تدخلات صندوق النقد الدولي لمعالجة أزمة المديونية التي وقعت فيها الجزائر جراء انخفاض الإيرادات النفطية نتيجة انخفاض سعر النفط، وقد قام بنك الجزائر بانتهاج سياسة نقدية توسعية، لتسجل الكتلة النقدية M2 أعلى نسبة زيادة سنة 1992 والمقدرة بـ 24.23%، ويرجع ذلك أساسا لتمويل العجز الموازناتي الكبير، ويعود الارتفاع المسجل في الكتلة النقدية إلى هيكلها وذلك بارتفاع كبير في قيمة أشباه النقود. أما فيما يخص أدنى نسبة سجلتها M2 فقد كانت سنة 1995 حيث بلغت 10.51%، ويعود السبب في تسجيل هذا الانخفاض إلى تنفيذ الجزائر لبرنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي، والذي يهدف أساسا إلى الحد من التوسع في الإصدار النقدي M2.
- **الفترة من 2000-2007:** انتهج بنك الجزائر خلال هذه الفترة سياسة نقدية توسعية وذلك بالتزامن مع تطبيق الإصلاحات الاقتصادية، حيث سجلت M2 النسبة 22.3% سنة 2001 كأعلى معدل نمو، أي أن الكتلة النقدية M2 زادت بمقدار 451 مليار دج في هذه السنة مقارنة بسنة 2000 والتي قدر معدل نمو M2 فيها بـ 13%، ويرجع هذا الارتفاع المسجل إلى ارتفاع حجم الودائع بالعملة الصعبة والودائع لأجل، والتي ارتفعت بسبب الادخار المالي للمؤسسات العامة بسبب انتعاش وتحسن أسعار النفط في السوق الدولية، وبالتالي ارتفاع صافي الأصول الأجنبية ووضخ كتلة نقدية جديدة لتمويل برامج الإنعاش الاقتصادي والتي تغطي الفترة (2001-2004)، وفي سنة 2002 واصلت الكتلة النقدية M2 ارتفاعها بحيث قدرت في هذه السنة بـ 2901.5 مليار دج، وهذا نتيجة ارتفاع قيمة الأصول الأجنبية من 1310.8 مليار دج إلى 1755.7 مليار دج سنة 2002 والذي يعود لارتفاع أسعار النفط التي بلغت 42.36 دولار للبرميل، ليستمر معدل M2 في الارتفاع خلال السنوات 2003 و 2004 و 2005 ولكن بمعدلات نمو متناقصة، ويعود السبب في ذلك إلى تراكم الادخار المالي لجزء من الإيرادات النفطية، إضافة إلى زيادة M1 ما ساهم في الزيادة المسجلة في M2. مع تواصل ارتفاع أسعار النفط في الفترة الممتدة من (2005-2007) ارتفعت الكتلة النقدية M2 من 4146.9 مليار دج سنة 2005 إلى 5994.6 مليار دج سنة 2007 وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار النفط وبالتالي ارتفاع إيرادات الجباية النفطية، وحجم صافي الأصول الأجنبية، مع تسجيل عمليات سحب مالية كبيرة واتساع حجم السوق الموازية.
- **الفترة من (2008-2014):** لم يكن تأثير الأزمة المالية العالمية 2008 كبيرا على الاقتصاد الجزائري، إذ أن أسعار النفط قدرت بـ 94.1 دولار للبرميل، ما انعكس على الكتلة النقدية M1 بالزيادة وبالتالي M2 بالارتفاع حيث بلغ معدل نموها خلال هذه السنة 16%، وفي سنة 2009 عرف معدل نمو الكتلة M2 أدنى مستوى له خلال هذه المرحلة وقدر بـ 3.1% ويعود هذا الانخفاض المسجل إلى تراجع نمو الودائع تحت الطلب وانخفاض أسعار النفط إلى 61.86 دولار للبرميل نتيجة تداعيات الأزمة المالية لسنة 2008 على الاقتصاد الوطني، أما خلال الفترة من (2010-2013) واصل نمو الكتلة النقدية M2 ارتفاعه ولكن بمعدلات متذبذبة، حيث قدر حجم هذه الكتلة سنة 2010 بـ 8162.8 مليار دج وسنة 2013 بـ 11941.5 مليار دج،

## الفصل الثالث أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة من 1990-2020 (دراسة تحليلية)

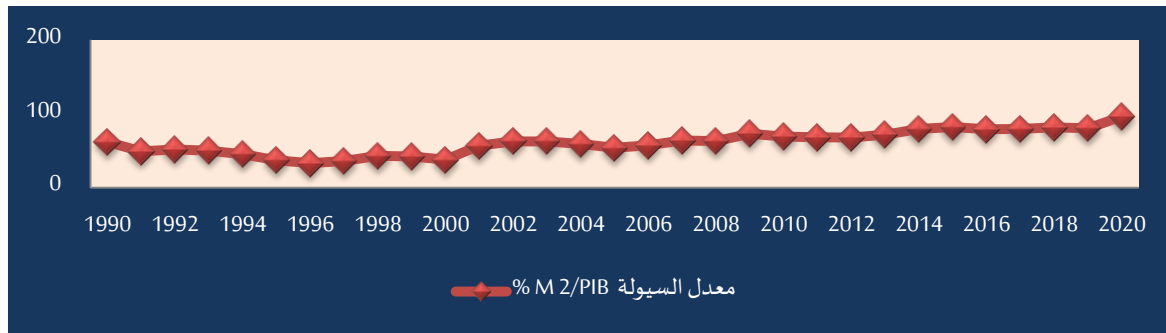
ويعود سبب الارتفاع المتواصل إلى حجم ارتفاع صافي الموجودات الأجنبية من جهة، وانتعاش القروض الموجهة للاقتصاد من جهة أخرى بسبب ارتفاع أسعار النفط وبالتالي زيادة M1. ويمكن إرجاع سبب تحكم السلطة النقدية في توسع المعروض النقدي إلى الإصلاح الذي مس أدوات السياسة النقدية.

- الفترة من (2015-2020): ألفت الصدمة النفطية العكسية لسنة 2014 بظلالها على الوضع النقدي والمالي للاقتصاد الجزائري، حيث سجل معدل نمو الكتلة النقدية M2 أضعف قيمة له والمقدرة بـ 0.13% خلال سنة 2015، و يعود هذا الانخفاض إلى تراجع صافي الأصول الأجنبية والتي تعدّ المقابل الرئيسي للإصدار النقدي في الجزائر، حيث في سنة 2015 تم تسجيل انخفاض في سعر النفط ليبلغ 49.49 دولار للبرميل والذي يعتبر المورد الرئيسي للأصول الأجنبية، ومع ارتفاع سعر النفط مرة أخرى سنة 2017 وتبني الجزائري لسياسة التمويل غير التقليدي بدأ معدل نمو M2 بالارتفاع و يرجع السبب في ذلك إلى نمو وزيادة حجم القروض الموجهة للدولة والاقتصاد من جهة وإلى عدم وجود زيادة حقيقية في الإنتاج تقابل هذه الزيادة، الأمر الذي يؤدي لارتفاع معدل التضخم وانخفاض القدرة الشرائية.

لتسجل M2 ارتفاع سنّي 2017 و 2018 ناجم عن الارتفاع الكبير للودائع تحت الطلب على مستوى المصارف.<sup>1</sup> لتواصل وتيرة الارتفاع إلى غاية سنة 2020 ما عدا الانخفاض الطفيف المسجل سنة 2019. كل هذا بالرغم من تراجع مستمر في صافي الأصول الأجنبية والتخلي عن سياسة التمويل غير التقليدي وانعكاسات جائحة كورونا على الاقتصاد الوطني.

أ- تطور بعض المؤشرات النقدية في الجزائر:

- تطور معدل سيولة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة من (1990-2020): يمكن عرضه وفق الشكل الموالي.  
الشكل رقم (3-2): تطور معدل سيولة الاقتصاد في الجزائر خلال الفترة من (1990-2020)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: معطيات الجدول رقم (3-6) وباستخدام برنامج (EXCEL-2007).

في إطار تنفيذ الجزائر الإصلاحات بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، والتي تهدف للتحكم في حجم المعروض النقدي، وكذلك صدور قانون النقد والقرض 10-90، الأمر الذي أدى إلى انخفاض معدل السيولة خلال سنوات 1991 و 1992 و 1993 بنسبة 49.11% و 51.94% و 50.1% على التوالي، ليستمر تسجيل الانخفاض خلال الفترة الممتدة من (1994-1996) منتقلا من 45.32% سنة 1994 إلى 33.01% سنة 1996، ويعود السبب في ذلك إلى تطبيق سياسة نقدية تقييدية (انكماشية) بغية

<sup>1</sup> التقرير السنوي 2018 لبنك الجزائر، (ديسمبر 2019): "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، ص 133.

## الفصل الثالث أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة من 1990-2020 (دراسة تحليلية)

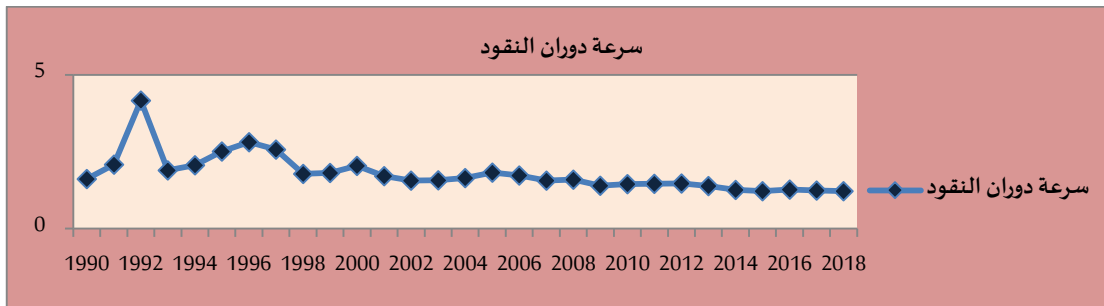
التحكم في معدل التضخم ودعم استقرار أسعار الصرف، ليسجل معدل السيولة تحسنا سنوات 1997، 1998، 1999، بمعدل 36.08% و 42.98%، و 42.21% على التوالي وذلك بسبب نمو حجم الكتلة النقدية.

وقد انخفضت نسبة السيولة إلى 37.8% سنة 2000، وذلك بسبب توقف عملية تحويل مبالغ إعادة الجدولة إلى نقود وتقليص إعادة تمويل البنوك لدى بنك الجزائر، لكن ارتفاع M2 مقارنة بالنتائج الداخلي الخام كان له انعكاس سلبي على معدل السيولة الذي ارتفع من سنة 2001 إلى غاية سنة 2014، حيث سجل 56.8% و 79.3% على التوالي، ويرجع السبب في ذلك إلى الشروع في تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يغطي الفترة (2001-2004) الذي استلزم ضخ أموال جديدة في الاقتصاد الوطني بهدف تمويل عمليات التنمية، وبرنامج دعم النمو الذي يغطي الفترة من (2005-2009)، وبرنامج توطيد النمو للفترة من (2010-2014)، ويفسر هذا الارتفاع في سيولة الاقتصاد على الاستعمال المفرط للنقود في العمليات الاقتصادية، وكذلك نتيجة التحويلات الحكومية للمشاريع الاقتصادية الضخمة، واستمرار نمو الكتلة النقدية، أين بلغ معدل السيولة سنة 2009 مقدار 73.2% ثم 69.1% سنة 2010، و 71.7% سنة 2013، و 79.3% سنة 2014.

على الرغم من انخفاض أسعار النفط في السداسي الثاني من سنة 2014 والذي تواصل خلال سنتي 2015 و 2016 إلا أن سيولة الاقتصاد استمرت في أخذ المنحى التصاعدي وصولا لسنة 2020 حيث بلغت معدل 96.5% خلال هذه السنة التي تميزت بانتشار جائحة كورونا، وبغية مواجهة هذه الأزمة قام بنك الجزائر باتخاذ مجموعة من الإجراءات الاستثنائية لتحرير هامش إضافي من السيولة لصالح النظام المصرفي، وهذا ما يفسر انتعاش سياسة نقدية توسعية وتطبيق سياسة التمويل غير التقليدي (طبع النقود). ويدل ارتفاع سيولة الاقتصاد عن وجود قوة شرائية كبيرة.

- تطور سرعة دوران النقود: يتم تحديد سرعة دوران النقود بعدد المرات التي يتم فيها استخدام وحدة النقد في المعاملات الاقتصادية خلال فترة زمنية محددة، والتي يعبر عنها بالنسبة بين الدخل النقدي والكتلة النقدية أو ما يعرف بالمعروض النقدي.<sup>1</sup> والشكل الموالي رقم (3-3) يوضح تطور سرعة دوران النقود في الجزائر خلال الفترة من (1990-2018).

الشكل رقم (3-3): تطور سرعة دوران النقود في الجزائر خلال الفترة من (1990-2018)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: عبد الرزاق بن عمرة، (2021/2022): "السياسة النقدية والمالية وأثرهما على التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)"، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، ص 482.

<sup>1</sup> سعد أولاد العيد وآخرون، (2020): "محددات سرعة دوران النقود في الجزائر للفترة من 1980-2019: دراسة قياسية باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، (العدد 03)، جامعة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، ص 675.

## الفصل الثالث أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة من 1990-2020 (دراسة تحليلية)

من خلال تحليل معطيات الشكل رقم (3-3) يتبين أن معدل سرعة دوران النقود سجل تذبذبا بين موجتي الارتفاع والانخفاض خلال الفترة من (1990-2000). أما عن الفترة الممتدة من (2000-2014) فتظل سرعة دوران النقود في حالة انخفاض ويعزى السبب في ذلك لظاهرة الاكتناز وكذلك هروب الأموال إلى السوق الموازي، لتشهد سرعة دوران النقود نوع من الاستقرار خلال الفترة (2009-2012) بمعدل متوسط مقدر بـ 1.45. أما عن أدنى قيمة تم تسجيلها فقد كانت سنتي 2015 و 2018 حيث بلغت 1.122<sup>1</sup>.

- تطور معامل الاستقرار النقدي خلال الفترة من (1990-2018): معامل الاستقرار النقدي أو ما يعرف بمعدل الضغط التضخمي يستند على النظرية الكمية للنقود، ويوضح هذا المؤشر وجود ضغط تضخمي في حالة الزيادة في الكتلة النقدية والتي لا يقابلها زيادة في الناتج الداخلي الخام الحقيقي<sup>2</sup>. وحسب الاقتصادي الأمريكي "ميلتون فريدمان" فمعامل الاستقرار النقدي ( $B_2$ ) إذا كان يساوي الواحد فمعنى ذلك وجود استقرار نقدي كامل، أما إذا كان أكبر من الواحد فالاقتصاد يعرف حالة تضخم خفيفة أو حادة حسب القرب أو البعد من الواحد، أما إذا كان أقل من الواحد فالاقتصاد في حالة انكماش<sup>3</sup>. ويمكن تحليل تطور معامل الاستقرار النقدي خلال الفترة من (1990-2018) وفقا لمعطيات الجدول رقم (4-3).

الجدول رقم (4-3): تطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة من (1990-2018)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معامل الاستقرار النقدي	-	0.38	0.98	2.02	0.61	0.3	0.51	2.22	26.1	0.86
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معامل الاستقرار النقدي	0.48	8.89	2.48	0.97	0.67	0.49	1.48	2.15	0.88	-0.32
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
معامل الاستقرار النقدي	0.76	0.98	0.92	3.1	4.19	-0.04	0.17	1.37	1.17	

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على: عبد الرزاق بن عمرة، (2022/2021): "السياسة النقدية والمالية وأثرهما على التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)"، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، ص 482.

من خلال معطيات الجدول أعلاه يتضح أن<sup>4</sup>:

- ✓ فترة التسعينات عرفت انكماشاً حاداً في الاقتصاد، فقد بلغ معامل الاستقرار النقدي 0.38 سنة 1991 ويعود السبب في ذلك في انطلاق تطبيق الشروط المتعلقة بالإصلاح النقدي المفروض من طرف صندوق النقد الدولي والدليل على ذلك هو الاستقرار النقدي المحقق سنة 1992 بـ 0.98 وهي السنة التي شهدت أول تخفيض في قيمة الدينار الجزائري؛

<sup>1</sup> عبد الرزاق بن عمرة، (2022/2021): "السياسة النقدية والمالية وأثرهما على التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)"، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، ص 250-251.

<sup>2</sup> محمد دعي، أمال تباني، (2020): "واقع التضخم في الجزائر من خلال معامل الاستقرار النقدي ومعايير فائض الطلب الكلي الداخلي خلال الفترة 2000-2019"، مجلة الميادين الاقتصادية، المجلد 03، (العدد 01)، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص 175.

<sup>3</sup> عبد الرزاق بن عمرة، مرجع سبق ذكره، ص 251.

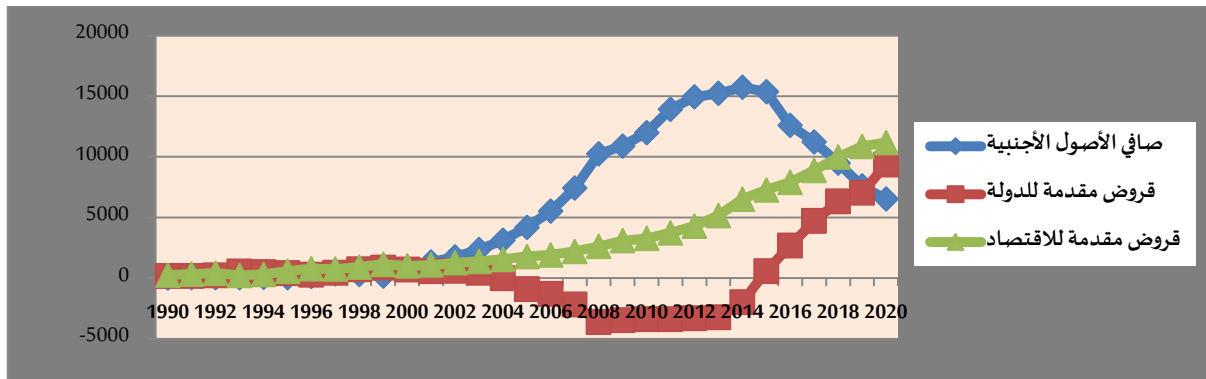
<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 251-252.

## الفصل الثالث أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة من 1990-2020 (دراسة تحليلية)

- ✓ سجلت 1993 تضخما بسبب تراجع المداخيل ليعقبه انكماش خلال الثلاث السنوات اللاحقة وهذا بسبب الزيادة في الناتج الإجمالي والانخفاض في نمو الكتلة النقدية؛
- ✓ سنة 1998 شهدت تضخما مفرطا حيث قدرت قيمة معامل الاستقرار النقدي خلال هذه السنة بـ 26.1 ويفسر ذلك التراجع الحاد في نمو الناتج المحلي الإجمالي؛
- ✓ بلغت قيمة معامل الاستقرار النقدي 0.86 سنة 1999 حيث سجل استقرارا نقديا كاملا، وذلك نتيجة التقارب بين الكتلة النقدية والناتج المحلي؛
- ✓ سجلت سنة 2000 انكماشاً بـ 0.48 بسبب الزيادة في نمو الناتج دون زيادة مقابلة في الكتلة النقدية والتي تميزت بنوع من الثبات؛
- ✓ شهدت سنة 2001 ضغطاً تضخيميا ناجما عن التطور المفرط في نمو الكتلة النقدية، في الوقت الذي ارتفع فيه معامل الاستقرار النقدي ليبلغ خلال هذه السنة 8.89، ليسجل هذا المعامل انخفاضا من 2.48 سنة 2002 إلى 0.49 سنة 2005، وذلك بسبب التطور الايجابي لمعدل التغير في الناتج الداخلي الخام؛
- ✓ عرفت الفترة من (2008-2009) نوعا من الانكماش الاقتصادي، وذلك بسبب التعديلات التي جاء بها قانون النقد والقرض لسنة 1990 والذي ينص على ضرورة الرقابة على نمو الكتلة النقدية بمعدل متوسط قدر بـ 0.28 و الأمر نفسه بالنسبة للفترة (2010-2012) بمعدل متوسط قدر بـ 0.87%؛
- ✓ شهدت السنوات الأخيرة مرحلتين، مرحلة التضخم خلال الفترة من (2013-2014) بمعدل متوسط قدر بـ 3.65 والفترة من (2017-2018) بمعدل متوسط بـ 1.27، ومرحلة الانكماش خلال الفترة (2015-2016) بمعدل متوسط قدر بـ 0.07.

2. تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة من (1990-2020): وتتكون من صافي الأصول الأجنبية، قروض مقدمة للدولة، قروض مقدمة للاقتصاد.

الشكل رقم (4-3): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة من (1990-2020)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (04) وباستخدام برنامج (EXCEL-2007).

- تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة الممتدة من (1990-2001):
- صافي الأصول الأجنبية: يتبين من خلال معطيات الشكل أعلاه، التحسن المسجل على مستوى صافي الأصول الأجنبية، حيث تزايدت من 6.53 مليار دج سنة 1990 إلى 60.39 مليار دج سنة 1994، ويرجع السبب في ذلك لشروع الجزائر في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، بعدها انخفضت إلى 26.29 مليار دج سنة 1995 لتسجل ارتفاعا بأكثر من 5 مرات سنة 1996 بحيث بلغت ما قيمته 133.94 مليار دج، و 350.3 مليار دج سنة 1997 وذلك نتيجة الارتفاع المسجل في حجم احتياطي الصرف الراجع لارتفاع أسعار النفط في السوق النفطية الدولية، ولقد سجلت صافي الأصول الأجنبية انخفاضا سنة 1998 بقيمة بلغت 280.7 مليار دج، وفي سنة 1999 بقيمة بلغت 169.6 مليار دج وذلك بسبب الصدمة النفطية العكسية لسنة 1998 ما أدى إلى تراجع الإيرادات النفطية. لتعاود هذه الأصول الارتفاع لتبلغ 775.9 مليار دج سنة 2000 وهذا راجع أساسا إلى انتعاش أسعار النفط فقد ارتفع سعر البرميل من 17.44 دولار سنة 1999 إلى 28.5 دولار سنة 2000.
- القروض المقدمة للاقتصاد: شهدت القروض المقدمة للاقتصاد ارتفاعا ملحوظا، متصاعدة من 246.97 مليار دج في سنة 1990 إلى 565.64 مليار دج سنة 1995 ما عدا الانخفاض المسجل سنة 1993 بقيمة 220.24 مليار دج، لتنتقل من 776.84 مليار دج سنة 1996 إلى 741.28 مليار دج سنة 1997 ويعود السبب لسياسة البنوك في عملية منح القروض، لتعاود تسجيل الارتفاع سنتي 1998 و 1999 بحيث بلغت على التوالي 906.2 مليار دج و 1150.7 مليار دج على الرغم من الانخفاض المسجل في أسعار النفط، لتسجل انخفاضا سنة 2000 حيث بلغت 993.7 مليار دج ويعود ذلك لتحسن أسعار النفط في السوق الدولية.
- القروض المقدمة للدولة: سجلت هذه الأخيرة تذبذبا بين موجتي الارتفاع والانخفاض، حيث بلغت سنة 1990 قيمة 167.04 مليار دج، ثم ارتفعت إلى 226.93 مليار دج سنة 1992 ثم إلى 527.83 مليار دج سنة 1993، لتبدأ الانخفاض انطلاقا من سنة 1994 وصولا إلى سنة 1996 بسبب السياسة المالية المطبقة لتقليص العجز في ميزانية الدولة عن طريق تخفيض الإنفاق في القطاعات غير المنتجة، وتسديد الخزينة العمومية لديونها لبنك الجزائر وللجهاز المصرفي. لتسجل ارتفاعا سنة 1997 حيث بلغت 423.65 مليار دج و 723.2 مليار دج سنة 1998 ويعود السبب في ذلك للجوء الخزينة إلى بنك الجزائر كمقترض. لتراجع سنة 2000 إلى 699.5 مليار دج جراء تسديد الخزينة لديونها لدى المصارف.
- تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة من (2001-2020):
- صافي الأصول الأجنبية: شهدت صافي الأصول الأجنبية سنة 2001 ظاهرة نقدية جديدة ميزت الوضعية النقدية بحيث أصبح صافي الأصول الأجنبية المكون الرئيسي للإصدار النقدي، فقد تجاوز حجم صافي الأصول الأجنبية الكتلة النقدية M1 لنفس السنة حيث بلغت 1310.7 مليار دج، لتستمر في تسجيل الارتفاع وصولا إلى سنة 2014 وبمعدلات نمو متذبذبة ويعود السبب في ذلك لارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية، حيث عرفت الفترة الممتدة من (2005-2014) ظاهرة نقدية جديدة أخرى ميزت تطور الوضعية النقدية، وهي تغطية صافي الأصول الأجنبية بشكل كلي للكتلة النقدية M2 وهو ما يوضح الأهمية المتزايدة لدور الأصول الخارجية كمحدد رئيسي للإصدار النقدي في الجزائر، لتبدأ هذه الأصول في تسجيل الانخفاض انطلاقا من سنة 2015 حيث سجلت 15375.4 مليار دج إلى 6518.2 مليار دج في سنة 2020، ويرجع هذا الانخفاض أساسا إلى الانخفاض المستمر لأسعار النفط في السوق الدولية ابتداء من سنة 2015، وإلى انخفاض قيمة

الدولار مقابل الأورو وتراجع قيمة الدينار مقارنة بالعملة الأجنبية، وإلى أزمة كورونا والإغلاق الكبير وتبعياتها على الاقتصاد الجزائري ومنه انخفاض حجم احتياطي الصرف وبالتالي تقلص حجم صافي الأصول الأجنبية.

- القروض المقدمة للاقتصاد: منذ سنة 2001 شهدت هذه القروض ارتفاعا متزايد إلى غاية سنة 2020، حيث قدرت سنة 2001 بما قيمته 1078.4 مليار دج، وسنة 2008 بـ 2615.5 مليار دج وصولا إلى 11182.3 مليار دج سنة 2020، وتباينت معدلات النمو المسجلة من سنة لأخرى، ويعود هذا الارتفاع في القروض المقدمة للاقتصاد إلى زيادة الفوائض المالية بسبب ارتفاع أسعار النفط من جهة، وكذا تمويل الاستثمارات عن طريق زيادة القروض البنكية الممنوحة.
- القروض المقدمة للدولة: يلاحظ أن هذه القروض قد سجلت ارتفاعا سنة 2001 وسنة 2002 حيث بلغت 569.7 مليار دج و 578.7 مليار دج على التوالي، ما يفسر اعتماد الخزينة في هذه الفترة على القروض بهدف الإصدار النقدي، لتبلغ 423.4 مليار دج سنة 2003، ويعود السبب إلى التحسن في الادخار المالي لدى الخزينة. وفي ظل ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة من (2004-2014)، الأمر الذي أدى إلى تقليل اعتماد الخزينة على القروض المقدمة من قبل الجهاز المصرفي، حيث سجلت هذه القروض (-20.6) مليار دج سنة 2004 إلى (-3627.3) مليار دج سنة 2008، و (-1992.3) مليار دج سنة 2014 ويتزامن هذا مع انتعاش أسعار النفط في السوق النفطية الدولية، الأمر الذي انعكس إيجابا على الإيرادات النفطية، وتحقيق فائض في موازنة الدولة، أما بعد انهيار أسعار النفط خلال السداسي الثاني من سنة 2014 قامت الخزينة باللجوء من جديد إلى الاقتراض من الجهاز البنكي<sup>1</sup>، وكان ذلك انطلاقا من سنة 2015 بمبلغ قدر بـ 567.5 مليار دج وسنة 2016 بمبلغ 2682.2 مليار دج، وسنة 2017 بمبلغ 4691.9 مليار دج وصولا إلى سنة 2020 بما قيمته 9353.5 مليار دج، وما ميز السنة الأخير انتشار وباء كوفيد-19 وتأثيره على الوضع النقدي والمالي للاقتصاد الوطني.

من التحليل السالف يمكن القول أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة الإيرادات النفطية، وبالتالي زيادة حجم الأصول الأجنبية، الأمر الذي يقلل من لجوء الخزينة للاقتراض من الجهاز المصرفي والعكس في حالة الانخفاض.

### المطلب الثاني: تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة من (1990-2020)

بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90 سعت الجزائر إلى تصحيح وضعيتها الاقتصادية وذلك من خلال الشروع في تطبيق السياسة النقدية، حيث أضحي البنك المركزي يستخدم خليطا متجانسا من الأدوات المباشرة وغير المباشرة للتحكم في حجم المعروض النقدي ومراقبة نمو الاقتصاد.

1. معدل إعادة الخصم: هي الأداة الأكثر استخداما من قبل بنك الجزائر وذلك بهدف توفير السيولة وإعادة تمويل البنوك والمؤسسات المالية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كأداة للسياسة النقدية تستعمل لمراقبة حجم السيولة البنكية، وتميزت عملية إعادة الخصم في الجزائر بمعدل خصم منخفض وثابت، وذلك لإعادة تمويل الجهاز المصرفي من طرف بنك الجزائر بإعادة خصم الأوراق المالية المقدمة من طرف البنوك التجارية.<sup>2</sup> ولقد حدد قانون النقد والقرض شروط إعادة الخصم لدى بنك الجزائر، ويتم ذكرها فيما يلي:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> مليكة نجاعي، مرجع سبق ذكره، ص 159.

<sup>2</sup> فريد بن عبيد، (ديسمبر 2013): "تقييم السوق النقدية الجزائرية كأداة لإعادة التمويل"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، (العدد 14)، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، ص 90-91.

<sup>3</sup> سمية حاجي، مرجع سبق ذكره، ص 237-238.

## الفصل الثالث أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة من 1990-2020 (دراسة تحليلية)

- ✓ إعادة خصم سندات تمثل عمليات تجارية سواء كانت مضمونة من الجزائر أو الخارج؛
  - ✓ إعادة الخصم للمرة الثانية لمستندات تمويل تمثل قروضا موسمية أو قروض تمويل قصيرة الأجل، على أن لا تتعدى المدة القصوى لذلك 6 أشهر، مع قابلية تجديد هذه العملية دون تجاوز مهلة المساعدة 12 شهرا؛
  - ✓ إعادة الخصم للمرة الثانية لسندات مصدرة أساسا لإحداث قروض متوسطة المدى، شرط أن تتجاوز المدة القصوى 6 أشهر، يمكن تجديدها دون أن تتعدى المدة الكلية للتجديدات 3 سنوات. ولكن هذه العملية لا يقوم بها البنك المركزي إلا إذا كانت القروض المتوسطة المعنية هدفها تمويل تطوير وسائل الإنتاج أو تمويل الصادرات أو إنجاز السكن؛
  - ✓ خصم سندات عمومية لفائدة البنوك والمؤسسات المالية، والتي لم يبق عن تاريخ استحقاقها إلا 3 أشهر كحد أقصى.
- والجدول الموالي يعرض تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة من (1990-2020).
- الجدول رقم (3-5): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة من (1990-2020)

معدل إعادة الخصم %	إلى	ابتداء من
10.5	1991/09/30	1990/05/22
11.5	1994/04/09	1991/10/01
15	1995/08/01	1994/04/10
14	1996/08/27	1995/08/02
13	1997/04/20	1996/08/28
12.5	1997/06/28	1997/04/21
12	1997/11/17	1997/06/29
11	1998/02/08	1997/11/18
9.5	1999/09/08	1998/02/09
8.5	2000/01/26	1999/09/09
7.5	2000/10/21	2000/01/27
6	2002/01/19	2000/10/22
5.5	2003/05/31	2002/01/20
4.5	2004/03/06	2003/06/01
4	2016/09/30	2004/03/07
3.5	2017/04/30	2016/10/01
3.75	إلى ديسمبر 2019	2017/05/01
3.75	إلى نوفمبر 2020	ديسمبر 2019

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: معطيات بنك الجزائر متاح على الموقع التالي: <https://www.bank-of-algeria.dz>

من خلال الجدول الموضح أعلاه يتبين أن معدل إعادة الخصم شهد تذبذبا واستقرارا خلال فترات محددة، حيث ارتفع من 10.5% سنة 1990 إلى 15% سنة 1994، ويرجع الارتفاع المستمر لمعدل إعادة الخصم لانتهاج البنك المركزي سياسة نقدية تقييدية للحد من التوسع في الائتمان والتحكم في التضخم وكبح جماحه، غير أن ارتفاع معدل هذا الأخير نتيجة تدهور سعر صرف الدينار وكذلك عملية تحرير الأسعار في تلك الفترة حال دون تحقيق الهدف المبتغى. والمعلوم أن الغاية الأساسية من رفع معدلات إعادة الخصم هي البحث عن تطبيق أسعار فائدة حقيقية موجبة وخفض معدلات التضخم.

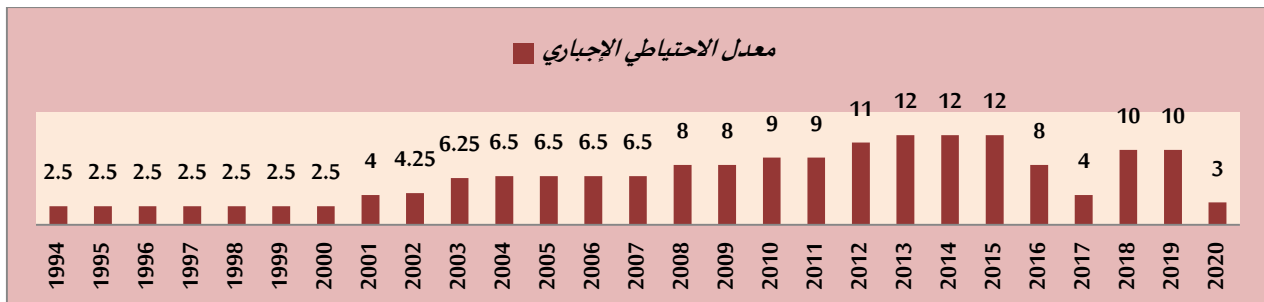
## الفصل الثالث أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة من 1990-2020 (دراسة تحليلية)

وبداية من سنة 1995 شهدت معدلات إعادة الخصم انخفاضات متواصلة، حيث انخفضت من 14% سنة 1995 إلى 5.5% سنة 2000، لتستقر عند 4% منذ سنة 2004 ويبقى ثابتا إلى غاية سبتمبر 2016، فيرجع سبب الانخفاض إلى تسجيل استقرار في معدل التضخم نتيجة برامج التثبيت والتعديل الهيكلي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي وعودته إلى مستوياته المستهدفة ضمينا نتيجة تطبيق سياسة استهداف التضخم، وتحسن الوضعية المالية للمصارف، وتسجيل حالة من الاستقرار المالي والنقدي بسبب ارتفاع أسعار النفط ما ساهم في توفير السيولة، مع تسجيل أسعار فائدة حقيقية موجبة. فالهدف من تخفيض معدل إعادة الخصم زيادة المعروض النقدي لتنشيط الاقتصاد بالتزامن مع تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادية.

في المرحلة من (2016-10-01 إلى 2017-04-30) خفض بنك الجزائر معدل إعادة الخصم إلى 3.5% بالرغم من ارتفاع معدلات التضخم في السنتين الأخيرتين، ويرجع سبب خفض معدل إعادة الخصم إلى نقص السيولة المصرفية التي شهدتها الجزائر مؤخرا، وذلك بغية إعادة تمويل المصارف، ليرفع بنك الجزائر من معدل إعادة الخصم ابتداء من ماي 2017 إلى غاية سبتمبر 2020 حيث بلغ 3.75% من أجل التحكم في معدل التضخم من جديد الذي ارتفع في السنتين 2016 و 2017، ويعود ذلك لسياسة بنك الجزائر المنتهجة جراء انخفاض أسعار النفط نتيجة الصدمة النفطية العكسية لسنة 2014 وتأثيراتها على الاقتصاد الوطني ولجوء الجزائر لتطبيق سياسة التمويل غير التقليدي، ويبقى هذا المعدل ثابتا إلى غاية نوفمبر من سنة 2020 بسبب الاستقرار المسجل في المستوى العام للأسعار (التضخم)، وانعدام التمويل لدى بنك الجزائر.

2. الاحتياطي الإجباري: هنا يلتزم كل بنك تجاري بالاحتفاظ بنسبة من أصوله النقدية وودائعه في شكل رصيد دائم لدى البنك المركزي، وقد حدد قانون النقد والقرض 90-10 في المادة 93 أنه لا يجب أن يتعدى الاحتياطي الإجباري 28%، وفي سنة 1994 أصدرت التعليمات رقم 16-94 التي تلزم المصارف والمؤسسات المالية بالاحتفاظ بمبالغ معينة من الاحتياطيات لديها في شكل ودائع لدى البنك المركزي وتم تحديد معدل الاحتياطي الإلزامي في هذه التعليمات بـ 2.5% على مجموع العناصر المذكورة في المادة الثانية في هذه التعليمات<sup>1</sup>، والجدول التالي يبين تطور الاحتياطي الإجباري في الجزائر خلال الفترة من 1994-2020.

الشكل رقم (3-5): تطور معدل الاحتياطي الاجباري خلال الفترة الممتدة من (1994-2020)



المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج (EXCEL-2007) وبالاعتماد على معطيات بنك الجزائر متاح على الموقع:

<https://www.bank-of-algeria.dz>

<sup>1</sup> فتيحة بن علي، صالح تومي، (2020): "تحليل وتقييم أدوات السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2017)"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، (العدد 22)، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، ص56.

من خلال معطيات الجدول الموضح أعلاه يتبين أن بنك الجزائر بدأ في الاعتماد على أداة الاحتياطي الإجباري بصفة نشطة تزامنا مع تطور فائض السيولة التي شهدتها البنوك، وقد أثبتت هذه الأداة فعاليتها في إدارة وامتصاص الفائض من السيولة، بحيث نجد أن معدل الاحتياطي الإجباري في تزايد وتطور مستمر، فقد قدر بـ 4% سنة 2001، ليصل إلى 6.5% سنة 2004، وحافظ هذا المعدل على ثباته إلى غاية سنة 2007، ليسجل ارتفاع سنة 2008 حيث قدر بـ 8%، ليبدأ في الارتفاع بوتيرة متزايدة مسجلا أعلى قيمة له سنة 2013 بـ 12% ليستقر عند هذا المعدل إلى غاية سنة 2016، ويرجع السبب من وراء الزيادات المستمرة في معدل الاحتياطي الإجباري إلى أن السلطات النقدية تعتمد بدرجة كبيرة خلال هذه الفترة على هذه الأداة من أجل امتصاص فائض السيولة، وتعزيز دور السياسة النقدية للتحكم في معدل التضخم.

وفي سنة 2016 تراجع معدل الاحتياطي الإجباري إلى 8% بسبب نقص السيولة في الاقتصاد والعسر المالي الذي واجه البنوك، بالإضافة إلى رغبة السلطات النقدية في إعادة الدور للبنوك لتمويل الاقتصاد في ظل الانخفاض الحاد لأسعار النفط نتيجة الأزمة النفطية العكسية لسنة 2014، ليعود هذا المعدل إلى الارتفاع خلال سنتي 2018 و 2019 ليبلغ 10%، وذلك بغية امتصاص السيولة بعد تطبيق سياسة التمويل غير التقليدي، لينخفض هذا المعدل مجددا حيث حدد في سنة 2020 بـ 3% بموجب التعليم رقم 2020-09 المؤرخة 14 سبتمبر 2020<sup>1</sup>، ويرجع السبب في ذلك إلى أزمة السيولة التي أرجعت أسبابها إلى ارتفاع الطلب على المدخرات والأموال خوفا من انهيار الاقتصاد الوطني جراء الانعكاسات التي خلفتها جائحة كورونا على الاقتصاد الوطني.

3. عمليات السوق المفتوحة: نص قانون النقد والقرض 10/90 باستخدام عمليات السوق المفتوحة من خلال المتاجرة في السندات العمومية التي لا تتعدى مدة استحقاقها ستة أشهر على أن لا يتجاوز المبلغ الكلي لهذه السندات 20% من إجمالي الإيرادات العادية للدولة للسنة المنصرمة، لكن بعد صدور الأمر 03/11 المتعلق بالنقد والقرض تم إسقاط شرط سقف 20% وجعله مفتوحا حسب ما تستدعيه ظروف وأهداف السياسة النقدية، وقد تم تطبيق عملية السوق المفتوحة لأول مرة سنة 1996 عندما قيام البنك المركزي بشراء السندات العمومية التي تتجاوز 6 أشهر<sup>2</sup>.

ومنذ ظهور فائض السيولة في السوق النقدية سنة 2001، لم يستطع بنك الجزائر بيع سندات عمومية لامتناس السيولة الفائضة، لكن ابتداء من سنة 2004 تم محاولة استعمالها كأداة فعالة، على أن يقوم المتعاملون الاقتصاديون بطرح الأوراق المالية على المدينين المتوسط والطويل لتفعيل عمل السوق النقدية، ورغم كل الجهود المبذولة ظلت عمليات أداة السوق المفتوحة غير مستعملة منذ سنة 2002، لكن مع انخفاض حجم السيولة أعاد بنك الجزائر تفعيل دور هذه الأداة الهامة، حيث تم في أواخر سنة 2017 تحديد معدل فائدة قدر بـ 3.5% لسندات تستحق لفترة ما بين 7 أيام، 3 أشهر، 12 شهر<sup>3</sup> وقد سمحت هذه العملية بتعويض الانخفاض المستمر في مستوى السيولة المصرفية.

4. أداة استرجاع السيولة بالمناقصة: تعتبر هذه الأداة إحدى الآليات التي تم استحداثها من قبل بنك الجزائر كوسيلة لسحب وامتصاص فائض السيولة، وقد تم إدخال هذه التقنية حيز التنفيذ شهر أفريل سنة 2002، وتقوم على استدعاء بنك الجزائر

<sup>1</sup> تعليمية رقم (2020-09)، المؤرخة في 14 سبتمبر 2020، المعدلة والمتممة للتعليمية الصادرة في 2004 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإجبارية.

<sup>2</sup> فتيحة بن علي، صالح تومي، مرجع سبق ذكره، ص 56.

<sup>3</sup> مليكة نجاعي، مرجع سبق ذكره، ص 143.

## الفصل الثالث أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة من 1990-2020 (دراسة تحليلية)

البنوك التجارية أن تضع اختياريا لديه جزءا من سيولتها في شكل ودائع لمدة 24 ساعة أو لأجل، في مقابل استحقاتها لمعدل فائدة ثابت أو متغير يتم احتسابه على أساس فترة الاستحقاق (n/360)، وذلك من خلال مشاركتها في مناقصة يتم إعلانها من طرف بنك الجزائر.<sup>1</sup> والجدول الموالي يوضح تطور أداة استرجاع السيولة عن طريق نداءات العروض للفترة (2002-2020).

الجدول رقم (3-6): تطور أداة استرجاع السيولة عن طريق نداءات العروض للفترة (2002-2020)

		السنوات									
		2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002		
		0.75	1.25	1.75	1.25	1.25	0.75	1.75	2.75	معدل استرجاع السيولة لمدة 7 أيام %	
		1.25	2	2.5	2	1.90	/	/	/	معدل استرجاع السيولة لمدة 3 أشهر %	
		/	/	/	/	/	/	/	/	معدل استرجاع السيولة لمدة 6 أشهر %	
		السنوات									
سبتمبر 2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
	3.00	3.5	3.5	-	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	معدل استرجاع السيولة لمدة 7 أيام %
	-	-	-	-	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	معدل استرجاع السيولة لمدة 3 أشهر %
	-	-	-	-	1.5	1.5	1.5	1.5	/	/	معدل استرجاع السيولة لمدة 6 أشهر %

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر متاح على: <https://www.bank-of-algeria.dz>

يتبين من خلال الجدول الموضح أعلاه، أن معدلات أداة استرجاع السيولة عرفت تغيرات دورية بين موجتي الارتفاع والانخفاض، فاسترجاع السيولة لمدة 7 أيام دخلت حيز التطبيق سنة 2002 بمعدل 2.75% لينخفض هذا المعدل إلى 0.75% سنة 2004، ثم تراوح بين 1.25% و 1.75% ما بين سنتي 2005 و 2008، ليستقر المعدل عند 0.75% منذ سنة 2009 ولغاية سنة 2016، ليسجل ارتفاعا ابتداء من سنة 2018 حيث قدر بـ 3.5% ويثبت على نفس المعدل خلال سنة 2019، ثم ينخفض هذا المعدل إلى 3.00% في سبتمبر 2020. أما استرجاع السيولة لـ 3 أشهر والتي دخلت حيز التطبيق سنة 2005، بمعدل 1.90% شهدت ارتفاعا محسوسا منذ سنة 2005 إلى غاية سنة 2007 أين بلغ معدلها 2.5%، لتعاود الانخفاض تدريجيا وتستقر عند 1.25% منذ سنة 2009 ولغاية سنة 2016. أما من سنة 2017 إلى غاية سنة 2020 فلم يستخدم بنك الجزائر هذه الأداة وذلك بسبب انخفاض حجم السيولة في الاقتصاد والعسر المالي الذي واجه البنوك التجارية بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط في السوق النفطية الدولية.

وفيما يتعلق باسترجاع السيولة لمدة 6 أشهر، فقد دخلت حيز التنفيذ في سنة 2013 بمعدل 1.5%، ليبقى هذا الأخير ثابتا إلى غاية سنة 2017 حيث توقف بنك الجزائر عن استخدام هذه الأداة، وذلك بسبب نقص السيولة جراء تراجع وانخفاض أسعار النفط.

5. تسهيلة الودائع المغلة للفائدة: نظرا لوجود فائض السيولة منذ بداية سنة 2002 جاء تطبيق هذه الآلية بموجب التعليم رقم 04-05 المؤرخة في 14 جوان 2005، وتعتبر عن توظيف فائض السيولة للبنوك التجارية لدى بنك الجزائر في شكل عملية على

<sup>1</sup> فضيل رايس، (2013): "تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2011)", مجلة بحوث اقتصادية عربية، المجلد 20، (العددان 61-62)، مركز دار الوحدة العربية، لبنان، ص ص 200-201.

## الفصل الثالث أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة من 1990-2020 (دراسة تحليلية)

بياض في شكل قرض تقوم البنوك التجارية بمنحه لبنك الجزائر، وتتلقى عنه فائدة تحسب على أساس فترة استحقاقها ومعدل فائدة ثابت يحدده بنك الجزائر.<sup>1</sup> والجدول الموالي يوضح تطور آلية تسهيلة الودائع المغلة للفائدة للفترة من (2005-2017).

الجدول رقم (7-3): تطور آلية تسهيلة الودائع المغلة للفائدة للفترة من (2005-2017)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
فوائد تسهيلات الإيداع %	0.3	0.3	0.75	0.75	0.3	0.3	0.3
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	
فوائد تسهيلات الإيداع %	0.3	0.3	0.3	0.3	0.00	0.00	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر متاح على: <https://www.bank-of-algeria.dz>

تطورت نسبة العائد من 0.3% في سنة 2005 إلى 0.75% سنتي 2007 و 2008 لتعود إلى معدل 0.3% من سنة 2009 إلى غاية سنة 2015، وفي سنة 2009 تم تدعيم الإطار التنظيمي لهذه الأداة واتضح ذلك في النظام 02-03 الصادر في 26 ماي 2009 المتعلق بعمليات وأدوات السياسة النقدية، وفي سنة 2016 لم يستخدم بنك الجزائر هذه الأداة وذلك بسبب انخفاض السيولة في الاقتصاد بسبب تداعيات الصدمة النفطية العكسية لسنة 2014 على الاقتصاد الوطني.

6. المعدل المستهدف لمناقصات القروض: شرع بنك الجزائر ابتداء من شهر ماي سنة 1995 (تعليمية بنك الجزائر رقم 28/95 المؤرخة في 22/04/1995)، في تطبيق نظام المناقصات عن طريق نداءات العروض في السوق النقدية بغية توفير السيولة لصالح البنوك التجارية، ويندرج ذلك في إطار إعطاء قيمة أكبر لمعدل الفائدة بهدف تعزيز قوى السوق وزيادة شفافية السياسة النقدية.<sup>2</sup> والجدول الموالي يوضح تطور المعدل المستهدف لمناقصات القروض.

الجدول رقم (8-3): تطور المعدل المستهدف لمناقصات القروض

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدل المستهدف لمناقصات القروض	19.44	16.5	13.25	11.75	10.75	8.25	8.25	8.25	8.75	4.5	4.25

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، ديسمبر 2008.

من خلال الجدول الموضح أعلاه يتبين أن المعدل المستهدف لمناقصات القروض في تناقص مستمر من سنة 1995 حيث قدر بـ 19.44% وصولاً لسنة 2000 حيث قدر بـ 8.25%، ليثبت عند 8.25% من سنة 2000 إلى سنة 2002، ليسجل هذا المعدل ارتفاعاً نسبياً سنة 2003 حيث قدر بـ 8.75%، لينخفض مجدداً إلى 4.5% سنة 2004 و 4.25% سنة 2005. وللإشارة فإن بنك الجزائر توقف عن استخدام هذه الأداة سنة 2005.

<sup>1</sup> سوسن بركاني، مريم هاني، (2020): "مدى مساهمة السياسة النقدية في ضبط القروض البنكية كآلية للحد من التضخم دراسة قياسية للبنوك التجارية العاملة بالجزائر خلال الفترة (2009-2018)"، مجلة الاقتصاد الدولي والعملة، المجلد 03، (العدد 01)، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، ص 207.

<sup>2</sup> أمال موساوي، (2020-2021): "انعكاسات سعر الفائدة على السياسة الاقتصادية الكلية (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2020)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، ص 143-144.

## الفصل الثالث أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة من 1990-2020 (دراسة تحليلية)

7. نظام الأمانات: يتدخل بنك الجزائر في السوق النقدية من أجل ضمان توفير السيولة عن طريق تعديل معدل الفائدة المتفاوض عليه، ويحدد مبلغ هذا التدخل بناء على الوضع المتصور والمقاييس التي يحددها، ويرتكز نظام الأمانات على مبدأ يتمثل في أن كل بنك مقترض ملزم بتقديم ضمانات تتمثل في سندات عمومية أو خاصة أمام البنك المقرض، بمعنى أنها عمليات مضمونة تقوم على التنازل مؤقتا عن سندات مقابل دين، وعند انقضاء أجل القرض يعيد البنك المقرض السندات للبنك المقرض.<sup>1</sup> والجدول الموالي يوضح تطور معدل المستهدف لنظام الأمانات لمدة 24 ساعة.

الجدول رقم (3-9): تطور معدل المستهدف لنظام الأمانات لمدة 24 ساعة

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
4.5	4.5	4.5	4.5	8.75	8.75	10.75	معدل المستهدف لنظام الأمانات لمدة 24 ساعة

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، ديسمبر 2008.

من خلال معطيات الجدول أعلاه يتضح أن معدل المستهدف لنظام الأمانات لمدة 24 ساعة، شهد انخفاض من 10.75% سنة 2000 إلى 8.75% سنتي 2001 و 2002، ليستمر في الانخفاض إلى 4.5% من سنة 2003 إلى سنة 2006. ولم تستخدم هذه الأداة مجددا من طرف بنك الجزائر بعد سنة 2006 نظرا لوجود فائض في السيولة نتيجة زيادة حجم الإيرادات النفطية بسبب انتعاش سعر النفط وارتفاعه في السوق النفطية.

إن اعتماد بنك الجزائر على الأدوات التي تم عرضها سالفًا في إدارة سياسته النقدية، وذلك بتفضيل أدوات على أدوات أخرى حسب الوضع الاقتصادي السائد، ساهم بشكل ملحوظ في امتصاص فائض السيولة في السوق النقدية، الأمر الذي انعكس على استقرار الأسعار والحد من معدل التضخم.

8. تطور أسعار الفائدة: نتيجة لارتفاع معدلات إعادة الخصم ومعدل تدخل البنك المركزي في السوق النقدية جراء تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، ارتفعت معدلات الفائدة في السوق النقدية في بداية الفترة، ومن ثم بدأت تسجيل انخفاضًا تدريجيًا مع بداية سنة 1996 وصولًا لسنة 1998، ويعود ذلك لانخفاض معدل التضخم. فقد أصبحت معدلات الفائدة مرتبطة بالتغيرات في الأسعار الأمر الذي انعكس بتسجيل معدلات الفائدة الحقيقية موجبة ابتداءً من سنة 1997. ولم تلعب سياسة أسعار الفائدة دورها خلال فترة التسعينات، بسبب تسقيفها مما جعلها سلبية؛ ولذلك كان أول قرار تم اتخاذه في إطار برنامج الاستقرار الاقتصادي، هو التخلي عن تسقيف معدلات الفائدة، وشرع بنك الجزائر في التحرير التدريجي لهذه المعدلات تجنبًا لأي انحرافات على مستوى تكلفة القروض البنكية.<sup>2</sup> والجدول الموالي يوضح تطور أسعار الفائدة الحقيقية خلال الفترة من (1990-2020).

<sup>1</sup> أمال موساوي، مرجع سبق ذكره، ص 144.

<sup>2</sup> سمية حاجي، مرجع سبق ذكره، ص 239.

## الفصل الثالث أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة من 1990-2020 (دراسة تحليلية)

الجدول رقم (3-10): تطور أسعار الفائدة الحقيقية خلال الفترة من 1990-2020

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	
سعر الفائدة الحقيقي (%)	-17.09	-29.77	-11.41	-4.95	-13.75	-7.90	
السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	
سعر الفائدة الحقيقي (%)	-4.05	8.14	15.10	-0.09	-10.33	10.02	
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	
سعر الفائدة الحقيقي (%)	7.17	-0.19	-3.78	-7.00	-2.30	1.51	
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	
سعر الفائدة الحقيقي (%)	-6.43	21.57	-6.99	-8.65	0.50	8.10	
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
سعر الفائدة الحقيقي (%)	8.33	15.45	6.35	1.51	1.06	8.51	14.30

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: بيانات البنك الدولي متاح على الموقع الإلكتروني: <https://data.albankaldawli.org>

يمكن القول أن أسعار الفائدة على الاقتراض من البنوك التجارية ظلت خاضعة لحد أقصى نسبته 20% سنويا، الأمر الذي انعكس بتسجيل معدل الفائدة على الاقتراض وعلى الودائع (الحقيقي) سالبا في الفترة من (1990-1996)، بحيث بلغ 15% سنة 1995 بعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، الذي استوجب رفع معدلات الفائدة الاسمية حتى لا يكون المعدل الحقيقي سالبا. وتم التخلي عن الحد الأقصى على أسعار الفائدة للبنوك التجارية لصالح المقترضين وفرض سقف مؤقت بمقدار 5 نقاط مئوية على الفارق بين نسبة الفائدة الدائنة والمدينة تفاديا لحدوث زيادة كبيرة في نسب الإقراض، وتم إلغاء هذا الإجراء في شهر ديسمبر من سنة 1995 وأدى إلى تحرير أسعار الفائدة.<sup>1</sup>

في سنة 2009 بلغت أسعار الفائدة الحقيقية 21.57%، بينما في سنة 2010 بلغت -6.99% بالرغم من أن معدل التضخم المسجل في نفس السنة بلغ 3.9%، أما في سنة 2011 فقد بلغ سعر الفائدة الحقيقي -8.65%، في حين سجل هذا الأخير معدلات مرتفعة وموجبة خلال الفترة من (2012-2015) ليبلغ سنة 2015 نسبة 15.45%، أما خلال الفترة من (2016-2018) فقد انخفض سعر الفائدة الحقيقي، ليعاود الارتفاع سنتي 2019 و 2020 ليبلغ 8.51% و 14.30% على التوالي.

9. صندوق ضبط الإيرادات: تم إنشاء صندوق ضبط الإيرادات سنة 2000 بعد تسجيل الجزائر فوائض مالية كبيرة نتيجة لارتفاع أسعار النفط في السوق النفطية الدولية، وبغية الاستفادة من هذه الفوائض واستخدامها في الحفاظ على استقرار ميزانية الدولة بالنظر لعدم اليقين الذي تعرفه أسعار النفط على المدينين المتوسط والطويل، وبناء على هذا قررت الحكومة الجزائرية تأسيس صندوق لضبط إيرادات الجباية النفطية الذي يتجاوز توقعات وتقديرات قانون المالية.<sup>2</sup> ويعد حسب نص المادة 10 من القانون 02-2000:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> فتيحة بن علي، صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص55.

<sup>2</sup> عبد الصمد سعودي، (ديسمبر 2019): "دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر (2000-2018)، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 06، (العدد 02)، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، الجزائر، ص75.

<sup>3</sup> المادة 10 من القانون رقم 02-2000 المؤرخ في 27 جوان 2000 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، الجريدة الرسمية، (العدد 37)، ص07.

- ✓ حساب ضمن حساب التخصيص الخاص للخزينة؛
- ✓ يمول أساسا من الجباية الناجمة عن الفرق بين سعر النفط المعتمد في إعداد الميزانية العامة للدولة والسعر الفعلي في الأسواق النفطية الدولية؛
- ✓ يتمثل الهدف الأساسي للصندوق في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية النفطية إلى مستويات أدنى من تقديرات قانون المالية؛
- ✓ يستخدم كذلك لتخفيض الدين العمومي؛
- ✓ عملية تسيير صندوق ضبط الموارد توكل إلى وزارة المالية ويعد وزير المالية هو الأمر بالصرف له؛
- ✓ لا يخضع صندوق ضبط الموارد لرقابة برلمانية.

ولقد تم إدخال تعديل سنة 2004 على الصندوق تمثل في إضافة تسبيقات بنك الجزائر الموجهة إلى التسيير النشط للمديونية الخارجية، كما عرف تعديلا نظمته المادة 25 من قانون المالية التكميلي لسنة 2006 والهادف إلى تعديل الجزء المتعلق بنفقات هذا الصندوق، فقد أصبح يمول الخزينة العمومية كذلك بعدما كان يقتصر على تمويل عجز الموازنة العامة فقط. وقد استخدم بنك الجزائر هذه الأداة على نطاق واسع خلال الفترة من (2000-2014) لتعقيم فائض السيولة من خلال نقل ودائع الخزينة من البنوك إلى بنك الجزائر.<sup>1</sup> ويمكن توضيح النشاط التعقيبي للصندوق من خلال الملحق رقم (05).

بالرغم من أن صندوق ضبط الإيرادات يعتبر أداة مالية إلا أنه يلعب دورا هاما في تفعيل السياسة النقدية من خلال نشاطه التعقيبي المتمثل بعزله لمبالغ معتبرة عن الوضعية النقدية، والمتمثلة في الاقتطاعات السنوية من الجباية النفطية الموجهة له. إن اعتماد سعر مرجعي للموازنة العامة يمكن أن يؤدي لتعزيز رصيد الصندوق من خلال الهامش المسجل في الفرق بين السعر السوقي للنفط وهذا السعر المرجعي، لكن سياسة الدولة التمويلية المعتمدة خصوصا في ظل البرامج التنموية المطبقة، أدى إلى تسجيل نوع من العجز الميزناتي ولم يسمح بتسجيل تراكمات لصندوق ضبط الإيرادات، بحيث تم الاقتطاع من الصندوق ابتداء من سنة 2006، حيث ارتفعت مساهمته بدرجة كبيرة بنسبة 14% سنة 2006 وصولا إلى 71% سنة 2011. ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع سعر النفط ومنه زيادة النفقات العمومية، وقد بلغت تحويلات الصندوق إلى حدود النسبة 70%، ليعلن هذا الأخير نفاذه بنهاية سنة 2018 وذلك بعد انهيار أسعار النفط سنة 2014 وتأثيراتها على مؤشرات الاقتصاد الجزائري. وبالتالي استغلال موارد الصندوق لتمويل العجز الميزناتي للدولة. وللعلم فإن المبالغ المحولة للصندوق لا تدخل في هيكل الكتلة النقدية M2.<sup>2</sup>

### المطلب الثالث: أداء السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة من (1990-2020)، ومعيقاتها

يبيّن قانون النقد والقرض 90-10 الأهداف النهائية للسياسة النقدية، وقد تعددت هذه الأهداف لتشمل: تحقيق معدل النمو، تحقيق استقرار الأسعار، تحقيق التشغيل الكامل، تحقيق استقرار أسعار الصرف.

1. أداء السياسة النقدية في الجزائر من خلال تحقيق أهدافها: يمكن الحكم على أداء السياسة النقدية من خلال تحقيق أهدافها، وفيما يلي سيتم عرض وتحليل تطور أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة.

<sup>1</sup> تقرير بنك الجزائر، (2011): "التطور الاقتصادي والنقدي"، ص 168.

<sup>2</sup> سمير يحي، مرجع سبق ذكره، ص 52.

## الفصل الثالث أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة من 1990-2020 (دراسة تحليلية)

1.1. هدف تحقيق النمو الاقتصادي: يعد تحقيق النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية للسياسة النقدية، ويتم التعبير عن معدلات النمو الاقتصادي من خلال التطورات الحادثة على مستوى الناتج المحلي الإجمالي، وقد عرف معدل النمو في الجزائر عدة تذبذبات.<sup>1</sup> ويمكن تتبع تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من (1990-2020) من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم (3-11): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1990-2020)

السنوات	معدل النمو %	سعر النفط (دولار للبرميل)
1990	0.8	22.26
1991	-1.2	18.62
1992	1.8	18.44
1993	-2.1	16.33
1994	-0.9	15.53
1995	3.8	16.86
1996	4.1	20.29
1997	1.1	18.86
1998	5.1	12.28
1999	3.2	17.44
2000	3.8	28.5
2001	3.0	24.85
2002	5.6	24.36
2003	7.2	28.10
2004	4.3	36.05
2005	5.9	50.59
2006	1.7	61.00
2007	3.4	69.04
2008	2.4	94.1
2009	1.6	61.86
2010	3.6	77.38
2011	2.9	107.46
2012	3.4	109.45
2013	2.8	105.87
2014	3.8	96.29
2015	3.7	49.49
2016	3.2	40.76
2017	1.3	52.51
2018	1.1	69.78
2019	0.80	64.04
2020	-6.0	41.47

<sup>1</sup> أمحمد بن البار، مرجع سبق ذكره، ص 187.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- بيانات البنك الدولي متاح على: <https://data.albankaldawli.org>

- تقارير بنك الجزائر متاح على: <https://www.bank-of-algeria.dz>

- صندوق النقد العربي، (يوليو 2021)، "تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، ص 42.

- الموقع الإلكتروني: <https://fr.statista.com>

من خلال معطيات الجدول الموضح أعلاه يتبين أن خلال:

الفترة من (1990-2000): تم تسجيل معدلات نمو سالبة خلال السنوات 1991 و 1993 و 1994 وقد بلغت 1.2%- و 2.1%- و 0.9%- على التوالي، وذلك نتيجة تداعيات الأزمة النفطية لسنة 1986 على الاقتصاد الجزائري، وكذلك الركود المسجل في مختلف قطاعات الإنتاج خارج قطاع المحروقات، وأيضا أزمة المديونية الخارجية التي عانت منها الجزائر. ليسجل معدلات موجبة نتيجة تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي وانتعاش أسعار النفط في السوق النفطية الدولية، حيث قدر معدل النمو 3.8% و 4.1% خلال السنوات 1995 و 1996 على التوالي، لينخفض من جديد سنة 1997 ويبلغ معدل 1.1% نتيجة تدهور النشاط الاقتصادي خارج قطاع المحروقات وانخفاض الإنتاج الزراعي، وضعف نمو النشاط الصناعي، ثم ارتفع المعدل ارتفاعا محسوسا سنة 1998 حيث بلغ 5.1% وهذا راجع لتحسن أسعار النفط سنتي 1996 و 1997، وتحسن الإنتاج الفلاحي، لتراجع معدلات النمو خلال الفترة الممتدة من (1999-2000) إلى مستوى 3.2% و 3.8% على التوالي وذلك بالتزامن مع انخفاض أسعار النفط سنة 1998 حيث وصل سعر البرميل إلى 12.28 دولار<sup>1</sup>.

● الفترة من (2001-2007): سجل النمو الاقتصادي سنة 2001 معدل قدره 3.0% ليرتفع وصولا إلى 7.2% سنة 2003، ويعود هذا الارتفاع المسجل في معدل النمو إلى ارتفاع أسعار النفط وبالتالي تحسن الوضع الاقتصادي في الجزائر، ليسجل هذا المعدل انخفاضا ابتداء من سنة 2004 حيث قدر بـ 5.1% سنة 2005، و 1.7% سنة 2006 ويعود السبب في ذلك لاستمرار تسجيل الركود في قطاع المحروقات.

● الفترة من (2008-2014): استمر تسجيل التراجع في معدل النمو سنتي 2008 و 2009 حيث قدر بـ 2.4% و 1.6% على التوالي ويمكن إرجاع سبب هذا الانخفاض إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 والتي أثرت على أسعار النفط بالانخفاض ودخول الاقتصاد العالمي في حالة من الركود، لتسجل أسعار النفط انخفاضا سنة 2009 حيث بلغت 61.86 دولار للبرميل، لقد كان التحسن الطفيف المسجل خلال سنة 2010 بسبب تعافي الاقتصاد العالمي متبوعا بتباطؤ في النمو الاقتصادي الذي قدر سنة 2011 بـ 2.9% وذلك نتيجة لبداية دخول الاتحاد الأوروبي في أزمة الديون السيادية، ليشهد هذا المعدل تحسنا نسبيا سنة 2012 حيث قدر بـ 3.4% ويعود السبب في ذلك إلى التحسن المسجل في أداء قطاع الصناعة والبناء والأشغال العمومية<sup>2</sup>. يليه تسجيل تدبذبات بين الارتفاع والانخفاض إلى غاية سنة 2015، وقد تميزت السياسة النقدية في هذه الفترة بدعمها للنمو الاقتصادي.

<sup>1</sup> مليكة نجاعي، مرجع سبق ذكره، ص 161.

<sup>2</sup> محمد لكصايسي، (ديسمبر 2013): "التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه الأول من سنة 2013"، تدخل أمام المجلس الشعبي الوطني، بنك الجزائر، ص 10.

## الفصل الثالث أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة من 1990-2020 (دراسة تحليلية)

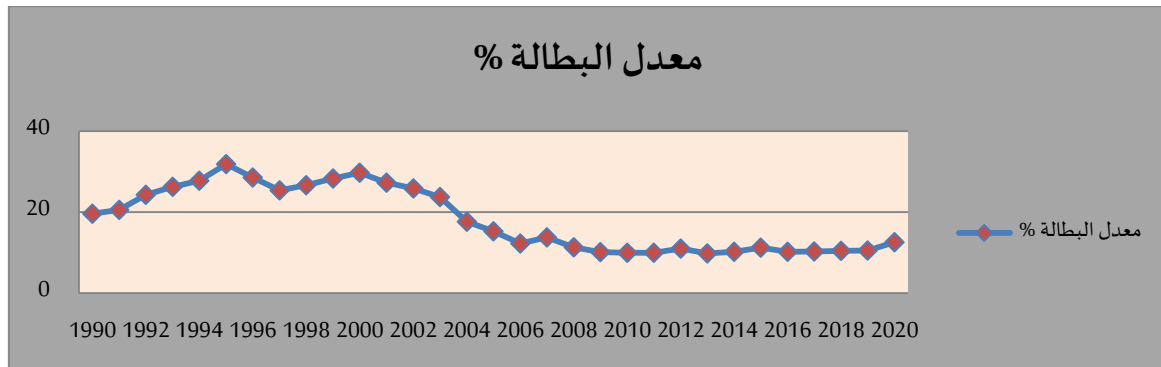
• الفترة من (2015-2020): منذ سنة 2015 سجل معدل النمو الاقتصادي تراجعاً حيث انخفض من 3.7% خلال هذه السنة إلى 1.3% سنة 2017، ويرجع هذا إلى الأزمة النفطية العكسية لسنة 2014 والتي ألفت بظلالها على مؤشرات الاقتصاد الوطني، بحيث قدر سعر النفط بـ 40.76 دولار للبرميل سنة 2016، بالإضافة إلى الركود الذي شهدته الجزائر في مختلف القطاعات، ما دفع بالسلطات النقدية إلى اللجوء لتبني التمويل غير التقليدي كمخرج من الأزمة.

خلال الفترة من 2017 إلى 2019 يلاحظ تراجع في معدلات النمو حيث تم تسجيل معدل قدر بـ 1.3% سنة 2017 واستمر في تسجيل موجة الانخفاض إلى أن بلغ 0.8% سنة 2019، ويرجع هذا الانخفاض إلى التراجع الكبير في نشاط قطاع المحروقات وتدهور بعض القطاعات الأخرى. أما فيما يتعلق بسنة 2020 فقد تم تسجيل معدل نمو سالباً قدر بـ 0.6% ويرجع ذلك لانعكاسات جائحة كورونا على مؤشرات الاقتصاد الوطني.

من خلال قراءة استنتاجية يسيرة لتطور معدل النمو في الجزائر خلال فترة الدراسة، يتضح أنه يتأثر بدرجة كبيرة بتقلبات أسعار النفط في السوق الدولية، الأمر الذي يستدعي السعي من أجل دعم النمو في القطاعات المنتجة خارج قطاع المحروقات وتوفير مصادر بديلة للدخل القومي.

1.4. تخفيض معدل البطالة (هدف التشغيل): تعد معدلات البطالة المرتفعة من أبرز المشاكل التي تواجه الاقتصاديات، ويرتبط هدف التشغيل الكامل بتحقيق معدلات بإمكانها امتصاص القوى العاطلة، كما باستطاعة السياسة النقدية التدخل باستخدام مختلف أدواتها بغية تخفيض معدل البطالة، ومحاربة هذه الأخيرة يكون بتشجيع الاستثمار وخلق فرص العمل. والشكل الموالي يوضح تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة من (1990-2020).

الشكل رقم (3-6): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1990-2020)



المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج (EXCEL-2007) وبالاعتماد على: معطيات الملحق رقم (06).

من خلال معطيات الشكل رقم (3-6) والملحق رقم (06)، يتبين أنّ خلال:

• الفترة من (1990-2000): سجل معدل البطالة في الجزائر ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة من (1990-2000)، بحيث بلغ 19.66% سنة 1990 وصولاً إلى 29.77% سنة 2000 وبمستويات متذبذبة، ويرجع السبب في ذلك لضعف القدرات الإنمائية للاقتصاد الوطني بسبب مواصلة الإصلاحات الاقتصادية وانخفاض مستوى الاستهلاك وادخار العائلات وعدم

تحسن محيط الاستثمار وهذا ما أدى إلى تقليص فرص العمل وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وهذا راجع كذلك للصدمة النفطية لسنة 1986 والتي ألقت بظلالها وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري.

- **الفترة من (2000-2013):** يلاحظ خلال هذه الفترة تسجيل انخفاض متواصل في معدلات البطالة حيث انتقلت من 29.77% سنة 2000 إلى 13.79% سنة 2007، في حين تم تسجيل ارتفاع في سعر النفط من 28.5 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 69.04 سنة 2007، ويعود انخفاض معدلات البطالة بالأساس لارتفاع أسعار النفط وبالتالي تحسن وضع الاقتصاد الوطني، والتوجه لتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، لتواصل تسجيل سلسلة الانخفاضات سنتي 2010 و 2011 بمعدل 9.96%، وقد كان لقطاع خارج المحروقات دورا في هذا الانخفاض خاصة قطاعي البناء والأشغال العمومية والصناعة.<sup>1</sup>
- **الفترة من (2014-2020):** في هذه الفترة شهدت معدلات البطالة تذبذبا إلا أن أكثرها كان ضمن موجة الارتفاع أي متخذا الاتجاه التصاعدي، حيث سجلت هذه المعدلات (10.21%، 11.21%، 10.2%، 10.33%، 10.42%، 12.55%، 10.51%) خلال سنوات (2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020) على الترتيب، ويعود الارتفاع المسجل في معدلات البطالة إلى الأزمة النفطية لسنة 2014 وتقليص حجم الإنفاق بانتهاج سياسة تقشفية، وأزمة كوفيد-19 وتداعياتهم على مؤشرات الاقتصاد الجزائري.

بقراءة للتحليل السابق المبني على معطيات الجدول رقم (3-6) والملحق رقم (06)، يتضح أن معدل البطالة في الجزائر يرتبط بتقلبات سعر النفط بعلاقة عكسية، حيث كلما ارتفعت الإيرادات النفطية انخفض معدل البطالة والعكس في حالة الانخفاض.

**3.1. هدف تحقيق التوازن الخارجي:** يعد تحقيق التوازن الخارجي من الأهداف الأساسية للسياسة النقدية، وللوقوف على مدى تحقيق هذا الهدف في الجزائر، سيتم تتبع تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة من (1990-2020).

<sup>1</sup>Banque d'algerie,(2008) : « Evaluation économique et monétaire en Algerie »,p28.

## الفصل الثالث أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة من 1990-2020 (دراسة تحليلية)

الجدول رقم (3-12): تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة من (1990-2020)

السنوات	رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)	سعر النفط (دولار للبرميل)
1990	-1.71	22.26
1991	0.26	18.62
1992	0.23	18.44
1993	-0.01	16.33
1994	-0.01	15.53
1995	-6.32	16.86
1996	-2.1	20.29
1997	1.16	18.86
1998	-1.74	12.28
1999	-2.38	17.44
2000	7.57	28.5
2001	6.19	24.85
2002	3.65	24.36
2003	7.47	28.10
2004	9.25	36.05
2005	16.94	50.59
2006	17.73	61.00
2007	29.55	69.04
2008	36.99	94.1
2009	3.86	61.86
2010	15.58	77.38
2011	20.14	107.46
2012	12.06	109.45
2013	0.13	105.87
2014	-5.88	96.29
2015	-27.54	49.49
2016	-26.03	40.76
2017	-21.76	52.51
2018	-15.82	69.78
2019	-16.93	64.04
2020	-16.37	41.47

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- معطيات بنك الجزائر متاح على الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz>

- سعدية حديوش، مرجع سبق ذكره، ص 175.

- الموقع الإلكتروني: <https://fr.statista.com>

بقراءة تحليلية للمعطيات الرقمية التي يتضمنها الجدول الموضح أعلاه يتبين أن رصيد ميزان المدفوعات قد شهد وضعية غير مستقرة، فقد سجل عجزا مستمرا خلال الفترة من (1990-1999) ما عدا السنوات 1991، 1992، 1997. إلا أن أسوأ سنتين كانتا 1994 و 1995 أين بلغ العجز -0.01 مليار دولار و -6.32 مليار دولار على التوالي ويعود السبب في ذلك لانخفاض الحاد المسجل في سعر النفط، وتطبيق برامج التثبيت والتعديل الهيكلي وكذلك تخفيض سعر صرف الدينار.

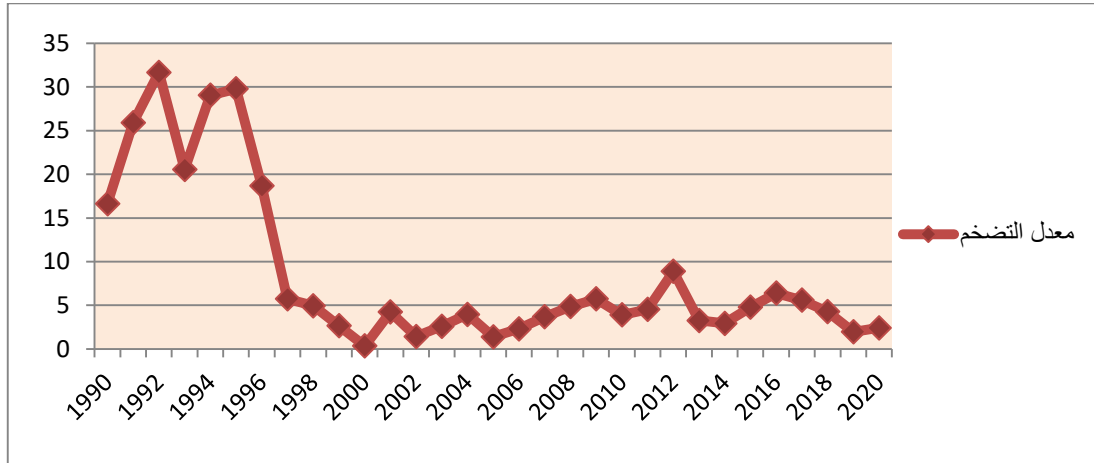
ليحقق فائضا سنة 2000 مقداره 7.57 مليار دولار، ويستمر رصيد ميزان المدفوعات بعد سنة 2002 في تسجيل إشارة موجبة ليتوالى تحقيق فوائض في رصيد ميزان المدفوعات، حيث سجل سنة 2008 فائضا قدر بـ 36.99 مليار دولار، ويعزى السبب إلى الارتفاع المتواصل لأسعار النفط في السوق الدولية حيث ارتفع من 28.5 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 94.1 دولار للبرميل سنة 2008 وبالتالي ارتفاع الجباية النفطية. أما فيما يتعلق بسنة 2009 فقد سجل رصيد ميزان المدفوعات الجزائري انهيارا، حيث انخفض انخفاضاً حاداً إلى 3.86 مليار دولار، الأمر الذي أدى إلى حدوث صدمة خارجية للاقتصاد الوطني ويعزى ذلك إلى انخفاض سعر النفط في هذه السنة إلى 61.86 دولار للبرميل، وذلك نتيجة لانعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وقد واصل بعد ذلك رصيد ميزان المدفوعات تسجيله إشارات موجبة إلى غاية سنة 2013 حيث قدر بـ 0.13 مليار دولار ويرجع هذا أساساً للارتفاع الكبير لواردات السلع مقابل انخفاض حجم صادرات المحروقات. ليسجل عجزاً بقيمة (-5.88) مليار دولار سنة 2014، ويتواصل العجز المسجل خلال السنوات اللاحقة إلى غاية سنة 2020، ويعود ذلك إلى انخفاض صادرات المحروقات بسبب انهيار أسعار النفط في السوق الدولية ابتداء من السادس الثاني لسنة 2014 وجائحة كورونا وانعكاساتها على السوق النفطية الدولية، الأمر الذي اعتبر تحدياً للاقتصاد الوطني باعتباره اقتصاداً ريعياً بالدرجة الأولى.

من خلال التحليل السالف، يمكن القول بأن رصيد ميزان المدفوعات الجزائري يتأثر بصفة كبيرة بتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية حيث يرتبط بنسبة كبيرة بصادرات النفط وتقلبات أسعاره.

**4.1. هدف استقرار الأسعار:** تعد أسباب التضخم التي تظهر الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة، والاقتصاديات النامية بصفة عامة، السياسات الاقتصادية التي اتبعت خلال السبعينيات من القرن الماضي ومنها السياسة النقدية والمالية وسياسة الأسعار والأجور، يضاف إلى ذلك سبب التضخم المستورد<sup>1</sup> والشكل الموالي يوضح تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1990-2020).

<sup>1</sup> سعديّة حديوش، مرجع سبق ذكره، ص 168.

الشكل رقم (3-7): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1990-2020)



المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج (EXCEL-2007) وبالاعتماد على:

- معطيات بنك الجزائر متاح على الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz>

- بيانات البنك الدولي متاح على الموقع: <https://data.albankaldawli.org>

- الموقع الإلكتروني: <https://fr.statista.com>

- صندوق النقد العربي، (يوليو 2021)، "تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، ص 43.

من خلال قراءة تحليلية لمعطيات الشكل الموضح أعلاه يتبين أن خلال:

- **الفترة من (1990-2000):** تم تسجيل معدلات تضخم مرتفعة ومتزايدة خلال الفترة من (1990-1995)، حيث كان أقلها 16.67% سنة 1990 وأعظمها معدل 31.67% سنة 1992، ويرجع ذلك لارتفاع أسعار المواد الغذائية وانخفاض قيمة الدينار الجزائري. ليسجل هذا المعدل بعد ذلك انخفاضا إلى غاية سنة 2000، ويعود ذلك لسياسة تحرير الأسعار، وتطبيق بنك الجزائر لسياسة نقدية صارمة خلال الفترة الممتدة من (1994-2000) خاصة في فترة تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الهادف لخفض نمو الكتلة النقدية واستقرار معدلات الصرف. لتشهد سنة 2000 أقل معدل تضخم والذي بلغ 0.34%.
- **الفترة من (2001-2007):** سجل معدل التضخم ارتفاعا ملحوظا سنة 2001 ليبلغ 4.2%. ويعود السبب في ذلك لنمو حجم الكتلة النقدية، الذي تزامن مع انطلاق تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، أما الفترة من (2002-2007) فسجل فيها معدل التضخم تذبذبا بين موجتي الارتفاع والانخفاض ويعود الارتفاع بالأساس إلى نمو الكتلة النقدية بسبب زيادة صافي الأصول الأجنبية نتيجة ارتفاع أسعار النفط وتزايد مستوى استهلاك العائلات، كما يرجع سبب تسجيل الانخفاض إلى تطبيق بنك الجزائر لسياسة نقدية تقييدية بغية تخفيض معدلات التضخم وتباطؤ وتيرة ارتفاع أسعار المواد الغذائية.
- **الفترة من (2008-2014):** يلاحظ ارتفاع معدل التضخم خلال سنتي 2008 و 2009 ويرجع السبب في ذلك للأزمة المالية العالمية والتضخم المستورد وذلك بسبب انخفاض قيمة الدولار، ليسجل معدل التضخم انخفاضا سنة 2010 بسبب بداية تحسن سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري، حيث ساهمت أدوات السياسة النقدية في الحد من أثر التضخم

المستورد، ولقد تميزت سنة 2010 باعتبار هدف استقرار الأسعار كهدف نهائي للسياسة النقدية<sup>1</sup>، لكن في سنة 2012 سجل معدل التضخم أعلى قيمة له بمعدل 8.89%، ويرجع السبب في هذا الارتفاع إلى زيادة الأجور بعد ارتفاع أسعار النفط حيث سجل برميل النفط خلال سنة 2012 أعلى مستوى والذي قدر بـ 109.45 دولار، كما تم تطبيق سياسة مالية توسعية من خلال تنفيذ برنامجي دعم الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي. ليسجل معدل التضخم انخفاضا سنتي 2013 و 2014 ليبلغ 3.25% و 2.92% على التوالي، وهذا التراجع يعكس التوجه الجديد للسياسة النقدية في استهداف التضخم.

● المرحلة الرابعة (2015-2020): يلاحظ تسجيل ارتفاعا في معدل التضخم من جديد حيث قدر بـ (4.78%، 6.4%، 5.59%) خلال السنوات (2015، 2016، 2017) على التوالي، فقد شهدت سنتي 2015 و 2016 ارتفاعا في معدل التضخم، بينما لم يرتفع توسع الكتلة النقدية M2 سوى بـ 0.13% و 0.79% على التوالي، وفي ظرف يتسم بضعف المنافسة والتنظيم للأسواق والتي يتميز بعضها بتواجد وضعيات مهيمنة، فإن هذه التطورات غير الاعتيادية بالنظر للعلاقة بين التوسع النقدي والضغوطات التضخمية، تشير إلى أن توقعات التضخم غير المعتدلة للمتعاملين الاقتصاديين (صناع القرار)، تشكل السبب الرئيسي لتطور معدل التضخم<sup>2</sup>، ويرجع هذا إلى ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية والخدمات والاستهلاكية بسبب الصدمة النفطية العكسية لسنة 2014، وعجز السياسة النقدية في التحكم في حجم المعروض النقدي، وبشكل عام يمكن القول بأن بنك الجزائر تمكن من تحقيق استقرار نسبي في معدل التضخم على الرغم من التقلبات الحادة لأسعار النفط.

أما سنة 2018 فقد سجل معدل التضخم 4.27% ويرجع ذلك لتبني الجزائر لسياسة التمويل غير التقليدي، لينخفض سنة 2019 مسجلا 1.95% مقارنة بمعدل التضخم المستهدف والذي حدد بـ 3% بعد التخلي عن سياسة التمويل غير التقليدي، ليرتفع مجددا إلى 2.42% سنة 2020.

## 2. معيقات السياسة النقدية في الجزائر:

إن أدوات السياسة النقدية في الجزائر محدودة الفعالية و هذا لعدة عوامل تساهم في عدم نجاعتها في تحقيق الأهداف المرجوة، ومن بين هذه الأسباب نجد:

1.2. الانتقادات الموجهة لأدوات السياسة النقدية: لم تثبت أدوات السياسة النقدية فعالية كبيرة في تحديد أهدافها، وهذا للأسباب التالية:

### 1.1.2. الانتقادات الموجهة لسياسة سعر الفائدة: من عيوب هذه الأداة وعدم فعاليتها نجد<sup>3</sup>:

- ✓ أضحت البنوك التجارية تمتلك موارد تمويلية ضخمة الأمر الذي يقلل من لجوئها إلى البنك المركزي أو السوق النقدية ؛
- ✓ إن تأثير سعر الفائدة على السياسة النقدية ليس بهام، لأن المدخر المستقبلي يتأثر بربحية الاستثمار ومدى تفاؤله لنتجه للادخار أو الاستثمار، ولا يتأثر بسعر الفائدة؛
- ✓ تميل السلطات النقدية للاحتفاظ بسعر فائدة منخفض نسبيا بغية تخفيض تكلفة الاقتراض من خلال الدين العام؛

<sup>1</sup> محمد لكصاسي، (25 أوت 2010): "التطورات الاقتصادية والنقدية في 2010"، بنك الجزائر، ص 06.

<sup>2</sup> التقرير السنوي 2018 لبنك الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص ص 145-146.

<sup>3</sup> إبراهيم عبد الحليم عبادة، (24-02-2011): "السياسة النقدية ضوابطها وموجهاتها في اقتصاد إسلامي"، الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بعنوان: الاقتصاد الإسلامي – الواقع ورهانات المستقبل-، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، ص 8.

- ✓ برهنت التجارب على أن استجابة قرار الاقتراض لسعر الفائدة ضعيفة جدا في الدول النامية، نظرا لعد توفر أسواق نقدية منتظمة خارج البنوك التجارية أي عدم وجود بديل معقول للاقتراض منه، بحيث أن المتعاملين خارج النظام البنكي يحصلون على أسعار فائدة مرتفعة جدا مقابل القروض الممنوحة للأفراد؛
- ✓ مثل سعر الفائدة المرتفع عائقا للاستثمار ولأصحاب المشروعات، وإن كان منخفضا فهو يمثل عقوبة للمدخرين ويساهم في تفاوت الدخل والثروات، كما يعمل على تشجيع الاقتراض من أجل الاستهلاك وبالتالي ظهور ضغوطا تضخمية وتنشيط الاستثمارات غير المنتجة

### 2.1.2. الانتقادات الموجهة لسياسة السوق المفتوحة: من الانتقادات الموجهة إلى هذه الأداة نذكر:<sup>1</sup>

- ✓ ضعف فعاليتها في معالجة المشكلات والتقلبات الاقتصادية خاصة في الدول النامية؛
- ✓ يمكن أن تتعرض هذه السياسة لبعض الإجراءات المعاكسة لعملها من قبل الأفراد والمؤسسات مما يحد من فعاليتها، ويذكر كمثال في حالة شراء البنك المركزي للسندات بهدف ضخ السيولة وبالمقابل يقوم الأفراد بالاكتناز بسبب الخوف وعدم الثقة، أو قيام البنوك بزيادة أرصدها دون التوسع في منح الائتمان؛
- ✓ الحالة النفسية للمتعاملين في أسواق المال والنقد وأثرها في تجاوبهم مع الإجراءات التي يهدف إليها البنك المركزي أو البنوك التجارية، إذ قد تسودهم حالات من التفاؤل تدفعهم للتوسع في طلب القرض والاستثمار في حالات رغبة البنوك في الحد من ذلك؛
- ✓ يتوقف نجاح هذه السياسة على ما يتوفر لدى البنك المركزي من سندات حكومية متفاوتة الآجال، والكافية لإحداث الأثر المطلوب في السوق؛
- ✓ تتوقف فعالية سياسة السوق المفتوحة على قدرة البنك المركزي على تحمل الخسائر نتيجة بيعه للسندات بالسعر المنخفض في حالات التضخم، وشرائه لها بالسعر المرتفع في حالات الانكماش.

### 3.1.2. الانتقادات الموجهة لسياسة الاحتياطي الإجباري: من الانتقادات الموجهة لهذه السياسة نذكر:<sup>2</sup>

- ✓ ما يتعلق بتوقعات المنظمين وحالاتهم النفسية التي قد تكون في نفس اتجاه السياسة المتبعة، كما أن البنوك التجارية قد تتخذ إجراءات من شأنها الحد من فعالية سياسة الرصيد النقدي خصوصا إذا كانت تملك كميات كبيرة من السندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي، مما يمكنها من زيادة أرصدها النقدية وبالتالي عدم خفض الائتمان، مما يتوجب على البنوك المركزية استخدام أكثر من سياسة معا؛
- ✓ إن تجاوب البنوك التجارية مع السياسة المتبعة يستلزم بعض الوقت حتى يستطيع التصرف في الأصول بهدف الوصول إلى نسبة الرصيد المطلوبة، كما أن فعالية هذه السياسة قد تكون أكبر في حالات التضخم على خلاف حالات الانكماش؛
- ✓ مما يؤخذ على هذه السياسة أيضا أنها تؤدي إلى الاضطراب في ميزانية البنوك وخططها المستقبلية، ولها تأثيرات عكسية على عقلية المستثمرين عند الإعلان عنها مما يترتب عليها آثار نفسية على البنوك والأفراد وهذه الآثار تقلل من فاعلية هذه السياسة.

<sup>1</sup> إبراهيم عبد الحليم عبادة، مرجع سبق ذكره، ص 12.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 13.

2.2. المعوقات المتعلقة بالسوق النقدي في الجزائر: السوق النقدي في الجزائر هو سوق غير مهيكّل، ويصعب السيطرة عليه وهذا العدة عوامل نذكر منها:

1.2.2. ثقافة المجتمع: بما أن المجتمع الجزائري مجتمع مسلم تحكمه تعاليم الشريعة الإسلامية، وديننا الحنيف حرّم كل التعاملات القائمة على الربا، قال الله تعالى: "وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا" سورة البقرة - الآية 275-، هذا ما يجعل من عملية تشجيع الادخار ومنح القروض من دون جدوى، ذلك لأن الأفراد يتجنبون البنوك الربوية في معاملاتهم سواء تعلق الأمر في طلب القروض أو وضع الودائع.

2.2.2. ضيق السوق المالي والنقدي الأولي والثانوي: حيث يحتاج الجهاز المصرفي إلى وجود سوق نقدية منظمة ومتطورة، والتي يتم من خلالها تأمين السيولة النقدية وتوفير أدوات الدفع للبنوك، ومن خلال ذلك تستطيع هذه البنوك تمويل النشاط الاقتصادي بمختلف قطاعاته بأقل تكلفة ممكنة. وفي نفس السياق، تبقى بورصة الجزائر حديثة وفتية كما تتسم بقلّة التعاملات مما حرم البنوك الجزائرية من مزايا التعامل مع هذه السوق من خلال التمويل، وهذا ما يستدعي بذل المزيد من الجهود والإصلاحات وتوفير الخبرات المتخصصة ذات الكفاءة الفنية العالمية.<sup>1</sup>

3.2.2. اتساع حجم السوق الموازية: أصبحت الجزائر تعاني من ازدواجية السوق النقدية وهذا نظرا لاتساع حجم السوق الموازية، فهناك السوق الرسمية التي يتم تغطية معظم معاملاتها بالعملة الوطنية، وبالمقابل نجد السوق الموازية التي تتم فيها التعاملات بالعملة الأجنبية، الأمر الذي أدى لهروب جزء كبير من الكتلة النقدية خارج الدائرة البنكية.

4.2.2. انعدام الثقة في المنظومة المصرفية: لا تحظى المنظومة المصرفية بثقة المتعاملين، حيث تتم معاملاتهم نقدا لأهم يرون أنها أكثر أمانا نظرا لهشاشة المنظومة المصرفية التي تفتقر خدماتها للاحترافية، كما فقد المتعاملون أيضا الثقة في العملة الوطنية نتيجة لتدني قيمتها.

3.2. المعوقات الخاصة بالدولة: تتمثل فيما يلي:

1.3.2. عدم فعالية الجهاز المصرفي: والتي تتضح على مستويين:<sup>2</sup>

- على المستوى المالي: حيث تقاس فعالية المنظومة المصرفية بتكلفة الخدمات التي تقدمها والمعلومات التي تضعها في متناول العملاء، وتفتقر البنوك الجزائرية إلى هذا النوع من الفعالية، ويعزي ذلك إلى:
  - ✓ غياب منافسة حقيقية في السوق المصرفية في ظل الاعتماد على وضعية الاحتكار التي مازال النظام الاقتصادي يكفلها لهذه المنظومة؛
  - ✓ التأخر التكنولوجي وضعف استعمال الإعلام الآلي من طرف البنوك التجارية؛
  - ✓ عدم اعتماد البنوك الجزائرية على مراكز البحث والتطوير، وهذا ما يخفّض من قدرتها التنافسية في ظل ضعف تشكيلة الخدمات المقدمة؛
  - ✓ العجز الكبير في مراقبة وتدقيق الحسابات.

<sup>1</sup> ميادة بلعائش، مرجع سبق ذكره، ص 170-171.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 168.

• **المستوى الاقتصادي:** حيث تعتبر المنظومة المصرفية فعالة إذا قامت بتسيير جيد لنظام الدفع وتخصيص أمثل للموارد، ويقصد بتخصيص الموارد عملية توزيع الأموال المتاحة لدى البنوك على بنود الاستخدام المختلفة وبطريقة تضمن الملائمة بين احتياجات السيولة وتحقيق العائد والربحية، وهما المسألتان اللتان لازالت البنوك الجزائرية تعاني قصورا فيها.

2.3.2. قلة الأدوات المالية: تعاني المنظومة المالية من قلة الأدوات البديلة للسيولة في المعاملات المالية، فلو أخذنا مثال البطاقات الائتمانية، نجد أن الجزائر متأخرة في هذا المجال، وعند توفر البطاقات في بعض البنوك لا تتوفر آلة لقراءة البطاقة لدى المحلات.

3.3.2. غياب رقابة الدولة على السوق النقدي: هنالك غياب شبه تام لرقابة الدولة على السوق النقدي، مما شجع على اتساع حجم السوق الموازية وزيادة سيطرتها.

### المبحث الرابع: آليات بنك الجزائر في إدارة ودعم السياسة النقدية لمواجهة تقلبات أسعار النفط

سيتم في هذا المطلب التطرق إلى الآليات المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية عامة والسلطة النقدية خاصة من أجل تفعيل السياسة النقدية للتصدي للأزمات الخارجية، والنهوض بالاقتصاد الوطني خاصة بعد الصدمة النفطية العكسية الأخيرة التي اهتز لها الاقتصاد الجزائري.

### المطلب الأول: إدارة سعر صرف الدينار وإدارة احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر

سيتم فيما يلي التطرق لإدارة سعر صرف الدينار واحتياطي الصرف خلال الفترة الممتدة من (1990-2020).

1. إدارة سعر صرف الدينار الجزائري مرت سياسة الصرف في الجزائر بعدة مراحل تبعا لخصائص النظام الاقتصادي المتبع، وعليه عمل بنك الجزائر على تحرير الدينار الجزائري.

#### 1.1. مراحل تحرير سعر صرف الدينار الجزائري مر بالمراحل التالية:<sup>1</sup>

1.1.1. نظام الصرف الثابت لعملة واحدة (64-73): تم إنشاء الدينار الجزائري في أفريل 1964 وتم تحديد سعر صرفه بالفرنك الفرنسي وعلى أساس وزن محدد من الذهب، وكان 1 دج = 1 فرنك فرنسي = 180 ملغ من الذهب، ليظل هذا السعر قائما إلى غاية 1969، أين قررت الجزائر تغيير نظامها لتسعير الدينار خصوصا بعد انخفاض هذا الأخير جراء تخفيض الفرنك الفرنسي وكذا انهيار نظام بريتون وودز وما تمخض عنه من التحول من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام سعر الصرف المرن.

2.1.1. نظام الصرف الثابت لسلة من العملات (74-86): في سنة 1974 تم ربط الدينار بسلة من العملات تتشكل من 14 عملة صعبة ليكون الدولار الأمريكي هو عملة الصرف للعبور إلى العملات الأخرى.

3.1.1. التسعير الآلي لسعر الصرف: بعد انهيار أسعار النفط سنة 1986 وتداعياتها على الاقتصاد الوطني، قامت السلطات الجزائرية بالتحويل الجزئي للدينار ابتداء من سنة 1991 ليتبعه التحويل الكلي سنة 1993.

<sup>1</sup> ليلي اسمهان بقيق، مرجع سبق ذكره، ص 306.

ولقد شهدت سنة 1994 تسارعا كبيرا في مجال تحرير الأسعار وذلك بالتزامن مع تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40% ليشرع بنك الجزائر بتحديد سعر الصرف عن طريق جلسات التسعير بواسطة لجان مشكلة من البنك المركزي والبنوك التجارية، وقد كانت هذه الانطلاقة التمهيدية لظهور سوق الصرف ما بين البنوك والذي تم إنشاؤه بشكل فعلي في جانفي 1996، وكذلك أصبح للبنوك التجارية إمكانية التمتع بوضعية للصرف تودع كودائع لدى بنك الجزائر، وتم السماح بإنشاء مكاتب صرافة للصرف الأجنبي على مستوى البنوك التجارية.<sup>1</sup>

وقد قام بنك الجزائر بإتباع سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية، وتعويض عجز ميزانية الدولة جراء انخفاض الإيرادات النفطية نتيجة الصدمة النفطية العكسية.

### 2.1. أسباب تخفيض قيمة الدينار الجزائري في ظل انعكاسات الصدمة النفطية: يمكن إيجازها فيما يلي:<sup>2</sup>

- ✓ سماح السلطات الجزائرية بانزلاق تدريجي في سعر الصرف عقب الصدمة النفطية لسنة 1986 كإجراء لمجابهة تداعيات انهيار أسعار النفط؛
- ✓ التخفيض الرسمي الذي مس قيمة الدينار خلال سنتي 1991 و 1994 بضغط من صندوق النقد الدولي مقابل تقديمه المساعدة المالية للجزائر، وقد كان الهدف من هذا التخفيض هو تصحيح الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي وتقليص الفرق بين السعر الرسمي والموازي الذي تزايد بشكل كبير؛
- ✓ النمو المفرط للواردات في الجزائر والذي يعد حاجزا أمام استقرار قيمة الدينار، وذلك بسبب الطلب المتنامي على النقد الأجنبي لتسوية هذه الواردات، والذي يؤدي إلى عدم التوازن بين العرض والطلب على الدينار في سوق الصرف ما يؤدي لانخفاض قيمته؛
- ✓ استخدام السلطات الجزائرية لسياسة تخفيض الدينار مقابل الدولار بهدف زيادة حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري، وذلك خلال مراحل انهيار أسعار النفط؛
- ✓ استخدام السلطات الجزائرية لانخفاض سعر صرف الدينار مقابل الأورو كإجراء يساعد في كبح نمو الواردات (25% منها مصدرها الأورو) وذلك من خلال جعل أسعارها أعلى عند تحويلها للدينار ما يؤدي لانخفاض الطلب عليها؛

### 3.1. شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة: يمكن تلخيصها فيما يلي:<sup>3</sup>

- ✓ مرونة الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات؛
- ✓ مرونة الطلب الداخلي على السلع المستوردة ومرونة الطلب الخارجي على السلع المصدرة؛
- ✓ أن لا تقوم الدول الأخرى بتخفيض القيمة الخارجية لعملاتها؛
- ✓ أن لا يوجد شك في الأسواق النقدية بأن هذا التخفيض يعقبه تخفيض آخر؛

<sup>1</sup> ليلي اسمهان بقيق، مرجع سبق ذكره، ص 306.

<sup>2</sup> شريف بودري، (2017): "جدوى سياسة تخفيض الدينار الجزائري لمواجهة تداعيات الصدمة النفطية"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، (العدد 16)، جامعة الشلف، الجزائر، ص 143-144.

<sup>3</sup> سبرينة مانع، كريم زرمان، (2021): "أثر انخفاض سعر صرف العملة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية"، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 09، (العدد 01)، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، ص 504.

## الفصل الثالث أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة من 1990-2020 (دراسة تحليلية)

- ✓ استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية والأمنية اللازمة للتصدير؛
- ✓ أن يكون مجموع مرونة الطلب ومرونة الصادرات أكبر من الواحد الصحيح؛
- ✓ انقسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة، حيث أن تخفيض العملة يؤدي إلى زيادة أكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة من نسبة التخفيض.

ويتوقف نجاح هذه السياسة على مدى التأثير الإيجابي على ميزان المدفوعات، ومدى مرونة الصادرات والواردات. والجدول الموالي يوضح تطور سعر الدينار مقابل الدولار خلال الفترة من (1990-2020).

الجدول رقم (3-13): تطور سعر الدينار مقابل الدولار خلال الفترة من (1990-2020)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	
الدينار مقابل الدولار	8.96	18.47	21.84	23.35	35.06	47.66	54.75	57.71	58.74	66.57	
سعر النفط	22.26	18.62	18.44	16.33	15.53	16.86	20.29	18.86	12.28	17.44	
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	
الدينار مقابل الدولار	75.26	77.22	79.68	77.39	72.06	73.28	72.65	69.29	64.58	72.65	
سعر النفط	28.5	24.85	24.36	28.10	36.05	50.59	61.00	69.04	94.1	61.86	
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الدينار مقابل الدولار	74.39	72.94	77.54	79.37	80.58	100.69	109.44	110.97	116.59	119.35	126.78
سعر النفط	77.38	107.46	109.45	105.87	96.29	49.49	40.76	52.51	69.78	64.04	41.47

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- معطيات بنك الجزائر متاح على الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz>

- بيانات البنك الدولي متاح على الموقع: <https://data.albankaldawli.org>

من خلال تحليل معطيات الجدول الموضح أعلاه يتبين أن سعر صرف الدينار مقابل الدولار قد شهد تزايداً مستمراً خلال الفترة من (1990-2002)، بحيث بلغ ما قيمته 8.96 سنة 1990، و 18.47 سنة 1991، وصولاً إلى 79.68 سنة 2002، فقد كان السعر الاسمي للدينار يقدر بـ 75.26 دينار/\$ سنة 2000 لينتقل 79.68 سنة 2002، ويعود ذلك إلى تخفيض قيمة الدينار بنسبة 2% و 5% من قبل بنك الجزائر بغية احتواء فائض المعروض النقدي.<sup>1</sup>

ليسجل انخفاضاً خلال الفترة من (2003-2008) ما عدا الارتفاع الطفيف سنة 2005، ويعود هذا الانخفاض لارتفاع سعر النفط في السوق الدولية، ليرتفع سنة 2009 سعر صرف الدينار مقابل الدولار حيث بلغ 72.65 وذلك بسبب تطبيق سياسة تخفيض قيمة العملة لحماية الاقتصاد الوطني من تداعيات أزمة 2008 وانخفاض أسعار النفط. ليواصل سعر الصرف بعد ذلك سلسلة الارتفاع إلى غاية سنة 2020 ما عدا الانخفاض الطفيف المسجل سنة 2011. ويرجع السبب في تسجيل الارتفاع إلى انهيار أسعار النفط جراء الصدمة النفطية العكسية لسنة 2014 وأزمة كورونا سنة 2020 وتآكل حجم احتياطي الصرف، فلجأت الجزائر مجبرة لتخفيض قيمة الدينار بغية الحصول على مداخل إضافية لتمويل خزينة الدولة.

<sup>1</sup> أمال موساوي، مرجع سبق ذكره، ص 199.

## 2. إدارة احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر:

حسب صندوق النقد الدولي يعرف احتياطات النقد الأجنبي على أنها الأصول الخارجية المتاحة تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها بهدف تلبية احتياجات تمويل ميزان المدفوعات، أو عن طريق التدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة، أو غيرها من الأغراض ذات الصلة (كالمحافظة على الثقة في العملة المحلية وتشكيل أساس يستند إليه في الاقتراض).<sup>1</sup> وتتكون احتياطات الصرف من: الاحتياطات من العملة الصعبة، حقوق السحب الخاصة، الذهب النقدي.

### 1.2. أهداف إدارة احتياطات الصرف الأجنبي: وتتمثل فيما يلي:<sup>2</sup>

- ✓ الحفاظ على قيمة رأس المال؛
- ✓ الاحتفاظ بمستوى كبير من السيولة؛
- ✓ الحصول على المردود الأمثل.

### 2.2. منافع حيافة احتياطي الصرف الأجنبي: يمكن إيجازها فيما يلي:<sup>3</sup>

- ✓ تلبية احتياجات المعاملات، من خلال الاحتفاظ بالاحتياطات بهدف تمويل الطلب على عمليات الصرف الأجنبي من القطاعين العام والخاص؛
- ✓ من منفعه كنتاج ثانوي للتدخل النشط في أسعار الصرف، بحيث ترى المركنتيلية النقدية بأن الزيادة في حجم الاحتياطات هي نتيجة لتخفيض سعر الصرف من خلال بيع العملة المحلية من قبل البنك المركزي؛
- ✓ تلبية احتياجات التدخل في سوق الصرف الأجنبي؛
- ✓ كتأمين ذاتي ضد الصدمات والأزمات.

3.2. تحليل مؤشرات سياسة التعقيم النقدي في الجزائر: تتمثل سياسة التعقيم في قيام البنك بتخفيض صافي أصوله المحلية بشكل يحد من أثر زيادة صافي أصوله الأجنبية على القاعدة النقدية ويتم ذلك باستخدام عدة أدوات، ذلك أنها الخط الدفاعي الأول ضد التداعيات غير المرغوبة للزيادات في تدفقات رأس المال التي يمكن تطبيقها بسرعة، كما يحول دون زيادة العجز في الحساب الجاري، بينما يحتجز مبالغ كبيرة في شكل احتياطي رسمي مما يحد من تأثير البلد عن مواجهة انعكاسات التدفقات الرأسمالية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> محمد بوشمال، مختار حميدة، (2020): "أثر احتياطي النقد الأجنبي على سعر الصرف دينار/دولار في الجزائر دراسة تحليلية-قياسية خلال الفترة 1990-2020"، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 11، (العدد 02)، جامعة الأغواط، الجزائر، ص 361.

<sup>2</sup> محمد العيد صلوح وآخرون، (2018): "آليات إدارة احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر للتحوط من تراجع قيمتها الحقيقية خلال الفترة (2000-2015)"، مجلة الباحث، المجلد 18، (العدد 01)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص 216.

<sup>3</sup> محمد بوشمال، مختار حميدة، مرجع سبق ذكره، ص 361.

<sup>4</sup> عبد العزيز طيبة، (جوان 2014): "فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة (2000-2011)"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، (العدد 12)، جامعة الشلف، الجزائر، ص 30.

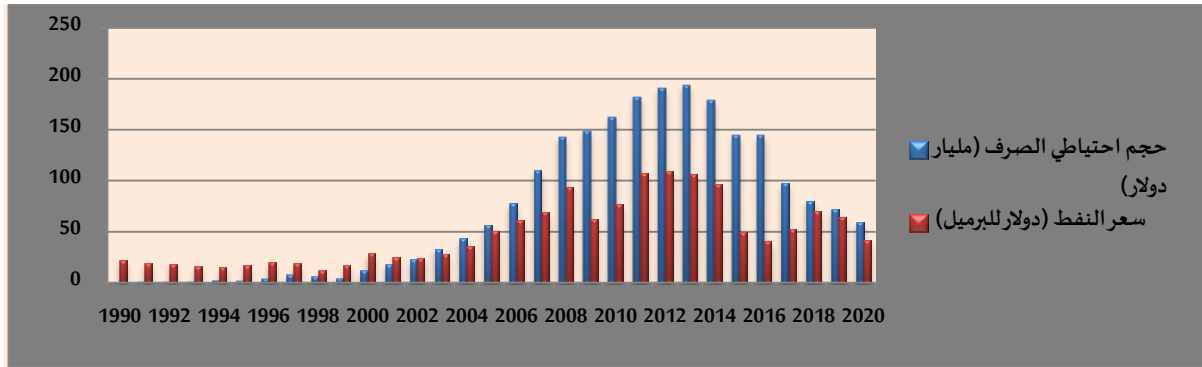
## الفصل الثالث أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة من 1990-2020 (دراسة تحليلية)

1.3.2. قياس درجة التعقيم: تقاس درجة التعقيم من خلال مؤشر يحدد درجته، ويسجل المدى الذي تصل إليه قدرة السلطات النقدية على تحصين السيولة المحلية من التدخل في أسواق النقد الأجنبي.

■ نسبة الاحتياطات الدولية إلى الواردات (R/M): يعد نسبة الاحتياطات إلى الواردات كمؤشر على مدى كفاية الاحتياطات الأجنبية، وهذا المقياس أحد أهم المقاييس التقليدية لمعرفة مستوى كفاية حجم الاحتياطات في العملات الأجنبية، بسبب أن الواردات هي أهم متغير في بنود ميزان المدفوعات، وذلك بالنظر لصلتها الوثيقة بمستويات الاستهلاك المحلية والإنتاج الجاري والنمو الاقتصادي.<sup>1</sup>

أولا سيتم عرض تطور حجم احتياطي الصرف في الجزائر مقابل سعر النفط خلال الفترة من (1990-2020) وفق الشكل الموالي.

الشكل رقم (3-8): تطور حجم احتياطي الصرف في الجزائر مقابل سعر النفط خلال الفترة من (1990-2020)



المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج (EXCEL-2007) وبالاعتماد على:

- تقارير بنك الجزائر متاح على الموقع الإلكتروني: [www.banque-of-algeria.dz](http://www.banque-of-algeria.dz)

- بيانات البنك الدولي متاح على الموقع التالي: <https://data.albankaldawli.org>

- مليكة نجاعي، مرجع سبق ذكره: ص 176.

- صفية أمير، (2020/2019)، "أثر تغيرات أسعار البترول على احتياطي الصرف (حالة الجزائر 1986/2019)"، أطروحة دكتوراه

الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس، الجزائر، ص 206.

- الموقع الإلكتروني: <https://fr.statista.com>

من خلال الشكل الموضح أعلاه يتبين أن خلال الفترة الممتدة من (1990-1999) سجل حجم احتياطي الصرف في الجزائر مستويات ضعيفة ويعزى السبب في ذلك إلى تراجع أسعار النفط خلال هذه المرحلة، وقد شهدت هذه الفترة عجز الجزائر عن الوفاء بسداد ديونها الخارجية بحيث لجأت إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لطلب المساعدة، وقد قامت كذلك بإمضاء اتفاقية إعادة جدولة ديونها لدى كل من نادي باريس ولندن.

<sup>1</sup> بلقاسم زايري، (جوان 2009): "كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 05، (العدد 07)، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، ص 48.

بدأ حجم الاحتياطات الدولية للجزائر بالارتفاع تدريجيا ابتداء من سنة 2000، الأمر الذي أدى إلى تعزيز الملاءة المالية ودعم المركز المالي للجزائر تجاه الخارج وهذا الارتفاع راجع إلى ارتفاع أسعار النفط منذ نفس السنة، حيث أخذت احتياطات الصرف الأجنبي في الارتفاع المستمر خلال الفترة الممتدة من (2000-2013)، وتضاعفت بأكثر من 16 ضعف خلال الفترة نفسها، متنقلة من 11.9 مليار دولار سنة 2000 إلى 194.01 مليار دولار سنة 2013.

أدى تراجع أسعار النفط في السنوات السابقة إلى التأثير على حجم احتياطي الصرف في الجزائر، حيث انخفض من 178.94 مليار دولار سنة 2014 إلى ما قيمته 59.43 مليار دولار سنة 2020. وقد تميزت سنة 2020 بتفشي أزمة صحية (كوفيد-19)، لتتحول فيما بعد إلى أزمة اقتصادية وحدوث الإغلاق الكبير الأمر الذي أثر على سعر النفط في السوق الدولية وبالتالي على الوضع النقدي والمالي للاقتصاد الوطني.

من خلال معطيات الملحق رقم (07) يتبين أن أشهر التغطية قد تجاوزت بكثير هذا المؤشر، الذي بلغ حوالي 40 شهرا من التغطية في سنة 2007، ليصل مستوى التغطية 30 شهرا خلال سنة 2014، ويعود السبب الأساسي في ذلك إلى الصدمة النفطية العكسية لسنة 2014، لتواصل نسبة التغطية موجة الانخفاض خلال سنوات 2015، 2016، 2017 لتبلغ 27، 22، 19 شهرا على التوالي.

- مؤشر احتياطي الصرف الأجنبي إلى عرض النقود (R/M2): يستخدم هذا المؤشر كإندازر مبكر لوقوع الأزمات المالية، ويمكن من خلاله معرفة درجة هروب رؤوس الأموال التي يمكنها الضغط على الاحتياطات، أو قياس درجة الثقة في العملة ومدى كفاءة النظام المصرفي<sup>1</sup>.
- أثر احتياطات الصرف على صافي الأصول الأجنبية: تعتبر الاحتياطات الرسمية التي يملكها بنك الجزائر مصدر الأصول الأجنبية، والجدول الموالي يوضح العلاقة التأثيرية بينهما.

<sup>1</sup> بلقاسم زايري، مرجع سبق ذكره، ص52.

## الفصل الثالث أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة من 1990-2020 (دراسة تحليلية)

الجدول رقم (3-14): العلاقة التآثرية لاحتياطات الصرف على صافي الأصول الأجنبية للفترة (1990-2020)

الوحدة: مليار

السنوات	احتياطي الصرف \$	صافي الأصول الأجنبية (دج)
1990	0.72	6.535
1991	1.48	24.286
1992	1.46	22.641
1993	1.47	19.618
1994	2.67	60.399
1995	2	26.298
1996	4.23	133.949
1997	8.05	350.309
1998	6.84	280.710
1999	4.52	169.618
2000	11.90	775.90
2001	17.96	1310.70
2002	23.11	1755.60
2003	32.92	2342.60
2004	43.11	3119.2
2005	56.18	4179.70
2006	77.78	5515
2007	110.18	7415.50
2008	143.10	10246.90
2009	148.91	10885.70
2010	162.22	11996.50
2011	182.22	13922.40
2012	191.19	14940
2013	194.01	15225.20
2014	178.94	15601.79
2015	144.13	15375.4
2016	144.1	12596.0
2017	97.33	11227.4
2018	79.88	9485.6
2019	71.8	7598.7
2020	59.43	6518.2

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

Banque d'Algérie, "évaluation économique et monétaire en Algérie", les rapports (2005-2017).

- بيانات البنك الدولي: <https://data.albankaldawli.org>

- معطيات بنك الجزائر: [www.banque-of-algeria.dz](http://www.banque-of-algeria.dz)

يلاحظ من خلال بيانات الجدول السابق أن احتياطات الصرف خلال الفترة من (1990-1999) قد سجلت مستويات ضعيفة ويعزى السبب إلى تراجع أسعار النفط خلال هذه الفترة. وقد شهدت هذه الفترة عجز الجزائر عن الوفاء بسداد ديونها الخارجية بحيث لجأت إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لطلب المساعدة، وقد قامت أيضا بإمضاء اتفاقية إعادة جدولة ديونها لدى كل من نادي باريس ولندن، لتسجل ارتفاعا متواصلا وصولا لسنة 2013، حيث وبعد أن كانت هذه الاحتياطات تبلغ 11.9 مليار دولار سنة 2000 انتقلت إلى 194.01 سنة 2013 بسبب ارتفاع صادرات النفط.

فيما يلاحظ ابتداء من سنة 2014 تسجيل انخفاض احتياطي الصرف، فقد بلغ 178.94 مليار دولار واستمر هذا الانخفاض إلى غاية سنة 2020 ليسجل قيمة 59,43 مليار دولار وذلك بسبب انهيار أسعار النفط بعد الصدمة النفطية العكسية منذ السداسي الثاني لسنة 2014، وجائحة كورونا وتأثيراتها على السوق النفطية .

وقد صاحب الارتفاع المتواصل في احتياطات الصرف نمو قويا ومتواصلا في صافي الأصول الأجنبية خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2014، حيث بلغت 15601.79 مليار دج سنة 2014 بعد أن كانت تبلغ 775.90 مليار دج سنة 2000 وهذا راجع بالأساس إلى الارتفاع المستمر في احتياطات الصرف نتيجة لارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية.

ليدخل بعدها احتياطي الصرف في موجة الانخفاض إلى غاية سنة 2020 الأمر الذي أدى إلى تسجيل انخفاض في حجم صافي الأصول الأجنبية، وذلك نتيجة الأزمة النفطية لسنة 2014 وانعكاساتها على مؤشرات الاقتصاد الوطني وكذلك أزمة كوفيد-19 وتداعياتها.

ومن خلال التحليل السابق يتضح وجود علاقة طردية بين كل من احتياطات الصرف وصافي الأصول الأجنبية.

والجدول الموالي يوضح نسبة تغطية الاحتياطات الأجنبية للمعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة من (2000-2020).

## الفصل الثالث أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة من 1990-2020 (دراسة تحليلية)

الجدول رقم (3-15): نسبة تغطية الاحتياطات الأجنبية للمعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة من (1990-2020)

السنة	صافي الأصول الأجنبية (مليار دج)	الكتلة النقدية (مليار دج)	نسبة التغطية %
1990	6.535	343.0	01.90
1991	24.286	415.27	05.85
1992	22.641	515.90	04.39
1993	19.618	627.42	03.13
1994	60.399	723.5	08.35
1995	26.298	799.5	03.29
1996	133.949	915.05	14.64
1997	350.309	1081.5	32.39
1998	280.710	1592.5	17.63
1999	169.618	1789.4	09.48
2000	775.9	2022.5	38.36
2001	1310.7	2473.5	52.99
2002	1755.7	2901.5	60.51
2003	2342.6	3354.4	69.84
2004	3119.2	3738	83.44
2005	4179.7	4157.6	100.53
2006	5515	4933.7	111.78
2007	7415.5	5994.6	123.7
2008	10246.9	6955.9	147.3
2009	10885.7	7173.1	151.7
2010	11996.5	8280.7	144.9
2011	13922.4	9929.2	140.2
2012	14940	11013.3	135.6
2013	15225.2	11941.5	127.5
2014	15734.5	13686.7	114.96
2015	15375.4	13704.5	112.19
2016	12596.0	13816.3	91.17
2017	11227.4	14974.6	74.97
2018	9485.6	16636.7	57.02
2019	7598.7	16506.6	46.03
2020	6518.2	17659.6	36.91

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على : بيانات بنك الجزائر متاح على الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz>

من خلال تحليل معطيات الجدول الموضح أعلاه يتبين أن الجزائر تمتلك نسبة تغطية تطورت بتطور أسعار النفط في الأسواق الدولية، وذلك نظرا لتأثير تقلبات أسعار النفط على احتياطي الصرف الذي يؤثر على حجم صافي الأصول الأجنبية وبالتالي على حجم الإصدار النقدي، ويتضح من بيانات الجدول السابق أن صافي الأصول الأجنبية لم تغطي بالكامل العرض النقدي M2 خلال الفترة من (2004-2000)، بحيث بلغت نسبة التغطية (38.36%) سنة 2000 و (83.44%) سنة 2004، لتشهد صافي الأصول الأجنبية ارتفاعا سنة 2005، بحيث وصلت نسبة التغطية (100.53%) ويفسر هذا أن الزيادة في صافي الأصول الأجنبية أكبر من الزيادة في العرض النقدي، ويعود ذلك لارتفاع الاحتياطات الدولية نتيجة ارتفاع سعر النفط،

## الفصل الثالث أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة من 1990-2020 (دراسة تحليلية)

وقد بلغت نسبة التغطية ذروتها سنة 2009 لتسجل (151.7%)، الأمر الذي يفسر امتلاك بنك الجزائر القدرة الكافية على الوفاء بالتزاماته.

ومع انهيار أسعار النفط خلال السداسي الأخير من سنة 2014 سجل حجم صافي الأصول الأجنبية سلسلة من التراجع المستمر إلى غاية سنة 2020، وما ميز هذه السنة انتشار جائحة كورونا وهو الأمر الذي قصم ظهر السوق النفطية الدولية وبالتالي التأثير على مختلف الاقتصاديات العالمية أبرزها الاقتصاد الجزائري. وقد بلغت نسبة التغطية (91.17%) سنة 2015 لتتخفف إلى (36.91%) سنة 2020.

من خلال قراءة استنتاجية لما سبق، يتضح أن المحدد الرئيسي للإصدار النقدي في الجزائر يتمثل في صافي الأصول الأجنبية، هذه الأخيرة التي تتأثر بحجم احتياطي الصرف الذي يرتبط بتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية. كما يوجد مؤشر آخر للدلالة على كفاية الاحتياطات الأجنبية والمتمثل في نسبة الاحتياطات إلى الديون الخارجية قصيرة الأجل، بحيث يتم مقارنة الاحتياطات بحجم الديون الخارجية خاصة على المدى القصير، وتعد هذه المقارنة مفيدة جدا لقياس المخاطر المتعلقة بالتطورات السلبية الواقعة في الأسواق المالية الدولية، لأنه في العادة سياسات التمويل بالنقد الأجنبي قصيرة الأجل لا تعتمد على الاحتياطات بل بالجوء للاقتراض من الأسواق المالية الدولية. فإذا كانت الديون الخارجية قصيرة الأجل أكبر من الاحتياطات، فهذا الأمر يدل وينبئ بوجود خطر حقيقي وأكد على الاقتصاد، فعادة ما تتعلق الديون الخارجية قصيرة الأجل بالتعاملات التي يحتاجها الاقتصاد ولا يمكن الحد منها أو إيقافها إلا نادرا، كتلك المتصلة بالائتمان التجاري والخاص بالواردات من السلع والخدمات. وتقيس هذه النسبة قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية، فعدم الوفاء بها يعكس معاناة الدولة من نقص السيولة مما يؤدي أيضا إلى هروب رؤوس الأموال.<sup>1</sup> والملحق رقم (08) يوضح دين قصير الأجل (%) من إجمالي الاحتياطات).

ويمكن توصيف وتوضيح العلاقة الغير مباشرة بين سعر النفط والسياسة النقدية من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم (3-9): توصيف العلاقة بين سعر النفط والسياسة النقدية



المصدر: من إعداد الطالبة.

<sup>1</sup> بلقاسم زايري، مرجع سبق ذكره، ص 52-53.

المطلب الثاني: تجربة استهداف التضخم وإستراتيجية التنوع الاقتصادي في الجزائر

ضمن هذا المطلب سيتم عرض تجربة استهداف التضخم ونموذج النمو الاقتصادي الاقتصادي في الجزائر

1. تجربة استهداف التضخم في الجزائر: بالرغم من توجه السلطة النقدية في الجزائر نحو استهداف التضخم، إلا أن ذلك كان حديثا مقارنة بالدول النامية الأخرى التي اعتمدت تلك السياسة منذ سنوات التسعينات.

تبنت الجزائر سياسية استهداف التضخم كإطار حديث للسياسة النقدية سنة 2010 ليصبح ذو أهمية بالغة للمستهدفات الكمية للنقود والائتمان المصرفي والتي يمكن أن تفسر كمؤشرات وسيطة أو أهداف تشغيلية، حيث يتطلب التضخم المستهدف في الأجل المتوسط الأدوات اللازمة لتعميق الإطار التحليلي لدعم وتصميم السياسة النقدية وتنفيذها بأسلوب مرن بواسطة البنك المركزي.<sup>1</sup>

1.1. الخيارات الزمنية للسلطة النقدية في الجزائر من أجل استهداف التضخم

يمكن القول أن سياسة استهداف التضخم في الجزائر قد مرت بمرحلتين أساسيتين تمثلت الأولى في القيام باستهداف ضمني لمعدل التضخم، أما المرحلة الثانية فقد تم فيها الاستهداف الصريح لمعدل التضخم، وقد عمدت السلطات النقدية إلى تحديد الخيارات الأساسية لاستهداف التضخم، حيث قامت بما يلي:<sup>2</sup>

- أولا تم اختيار مؤشر أسعار مناسب للتضخم؛
- ثانيا قامت بالإعلان عن معدل التضخم المستهدف؛
- قامت بتقدير توقعات مستقبلية لمعدل التضخم.

يمكن شرح المراحل الزمنية التي تم من خلالها تنفيذ هذه الخيارات كما يلي:

1.1.1. المرحلة الأولى (2002 – 2010): شهدت هذه المرحلة استهدافا ضمريا لمعدل التضخم، فقد قامت السلطات النقدية باختيار المؤشر المناسب للتضخم، والذي استند إلى مؤشر أسعار المستهلكين (CPI) حيث تم اعتماد لبناء هذا المؤشر إدراج أسعار 261 مادة من المواد الغذائية والمنتجات المصنعة والخدمات المحلية والمستوردة، وقد خصت تلك الأسعار أسر منطقة الجزائر العاصمة. كما قامت السلطات النقدية في هذا الشأن بتحديد هدف ضمني لمعدل التضخم بـ 03-04%، خلال الفترة (2007-2008)، ثم تم تحديده بـ 04% خلال الفترة (2009-2010)، ومع توجه الوضع النقدي العالمي نحو تصدير التضخم عبر السلع إلى الدول المستوردة لها، توجهت السلطات النقدية الجزائرية إلى الإعلان الصريح عن معدل التضخم المستهدف لتجنب التأثير بتلك الأوضاع.<sup>3</sup>

2.1.1. المرحلة الثانية: ابتداء من سنة 2011: بعد الإصلاحات النقدية التي أجريت سنة 2010 والمتمثلة في صدور الأمر 04-10 المعدل والمتمم للأمر 11-03 المتعلق بقانون النقد والقرض والذي صدر بهدف المحافظة على استقرار الأسعار كهدف أولي وصریح للسياسة النقدية، أعلن مجلس النقد والقرض عن معدل التضخم المستهدف، والذي حدد بنسبة 04% ابتداء من سنة

<sup>1</sup> تقرير صندوق النقد العربي، (2020)، ص 37.

<sup>2</sup> زكريا خلف الله، عبد الوحيد صرامة، (2017): "فعالية السياسة النقدية لبنك الجزائر في ظل التوجه نحو إستراتيجية استهداف التضخم للفترة 2000-2016"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 04، (العدد 02)، جامعة أم البواقي، الجزائر، ص 13.

<sup>3</sup> أحمد صديقي، حسين بن العارية، (2018): "سياسة استهداف التضخم كبديل لإدارة السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية (مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة)، (العدد 02)، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص 95-96.

## الفصل الثالث أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة من 1990-2020 (دراسة تحليلية)

2011 والسنوات الموالية لها مع السماح بهامش تحرك (+01%)، ويعتبر ذلك أول اتجاه نحو استهداف التضخم بصفة مباشرة وصريحة، كما أرسى بنك الجزائر لنفس الغرض نموذج كمي لتقدير التوقعات حول معدل التضخم في الأجل القصير<sup>1</sup> والجدول الموالي يوضح مقارنة بين معد التضخم الفعلي والمستهدف خلال الفترة (2002-2017).

الجدول رقم (3-16): مقارنة بين معدل التضخم الفعلي والمستهدف خلال الفترة (2002-2017)

الانحراف %	معدل التضخم الفعلي %	معدل التضخم المستهدف ضمناً %	السنوات
-1.6	1.4	3	2002
-0.4	2.6	3	2003
0.96	3.96	3	2004
- 1.62	1.38	3	2005
-0.7	2.3	3	2006
0.32	3.68	3	2007
1.86	4.86	3	2008
2.74	5.74	3	2009
-0.1	3.9	4	2010
0.52	4.52	4	2011
4.89	8.89	4	2012
-0.75	3.25	4	2013
-1.1	2.92	4	2014
0.78	4.78	4	2015
2.4	6.4	4	2016
1.59	5.59	4	2017

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- بيانات البنك الدولي: <https://data.albankaldawli.org>

- معطيات بنك الجزائر: [www.banque-of-algeria.dz](https://www.banque-of-algeria.dz)

- الديوان الوطني للإحصائيات متاح على الموقع: <https://www.ons.dz>

من خلال تحليل معطيات الجدول الموضح أعلاه، يتبين أن السياسة النقدية تمكنت من تحقيق أداء جيد من حيث استهداف معدل التضخم الضمني خلال السنوات 2003، و 2010 بحيث تم تخفيض الانحراف خلال هذه السنوات إلى -0.4 و -0.1 على التوالي، أما فيما يتعلق بباقي السنوات فقد تم تسجيل تذبذبا كبيرا في معدلات التضخم بين موجتي الارتفاع والانخفاض، ففي سنتي 2008 و 2009 شهدت معدلات التضخم ارتفاعا ملحوظا، حيث بلغت على التوالي 4.86% و 5.74%، الأمر الذي أدى إلى انحراف معدلات التضخم عن المعدل المستهدف ضمناً بـ 1.86 و 2.74 نقطة مئوية على التوالي، يعود السبب في ذلك إلى تزايد التضخم المستورد<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> أحمد صديقي، حسين بن العارية، مرجع سبق ذكره، ص ص 95-96.

<sup>2</sup> زكرياء خلف الله، "قنوات تحويل السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية قياسية للفترة (1990-2016)"، مرجع سبق ذكره، ص ص 208-209.

وفيما يتعلق بالفترة من (2011-2016) يتضح أن هذه الفترة الانتقالية نحو تطبيق إستراتيجية استهداف التضخم مبنية على مجرد التوقعات الإستشرافية، فالذي تمت ملاحظته هو أن توقع التضخم على المدى القصير أخذ أهمية خاصة في هذا الصدد حيث أن كل التنبؤات التي قام بها بنك الجزائر لمعدلات التضخم، وبالتالي فإن التضخم السنوي للمتوسط بقي في تناغم مع التوقعات على المدى القصير. في حين سجل الانحراف تذبذبا كبيرا، فبعد بلوغه 0.52% سنة 2011 أي في نطاق يسمح السماح بتقلب معدل التضخم الفعلي 1(+). بالمائة أخذ منحى تصاعدي سنة 2012 بسبب ارتفاع معدل التضخم، ويعود السبب إلى عدم التناسق بين أدوات السياسة النقدية وإستراتيجية استهداف التضخم من جهة، إضافة إلى امتلاك استهدافات اسمية أخرى كسعر الصرف مما ضعف من فعالية هذه الإستراتيجية في تقليص الفجوة بين معدل التضخم المستهدف والمتوقع.<sup>1</sup> ولقد شهدت سنوات 2013، 2014، 2015 عودة لاستقرار الأسعار، ويعود السبب إلى استخدام بنك الجزائر لأدواته غير المباشرة وامتصاص فائض السيولة.

### 3.1. صعوبات وعوائق تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر:

من الصعوبات التي حالت دون الوصول إلى نتائج فعالة من تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر نجد ما يلي:<sup>2</sup>

- ✓ عدم قدرة البنك المركزي على تحقيق استقلالية تامة عن الخزينة؛
- ✓ غياب الشفافية التامة في تطبيق السياسة النقدية؛
- ✓ تبعية الجزائر الاقتصادية الكبيرة للخارج، حيث نجد أن الجزائر تقوم باستيراد معظم المواد الغذائية والصناعية والفلاحية، الأمر الذي يصعب من مهمة بنك الجزائر خاصة اتجاه التضخم المستورد؛
- ✓ ضعف التنسيق بين السياسة النقدية والمالية، ما يؤدي لتسجيل ارتفاع مستمر في معدل التضخم خاصة نتيجة ارتفاع النفقات وزيادة الأجور؛
- ✓ غياب سوق مالي نشيط من شأنه تسهيل مهمة استرجاع السيولة بالنسبة لبنك الجزائر.

2. النموذج الاقتصادي الجديد كآلية لتحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر: بالنسبة للدول النفطية يعني التنوع الاقتصادي " تنوع مصادر الدخل والحد من الاعتماد الكبير على النفط والغاز، من خلال تطوير الاقتصاد غير النفطي والصادرات والإيرادات غير النفطية".<sup>3</sup>

### 1.2. مضمون برنامج النموذج الاقتصادي الجديد:

بعد تردد طويل، تم الإفراج رسميا عن النموذج الاقتصادي الجديد، يوم الاثنين 10 أفريل 2016، الذي باشرت به الحكومة في 5 جوان 2016، خلال اجتماع الثلاثية (الحكومة، الاتحاد العام للعمال الجزائريين وأرباب العمل) بالجزائر العاصمة، وتم اعتماده من قبل مجلس الوزراء في 26 جويلية 2016. وهو عبارة عن خطة اقتصادية للخروج من التبعية المطلقة

<sup>1</sup> زكرياء خلف الله، "قنوات تحويل السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية قياسية للفترة (1990-2016)", مرجع سبق ذكره، ص 208-209، ص 211.

<sup>2</sup> وليد بشيشي، (كانون الثاني 2017): "متطلبات تطبيق إستراتيجية استهداف التضخم كإطار حديث لإدارة السياسة النقدية في الجزائر". مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، (العدد الحادي والأربعين (2)، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، ص 114.

<sup>3</sup> نبيلة نوي، (2018): "التنوع الاقتصادي والنمو المستدام في الدول النفطية -دراسة حالة الجزائر-"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 12، (العدد 03)، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، ص 2.

للمحروقات، تضمنت جملة من الإصلاحات الهيكلية والمرحلية العميقة، حيث تركز من جهة أن تتمكن الجزائر من تحقيق تغيير جذري لهيكل اقتصادها بحلول العام 2030، مع تحقيق حلم الأجيال المتعاقبة منذ الاستقلال في رؤية اقتصاد حقيقي متنوع تنافسي قادر على التصدير، ومن جهة أخرى تركز على مقاربة مستجدة للسياسة الميزانية.

### 2.2. تتجلى أبرز معالم هذا النموذج فيما يلي:<sup>1</sup>

#### 1.2.2. المقاربة المستجدة لسياسة الموازنة: يبرز النموذج أهداف رئيسية في أفق العام 2019:

✓ تطوير موارد الميزانية العادية لجعلها قادرة على تغطية النفقات الرئيسية للتسيير؛

✓ خفض محسوس لعجز الخزينة خلال نفس الفترة؛

✓ حشد موارد إضافية لازمة من السوق المالية الداخلية.

#### 2.2.2. مقارنة التنوع والتحول الاقتصادي: حدد النموذج الجديد جملة من الأهداف الدقيقة في المرحلة الثانية 2020-2030

✓ تحقيق مسار نمو خارج المحروقات للناتج الداخلي الخام في حدود 6.5% سنويا خلال الفترة الممتدة من (2020-2030)، بالإضافة مضاعفة الناتج الداخلي للفرد بواقع 2.3 مرات خلال ذات الفترة (حوالي 11500 دولار في العام 2030 على أساس الدخل الحالي)، ومضاعفة حصة الصناعة التحويلية من حيث القيمة المضافة (من 5.3% في عام 2015 إلى 10% من الناتج الداخلي الخام عام 2030)؛

✓ وهدف النموذج أيضا إلى تحديث القطاع الزراعي مما يسمح بالوصول إلى تحقيق أهداف الاكتفاء الغذائي، وتنوع الصادرات، إلى جانب تحول طاقتي يسمح أساسا بخفض بمعدل النصف معدل النمو السنوي للاستهلاك الداخلي للطاقة (6% في عام 2015 إلى 3% في 2030، فضلا عن تنوع الصادرات بما يسمح بدعم تمويل النمو الاقتصادي المتسارع.

### 3.2. مراحل تطبيق نموذج النمو الاقتصادي الجديد:

يستهدف النموذج الجديد تمكين الجزائر من التحول إلى دولة ناشئة في غضون نهاية العشري القادمة، وذلك من خلال ثلاث مراحل للنمو:<sup>2</sup>

#### 1.3.2. مرحلة الإقلاع (2016-2019): تغيير حصة مختلف القطاعات من حيث القيمة المضافة.

#### 2.3.2. مرحلة التحول (2020-2025): والتي ستتيح تحقيق إمكانات الاستدراك للاقتصاد.

#### 3.3.2. مرحلة الاستقرار والتوافق (2026-2030): الوصول لقيمة التوازن.

4.2. المحاور الإستراتيجية لنموذج النمو الاقتصادي الجديد: من أجل تحقيق الأهداف المشار إليها فيما سبق، يحدد النموذج جملة من ثلاثة محاور إستراتيجية، نذكرها كما يلي:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> أسماء بللعم، دحمان بن عبد الفتاح، (2018): "إستراتيجية التنوع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 7، (العدد 1)، معهد الحقوق والعلوم السياسية المركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى أق أمموك لتانغست، الجزائر، ص 335.

<sup>2</sup> شريفة العابد برينيس، نور الهدى دحمان، مرجع سبق ذكره، ص 26.

<sup>3</sup> أمال بوسمينية، وسام مويبي، (26 فيفري 2020): "النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر بين حتمية التجسيد وفرص النجاح"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول حول "الإصلاحات الاقتصادية ورهان الإقلاع الاقتصادي المتطلبات والمعوقات"، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، الجزائر.

1.4.2. ديناميكية القطاعات المطلوبة: على المستوى القطاعي يتوجب التنويع بتنمية فروع نشاط جديدة، بما يسمح باستخلاص القطاع الطاقوي والبناء والأشغال العمومية، الأمر الذي يستدعي تسريع النمو وبالنسبة للصناعة خارج قطاع المحروقات فالهدف هو بلوغ 10% من القيمة المضافة في حدود 2030.

2.4.2. تعزيز نظام الاستثمار: تعزيز أنظمة الاستثمار من أجل تحقيق التحول الهيكلي الذي يتوجب ربط النمو في قطاع خارج المحروقات بتطور إنتاجية رأس المال المستثمر. وفي هذا الإطار يتوجب تحقيق معدلات نمو مرتفعة للإنتاجية الكلية للعوامل التي تسمح لنفس معدل الاستثمار الكلي في الاقتصاد بتحقيق نمو أعلى، وهو ما يجعل من ضرورة العمل على استهداف القطاعين الخاص والعمومي أيضا، مما يتوجب تدخل جديد من خلال الميزانية ابتداء من سنة 2025 (الاندماج المالي) بشكل تدريجي.

3.4.2. الملاءة الخارجية: الاستدامة الخارجية تمثل تحديا رئيسا في المرحلة القادمة، وفي ظل الإطار الاقتصادي الذي يتسم بتسارع النمو وتنويع الاقتصاد خارج المحروقات.

وأكدت وثيقة نموذج النمو الاقتصادي الجديد، على أن الاقتصاد الوطني مطالب خلال عملية تحوله في غضون 2030، أن يجتاز أربعة معوقات رئيسة وهي: درجة التغير في الهيكل الإنتاجي، تطور الدين الداخلي، الملاءة الخارجية، الانتقال الطاقوي، والذي سوف يسمح بزيادة صادرات النفط والغاز، والاندماج في مسار التحول الطاقوي العالمي.

5.2. شروط نجاح نموذج النمو الاقتصادي الجديد:

من أجل نجاح رؤية النموذج الجديد تم تجميع عناصر السياسة الاقتصادية الجديدة وفقا لـ 6 محاور إستراتيجية كتوصيات وشروط مهمة نذكرها كما يلي:<sup>1</sup>

1.5.2. تحفيز المقاولاتية في الجزائر: تواجه الشركات في الجزائر عدة عراقيل وأعباء إدارية تحد من عملها وتوسعها، إلا أنه وبارادة سياسية قوية، والتركيز على قطاعات معينة، من شأنها أن تخلق الزخم اللازم للتغيير قبل الشروع في إصلاحات معمقة.

2.5.2. تمويل الاستثمار: ولتحقيق رؤية عام 2030، يتطلب ذلك تطورا سريعا في الاستثمار الخاص باستثناء الطاقة.

ويجب أن تستند الإصلاحات إلى ثلاث محاور: إنشاء نظام استثمار وطني حقيقي في المرافق العامة، استئناف إصلاح النظام المصرفي، وتطوير سوق رأس المال.

3.5.2. السياسة الصناعية والتنويع: إن هدف التنويع الوارد في رؤية 2030، يفرض فترات من التسارع العالي في نمو مختلف القطاعات.

4.5.2. تعزيز التنمية الصناعية بإعادة تنظيم العقار الصناعي وإدماجه: وينطوي التنويع بالضرورة على تعريف خطط موقع الأنشطة الصناعية على الأراضي الوطنية في إطار الخطة الوطنية لاستخدام الأراضي، وفقا لاحتياجات الاقتصاد المحلي والوطني والسياسة الصناعية للبلد.

5.5.2. ضمان الأمن وتنويع المصادر الطاقوية: ويقوم على محورين تكميليين كالتالي:

برنامج كفاءة الطاقة إلى جانب البرنامج الصناعي والتكنولوجي لتطوير الطاقات المتجددة والأمن الطاقوي.

6.5.2. حوكمة نموذج النمو الاقتصادي الجديد: يجب أن تصاحب الرؤية الجديدة لنموذج النمو الاقتصادي المعلن، رؤية أخرى لا تقتصر فقط على تحديد القطاعات الاقتصادية الأساسية، والتدابير المصاحبة لها.

<sup>1</sup> Ministère des Finances, (2016), « le nouveau modèle de croissance (synthese) », Algérie, P P 14-21. sur le site : <https://www.mfdgi.gov.dz> consulté le 30/04/2022.

### المطلب الثالث: الصيرفة الإسلامية وسياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر

سيتم وفق هذا المطلب التطرق للصيرفة الإسلامية وسياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر.

#### 1. التوجه نحو تطبيق الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

إن إدراج المنتجات المصرفية والمالية المتطابقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، سيؤدي دون شك إلى مساهمة هذه الأدوات في إثراء شريحة المنتجات المصرفية والمالية التي يمكن أن تجذب حصة مهمة من العملة المتداولة خارج النظام المصرفي وتوجهها نحو توظيفات منتجة، وبالتالي نحو المزيد من الأداء في مجال الوساطة المصرفية والمالية، مع الاستجابة للتطلعات المشروعة للمدخرين. عرفت التجربة في مجال استخدام هذه الأدوات على الصعيد الدولي، إثراء معتبر خلال السنوات الأخيرة، يمكن للبنوك والمؤسسات المالية في الجزائر الاستفادة منه، ومن شأن هذا أن يسمح للنظام المصرفي والمالي الجزائري التقدم بوتيرة أسرع في هذا الاتجاه، لاسيما وأن الصيرفة البديلة في الجزائر لم تشهد إلا تطورا ضعيفا منذ إنشاء مؤسستين متخصصتين، وباستطاعة البنوك العمومية الغائبة عموما في هذا الفرع من الصيرفة، ونظرا لوزنها المهيمن في القطاع المالي والمصرفي بحصة قدرها 87%، أن تشكل ناقلا حاسما لتعميم هذه المنتجات، حيث تضمن لهم تغطية جغرافية شاملة من خلال تواجدها الواسع من حيث الشبكات، هذا ما سيشتمشى مع الإرادة المزدوجة المعرب عنها من طرف كل من السلطات العمومية والمصارف العمومية نفسها، من أجل تشجيع وتعميم هذه الأدوات المالية البديلة لصالح إدماج مالي أوسع<sup>1</sup>.

في الوقت نفسه، فإنه من شأن هذا التطور أن يساهم في استقطاب حصة معتبرة من الكتلة النقدية المتداولة خارج الدائرة البنكية أو المكتنزة من أجل تمويل توظيفات منتجة، ودعم الجهود الجارية لمواجهة صعوبات التمويل بالطرق الكلاسيكية. يجب أن يرتكز تطوير هذه الأدوات على إقامة على مستوى المصارف والمؤسسات المالية المعنية، أنظمة معلوماتية ومحاسبية وإدارية متميزة وملائمة، فضلا عن ترتيبات إجرائية مكيفة وفضاءات مخصصة، كما يجب أن يتوفر لدى البنوك والمؤسسات المالية المعنية موظفين مؤهلين ومخصصين حصريا لهذا الفرع من الصيرفة<sup>2</sup>.

وفقا للأحكام القانونية والتنظيمية، يخضع الشروع الفعلي للعمل بهذه المنتجات في السوق من قبل البنوك والمؤسسات المالية إلى الحصول مسبقا على رأي عدم الاعتراض من بنك الجزائر. ووفقا للمهام الموكلة إليه بموجب القانون، فإن بنك الجزائر يشجع إثراء شريحة المنتجات المصرفية، فهو يسهر على استقرار وأمن النظام المصرفي.

● **قراءة في النظام رقم 02-20 لبنك الجزائر:** منذ تأسيس أول مصرف إسلامي سنة 1990، اعترضت البنوك الإسلامية في الجزائر جملة من العوائق والعراقيل صعبت عملية انتشار هذا النوع من البنوك، خاصة في ظل غياب بيئة ونظام تشريعي وتنظيمي يجسد معالم الصيرفة الإسلامية. وبغية تنظيم العمليات المصرفية، قام بنك الجزائر بتاريخ 4 نوفمبر 2018 بإصدار التنظيم رقم 02-18 الذي يحدد قواعد ممارسة عمليات الصيرفة الخاصة بالصيرفة التشاركية، وكذلك تحديد أشكال العمليات المصرفية المرتبطة بتلقي الأموال وتوظيفها وعمليات التمويل والاستثمار التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد، مثل (المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع، السلم، الودائع في حسابات الاستثمار). وبتاريخ 15 مارس 2020 أصدر بنك الجزائر النظام رقم 02-20 الصادر في العدد 16 من الجريدة الرسمية لسنة 2020، الذي يحدد العمليات المصرفية المرتبطة بالصيرفة الإسلامية وقواعد وشروط تطبيقها من قبل البنوك والمؤسسات المالية، وتحدث هذا

<sup>1</sup> تقرير محافظ بنك الجزائر، (04 أبريل 2018)، "تطور الصيرفة البديلة في الجزائر"، ص ص 1-2.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 2.

النظام في مادتيه 17 و 18 على وجوب استقلالية الشبائيك الإسلامية إداريا ومحاسبيا وماليا عن الهياكل الأخرى للبنك التقليدي. وقد ألغى هذا النظام أحكام النظام رقم 18-02.<sup>1</sup>

ومن بنود هذا النظام إنشاء هيئتين شرعيتين:<sup>2</sup>

✓ هيئة رقابية شرعية خاصة بالبنك: تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل، حيث يتم تعيينهم من قبل الجمعية العامة، ويكمن دور هذه الهيئة على وجه الخصوص في الحرص على مطابقة المنتجات المالية للشبائيك الإسلامية لتعاليم وأحكام الشريعة الإسلامية؛

✓ الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية: كانت المصادقة عليها رسميا من طرف المجلس الإسلامي الأعلى، ويتحدد دور هذه الهيئة في منح شهادة المطابقة الشرعية للبنوك والمؤسسات المصرفية.

✓ عمليات الصيرفة الإسلامية وفقا لنظام بنك الجزائر رقم 20-02: نصت المادة 04 من النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 على أنه تخص العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، المنتجات الآتية: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع، حسابات الودائع، حسابات الاستثمار. وقد جاءت هذه المادة على سبيل المثال لا الحصر، فبإمكان البنك عرض منتجات جديدة للصيرفة الإسلامية على المستثمرين والمودعين.<sup>3</sup>

• منتجات الصيرفة الإسلامية في إطار التعليمات 03-2020: يمكن توضيحها فيما يلي:<sup>4</sup>

✓ المرابحة: تعد عقد يقوم بموجبه البنك أو المؤسسة المالية ببيع سلعة معلومة لزبون، سواء كانت هذه الأخيرة منقولة أو غير منقولة، يملكها البنك أو المؤسسة المالية، ويتم البيع بتكلفة شراء السلعة، مع إضافة هامش ربح متفق عليه مسبقا.

✓ المشاركة: هي عقد بين بنك أو مؤسسة مالية وواحد أو عدة أطراف، بهدف المشاركة في رأسمال مؤسسة أو مشروع أو في عمليات تجارية من أجل تحقيق أرباح، يمكن أن تكون المساهمة في الشركة نقدا أو عينا، وفقا لحصص محددة بوضوح بالنسبة لكل شريك.

✓ المضاربة: عقد يقدم بموجبه بنك أو مؤسسة مالية، رأس المال اللازم للمقاول المضارب الذي يقدم عمله في مشروع من أجل تحقيق الربح، يمكن أن يكون مساهمة البنك، أو المؤسسة المالية نقدية أو عينية أو كلاهما، ولكن بقيمة محددة.

✓ الإجارة: هي عقد إيجار يقوم من خلاله البنك أو المؤسسة المالية، المسمى المؤجر بوضع تحت تصرف الزبون (المستأجر)، وعلى أساس الإيجار، سلعة منقولة أو غير منقولة، يملكها البنك أو المؤسسة المالية لفترة محددة مقابل تسديد إيجار يتم تحديده في العقد. يمكن للإجارة أن تكون تشغيلية أو منتهية بالتملك.

<sup>1</sup> مصطفى العرابي، ندير طرويبا، (ديسمبر 2020): "توطين الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية: تحديات التطبيق ومتطلبات النجاح في ضوء النظام (20-02)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 06، (العدد 02)، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، ص 256.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 257.

<sup>3</sup> سليم بلقاسمي، (جوان 2020)، "عمليات الصيرفة الإسلامية في الجزائر على ضوء نظام بنك الجزائر رقم 20-02"، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، مجلد 06، (العدد 10)، المركز الجامعي نور البشير البيض، الجزائر، ص 93.

<sup>4</sup> محمد خير الدين صالح، (2021)، "تطوير دور بنك الجزائر لإدماج منتجات الصيرفة الإسلامية وصيغ الاستثمارات الوقفية في إطار مراجعة النظام رقم 20/02 والتعليمات رقم 20/03"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 08، العدد 02، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص 209-210.

- ✓ السِّلْم: عقد يقوم بموجبه البنك أو المؤسسة المالية الذي يلعب دور المشتري بشراء سلعة، التي تسلم له أجلا من طرف زبونه مقابل الدفع النقدي الفوري.
  - ✓ الاستصناع: هو عقد يتعهد بمقتضاه البنك أو المؤسسة المالية بتسليم سلعة إلى زبونه، أو بشراء لدى مصنع سلعة ستصنع وفقا لخصائص محدد ومتفق عليها بين الأطراف، بسعر ثابت وبكيفية تسديد متفق عليها مسبقا بين الطرفين، كما يمكن أن يقوم البنك أو المؤسسة المالية بإبرام عقد ثان يسمى الاستصناع الموازي لتصنيع المنتج موضوع عقد الاستصناع.
  - ✓ حسابات الودائع: هي حسابات الأموال يتم إيداعها في بنك من طرف أفراد أو مؤسسات مع وجوب إعادة هذه الأموال أو ما يعادلها إلى المودع أو إلى شخص آخر معين، عند الطلب أو حسب شروط متفق عليها مسبقا، ويمكن لحسابات الودائع أن تكون حسابات جارية أو حسابات ادخار.
  - ✓ الودائع في حسابات الاستثمار: تعرف الودائع بأنها توظيفات لأجل، توضع تحت تصرف البنك من طرف المودع بهدف استثمارها في تمويلات إسلامية وتحقيق أرباح.
  - أول مبادرة لفتح النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية: تبنى البنك الوطني الجزائري منتجات الصيرفة الإسلامية بعد حصوله على رخصة تسويق هذه المنتجات في 30 جويلية 2020 من قبل الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، ليتم الانطلاق رسميا في هذا النشاط في 04 أوت 2020، وبذلك يكون أول بنك عمومي يمارس هذا النشاط وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.
- شهدت سنة 2021 ارتفاع الطلب على معاملات الصيرفة الإسلامية لاستحواذها على نسبة 16% من الحصة السوقية لعمليات الحصول على منتجات تمويلية تسوقها حاليا البنوك، والمتمثلة في المرابحة العقارية، المرابحة للسيارات، المرابحة للتجهيزات والإجارة المنتهية بالتملك، من خلال شروط حلال توفرها مختلف البنوك التجارية العمومية منذ إطلاق خدمات الصيرفة الإسلامية في الجزائر، وجنت بنوك القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، البنك الوطني الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية ثمار هذه المغامرة الجديدة، حيث أشارت التوقعات إلى أن حصة سوق المعاملات لمنتجاتها التسعة، سيبلغ مستوى لا يتعدى 10% مع انقضاء سنة 2021، وأعلن بنك القرض الشعبي الجزائري عن فتح سبع فضاءات جديدة. أما عن البنك الوطني الجزائري فقد خصص أول وكالة موجهة حصرا لخدمات الصيرفة الإسلامية، يتعلق الأمر بوكالة حسين داي 635 كأول بنك عمومي أطلق الصيرفة الإسلامية في 04 أوت 2020 وذلك من خلال عرض خدمات ومنتجات مطابقة للشريعة الإسلامية عبر 64 شبك ضمن وكالاته الكلاسيكية عبر الوطن، أيضا قام هذا الأخير بإطلاق منتوجا جديدا خاصا بالسكن تحت اسم "الإجارة العقارية المنتهية بالتملك"، وهو تملك يسمح للأفراد بشراء عقارات تستخدم بغرض السكن مقابل دفع مبلغ إيجار على فترة محددة مسبقا أقصاها 30 سنة ليصبح بعد ذلك العقار ملكا للزبون.<sup>1</sup>
- قام بنك الجزائر بتوقيع مذكرة تفاهم للتعاون والتنسيق مع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) المتموقعة في البحرين، والتي تعنى بوضع معايير التمويل الإسلامي في الجزائر، وتقوية الروابط بين المنظمين. بموجب هذه الاتفاقية يهدف كلا الطرفين إلى العمل في المجالات ذات الاهتمام المتبادل الداعمة لتطوير الصناعة الإسلامية في الجزائر

<sup>1</sup> توفيق خذري، آسيا بوعكة، (جوان 2022): "واقع توطئ الصيرفة الإسلامية في الجزائر على ضوء النظام 02-20 والتعليمية 03-20"، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 05، (العدد 01)، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، ص 77.

ويشمل ذلك التبادل الفعال للمعلومات، تطبيق برامج بناء القدرات المشتركة في الجزائر والمتعلقة بمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة لاستضافة الفعاليات والأنشطة لتنمية الوعي بالتمويل الإسلامي في السوق المحلية لصالح مختلف المعنيين بما في ذلك المهنيين العاملين في المجال التنظيمي والإشرافي في البنوك والمؤسسات المالية، وكذلك الأكاديميين وعلماء الشريعة وغيرهم. تغطي اتفاقية بنك الجزائر مع "أيوفي" إمكانية الاعتماد والاعتراف بالمعايير الصادرة عن أيوفي من طرف المصرفية والمالية الإسلامية بالجزائر بالإضافة إلى الاستفادة من برامج بناء القدرات.<sup>1</sup>

كما قام بنك الجزائر بتوقيع عقد مساعدة تقنية يهدف إلى تعزيز الإطار القانوني التنظيمي والرقابي للتمويل الإسلامي في الجزائر، وذلك في إطار برنامج دعم البنك الإسلامي للتنمية. وقد تطور حجم أنشطة المعاملات المصرفية في إطار التمويل الإسلامي بدرجة كبيرة منذ إصدار النصوص التنظيمية في مارس 2020 التي تحدد العمليات في مجال التمويل الإسلامي وشروط ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، مما أتاح للبنوك من فتح مكاتب وفروع مخصصة، وتقديم لعملائها منتجات وخدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية. ومن خلال توقيع هذا العقد، يهدف بنك الجزائر دعم هذه الديناميكية وخصوصا تعزيز الإطار التنظيمي وكذا الإجراءات التشغيلية المتعلقة بالتمويل الإسلامي، كما تستهدف تطوير أدوات السياسة النقدية والتقنيات الإشرافية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وبناء القدرات في مجال تكوين الموارد البشرية.<sup>2</sup>

معوقات الصيرفة الإسلامية في الجزائر: يواجه تطبيق وسير وانتشار الصيرفة الإسلامية في الجزائر مجموعة من العراقيل يمكن إيجازها فيما يلي:<sup>3</sup>

✓ افتقار البنوك الإسلامية للقوانين التشريعية والتنظيمية؛

✓ غياب الوعي والثقافة المصرفية الإسلامية؛

✓ عدم توفر سوق مالي إسلامي؛

✓ عدم مراعاة بنك الجزائر للبنوك الإسلامية؛

✓ عدم توفر الكوادر والإطارات البشرية الكفؤة، وضعف البنية التكنولوجية.

2. سياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر:

1.1. الظروف السابقة لتطبيق سياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر: يمكن تسليط الضوء عليها فيما يلي:<sup>4</sup>

✓ انخفاض كبير في السيولة النقدية البنكية خلال سنتي 2015 و 2016؛

✓ تواصل تآكل احتياطي الصرف الجزائري، الأمر الذي قلل من هامش التصدي للصدمات الخارجية؛

✓ تسجيل مستويات منخفضة لمتوسط سعر النفط الجزائري السنوي مقارنة بالسعر المرجعي عند عداد الميزانية، حيث تشير إحصائيات منظمة أوبك أن النفط الجزائري أنهى سنة 2017 بمتوسط سعر 54 دولار للبرميل و 44.28 دولار للبرميل سنة

<sup>1</sup> بنك الجزائر (بيان صحفي)، (18 جانفي 2022): "بنك الجزائر وأيوفي يوقعان مذكرة تفاهم لتعزيز صناعة التمويل الإسلامي في الجزائر"، متاح على الموقع التالي: [algeria.dz.www.bank-of-](http://www.bank-of-algeria.dz)

<sup>2</sup> بنك الجزائر (بيان صحفي)، (28 سبتمبر 2022): "بنك الجزائر يعمل على تعزيز الإطار القانوني التنظيمي والرقابي للتمويل الإسلامي"، متاح على الموقع الإلكتروني: [algeria.dzwww.bank-of-](http://www.bank-of-algeria.dz)

<sup>3</sup> عبد الوهاب صخري، سمية بن علي، (2022): "تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر: الواقع والأفاق"، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، المجلد 119، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، سوريا، ص ص 89-90.

<sup>4</sup> التقرير السنوي لبنك الجزائر، (2017).

## الفصل الثالث أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة من 1990-2020 (دراسة تحليلية)

2016، مقابل تحديد الحكومة لسعر مرجعي يقدر بـ 50 دولار سنة 2017 و 45 دولار سنة 2016 وهو الأمر الذي هدد التوازنات المالية للاقتصاد الوطني؛

✓ تسجيل تراجعاً في عجز الميزان التجاري الجزائري من 20.13 مليار دولار سنة 2016 إلى 14.3 مليار دولار سنة 2017، ناجم عن تخفيض رخص الاستيراد؛

✓ عجز ميزانية الدولة قدر بـ 1567 مليار دينار سنة 2016 مقابل 795 مليار دينار سنة 2017، أما عجز الخزينة العمومية يبلغ 2245 مليار دينار ما يعادل 12.9% من إجمالي الناتج الداخلي سنة 2017.

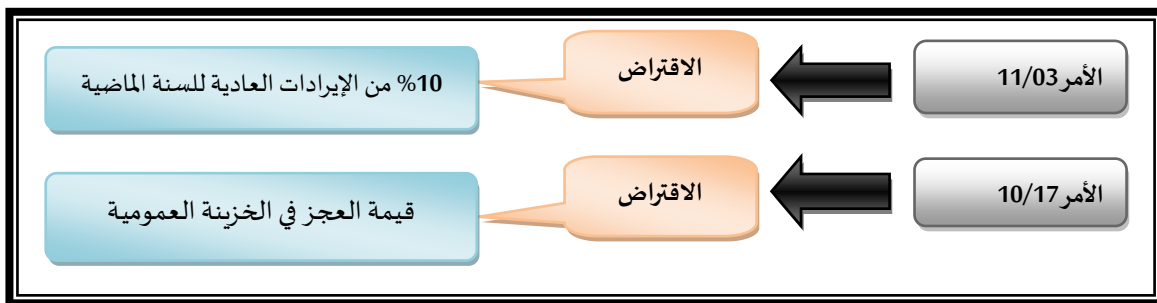
✓ تدهور القدرة الشرائية للدينار الجزائري، وارتفاع سعر صرفه نحو قيم تاريخية مقابل أهم العملات العالمية خاصة الأورو.  
2.2. مفهوم التمويل غير التقليدي وفق المشرع الجزائري: عرفه المشرع الجزائري في القانون رقم 17-10، المعدل والمتمم للأمر 11-03 الصادر بتاريخ 11 أكتوبر 2017، بأنه يتعلق بتعديل ذي طابع انتقالي ويكون محدود التنفيذ في الزمن، حيث تمت صياغته ضمن مادة واحدة لا تؤثر في مضمون بقية أحكام الأمر رقم 11-03 المتعلق بقانون النقد والقرض، من خلال المادة 45 مكرر والمحجرة وفقاً للآتي<sup>1</sup>:

✓ ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ، يقوم بنك الجزائر بصورة استثنائية ولمدة 5 سنوات بالشراء مباشرة للسندات المالية التي تصدرها الخزينة العمومية، من أجل المساهمة على وجه الخصوص في: تغطية احتياجات تمويل الخزينة، تمويل الدين العمومي الداخلي، تمويل الصندوق الوطني للاستثمار؛

✓ تطبق هذه الآلية مرافقة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية، والتي ينبغي أن تفضي في نهاية الفترة المذكورة أعلاه كأقصى تقدير إلى: توازنات خزينة الدولة، توازن ميزان المدفوعات.

من خلال التعريف المقدم سابقاً فإن التمويل غير التقليدي هو التمويل الذي يسمح للبنك المركزي بتوفير السيولة للخزينة العمومية بهدف تمويل نفقاتها، تمويل العجز في الميزانية، تمويل الدين العام الداخلي وتمويل الصندوق الوطني للاستثمار لمدة 5 سنوات كحد أقصى. ويتم توضيح التحولات الحاصلة على سقف الإصدار النقدي وفق تعديلات قانون النقد والقرض وفق الشكل الموالي.

الشكل رقم (3-10): سقف الإصدار وفق قانون 10/17



المصدر: حمزة رملي، (جوان 2018)، "التمويل غير التقليدي في الجزائر وفق تعديلات قانون النقد والقرض"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 04، العدد 01، جامعة ميله، الجزائر، ص 219.

<sup>1</sup> صالح الدين سعودي، رمضان كزار، (ديسمبر 2020)، "انعكاسات تعديل قانون النقد والقرض في سنة 2017 على فعالية السياسة النقدية في الجزائر"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 05، (العدد 02)، جامعة الوادي، الجزائر، ص 453.

تكمن حقيقة اللجوء لاعتماد مصادر التمويل غير التقليدية للخرينة العمومية أنه يدخل في إطار مخطط التعزيز الميزاني الذي باشرته الحكومة خلال الفترة من (2017-2019)، وذلك من أجل تفادي تخفيض قيمة العملة الوطنية والتي تلعب دورا كآلية تصحيح شبه وحيدة أمام الأزمات المالية، فسياسة التمويل غير التقليدي تهدف إلى تحقيق التوازنات المالية العامة. ويتطلب تطبيق هذه السياسة اقتصادا قويا منتجا، والاقتصاد الوطني أضعف من أن يكون أرضية لتطبيق هذه الآليات ونجاحها، ويبقى الإشكال ليس في استحداث آليات إقراض جديدة للخرينة، بل في استحداث موارد تمويل حقيقية.

3.2. التسبيقات المقدمة للحكومة في إطار التمويل غير التقليدي: بعد التعديل الذي طرأ على قانون النقد والقرض 90-10 سنة 2017 تحصلت الخزينة العمومية على قروض من طرف بنك الجزائر عن طريق آلية التمويل غير التقليدي، والجدول الموالي يوضح حصيلة هذه القروض والتي سلكت منحى تصاعدي من سبتمبر 2017 إلى غاية جانفي 2019.

الجدول رقم (3-17): حصيلة التمويل غير التقليدي في الجزائر

الوحدة: مليار دج

السنوات	سبتمبر 2017	ديسمبر 2017	جوان 2018	نوفمبر 2018	جانفي 2019
سندات مالية صادرة أو مضمونة من طرف الدولة	300	2485	3585	4005	6556

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر متاح على الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz>

وقد تم توجيه الأموال المطبوعة من قبل بنك الجزائر في إطار التمويل غير التقليدي لتغطية عجز موازنة الدولة، تسديد الدين العام، وتمويل بعض الاستثمارات.

4.2. تحديات تطبيق هذا النوع من التمويل في الجزائر: من بين أهم التحديات المصاحبة لسياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر نذكر<sup>1</sup>:

- ✓ من بين الاقتراحات التي قدمها صندوق النقد الدولي بعد الصدمة النفطية العكسية لسنة 2014، ترشيد النفقات وفرض معدلات ضريبية جديدة ومرتفعة والتخلي التدريجي عن الدعم الاجتماعي مع الحفاظ على استقلالية بنك الجزائر، والأکید أنه عارض تطبيق هذه السياسة النقدية غير التقليدية نظرا وحسب توقعات خبراءه لنسبها في ارتفاع معدلات التضخم إلى أكثر من 10%، مع فقدان استقلالية البنك المركزي، إضافة إلى تأثيرات سلبية عديدة أخرى؛
- ✓ حسب بعض الخبراء والمحللين الاقتصاديين في الجزائر، فإن اعتماد هذه السياسة سيؤدي إلى توفير كمية كبيرة من النقود الوهمية، وبالتالي زيادة الطلب على السلع مما يؤدي إلى تضخم أسعار البضائع ومنه انهيار قيمة الدينار وهو الوضع الذي يشهده الاقتصاد الجزائري في الوقت الحالي؛
- ✓ أن السياسة التي تبنتها الحكومة الجزائرية تحفها مخاطر كبيرة، ويرى مسؤول الأبحاث في "ساكسونيك" أن هذا الخيار يتعارض مع الفكر الاقتصادي وهو بمثابة هروب إلى الأمام ولن يعالج الوضع بل يؤدي إلى تأزمه، وذلك من خلال التضخم المفرط وانهيار قيمة العملة؛

<sup>1</sup> أنفال نسيب، (2019)، "التحديات والإصلاحات المصاحبة لسياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر"، مجلة الاقتصادية المالية البنكية وإدارة الأعمال، (العدد 01)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص ص 23-24.

✓ التحدي الآخر الذي يفرضه هذا النوع من التمويل على الاقتصاد الجزائري هو كيفية التحكم في ارتفاع السيولة المصرفية موازاة مع ارتفاع السيولة النقدية في الاقتصاد الموازي، وتأثير ذلك على معدلات التضخم؛

✓ صعوبة التنبؤ بنتائج التمويل غير التقليدي من خلال توقعات التضخم، نتيجة أن التضخم في الجزائر تؤثر عليه العديد من المحددات على غرار المحددات الكلاسيكية المعروفة، حيث حسب تقديرات بنك الجزائر يقدر حجم الاكتناز حوالي 2000 مليار دج، و4780 مليار دج يتم تداولها في السوق الموازية في 2017، هذه القيم تعتبر موارد خارج القنوات المصرفية لها دلالات عديدة من الناحية الاقتصادية.

5.2. الإصلاحات المصاحبة لتنفيذ سياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر: لتحقيق أهداف سياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر تم اعتماد مجموعة من التدابير والإصلاحات الهيكلية والاقتصادية والمالية وفقا لما يلي:<sup>1</sup>

- ✓ استعادة توازنات خزينة الدولة من خلال تعزيز قدرات التقدير والتسيير للنفقات العمومية للدولة وعصرنة طرق تحضير وتنفيذ الميزانية؛
- ✓ استعادة توازنات ميزان المدفوعات من خلال ترشيد الواردات من السلع والخدمات وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات؛
- ✓ الإصلاحات الهيكلية المالية وذلك بإصلاح المالية والجباية المحليتين وعصرنة النظام المالي والبنكي؛
- ✓ الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية بتطوير الاقتصاد الرقمي، إصلاح سوق العمل وترشيد النفقات في مجال الحماية الاجتماعية والصحية، عصرنة القطاع الفلاحي؛
- ✓ تحسين مناخ الأعمال واستقطاب الاستثمارات الأجنبية.

#### المطلب الرابع: إجراءات بنك الجزائر بخصوص السياسة النقدية في ظل جائحة كورونا (كوفيد-19)

سيتم وفق هذا المطلب التطرق لفيروس كورونا المستجد، وأثر انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري خلال الجائحة، وكذلك إجراءات بنك الجزائر في ظل جائحة كورونا (كوفيد-19).

1. تعريف فيروس كورونا: يعرف فيروس كورونا بأنه "سلالة جديدة من الفيروسات التي تسبب مرض كوفيد 19 والاسم الانجليزي للمرض مشتق كالتالي (Co) وهما أول حرفين من كلمة كورونا CORONA و(VI) وهما أول حرفين كلمة فيروس VIRUS و(D) وهو أول حرف من كلمة مرض DISEASE ويرتبط الفيروس بعائلة الفيروسات نفسها التي ينتهي إليها الفيروس التي تسبب بمرض المتلازمة الحادة سارز وبعض أنواع الزكام العادي، ويعد فيروس كورونا من الفيروسات المعدية التي لم يكن هنالك أي علم بوجودها قبل تفشيها في مدينة وهان الصينية في ديسمبر 2019".<sup>2</sup> والملحق رقم (09) يوضح التطور الشهري للوضع الوبائي في الجزائر.

<sup>1</sup> إلهام آيت بن عمر، مرجع سبق ذكره، ص 291.

<sup>2</sup> سماح سهيلية، (2020): "الإجراءات الوقائية للتصدي لفيروس كورونا في الجزائر"، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية. المجلد 05. (العدد 03). جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر، ص 27.

2. أثر انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري في ظل جائحة كورونا: تعد الجزائر من الدول الأكثر اعتماداً على مداخل صادرات النفط، وقد أدى الانخفاض الحاد في أسعار هذا الأخير في الأسواق العالمية في ظل جائحة كورونا بالسلطات في الجزائر إلى اتخاذ إجراءات تقشفية واسعة، يمكن إيجازها فيما يلي:<sup>1</sup>

- في الأسبوع الأول من شهر ماي 2020، أعلنت الحكومة الجزائرية أنها رفعت نسبة تقليص نفقات تسيير الدولة من 30 إلى 50 بالمائة، وذلك بغية مواجهة تداعيات انهيار أسعار النفط؛
- في بداية الأزمة النفطية، أعلنت الحكومة الجزائرية عن خطة تقشفية جديدة بسبب الأزمة النفطية، تضمنت خفضاً لنفقات الدولة والمؤسسات التابعة لها دون تحديدها؛
- تضمنت الإجراءات المتخذة خفض شركة سوناطراك لنفقاتها بحوالي 7 مليارات دولار لسنة 2020، بعد أن كانت ميزانيتها مقدرة بحوالي 14 مليار؛
- خفض فاتورة الواردات بحوالي 10 مليار دولار، بعد أن قدرت بحوالي 41 مليار دولار سنة 2019، لتتخفف إلى 31 مليار دولار بنهاية سنة 2020.

3. إجراءات السياسة النقدية في الجزائر في ظل جائحة كورونا (كوفيد-19): قام بنك الجزائر وبهدف احتواء التداعيات الناتجة عن وباء كوفيد-19 بتبني سياسة نقدية تيسيرية في محاولة لمجابهة أزمة كوفيد-19 ودعم تعافي الاقتصاد المحلي. وقد أعلن عن جملة من الإجراءات الاحترازية لمجابهة تداعيات جائحة كورونا ودعم التعافي منها وتتمثل فيما يلي:<sup>2</sup>

✚ قررت لجنة عمليات السياسة النقدية بتخفيض معدل الاحتياطات الإلزامية من 10% إلى 8%، وكذلك تخفيض المعدل التوجيهي لبنك الجزائر بـ 25 نقطة أساس (0.25%) لتثبيتته عند 3.25% ابتداء من 15 مارس 2020. ويهدف هذا القرار إلى تحرير هوامش إضافية للسيولة بالنسبة للنظام البنكي ما من شأنه أن يوفر للبنوك والمؤسسات المالية وسائل دعم إضافية لتمويل الاقتصاد الوطني بتكلفة معقولة.

✚ أصدر بنك الجزائر تعليمة رقم 05-2020 مؤرخة في 6 أبريل 2020 متعلقة بالإجراءات الاستثنائية لتخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، وذلك من أجل السماح برفع القدرة التمويلية تجاه المؤسسات الاقتصادية؛

✚ تأجيل تسديد أقساط القروض المستحقة أو إعادة جدولة قروض للزبائن المتأثرين بالظروف الناتجة عن استفحال جائحة كورونا، مع مواصلة التمويلات للزبائن المستفيدين من تأجيل في سداد القروض أو إعادة جدولتها، وتخفيض الحد الأدنى لمعامل سيولة البنوك والمؤسسات المالية، لرفع مستوى التمويلات المتاحة، وكذا إعفاء البنوك والمؤسسات المالية من إجبارية تكوين وسادة الأمان المقتطعة من أموالها الخاصة.

<sup>1</sup> صراوي، (2021): "أثر جائحة كورونا على أسعار البترول ومدى انعكاس ذلك على الدول المصدرة والمستوردة له: دراسة تحليلية للفترة الممتدة من مارس 2020 إلى غاية مارس"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 15، (العدد 02)، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، ص 62.

<sup>2</sup> زهرة سيدعمر، أسماء بللعم، (2020): "قراءة في التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الجزائر- الآثار والإجراءات-"، مجلة اقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 04، (العدد 02)، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، ص 159.

## الفصل الثالث أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة من 1990-2020 (دراسة تحليلية)

بتاريخ 2020/04/29 قررت لجنة عمليات السياسة النقدية تخفيض المعدل التوجيهي المطبق على عمليات إعادة التمويل الرئيسية بـ 25 نقطة أساس (0.25%) لتقوم بتثبيتته عند 3% بدلا من 3.25%، وتخفيض معدل الاحتياطات الإلزامية من 08% إلى 06% بهدف تحرير مبلغ إضافي هام للسيولة؛

رفع عتبات إعادة تمويل بنك الجزائر للأوراق العمومية القابلة للتفاوض من 90% إلى 95% (مدة الاستحقاقات المتبقية أقل من سنة)، ومن 80% إلى 90% (مدة الاستحقاقات المتبقية من سنة إلى 05 سنوات)، ومن 70% إلى 85% (مدة الاستحقاقات المتبقية أكبر من أو يساوي 05 سنوات).

بتاريخ 2021/02/04 قررت لجنة عمليات السياسة النقدية الإبقاء على المستوى المعتدل لمتوسط التضخم المسجل سنة 2020 متوافقا مع أهداف السياسة النقدية، على الرغم من ارتفاعه قليلا عما كان عليه في سنة 2019، حيث بلغ 2.4% في نهاية ديسمبر 2020 مقابل 1.9% في سنة 2019،

يقدر نمو القروض بنسبة 3% بحلول نهاية سنة 2020 في سياق الصدمة الداخلية القوية الناجمة عن تداعيات جائحة covid-19، تحسن تطور الموارد المصرفية تحسنا ملحوظا مقارنة بتطورها في السداسي الأول من سنة 2020. نجم هذا التطور الإيجابي، الذي لوحظ منذ سبتمبر 2020، وستطلب الخطة الوطنية للإنعاش الاقتصادي دعما وثيقا من القطاع المصرفي من حيث التمويل<sup>1</sup>.

وفي ظل هذه التطورات وتوقعاتها المتوسطة الأجل، قررت لجنة عمليات السياسة النقدية خفض معدل الاحتياطي الإلزامي من 3% إلى 2% ابتداء من 15 فيفري 2021 لتحرير هوامش إضافية من السيولة لصالح النظام البنكي<sup>2</sup>. يقوم بنك الجزائر وللمرة الخامسة إلى غاية تاريخ 31 ديسمبر 2021 بتمديد إجراءات وتدابير التخفيف لبعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية التي اتخذها بنك الجزائر في إطار التعلية 05-2020 بتاريخ 6 أفريل 2020، وتمثل هذه التدابير في:<sup>3</sup>

- تتمثل تدابير التخفيف المطبقة على البنوك فيما يلي: تخفيض الأدنى لمعامل السيولة، إعفاء البنوك والمؤسسات المالية من إلزامية تشكيل وسادة الأمان.
- تتمثل تدابير التخفيف المطبقة على زبائن البنوك فيما يلي: تأجيل تسديد أقساط القروض المستحقة، أو القيام بإعادة جدولة القروض الممنوحة للزبائن المتأثرين بالوضع الناجم عن وباء COVID-19، مواصلة التمويل لصالح المستفيدين من إجراءات التأجيل أو إعادة جدولة المستحقات. وقد اتخذت هذه التدابير في إطار الاستمرار في مساعدة الشركات من أجل التخفيف من تداعيات الأزمة الصحية على نشاطاتهم.

<sup>1</sup> بنك الجزائر (بيان صحفي)، (2021): متاح على الموقع الإلكتروني التالي: [algeria.dzwww.bank-of-](http://algeria.dzwww.bank-of-)

<sup>2</sup> المرجع نفسه.

<sup>3</sup> بنك الجزائر (بيان صحفي)، (30 سبتمبر 2021): "الأزمة الصحية: بنك الجزائر يمدد فعالية تدابير التخفيف"، متاح على الموقع:

### خلاصة الفصل الثالث

تم اكتشاف النفط في الجزائر سنة 1956، ويساهم هذا المورد الحيوي والاستراتيجي بأكثر من 97% من الصادرات الجزائرية، وبالتالي فهو يسهم بمعدل كبير في الناتج المحلي الإجمالي، وبهذا فإن الاقتصاد الجزائري يعد اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى الأمر الذي جعله يتأثر بالصدمات الخارجية النفطية، وبالتالي التأثير على أدوات السياسة الاقتصادية أبرزها السياسة النقدية، حيث شهدت هذه الأخيرة عدة تطورات منذ صدور قانون النقد والقرض لسنة 1990 ارتبطت أساساً بأسعار النفط وتقلباته حيث كان العامل المسؤول على تحديد توجهاتها وأدواتها وأهدافها، فارتفاع أسعار النفط ينتج عنه زيادة الإيرادات النفطية، والتي تؤدي لزيادة حجم الأصول الأجنبية الذي ينعكس على زيادة نمو الكتلة النقدية، والعكس في حالة انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية.

كما تؤثر أسعار النفط على أداء السياسة النقدية هذا الأخير الذي ينعكس من خلال تحقيق أهدافها فبارتفاع أسعار النفط يرتفع معدل النمو والتضخم وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات وخفض معدل البطالة والعكس في حالة الانخفاض.

بعد الصدمة النفطية العكسية لسنة 2014 وتآكل احتياطي الصرف وشح السيولة ونفاذ صندوق ضبط الإيرادات، قامت الجزائر بتبني التمويل غير التقليدي كسياسة راهنة الذي يهدف أساساً لتمويل العجز الموازناتي. وقبل تعافي الاقتصاديات من الصدمة النفطية لسنة 2014، يستيقظ الاقتصاد العالمي على أزمة صحية (جائحة كورونا) أواخر سنة 2019 والتي تحولت إلى أزمة اقتصادية ألفت بظلالها على مختلف الاقتصاديات منها الاقتصاد الجزائري.

وقد قام بنك الجزائر في هذا السياق باتخاذ عدة إجراءات على مستوى السياسة النقدية أبرزها تخفيض معدل الاحتياطي الإجباري لتحرير هوامش إضافية من السيولة للنظام البنكي، لدعم تعافي الاقتصاد الوطني.

خاتمة

تحتل السياسة النقدية الصدارة في هيكل السياسات الاقتصادية الكلية منذ أمد بعيد، وبذلك كانت من أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال تنظيم عرض النقود والتحكم بالسيولة النقدية والائتمان بما يتلاءم والوضع الاقتصادي السائد، إذ يتولى البنك المركزي التخطيط للسياسة النقدية والإشراف على تنفيذها، متبعاً في ذلك إستراتيجية تساعد على التحكم في سياسته النقدية وتوجيهها على النحو الذي يمكنه من تحقيق أهدافه النهائية، مستخدماً في ذلك الأدوات التي تتناسب مع الأهداف المسطرة.

وقد شهدت السياسة النقدية للجزائر عقب ظهورها عدة تطورات ارتبطت بشكل أساسي بالتقلبات التي عرفتها أسعار النفط في الأسواق الدولية، وهذا من خلال تأثير تغيرات أسعار النفط على حجم احتياطي الصرف في الجزائر الذي يؤثر بدوره على صافي الأصول الأجنبية التي تعتبر المحدد الرئيسي للإصدار النقدي، الأمر الذي تبيّن من خلال التطور الذي عرفته الكتلة النقدية خلال فترة الدراسة.

هذا وقد عرفت أدوات السياسة النقدية وأهدافها تطورات تزامنت مع التطورات التي عرفتها كل من الكتلة النقدية وأسعار النفط، فكانت السياسة النقدية المنتهجة خلال فترة فائض السيولة هي سياسة انكماشية تهدف إلى سحب السيولة من السوق والتخفيض في عملية منح الائتمان، والعكس فترة نقص السيولة.

1. نتائج الدراسة: توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن إبرازها في النقاط التالية:

- النفط مادة إستراتيجية لها أهمية بالغة على الصعيدين المحلي والدولي الذي يلعبه في مختلف الميادين؛
- السياسة النقدية أداة هامة في يد السلطة النقدية، تستخدمها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال ضبط عرض النقود بما يتلاءم مع متطلبات النشاط الاقتصادي؛
- مراعاة التعارض في أهداف السياسة النقدية عند تطبيقها، فلا يمكن تحقيق أهدافها دفعة واحدة؛
- أثرت جائحة كورونا على الأسواق النفطية ما نجم عنه انخفاض حاد في أسعار النفط؛
- تلعب سياسة التعقيم دوراً هاماً من خلال عزل آثار ارتفاع فائض السيولة وبالتالي التحكم في التضخم والحد من بوابره؛
- يعتمد الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على المداخل النفطية باعتباره اقتصاداً ريعياً، ممّا جعله عرضة للصدمات الخارجية الناتجة عن تغيرات أسعار النفط، الأمر الذي انعكس على السياسة النقدية للجزائر التي أصبحت توجهاتها تتحدد بناءً على اتجاه تغير أسعار النفط؛
- يعتمد البنك المركزي سياسة نقدية معينة حسب الوضع الاقتصادي السائد، فمن خلال هذه الدراسة تبيّن أن بنك الجزائر قام بإتباع سياسة نقدية تقييدية (انكماشية) بهدف احتواء فائض السيولة، والعكس في حالة نقص السيولة ويتوقف ذلك على تنوع واختلاف الأدوات المستخدمة؛
- بالنظر إلى أهمية وهيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري يمكن الحكم على أنه استجاب لمنطق لعنة الموارد، ذلك لأن الاعتماد المطلق على هذا القطاع كمصدر وحيد للعملة جعل نصيبه ينمو على حساب تراجع نمو القطاعات الأخرى مثل قطاع الصناعة والفلاحة؛
- ارتبط تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها وأدوات السياسة النقدية للجزائر بالتطورات والتغيرات التي شهدتها أسعار النفط، وبالتالي هناك علاقة طردية بين سعر النفط وتطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر؛

- بالرجوع إلى أدوات السياسة النقدية المستخدمة من قبل بنك الجزائر يلاحظ وجود قصور في الأدوات المستعملة من أجل التحكم في المعروض النقدي؛
- العلاقة التي تربط بين أسعار النفط والسياسة النقدية هي علاقة غير مباشرة من خلال أن تقلبات أسعار النفط تؤثر على حجم احتياطي الصرف الذي يؤثر على حجم الأصول الأجنبية وبالتالي على M2 كمتغير يشير للسياسة النقدية في الجزائر؛
- يعتبر صافي الأصول الأجنبية أهم مقابل للكتلة النقدية في الجزائر والمحدد الرئيسي للإصدار النقدي خاصة خلال الفترة من (2000-2017)؛
- يؤثر حجم احتياطي الصرف على صافي الأصول الأجنبية التي تؤثر بدورها على الإصدار النقدي في الجزائر؛
- هناك ارتباط بين تقلبات أسعار النفط وتوجه السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة؛
- تتأثر أهداف السياسة النقدية في الجزائر بتقلبات أسعار النفط في السوق الدولية؛
- يتأثر رصيد ميزان المدفوعات الجزائري بتقلبات أسعار النفط، حيث يرتبط به بعلاقة طردية؛
- وجود علاقة تربط بين سعر النفط وسعر صرف الدينار الجزائري؛
- يرتبط سعر النفط ومعدل البطالة في الجزائر بعلاقة عكسية؛
- يرتبط كل من معدل التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر بتقلبات أسعار النفط؛
- تمكن بنك الجزائر من تحقيق استقرار نسبي في معدل التضخم بالرغم من حدة الأزمة النفطية؛
- من بين أهم أسباب التضخم في الجزائر هو نتيجة ارتفاع واردتنا في الخارج (التضخم المستورد)؛
- أثرت تقلبات أسعار النفط على أداء السياسة النقدية وفعاليتها؛
- أثرت الأزمة النفطية العكسية لسنة 2014 بشكل كبير على الاقتصاد الجزائري؛
- لجأت الجزائر لتطبيق التمويل غير التقليدي نتيجة تآكل احتياطي الصرف وشح السيولة بعد الآثار التي خلفتها الأزمة النفطية العكسية لسنة 2014؛
- ارتجال الحكومة الجزائرية في تطبيق التمويل غير التقليدي كحل، بدل اللجوء إلى المديونية الخارجية وذلك بغية الخروج من الأزمة؛
- تعد سياسة استهداف التضخم توجها حديثا للسياسة النقدية في الجزائر تهدف لتحقيق استقرار مستوى الأسعار؛
- لجأت الجزائر لتبني نموذج النمو الاقتصادي كخطوة لتحقيق الإقلاع الاقتصادي؛
- اعتماد الجزائر عدة آليات لمجابهة تقلبات أسعار النفط؛
- تطبيق الصيرفة الإسلامية وتطورها في الجزائر ليساهم في استقطاب حصة معتبرة من الكتلة النقدية المتداولة خارج الدائرة البنكية أو المكتنزة من أجل تمويل توظيفات منتجة؛
- واجه تطبيق الصيرفة الإسلامية في الجزائر عدة معوقات وعراقيل؛
- أثرت أزمة كورونا على الوضع النقدي والمالي للاقتصاد الوطني؛

• تسبب جائحة كورونا بأزمة سيولة في الاقتصاد الوطني، وقد قام بنك الجزائر باتخاذ عدة إجراءات على مستوى السياسة النقدية لدعم تعافي الاقتصاد الوطني ومجابهة الأزمة أبرزها تخفيض معدل الاحتياطي الإجباري لتحرير هوامش إضافية من السيولة للنظام المصرفي؛

• غياب الحلول الممكنة من أجل استثمار الفوائض المالية بغرض تنويع الإنتاج والنهوض بقطاع خارج المحروقات.

2. اختبار الفرضيات: من خلال ما تم التطرق إليه ومعالجته ضمن نطاق هذه الدراسة، يمكن الإجابة على الفرضيات الموضوعية فيما يلي:

• تم إثبات الفرضية الرئيسية التي مفادها: "استجابات السياسة النقدية في الجزائر لتقلبات أسعار النفط خلال فترة الدراسة، وذلك من خلال التأثير على متغيراتها، أدواتها، توجهاتها وأهدافها"، وذلك من خلال تحليل البيانات والمعطيات الإحصائية في الفصل الثالث وإيجاد علاقة غير مباشرة بين سعر النفط والسياسة النقدية في الجزائر، تكمن في المتغير الوسيط المتمثل في احتياطي الصرف.

• تم إثبات صحة الفرضية الفرعية الأولى القائمة على: "أن تطورات الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر ترتبط بتغيرات أسعار النفط"، وذلك من خلال استعراض تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها وأسعار النفط وإيجاد العلاقة الطردية التي تربط بين هذه المتغيرات بحيث تؤثر أسعار النفط على حجم احتياطي الصرف الذي يؤثر على صافي الأصول الأجنبية وبالتالي على الإصدار النقدي؛

• تم إثبات صحة الفرضية الفرعية الثانية القائمة على: "أن المحدد الرئيسي للإصدار النقدي في الجزائر هو صافي الأصول الأجنبية"، وهذا من خلال تحليل المعطيات الرقمية ما أوضح أن حجم الإصدار النقدي يتحدد بناء على حجم صافي الأصول الأجنبية؛

• تم إثبات صحة الفرضية الفرعية الثالثة التي مفادها: "أن هناك علاقة بين تقلبات أسعار النفط وتطور أداتي إعادة معدل الخصم والاحتياطي الإجباري في الجزائر"، وذلك من خلال تحليل تطور هاتين الأدوات وسعر النفط؛

• تم تفنيد الفرضية الفرعية الرابعة القائمة على أنه: "لا يوجد علاقة طردية بين تقلبات وتطورات أسعار النفط وحجم احتياطي الصرف في الجزائر"، وهذا من خلال عرض كل من تطور أسعار النفط وتطور حجم احتياطي الصرف خلال فترة الدراسة ما أوضح وجود علاقة طردية بين هذين المتغيرين.

• تم إثبات صحة الفرضية الفرعية الخامسة القائمة على: "أثرت جائحة كوفيد-19 بشكل كبير على الوضع النقدي للاقتصاد الجزائري من خلال التأثير على حجم السيولة"، وذلك من خلال تسليط الضوء على الإجراءات المتخذة من قبل بنك الجزائر على مستوى السياسة النقدية لدعم تعافي الاقتصاد الوطني ومجابهة الأزمة أبرزها تخفيض معدل الاحتياطي الإجباري لتحرير هوامش إضافية من السيولة للنظام المصرفي.


1. اقتراحات الدراسة: على ضوء النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة تم رصد وتقديم بعض الاقتراحات والتي تتمثل فيما يلي:

• ينبغي على السلطة النقدية تسخير جهودها للتحكم في نمو الكتلة النقدية بما يتلاءم ومتطلبات النشاط الاقتصادي على النحو الذي يساعد على زيادة فعالية السياسة النقدية لبنك الجزائر؛

- يجب على السلطة النقدية تحديد المتغيرات التي لها تأثير على السياسة النقدية والعمل على أخذها بعين الاعتبار عند التخطيط لها بهدف تجنب التأثيرات السلبية التي قد تحدثها على السياسة النقدية؛
- ضرورة القضاء على التبعية النفطية من خلال تجهيز مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني للقيام بدورها الفعّال؛
- تحديد المتغيرات التي تؤثر على التضخم الذي يعتبر هدفا رئيسيا للسياسة النقدية، وضبط العلاقات بينها وبين معدّل التضخم عندما تحدث أي تغيرات على هذه المتغيرات؛
- تفعيل أداة سياسة السوق المفتوحة؛
- ينبغي التخطيط للسياسة النقدية وتنفيذها بشكل متناسق مع باقي السياسات الاقتصادية للتمكن من تحقيق أهدافها بأكبر قدر من الفعالية؛
- العمل أكثر على تحقيق استقرار سعر صرف الدينار؛
- الاستغلال الأمثل والإدارة الرشيدة لاحتياطي الصرف الأجنبي؛
- ضرورة سعي الدول المصدرة للنفط منفردة ومجمعة لتحقيق الاستقرار في أسعار النفط، والعمل على تفعيل أكثر لدور منظمة الأوبك في السوق العالمية؛
- ضرورة التنوع الاقتصادي مع الاعتماد على الطاقات المتجددة لتجاوز لعنة الموارد في الجزائر؛
- ضرورة تفعيل النظام الجبائي الجزائري ودعم آليات التحصيل الضريبي.
- إصلاح شامل للنظام المصرفي ككل وزيادة الاهتمام بالصيرفة الإسلامية وتطويرها، ومنح استقلالية أكبر لبنك الجزائر بغية زيادة فعالية السياسة النقدية.

4. آفاق الدراسة: ممّا لا شك فيه هو أن أي بحث علمي لا يخلو من النقائص رغم محاولة الإلمام بأهم جوانبه، فكل بحث علمي هو امتداد لبحوث سبقت فيضيف لها مستجدّات طرأت، وهو أرضية تمهّد لانجازات أخرى، ونظرا لاتساع الموضوع وقبل طيّ صفحات هذه الدراسة سيتم وضع بعض العناوين التي قد تكون كأساس لبحوث لاحقة.

- آفاق السياسة النقدية لبنك الجزائر في ظلّ التنوع الاقتصادي؛
- الشمول المالي كألية لاحتواء فائض المعروض النقدي في الجزائر؛
- السياسة النقدية لبنك الجزائر في ظل جائحة كوفيد-19؛
- التكنولوجيا المالية كألية لدعم القطاع المصرفي -دراسة حالة الدول العربية-.



# قائمة المراجع

## قائمة المراجع

## ا. باللغة العربية:

## أولاً: الكتب

1. إبراهيم المصري، (2014): "الاقتصاد النقدي نقود\* بنوك\* بازل"، الطبعة الأولى، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع: القاهرة، مصر.
2. إبراهيم طه عبد الوهاب، (2006): "محاسبة البترول: وفقاً للنظم العالمية والمحلية ومعايير الجودة الدولية"، المكتبة العصرية: المنصورة، مصر.
3. إبراهيم عبد الله، أنور العجارمة، (1993): "مبادئ المالية العامة"، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
4. أحمد أبو الفتوح، علي الناقة، (2001): "نظرية النقود والأسواق المالية"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية: مصر.
5. أحمد شفيق الخطيب: (1990)، "معجم مصطلحات البترول والصناعة النفطية"، الطبعة الجديدة، مكتبة لبنان: بيروت، لبنان.
6. أكرم حداد، مشهور هذلول، (2010): "النقود والمصارف (مدخل تحليلي ونظري)"، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر: عمان، الأردن.
7. إلمان محمد الشريف، (2010): "محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية"، الجزء الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية: بن عكنون، الجزائر.
8. أنس البكري، وليد صافي، (2012): "النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق"، دار المستقبل للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
9. إياد عبد الفتاح النسور، (2013): "أساسيات الاقتصاد الكلي"، دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
10. باري سيجل، (1987): "النقود والبنوك والاقتصاد"، ترجمة طه عبد الله منصور وآخرون، الطبعة الأولى، دار المريخ للنشر: الرياض، السعودية.
11. حاتم الرفاعي، (2009): "البترول - ذروة الانتاج وتداخليات الانحدار-"، الطبعة الثانية، دار نهضة مصر للنشر والطباعة والتوزيع: القاهرة، مصر.
12. حازم محمود عيسى الوادي، (2014): "النظام النقدي في الإسلام (دراسة مقارنة)"، عالم الكتاب الحديث للنشر: والتوزيع، الأردن.
13. حافظ البرجاس، (2000): "الصراع الدولي على النفط العربي"، الطبعة الأولى، بيسان للنشر: بيروت، لبنان، ص 23.
14. حسام داود وآخرون، (2005): "مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة: عمان، الأردن.
15. حسين عبد الله، (2003): "البترول العربي (دراسة اقتصادية سياسية)"، دار النهضة العربية: القاهرة، مصر.
16. حسين عبد الله، (2006): "مستقبل النفط العربي"، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، لبنان.
17. حسين مالطي، (1997): "النفط الأحمر"، ترجمة السيد مصطفى جنيدي، دار مارينو للنشر: القاهرة، مصر.
18. حمزة الحاج سودار، (2009): "علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظام الرقابة النقدية التقليدية"، الطبعة الأولى، عماد الدين للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.

19. رحيم حسين، (2006): "النقد والسياسة النقدية في إطار الفكر الإسلامي والغربي"، دار المناهج للنشر والتوزيع: الأردن.
20. زكريا الدوري، يسرى السامرائي، (2006): "البنوك المركزية والسياسات النقدية"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع: الأردن.
21. زكريا الدوري، يسرى السامرائي، (2006): "البنوك المركزية والسياسات النقدية"، دار اليازوري للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
22. سالم عبد الحسن رسن، (1999): "اقتصاديات النفط"، الجامعة المفتوحة: طرابلس، ليبيا.
23. سعد الله داود، (2013): "الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر"، الطبعة الأولى، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع: الجزائر.
24. سفيان عمراني، (2018): "أثر تغيرات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر الفترة 2000-2015"، ط1، مكتبة الوفاء القانونية: الإسكندرية، مصر.
25. سليمان ناصر، (2006): "علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة"، مكتب الريام: الجزائر، 2006.
26. سيد فتحي أحمد الخولي، (2014): "اقتصاد النفط- الموارد والبيئة والطاقة"، الطبعة الثامنة، دار خوارزم العلمية: جدة، السعودية.
27. صالح مفتاح، (2005): "النقود والسياسة النقدية (المفهوم، الأهداف، الأدوات)"، دار الفجر للنشر والتوزيع: القاهرة، مصر.
28. ضياء مجيد الموسوي، (2005): "ثورة أسعار النفط"، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر.
29. الطاهر لطرش، (2005): "تقنيات البنوك"، ط 4، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.
30. عبد الحليم عمار الغربي، (2018): "الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي"، مطبوعات KIE: سوريا.
31. عبد القادر خليل، (2012): "مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي"، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر.
32. عبد الله خيابة، (2008): "الاقتصاد المصرفي"، مؤسسة شباب: الإسكندرية، مصر.
33. عبد المجيد قدي، (2003): "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر.
34. عبد المطلب عبد الحميد، (2003): "سلسلة الدراسات الاقتصادية: السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)"، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية: القاهرة، مصر.
35. عبد المطلب عبد الحميد، (2007): "اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)"، الدار الجامعية: الإسكندرية، مصر.
36. عبد المقتدر عبد العزيز السيد، (2008): "البترول وطرق استكشافه"، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
37. علي كنعان، (2012): "النقود والصيرفة والسياسة النقدية"، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني: بيروت، لبنان.
38. علي لطفي، (2008)، "الطاقة والتنمية في الدول العربية"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية: القاهرة، مصر.
39. عمر صخري، (2005): "التحليل الاقتصادي الكلي"، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر.

40. قصي عبد الكريم إبراهيم، (2010): "أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجا)"، الهيئة العامة السورية للكتاب: وزارة الثقافة، دمشق، سوريا.
41. محمد أحمد الدوري، (1983): "محاضرات في الاقتصاد البترولي- الجزائر"، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر.
42. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، (2016): "نقود وبنوك"، الطبعة الأولى، دار الجنان للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
43. محمد زكي الشافعي، (1990): "مقدمة في النقود والبنوك"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
44. مدحت صادق، (2001): "أدوات وتقنيات مصرفية"، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع: القاهرة، مصر.
45. مديحة حسين الدغيري، (1992): "اقتصاديات الطاقة في العالم وموقف البترول العربي منها"، ط1، دار الجيل للطبع والنشر والتوزيع: بيروت، لبنان.
46. معروف هوشيار، (2005): "تحليل الاقتصاد الكلي"، الطبعة الأولى، دار صفاء: عمان، الأردن.
47. ناظم محمد نوري الشمري، (1999): "النقود والمصارف والنظرية النقدية"، دار زهران للنشر والتوزيع: مصر.
48. نواف الرومي، (2000): "منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام"، الطبعة الأولى، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان: الجماهيرية الليبية.
49. هيفاء غدير غدير، (2010): "السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري"، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب وزارة الثقافة: دمشق، سوريا.
50. وحيد مهدي عامر، (2010): "السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي"، ط1، الدار الجامعية: مصر.
51. وسام ملاك، (2000): "النقود والسياسات النقدية الداخلية"، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني: لبنان.
52. يسرى أبو العلا، (1996): "مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري"، دار النهضة العربية: القاهرة، مصر، ص284.

### ثانياً: المطبوعات

1. أحمد نصير، (سبتمبر 2020): "الإصلاحات المصرفية في الدول العربية وفعاليتها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر 1990-2015"، محاضرات في مقياس السياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي الكلي، جامعة الوادي، الجزائر.
2. أمينة مخلفي، (2013-2014): "محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)"، الجزء الأول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
3. بلعوز بن علي، (2004): "محاضرات في النظريات والسياسة النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر.

### ثالثاً: المجلات والدوريات العلمية

1. أبو بكر خوالد، (2018): "تقييم إصلاح قانون النقد والقرض الجزائري وأبرز التعديلات الطارئة عليه"، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد 02، (العدد 07)، جامعة الوادي، الجزائر.
2. أحمد أبو الفتوح الناقا، (أفريل 1995): "المدخل الكمي لآلية تأثير السياسة النقدية وقنوات التأثير المقترحة - تقييم ونقد"، مجلة آفاق جديدة، جامعة عين الشمس، القاهرة، مصر.

3. أحمد صديقي، حسين بن العارية، (2018): "سياسة استهداف التضخم كبديل لإدارة السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية (مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة)، (العدد 02)، جامعة الجزائر 03، الجزائر.
4. أسماء بللعم، دحمان بن عبد الفتاح، (2018): "إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 7، (العدد 1)، معهد الحقوق والعلوم السياسية المركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى أق أخموك لتامنغست، الجزائر.
5. إلهام أيت بن عمر، (2021): "التمويل غير التقليدي كألية لتغطية عجز الميزانية العمومية"، مجلة المؤسسة، المجلد 10، (العدد 01)، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
6. أمال رحمان، محمد التهامي طواهر، (2013): "تأثير النفط على البيئة خلال مرحلة النقل (حالة الجزائر)"، مجلة الباحث، المجلد 12، (العدد 12)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
7. أنفال نسيب، (2019)، "التحديات والإصلاحات المصاحبة لسياسة التمويل غير التقليدي في التقليدي في الجزائر"، مجلة الاقتصادية المالية البنكية وإدارة الأعمال، (العدد 01)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
8. بسمة عولمي، شوقي جباري، (جوان 2014): "فعالية سياسة استهداف التضخم في إدارة السياسة النقدية"، مجلة الاقتصاد الصناعي، (العدد 06)، جامعة باتنة 1، الجزائر.
9. بلقاسم زايري، (جوان 2009): "كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 05، (العدد 07)، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر.
10. بوجمعة قويدري قوشيح، (2010): "أثر تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، (العدد 07)، جامعة سكيكدة، الجزائر.
11. توفيق خذري، آسيا بوعكة، (جوان 2022): "و اقع توطين الصيرفة الإسلامية في الجزائر على ضوء النظام 20-02 والتعليمية 20-03"، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 05 (العدد 01)، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر.
12. تونس صيد، هشام طراد خوجة، (2020): "أثر تقلبات أسعار النفط في توجيه أدوات الرقابة الكمية للسياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2018) دراسة تحليلية إحصائية"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 14، (العدد 05)، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
13. حسان خضر، (نوفمبر 2006): "أسواق النفط العالمية"، مجلة جسر التنمية، (العدد 57)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
14. حساني بن عودة، (2021): "أسعار النفط والبطالة في الجزائر دراسة تحليلية للمدة (1990-2019)"، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، المجلد 02، العدد 02، جامعة تامنغست، الجزائر.
15. حساني بن عودة، عبد الرحمان عبد القادر، (2020): "انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2014-2018 -دراسة تحليلية-"، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، المجلد 04، (العدد 02)، جامعة أدرار، الجزائر.

16. حسين محمودي، إلهام غجاتي، (2020): "أزمة الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط الواقع ومبادرات الحل"، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 14، (العدد 02)، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر.
17. حسينة مهدي، الجيلالي بوظراف، (2018): "دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)"، مجلة المالية والأسواق، المجلد 5، (العدد 9)، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر.
18. حمد العيد صلوح وآخرون، (2018): "آليات إدارة احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر للتحوط من تراجع قيمتها الحقيقية خلال الفترة (2000-2015)"، مجلة الباحث، المجلد 18، (العدد 01)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
19. حمد بوشمال، مختار حميدة، (2020): "أثر احتياطي النقد الأجنبي على سعر الصرف دينار/دولار في الجزائر دراسة تحليلية-قياسية خلال الفترة 1990-2020"، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 11، (العدد 02)، جامعة الأغواط، الجزائر.
20. خالدية بن عوالي، (2020): "الاقتصاد الجزائري في ظل أزمات أسعار النفط (من منظور أزمة 2014)"، مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية والقانون، المجلد 05، (العدد 01)، المركز الجامعي عين تموشنت، الجزائر.
21. خولة عدناني وآخرون، (أوت 2019): "أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر وقطر"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، (العدد 02)، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر.
22. زكريا خلف الله، عبد الوحيد صرارمة، (2017): "فعالية السياسة النقدية لبنك الجزائر في ظل التوجه نحو إستراتيجية استهداف التضخم للفترة 200-2016" مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 04، (العدد 02)، جامعة أم البواقي، الجزائر.
23. زهرة سيدامر، أسماء بللعم، (2020): "قراءة في التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الجزائر-الأثار والإجراءات"، مجلة اقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 04، (العدد 02)، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر.
24. سبرينة مانع، كريم زمران، (2021): "أثر انخفاض سعر صرف العملة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية"، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 09، (العدد 01)، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر.
25. سعد أولاد العيد وآخرون، (2020): "محددات سرعة دوران النقود في الجزائر للفترة من 1980-2019: دراسة قياسية باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، (العدد 03)، جامعة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، ص 675.
26. سليم بلقاسمي، (جوان 2020)، "عمليات الصيرفة الإسلامية في الجزائر على ضوء نظام بنك الجزائر رقم 20-02"، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، مجلد 06، (العدد 10)، المركز الجامعي نور البشير البيض، الجزائر.
27. سليم جابو، ربيع بوصبيح العايش، (2020): "دراسة تحليلية وقياسية لانعكاس تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية - حالة الدول العربية النفطية الأعضاء في منظمة الأوبك خلال الفترة 2000-2018"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 07، (العدد 01)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

28. سليم مجلخ، (أكتوبر 2018): "دراسة تحليلية وقياسية باستخدام منهج تصحيح الخطأ لأثر تقلبات أسعار البترول على أسعار الصرف في الجزائر خلال الفترة جانفي 2013-سبتمبر 2015"، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والفنون، المجلد 24، (العدد 03)، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر.
29. سماح سهايلية، (2020): "الإجراءات الوقائية للتصدي لفيروس كورونا في الجزائر"، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد 05، (العدد 03)، جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر.
30. سوسن بركاني، مريم هاني، (2020): "مدى مساهمة السياسة النقدية في ضبط القروض البنكية كآلية للحد من التضخم دراسة قياسية للبنوك التجارية العاملة بالجزائر خلال الفترة (2009-2018)"، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 03، (العدد 01)، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر.
31. شريف بودري، (2017): "جدوى سياسة تخفيض الدينار الجزائري لمواجهة تداعيات الصدمة النفطية"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، (العدد 16)، جامعة الشلف، الجزائر، ص ص 143-144.
32. شريفة العابد برينيس، نور الهدى دحماني، (2020): "أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري: نحو ضرورة التنوع الاقتصادي"، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 03، (العدد 01)، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر.
33. شهرزاد زغيب، حكيمة حليمي، (2011): "القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري"، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة، (العدد 09)، الدانمارك.
34. شوقي جباري، حمزة العوادي: (2014): "سياسة استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية مع الإشارة إلى تجارب البرازيل، وتشيلي، وتركيا". مجلة رؤى إستراتيجية، المجلد 02، (العدد 02)، الإمارات.
35. صالح الدين سعودي، رمضان كزار، (ديسمبر 2020)، "انعكاسات تعديل قانون النقد والقرض في سنة 2017 على فعالية السياسة النقدية في الجزائر"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 05، (العدد 02)، جامعة الوادي، الجزائر.
36. صراوي، (2021): "أثر جائحة كورونا على أسعار البترول ومدى انعكاس ذلك على الدول المصدرة والمستوردة له: دراسة تحليلية للفترة الممتدة من مارس 2020 إلى غاية مارس"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 15، (العدد 02)، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر.
37. الطيب فراح، عبد الرحمان بروكي، (2017): "دراسة قياسية حول أثر ارتفاع أسعار النفط على الكتلة النقدية كمتغير يشير إلى السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2015)"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 03، (العدد 03)، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر.
38. عبد الباري عياض، (2019): "أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تجريبية للفترة الممتدة من 1980 إلى غاية 2018"، مجلة المدبر، المجلد 06، (العدد 02)، المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي، الجزائر.
39. عبد الصمد سعودي، (ديسمبر 2019): "دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر (2000-2018)"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 06، (العدد 02)، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، الجزائر.
40. عبد العزيز طيبة، (جوان 2014): "فعالية بنك الجزائر في تقييم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة (2000-2011)"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، (العدد 12)، جامعة الشلف، الجزائر.

41. عبد الغني حدادي، دحمان بن عبد الفتاح، (2017)، "أثار صدمة انهيار أسعار النفط الأخيرة 2014-2017 على الاقتصاد الجزائري وآليات مواجهتها"، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 05، (العدد 01)، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر.
42. عبد الكامل لهشمي، موراد حطاب، (2021): "أثر السياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي بالجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000-2009"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 10، (العدد 02)، جامعة تامنغست، الجزائر.
43. عبد الكريم ديار، رحيمة بوصبيح صالح، (ديسمبر 2021): "أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1990-2020"، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 06، (العدد 02)، جامعة الوادي، الجزائر.
44. عبير زاوي، أمين مخفي، (2018): "أثر انهيار أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال (2010-2016)"، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 08، (العدد 15 مكرر)، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر.
45. عز الدين بالعرق، عبد الصمد سعودي، (أوت 2021): "السياسات النقدية والمالية استجابة لتداعيات انتشار جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 05، (العدد 02)، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميله، الجزائر.
46. علي صاري، (2013): "السياسة النقدية غير التقليدية: الأدوات والأهداف"، المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، (العدد 04)، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
47. فتيحة بن علي، صالح تومي، (2020): "تحليل وتقييم أدوات السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2017)"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، (العدد 22)، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر.
48. فتيحة ملياني، (2016): "الإصلاحات النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي"، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 1، (العدد 14)، جامعة خميس مليانة عين الدفلى، الجزائر.
49. فريد بن عبيد، (ديسمبر 2013): "تقييم السوق النقدية الجزائرية كأداة لإعادة التمويل"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، (العدد 14)، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر.
50. فضيل رايس، (2013): "تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2011)"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، المجلد 20، (العددان 61-62)، مركز دار الوحدة العربية، لبنان.
51. لحسن جديدن، بن اعمر بن حاسين، (ديسمبر 2019)، "التمويل غير التقليدي وأداء السياسة النقدية في الجزائر 1990-2018"، مجلة دفاتر، المجلد 15، (العدد 02)، جامعة بسكرة، الجزائر.
52. لياس عايده، نور الدين محرز، (2021): "تداعيات جائحة covid-19 على أسعار النفط العالمية"، مخبر دراسات التنمية الاقتصادية، جامعة عمار ثلجي الأغواط، الجزائر.
53. ماجد بن عبد الله المنيف، (2008): "منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، (العدد 41)، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.
54. محمد بلعدي، (2012): "واقع التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في ظل تزويد عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2011)"، مجلة العلوم الإنسانية، (العدد 03)، جامعة قسنطينة، الجزائر.

55. محمد بلوافي، (2012): "السياسة النقدية في الجزائر"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، (العدد 02)، المركز الجامعي تامنغست، الجزائر.
56. محمد بوزيان، عبد الحميد لخديمي، (2012): "تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر (دراسة تحليلية وقياسية)"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، (العدد 02)، الجزائر.
57. محمد خير الدين صالح، (2021)، "تطوير دور بنك الجزائر لإدماج منتجات الصيرفة الإسلامية وصيغ الاستثمارات الوقفية في إطار مراجعة النظام رقم 02/20 والتعليم رقم 03/20"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 08، (العدد 02)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
58. محمد دعوي، أمال تباري، (2020): "واقع التضخم في الجزائر من خلال معامل الاستقرار النقدي ومعايير فائض الطلب الكلي الداخلي خلال الفترة 2000-2019"، مجلة الميادين الاقتصادية، المجلد 03، (العدد 01)، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص 175.
59. مراد صراوي، (2021): "أثر جائحة كورونا على أسعار البترول ومدى انعكاس ذلك على الدول المصدرة والمستوردة له: دراسة تحليلية للفترة الممتدة بين مارس 2020 إلى غاية مارس 2021"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 15، (العدد 02)، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر.
60. مراد علة، (2016): "تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية دراسة تحليلية للفترة (2000-2014)"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، (العدد 09)، جامعة الوادي، الجزائر.
61. مريم زغاشو، هدى كرماني، "انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري واستراتيجيات الحد منها"، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، (العدد 02)، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر.
62. مصطفى العرابي، ندير طروبيا، (ديسمبر 2020): "توطين الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية: تحديات التطبيق ومتطلبات النجاح في ضوء النظام (20-02)"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 06، (العدد 02)، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر.
63. نبيلة نوي، (2018): "التنوع الاقتصادي والنمو المستدام في الدول النفطية - دراسة حالة الجزائر -"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 12، (العدد 03)، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر.
64. نيفين حسين، (2016): "انهيار أسعار النفط وتداعياته على دول مجلس التعاون الخليجي"، إدارة التخطيط ودعم القرار، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة.
65. الهاشمي بخدة، محمد توفيق مزيان، (2020): "دور البنوك المركزية في مواجهة فيروس كورونا - تجارب عالمية وعربية -"، مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 02، (العدد 01)، جامعة غرداية، الجزائر.
66. وليد بشيشي، (جويلية 2016): "أداء السياسة النقدية وأثرها على التوازن الخارجي في الجزائر للفترة (1990-2014) - دراسة قياسية"، مجلة الإستراتيجية والتنمية، (العدد 11)، جامعة مستغانم، الجزائر.
67. وليد بشيشي، (كانون الثاني 2017): "متطلبات تطبيق إستراتيجية استهداف التضخم كإطار حديث لإدارة السياسة النقدية في الجزائر"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، (العدد 41، 2)، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.

## مراجع الرسائل والأطروحات

1. أشرف حمدان يوسف، (2004): "أثر منظمات ووكالات الطاقة الدولية على سياسة الطاقة في مصر"، أطروحة دكتوراه في فلسفة الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر.
2. أمال موساوي، (2021-2020): "انعكاسات سعر الفائدة على السياسة الاقتصادية الكلية (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2020-2000)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر.
3. أمحمد بن البار، (2017/2016): "أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (2014-2986)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر.
4. أميرة إدريس، (2016/2015): "تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980-2014)"، أطروحة دكتوراه منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.
5. أمينة دبات، (2015/2014): "السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد القياسي البنكي والمالي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، ص ص 132-133.
6. أمينة مخلفي، (2005-2004): "أثر الأنظمة الجمركية الاقتصادية على الشركات البترولية-حالة مجمع بركين-"، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص علوم اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
7. أمينة مخلفي، (2012/2011): "أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات، دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
8. بغداد بنين، (2009): "نمذجة قياسية لدراسة أسعار بترول الجزائر-دراسة حالة صحاري بلاند- من (2006-2009)"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر.
9. بلقلة إبراهيم، (2015-2014): "سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
10. بهاء الدين طويل، (2016): "دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2010)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، الجزائر.
11. جميلة وجدي، (2016/2015): "السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة من 1990-2014"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.
12. حسنية مهيدي، (2019/2018): "دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية 1970-2016"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص

- اقتصاد كلي نقدي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر.
13. زكرياء خلف الله، (2018/2017): "قنوات تحويل السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية قياسية للفترة (1990-2016)"، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي.
14. سعدية حديوش، (20120/2019): "أثر الاتجاهات الحديثة لاستقلالية البنك المركزي على عالية السياسة النقدية بالإشارة إلى حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه طور ثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر.
15. سمية حاجي، (2016/2015): "دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
16. سمية موري، (2010-2009): "آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية -دراسة حالة الجزائر-"، رسالة ماجستير في التسيير الدولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
17. سهام مسغوني، (2021/2020): "التكامل بين السياستين المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط -دراسة مقارنة الجزائر ببعض الدول العربية للفترة (1990-2018)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر.
18. صباح عجلان، (2019/2018): "دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة (دراسة عينة من البنوك العربية)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
19. عبد الرحمان جميل أوميد، (2021): "أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2020"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الشرق الأدنى نيقوسيا، قبرص الشمالية.
20. عبد الرزاق بن عمرة، (2022/2021): "السياسة النقدية والمالية وأثرهما على التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)"، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر.
21. عيسى مقلید، (2008/2007): "قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.
22. فايزة يوب، (2018/2017): "أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري دراسة قياسية على الجزائر للفترة 1970-2014"، أطروحة دكتوراه منشورة في العلوم الاقتصادية والمالية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.
23. فتيحة مزاوشي، (2018/2017): "أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف -1، الجزائر.

24. فريدة كافي، (2015/2014): "الطاقات المتجددة ودورها في الاقتصاد وحماية البيئة -دراسة حالة الجزائر-"، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، تخصص اقتصاد، تنمية ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر.
25. فضيل رايس، (2008/2007): "التغيرات في الحسابات الخارجية وأثرها على الوضعية النقدية في الجزائر (1989-2010)"، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.
26. فطيمة لبعل، (2017-2016): "انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية"، أطروحة دكتوراه علوم منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
27. ليلي اسمهان بقبق، (2015/2014): "آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتهما الداخلية -دراسة قياسية-"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص نقود، مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.
28. محمد سعد أنور البطانية، (2018/2017): "دور أدوات السياسة النقدية في سلامة القطاع المصرفي الأردني"، رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم التمويل والمصارف، جامعة آل البيت، الأردن.
29. مسعود درواسي، (2006/2005): "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر.
30. معيزي قويدر، (2008): "فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر-"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 77.
31. مليكة نجاعي، (2020/2019): "تقييم أداء البنك المركزي الجزائري في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط"، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر.
32. منى حسين، (2014-2013): "أثر تقلبات أسعار النفط على أداء الأسهم في السوق السعودية"، رسالة ماجستير في الأسواق المالية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.
33. ميادة بلعاش، (2015/2014): "أثر الصيرفة الالكترونية على السياسة النقدية (دراسة مقارنة الجزائر-فرنسا)"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك الإسلامية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
34. ميلود بورحلة، (2017-2016): "الصناعة النفطية وأسواق النفط: قنوات التأثير والآفاق المستقبلية (دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1973-2015)"، أطروحة دكتوراه علوم منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.
35. نبيل أبو طير، (2010): "المحروقات والتنمية المستدامة ومدى أهمية المراهنة على الطاقات البديلة (حالة الجزائر)"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر.

36. نبيل بوفليح، (2014): "دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة الجزائر3، الجزائر.
37. نصيرة بن نافلة، (2018/2017): "تقييم السياسة النقدية في الجزائر دراسة قياسية للفترة الممتدة من (1980-2014)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود، مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
38. نوال بولعواد، (2018/2017): "الربيع البترولي وتأثيره على النشاط الاقتصادي دراسة قياسية خلال الفترة 1973-2013"، أطروحة دكتوراه منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة1، الجزائر.
39. وحيد خير الدين، (2013/2012): "أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات - دراسة حالة الجزائر -"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
40. وليد بشيشي، (2015/2014): "دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية الراهنة - حالة الجزائر -"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر.

#### خامسا: المؤتمرات والملتقيات العلمية

1. إبراهيم عبد الحليم عبادة، (2011-02-24): "السياسة النقدية ضوابطها وموجهاتها في اقتصاد إسلامي"، الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بعنوان: الاقتصاد الإسلامي - الواقع ورهانات المستقبل -، المركز الجامعي غرداية، الجزائر.
2. أمال بوسمينة، وسام مويبي، (26 فيفري 2020)، "النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر بين حتمية التجسيد وفرص النجاح"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول حول "الإصلاحات الاقتصادية ورهان الإقلاع الاقتصادي المتطلبات والمعيقات"، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، الجزائر.
3. شريفة بوالشعور، نزهة قنري، (2015): "تقدير الأثر القصير والطويل لتقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري (دراسة قياسية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM)"، المؤتمر العلمي الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر.
4. صالح مفتاح، (يومي 29 و 30 نوفمبر 2004): "السياسة النقدية والمعلومات اللازمة لوضعها وعلاقتها بالسياسات الأخرى"، ورقة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية، واقع وآفاق، جامعة تلمسان، الجزائر.
5. مريم شطبي محمود، (14 ماي 2015): مداخلة بعنوان: "انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري"، مقدمة في إطار أشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد والإدارة حول أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر.

#### سادسا: التقارير

1. بنك الجزائر (بيان صحفي)، (2021)، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: [algeria.dzwww.bank-of-](http://algeria.dzwww.bank-of-)

2. تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، (2008): العدد 35.
3. التقرير السنوي 2018 لبنك الجزائر، (ديسمبر 2019): "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر".
4. التقرير السنوي لبنك الجزائر، (2017).
5. تقرير بنك الجزائر، (2011): "التطور الاقتصادي والنقدي".
6. تقرير محافظ بنك الجزائر، (04 أبريل 2018): "تطور الصيرفة البديلة في الجزائر".
7. صندوق النقد العربي، (أبريل 2021): "تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار الثالث عشر". الإمارات، أبو ظبي.
8. طلحة الوليد أحمد (صندوق النقد العربي)، (2020): "التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية".
9. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (29 أبريل 2020): "كيف عصفت جائحة كورونا بأسعار النفط؟"، وحدة الدراسات السياسية، قطر.
10. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، (2019 و 2021): "التقرير الإحصائي السنوي 2019، 2021"، الكويت.

#### سابعاً: القوانين، الأوامر والتعليمات

1. المادة (19) من الأمر (01-01)، المؤرخ في 27 فيفري سنة 2001 المعدل والمتمم للقانون 10-90.
2. المادة (10) من الأمر (01-01)، المؤرخ في 27 فيفري سنة 2001 المعدل والمتمم للقانون 10-90.
3. المادة (35) من الأمر 04-10، المؤرخ في 26 أوت 2010، المعدل والمتمم للأمر 11-03 المتعلق بالقانون 10-90.
4. المادة (01) من القانون رقم 10-17 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 المعدلة للمادة 45 من الأمر 11-03.
5. تعليمية رقم (2020-09)، المؤرخة في 14 سبتمبر 2020، المعدلة والمتممة للتعليمية الصادرة في 2004 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإلزامية.
6. تعليمية رقم (2020-09)، المؤرخة في 14 سبتمبر 2020، المعدلة والمتممة للتعليمية الصادرة في 2004 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإلزامية.
7. المادة 10 من القانون رقم 02-2000 المؤرخ في 27 جوان 2000 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، الجريدة الرسمية، العدد 37..

#### ثامناً: مداخلات في البرلمان الجزائري

1. محمد لكصاسي، (2011): "التطورات النقدية والمالية لسنة 2010 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2011"، مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني.
2. محمد لكصاسي، (ديسمبر 2013): "التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه الأول من سنة 2013"، تدخل أمام المجلس الشعبي الوطني، بنك الجزائر.

#### II. المراجع باللغة الأجنبية

- باللغة الانجليزية

#### **Books**

1. John.N.smith,(1990) : "Macro economics after thatcher and Regan", Biling and Sons.

#### **Reviews**

1. Alomar Ibrahim, (December 2009) : « World Economic Growth and its Effect on Economic of Energy during 1980-2005 » MPRA, Paper No 18979.

## Reports

1. BP,(2015) : Statistical Review of world energy, London.
2. OPEC,Annual Statistical rapport.
1. OPEC Annual Statistical Bulletin, 2005.
2. OPEC Annual Statistical Bulletin, 2016.
3. OPEC Annual Statistical rapport, 2017,2018,2019,2020.

● باللغة الفرنسية

## Les ouvrages

1. G.L.Bash, Federal reserve policy making (N.Y Alfred A.Knopf 1950), p35.
2. Hocine Malti, (2010) : "**Histoire secrète du pétrole algérien**",Edition de la Découverte, paris, France.
3. Joel Maurice, (2001) : « **Prix du Pétrole** », Conseil D'analyse Economique, Paris,france.
4. Michelle De Mourgues, (1993) : "**la Monnaie-Système Financière et Théorie Monétaire**", 3<sup>ème</sup> édition, Economica, paris, France.
5. Sophi Brana et autres, (2006) : « **économie monétaire et financière** », 2<sup>ème</sup> édition, Dunod, paris,france.
6. Xavier Bradley, Christian Discampo,(2005) : «**Monnaie ; Banque et financement** », édition Dolloz, France

## Les rapports

3. Banque d'Algérie, "**évaluation économique et monétaire en Algérie**", les rapports (2005-2017).
4. Bulletin statistique de la banque d'Algérie (2008-2021).

- المواقع الالكترونية

1. <http://en.wikipedia.org/wiki/petroleum>
2. [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)
3. <http://ar.m.wikipidia.org>
4. <https://data.albankaldawli.org>
5. <https://www.ons.dz>
6. <https://fr.statista.com>
7. Ministère des Finances, (2016), « le nouveau modèle de croissance (synthese) », Algérie. sur le site : <https://www.mfdgi.gov.dz> consulté le 30/04/2022.



الملاحق

## الملحق رقم (01): مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من (1990-2020)

النسبة المئوية %	الناتج المحلي لقطاع النفط (مليار دينار)	PIB (مليار دينار)	السنوات
26.47	125.19	472.8	1990
31.38	236.24	752.6	1991
27.25	250.4	918.62	1992
24.6	247.4	1005	1993
25.67	327.34	1275	1994
29	505.56	1743.6	1995
33.25	750.41	2256.7	1996
37.4	839.0	2243.4	1997
22.58	638.2	2825.22	1998
27.5	890.94	3238.2	1999
39.4	1616.31	4098.8	2000
34.04	1443.92	4241.7	2001
28.5	1461.3	5124.0	2002
35.6	1868.9	5247.5	2003
37.8	2319.8	6135.9	2004
44.4	3352.9	7544.1	2005
45.9	3885.2	8463.5	2006
44.2	4157.4	9389.6	2007
45.3	5001.5	11042.8	2008
31	3109.1	10034.3	2009
34.7	4180.4	12049.5	2010
36.7	5281.8	14384.8	2011
34.1	5536.4	16209.6	2012
29.8	4968.0	16647.9	2013
27.0	4657.8	17228.6	2014
18.8	3134.2	16712.7	2015
17.3	3025.6	17514.6	2016
19.6	3699.7	18876.2	2017
22.4	4547.8	20259.0	2018
19.3	3910.1	20284.2	2019
14	2575.1	18383.8	2020

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: معطيات بنك الجزائر متاح على الموقع التالي: <https://www.bank-of-algeria.dz>

## الملحق رقم (02): مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات الكلية خلال الفترة (1990-2020)

النسبة المئوية %	الجباية النفطية (مليار دينار)	الإيرادات الكلية	السنوات
49.96	76.200	152.5	1990
64.88	161.5	248.9	1991
62.1	193.8	311.8	1992
57.08	179.2	313.9	1993
46.5	222.1	477.1	1994
54.9	336.1	611.7	1995
60.1	495.99	825.1	1996
63.9	592.5	926.6	1997
54.9	425.9	774.6	1998
61.9	588.3	950.5	1999
76.87	1213.2	1578.1	2000
66.5	1001.4	1505.5	2001
62.9	1007.9	1603.2	2002
68.4	1350	1974.4	2003
70.4	1570.7	2229.7	2004
76.3	2352.7	3082.6	2005
76.9	2799	3639.8	2006
75.8	2796.8	3688.5	2007
78.7	4088.6	5190.5	2008
65.6	2412.7	3676.0	2009
66.1	2905	4392.9	2010
68.7	3979.7	5790.1	2011
65.2	4184	6411.3	2012
61.7	3678.1	5957.5	2013
59.04	3388.4	5738.4	2014
46.5	2373.5	5103.1	2015
34.8	1781.1	5110.1	2016
38.4	2372.5	6182.8	2017
41.35	2776.2	6714.3	2018
41.17	2714.5	6507.9	2019
25.85	1394.7	5395.5	2020

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: معطيات بنك الجزائر متاح على الموقع التالي: <https://www.bank-of-algeria.dz>

## الملحق رقم (03): مساهمة القطاع النفطي في رفع حجم الصادرات الكلية خلال الفترة (1990-2020)

النسبة المئوية %	صادرات القطاع النفطي (مليار دينار)	إجمالي الصادرات (مليار دولار)	السنوات
96.10	10.86	11.30	1990
96.86	11.72	12.10	1991
95.84	10.38	10.83	1992
95.24	9.61	10.09	1993
96.52	8.05	8.34	1994
95.01	9.73	10.24	1995
93.41	12.49	13.37	1996
95.36	13.18	13.82	1997
96.35	9.77	10.14	1998
96.66	11.90	12.31	1999
97.27	21.06	21.65	2000
97.06	18.5	19.09	2001
96.8	18.10	18.70	2002
98.03	23.99	24.47	2003
97.91	31.54	32.21	2004
98.38	45.58	46.33	2005
97.93	53.61	54.74	2006
98.38	59.61	60.59	2007
98.23	77.20	78.59	2008
98.31	44.42	45.18	2009
98.3	56.12	57.09	2010
98.31	71.66	72.89	2011
98.39	70.58	71.73	2012
98.37	63.66	64.71	2013
97.28	58.36	59.99	2014
95.71	33.08	34.56	2015
95.25	27.92	29.31	2016
96.05	33.20	34.57	2017
94.61	38.90	41.11	2018
94.14	33.24	35.31	2019
91.29	20.016	21.92	2020

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: معطيات بنك الجزائر متاح على الموقع التالي: <https://www.bank-of-algeria.dz>

## الملحق رقم (04): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة من (1990-2020)

السنوات	صافي الأصول الأجنبية	قروض مقدمة للدولة	قروض مقدمة للاقتصاد	أسعار النفط (دولار للبرميل)
1990	6.535	167.043	246.979	22.26
1991	24.286	158.97	325.848	18.62
1992	22.641	226.933	412.31	18.44
1993	19.618	527.835	220.249	16.33
1994	60.399	468.537	305.843	15.53
1995	26.298	401.587	565.644	16.86
1996	133.949	280.548	776.843	20.29
1997	350.309	423.650	741.281	18.86
1998	280.710	723.181	906.181	12.28
1999	169.618	847.899	1150.733	17.44
2000	775.9	677.5	993.7	28.5
2001	1310.7	569.7	1078.4	24.85
2002	1755.7	578.6	1266.8	24.36
2003	2342.6	423.4	1380.2	28.10
2004	3119.2	-20.6	1535.0	36.05
2005	4179.7	-933.2	1779.8	50.59
2006	5515.0	-1304.1	1905.4	61.00
2007	7415.5	-2193.1	2205.2	69.04
2008	10246.9	-3627.3	2615.5	94.1
2009	10885.7	-3488.9	3086.5	61.86
2010	11996.5	-3392.9	3268.1	77.38
2011	13922.4	-3406.6	3726.5	107.46
2012	14940.0	-3334.0	4287.6	109.45
2013	15225.2	-3235.4	5156.3	105.87
2014	15734.5	-1992.3	6504.6	96.29
2015	15375.4	567.5	7277.2	49.49
2016	12596.0	2682.2	7909.9	40.76
2017	11227.4	4691.9	8880.0	52.51
2018	9485.6	6325.7	9976.3	69.78
2019	7598.7	7019.9	10857.8	64.04
2020	6518.2	9353.5	11182.3	41.47

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- معطيات بنك الجزائر متاح على الموقع الإلكتروني: <https://www.bank-of-algeria.dz>- الموقع الإلكتروني: <https://fr.statista.com>

## الملحق رقم (05): وضعية صندوق ضبط الإيرادات الجزائي خلال الفترة (2000-2018)

الوحدة: مليون دج

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات	
3215531	293104	1842686	721688	320892	27978	171534	232137	0	الباقي للسنوات الماضية	
	5									
5503690	466989	3640686	2090524	944391	476892	198038	356001	453237	موجودات صندوق FRR	
	3									
465437	314455	618111	247838	222703	156000	170060	184467	221100	تسديد الدين العمومي	
0	0	0	0	0	0	0	0	0	تسديد تسبيقات بنك الجزائر	
758180	531952	91530	0	0	0	0	0	0	تمويل عجز الخزينة	
1223617	145436	709641	247838	222703	156000	170060	184467	221100	إجمالي الاقتطاع	
	3									
4280073	321553	2931045	1842686	721688	320892	27978	171534	232137	الباقي بعد الاقتطاع	
	0									
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	السنوات
0	784458	207384	4408159	5563511	5633751	5381702	4842837	4316465	428007	الباقي للسنوات الماضية
		6							2	
43741	784458	217239	496051	7373831	7695982	7917011	7143157	5634775	468074	موجودات صندوق FRR
2		6							7	
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	تسديد الدين العمومي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	تسديد تسبيقات بنك الجزائر
13191	784458	138793	2886505	2965672	2132471	2283260	1761455	791938	364282	تمويل عجز الخزينة
2		8								
13191	784458	138793	2886505	2965672	2132471	2283260	1761455	791938	364282	إجمالي الاقتطاع
		8								
30550	0	784458	2073846	4408159	5563511	5633751	5381702	4842837	431646	الباقي بعد الاقتطاع
0									5	

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات وزارة المالية: متاح على الموقع الإلكتروني: <https://www.mf.gov.dz>

## الملحق رقم (06): تطور معدل البطالة وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1990-2020)

السنوات	معدل البطالة %	سعر النفط (دولار للبرميل)
1990	19.66	22.26
1991	20.6	18.62
1992	24.3	18.44
1993	26.23	16.33
1994	27.74	15.53
1995	31.84	16.86
1996	28.53	20.29
1997	25.43	18.86
1998	26.66	12.28
1999	28.3	17.44
2000	29.77	28.5
2001	27.3	24.85
2002	25.9	24.36
2003	23.72	28.10
2004	17.65	36.05
2005	15.27	50.59
2006	12.27	61.00
2007	13.79	69.04
2008	11.33	94.1
2009	10.16	61.86
2010	9.96	77.38
2011	9.96	107.46
2012	10.97	109.45
2013	9.82	105.87
2014	10.21	96.29
2015	11.21	49.49
2016	10.2	40.76
2017	10.33	52.51
2018	10.42	69.78
2019	10.51	64.04
2020	12.55	41.47

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: بيانات البنك الدولي: <https://data.albankaldawli.org>

- الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

- صندوق النقد العربي، (2022)، "تقرير تنافسية الاقتصادات العربية"، العدد الخامس، أبو ظبي، الإمارات، ص 14.

- الموقع الإلكتروني <https://fr.statista.com>

الملحق رقم (07): معدل تغطية احتياطات الصرف الأجنبي للواردات الجزائرية خلال الفترة من (2000-2017)

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنة
148.91	143.1	110.18	77.78	56.18	43.11	32.92	23.11	17.96	11.90	إجمالي الاحتياطات
37.40	37.99	26.35	20.86	19.86	17.95	13.32	12.01	9.48	9.35	الواردات
36.41	34.99	39.73	36.66	27.36	23.72	24.32	19.14	18.08	12.19	معدل التغطية
		2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنة
		97.33	144.1	144.13	178.94	194.01	191.19	182.22	162.22	إجمالي الاحتياطات
		48.98	49.43	52.65	59.67	54.99	51.57	46.93	38.89	الواردات
		19.41	22.74	27.17	30.08	35.40	36.67	36.77	38.33	معدل التغطية

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

-التقارير السنوية لبنك الجزائر متاح على الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz>

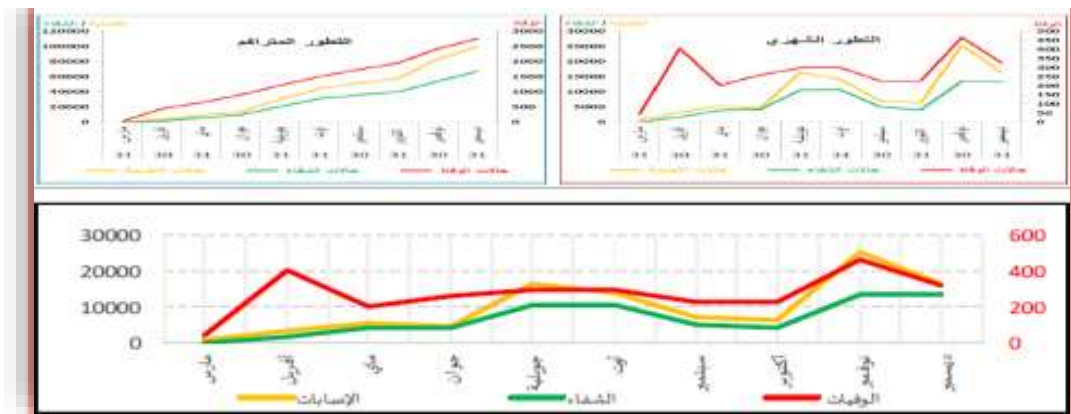
- مليكة نجاي، مصدر سبق ذكره، ص176.

الملحق رقم (08): دين قصير الأجل (% من إجمالي الاحتياطات) في الجزائر من (1990-2020)

1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990
3.20	2.20	1.70	5.20	6.30	13.20	19.20	23.90	35.80	29.30
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
1.00	0.90	0.70	0.70	0.90	0.90	0.4	0.4	1.00	1.60
2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011
3.00	3.20	2.70	2.00	1.60	1.20	1.10	0.70	0.60	0.60

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: بيانات البنك الدولي.

الملحق رقم (09): التطور الشهري للوضع الوبائية في الجزائر خلال سنة 2020



المصدر: عبد السلام طيبيل، (2021): "تأثير انخفاض أسعار النفط على التزام سوناطراك بمسؤوليتها الاجتماعية من خلال جائزة كوفيد-19"، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 05، العدد 01، جامعة الوادي، الجزائر، ص94.

## ملحق رقم (10): الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية (التطورات النقدية والمصرفية 2020)



المصدر: صندوق النقد العربي، "تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، أبريل 2021، ص 52.

الملحق رقم (11): أدوات السياسة النقدية والاحترازية الكلية المستخدمة\* لتعزيز سيولة وضمان توفير مستويات مريحة من

## الائتمان للقطاع الخاص لدعم التعافي الاقتصادي

عدد البنوك المركزية التي استخدمتها	أدوات السياسة النقدية والاحترازية الكلية المستخدمة
9 بنوك مركزية	اتفاقية إعادة الشراء
6 بنوك مركزية	سعر إعادة الخصم
6 بنوك مركزية	نسبة الاحتياطي القانوني
5 بنوك مركزية	نافذة الإيداع
4 بنوك مركزية	نسبة تغطية السيولة
4 بنوك مركزية	متطلب هامش رأس المال لمواجهة دورات الأعمال

المصدر: هبة عبد المنعم، صندوق النقد العربي "موجز سياسات: العدد السادس عشر، أكتوبر 2020، ص 08.

## الملحق رقم (12): السيولة المحلية M2\* خلال الفترة من (2018-2020)

	2020				2019				2018			
	الربع الرابع Q4	الربع الثالث Q3	الربع الثاني Q2	الربع الأول Q1	الربع الرابع Q4	الربع الثالث Q3	الربع الثاني Q2	الربع الأول Q1	الربع الرابع Q4	الربع الثالث Q3	الربع الثاني Q2	الربع الأول Q1
الأردن	37,012	36,383	35,415	35,685	34,970	34,650	33,893	33,259	33,359	33,391	33,567	33,355
الإمارات	1,769,368	1,805,628	1,752,345	1,714,131	1,717,456	1,679,936	1,645,355	1,631,732	1,602,379	1,579,675	1,553,554	1,526,750
البحرين	14,151	14,015	14,179	13,972	13,672	13,461	13,546	13,151	12,622	12,415	12,402	12,429
تونس	...	86,288	84,170	80,527	79,255	78,134	75,092	73,389	72,370	70,414	69,452	68,224
الجزائر	...	...	...	...	...	16,611,100	16,938,700	17,316,200	16,636,700	16,159,200	15,995,400	15,751,600
السعودية	2,149,267	2,088,013	2,051,663	2,009,043	1,985,139	1,887,451	1,882,262	1,829,083	1,853,645	1,837,921	1,816,209	1,795,218
العراق	119,743,009	112,507,425	110,254,072	108,214,972	103,440,475	101,803,359	98,466,307	95,621,659	95,390,725	93,170,025	90,973,298	89,517,337
عمان	19,326	19,307	18,838	18,854	17,752	17,391	17,276	17,110	17,400	16,531	16,619	16,445
قطر	14,294	13,198	12,798	12,441	12,551	12,132	11,823	11,602	11,412	11,376	11,114	11,064
قطر**	599,887	592,342	598,091	617,107	578,004	569,854	559,022	576,079	564,008	565,602	586,156	601,673
الكويت	...	...	...	142,726	146,511	137,300	138,600	135,300	138,500	136,300	130,100	127,800
الكويت	39,567	40,509	40,176	38,023	38,129	38,311	39,000	38,947	38,606	38,308	38,404	37,080
لبنان	...	197,366,000	194,895,643	194,562,828	202,831,000	209,289,655	210,937,587	211,351,296	212,992,551	213,087,627	212,989,778	210,506,149
ليبيا	125,801	119,507	111,731	106,251	108,497	111,075	111,753	109,772	110,804	123,913	119,184	112,042
مصر	...	4,757,180	4,538,810	4,276,742	4,110,516	4,010,381	3,863,645	3,724,689	3,628,681	3,549,306	3,454,321	3,343,484
المغرب	1,485,489	1,444,883	1,435,073	1,381,620	1,370,518	1,342,500	1,334,585	1,314,540	1,320,624	1,288,806	1,276,792	1,266,414
موريتانيا	...	91,359	89,887	86,852	83,499	78,802	80,774	75,814	75,897	73,221	70,105	67,125

(...) غير متوفر.  
\* بيانات الإمارات والبحرين وتونس والجزائر والسعودية والكويت ولبنان والمغرب تتعلق بالعملة النقدية M3.  
\*\* البيانات بمشون دولار أمريكي.

المصدر: صندوق النقد العربي، "نشرة الإحصاءات ربع السنوية - الربع الرابع 2020"، 2021.

" إن القيمة الأولى في نجاح أي مشروع اقتصادي هي الإنسان، ليس الاقتصاد قضية إنشاء بنك وتشديد مصانع فحسب بل هو قبل ذلك تشييد إنسان وتعبئة الطاقات الاجتماعية في مشروع تحركه إرادة حضارية"

مالك بن نبي

تتم بفضل الله

وحمده وعونه

وتوفيقه